الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري قسنطينة

كلية علوم الأرض و الجغرافيا
و التهيئة العمرانية

قسم التهيئة العمرانية
فرع التهيئة الإقليمية

الرقم : .....

السلسلة : .....

مذكرة لنيل شهادة ماجستير في التهيئة الإقليمية

السياحة الإيكولوجية خيار للتنمية السياحية
بولاية جيجل

إعداد الطالبة : نبيهة بوسقيعة

تحت إشراف : الأستاذ رابح بوالصوف

لجنة المناقشة :

- الأستاذ : عبد الغني غانم	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	رئيسا
- الأستاذ : رابح بوالصوف	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	مقررا
- الأستاذ : حسني بوكرزازة	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	ممتحنا
- الأستاذ :محمد الهادي لعروق	أستاذ التعليم العالي	جامعة منتوري – قسنطينة	ممتحنا

جـــوان 2006

المقدمــة العامــة

يجب أن ندرك و نحن نعيش في خضم تحديات كثيرة فرضتها علينا التحولات و التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في الوقت الحالي ، أن أي سياسة تنموية تقصي البعد العالمي (الإندماج في الحركية العالمية) مصيرها الفشل ، فالتطور الرهيب الذي مس جميع الميادين و ما نتج عنه من حركية ضخمة في المبادلات الدولية ليس في المجالين الاقتصادي و التكنولوجي فحسب ، إنما و في خضم انتشار ظاهرة العولمة التي أصبحت حتمية تمس كل العالم ، أصبح تبادل الأفكار و الثقافات أهم دافع لمسايرة ركب التقدم و الازدهار ، و أصبح فرض الوجود على الساحة العالمية أهم تحدي يواجه كل الدول ، و لعل المحرك الأساسي لهذه التوجهات الجديدة يتمثل في التطور لا بل الثورة في عالم الاتصالات التي أنتجت علاقات جديدة لا تخضع فيها لحكم الحدود السياسية و لا الإيديولوجيات الفكرية و لا الانتماءات الدينية و لا أي نوع من الفوارق ، و يمكن أن نقول أن أهم ما تمخض عن هذا الشكل الجديد للمبادلات الإنتشار الواسع للوعي بأهمية المحافظة على المحيط و ضمان حق الأجيال القادمة في مختلف الموارد الطبيعية تحت مسمى حماية البيئة و التنمية المستديمة ، و قد أخذ هذا الاهتمام النصيب الأكبر ضمن أعمال التهيئة في جميع القطاعات و النشاطات التنموية بمختلف الدول ، فالمشاريع الصناعية مثلا تعتمد اعتمادا أساسيا على الموارد الطبيعية الموجودة في البيئة للإنتاج ، فإذا استنزفت هذه الموارد و أسرف في استهلاكها فإن ذلك حتما سيضر بالإنتاج الصناعي نفسه بالقدر الذي سيضر بالبيئة و مكوناتها . و تبرز هنا فكرة جوهرية يجب الإشارة إليها تتمثل في الأهمية الخاصة للتنمية المحلية لأي منطقة ،بمعنى الانطلاق من تثمين الموارد المحلية في تسطير برنامج تنموي يأخذها كقاعدة له ، يتماشى فيها مع مبادئ حماية البيئة و يوفر شروط الاستدامة .

و السؤال الذي يفرض نفسه بإلحاح هنا : هل نحن بمنأى عن هذه التحولات ؟ و نقصد بـ " **نحن** " دول العالم النامي بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة . و هل مناهجنا التنموية تخضع لشروط حماية البيئة و تستجيب لمتطلبات التنمية المستديمة ؟.

الإجابة ستكون محرجة ، ففي الوقت الذي أعطى فيه هذا التوجه العالمي الجديد نتائج إيجابية على بعض الدول (المتطورة) هناك العديد من الدول التي تتخبط في مشاكل التخلف بقيت بعيدة كل البعد عن هذا التفكير ،و طبعا بما أن الجزائر لم تتخلص بعد من تراكمات الفترة الاستعمارية و ما خلفه سوء التسيير في جل القطاعات خلال فترة الاستقلال ، فطموحها في إثبات وجودها على الساحة العالمية يفرض عليها الأخذ باعتبارات كثيرة أهمها إدراج البعد البيئي و حماية الأنظمة الإيكولوجية ضمن سياساتها التنموية بشكل فعال و صارم ، و لا يمكن هنا أن نغض الطرف على المحاولات و المجهودات التي تبذلها الدولة في مجال التحسيس و التربية البيئية الذي يعتبر الخطوة الأولى و القاعدية لتطبيق مبادئ التنمية البيئية المستديمة .

و في الواقع الجزائر في الوقت الحالي تعاني من مشاكل خطيرة فيما يخص الحماية و المحافظة على أوساطها الطبيعية المميزة و التي في الحقيقة تمثل ثروة سياحية في غاية الأهمية ، ناتجة أساسا عن عوامل عديدة اقتصادية اجتماعية و حتى سياسية ، حيث الاستغلال المفرط للموارد الغابية ، الممارسات البشرية المختلفة خاصة منها الفلاحية التي لا تراعي خصوصية هذه المجالات ، تواجد بعض التجهيزات و الهياكل بصفة عشوائية التزايد الكبير للضغط السكاني على بعض المجالات الحساسة خاصة الساحلية منها ، فضلا عن بعض الخصائص و الظروف الطبيعية غير الملائمة ، (تزايد حدة التعرية في بعض المناطق ، هشاشة بعض المجالات خاصة منها الساحلية ...) ، كل هذا و غيره أثر بشكل سلبي على التوازنات البيئية و جعل العديد من الأنظمة الإيكولوجية تعرف تغيرات سريعة و خطيرة، انعكست بتعرض العديد من الأنواع الحية لخطر الانقراض و أخرى أصبح تواجدها من القلة ما يدفع إلى القلق على التوازن الطبيعي لهذه الأوساط .

هذا ما دفعنا إلى طرح توجه جديد لتدعيم أحد القطاعات اقترن و لعقود طويلة بالتهميش و سوء الإستغلال بإحدى ولايات الشمال الشرقي الجزائري و هي ولاية جيجل ، في حين تزخر المنطقة بإمكانيات هائلة من شأنها تنميته و جعله بصمة مميزة لها .و نتكلم هنا عن إهمال قطاع السياحة و إمكانيات تنميته في إطار التوجه الإيكوسياحي ، و من هذا المنطلق نقوم بتحديد الإشكالية الخاصة بهذا الطرح ضمن إقليم الدراسة .

إشكالية البحث :

دراسة هذا الموضوع تتطلب الإحاطة بجوانب عديدة تدعم الهدف الأساسي من هذا البحث و هو خلق نوع جديد من السياحة بالولاية ، انطلاقا من إمكانياتها الهامة وتماشيا مع متطلبات حماية البيئة الطبيعية للمنطقة و في نفس الوقت ترقية هذا البعد الجديد للسياحة لدى السكان المحليين ،و لضبط الإشكالية إعتمدنا على التركيز على العناصر الأساسية التي تبرز حتمية الإرتقاء بالنشاط السياحي بولاية جيجل إلى نشاط يستجيب للمبادئ التي تفرضها السياحة الإيكولوجية .

لهذا يمكن تلخيص الجوانب التي يتعرض لها هذا البحث في النقاط التالية :

1 / السياحة الإيكولوجية (Ecotourisme) هي نظرة جديدة للسياحة انتشرت خاصة في الغرب و لا تزال محدودة نوعا ما بالدول النامية خاصة العربية منها فـ :

- هل السياحة الإيكولوجية هي نشاط تحدده مبادئ واضحة و متفق عليها ، أم أنه مجال خصب لتنوع الاساليب و الطرق ؟.
- ما مدى تنوع التجارب العالمية في هذا المجال ؟ و هل للجزائر إهتمامات لترقية هذا النشاط عبر مجالها ؟

2 / تتميز ولاية جيجل التي هي محور دراستنا بخصائص مميزة على المستوى الطبيعي ، الإجتماعي و الإقتصادي ترتبط بشكل أو بآخر بالتنمية السياحية :

- ما هي الخصائص العامة لولاية جيجل ؟

- ما مدى توفر الولاية على المتاحات و الإمكانيات السياحية ؟
- بأي وجه تظهر الوضعية الحالية لقطاع السياحة ؟

3/ بما أن المراد هو دفع بنشاط السياحة الإيكولوجية بالمنطقة :

- ما هي العناصر البيئية و الخصائص الإيكولوجية للولاية التي تحفز التوجه الإيكوسياحي بالولاية ؟
- ما هي المجالات المدعمة لدفع هذا النشاط بالولاية ؟
- ما هي الإقتراحات التي يمكن عن طريقها إثراء التوجه الإيكوسياحي لولاية جيجل ؟

منهجية البحث :

للإجابة عن التساؤلات التي تشكل موضوع دراستنا و التي طرحناها في الإشكالية اتبعنا خطوات أساسية وفق المنهجية التالية :

مرحلة البحث النظري :

نظرا لحداثة موضوع هذا البحث فقد تطلب منا القراءة بعمق و تروي للمواضيع التي تطرقت إليه و التي هي قليلة جدا ، لهذا عمقنا بحثنا في الدراسات المختلفة التي لها علاقة سواءا مباشرة أو غير مباشرة مع موضوعنا و كانت ترتكز على الكتب ، المقالات المنشورة في المجلات العلمية و حتى الجرائد و بصفة أساسية زيارة المواقع الإلكترونية على شبكة الأنترنيت ، و قد أدرجنا هذه المراجع ضمن قائمة في نهاية البحث .

مرحلة البحث الميداني :

قمنا خلال هذه المرحلة بالإتصال بمختلف المصالح و المديريات على مستوى الولاية حتى يتسنى لنا جمع المعطيات ،المعلومات و الإحصائيات الخاصة بالمنطقة و التي تخدم موضوعنا ،و استمرت هذه المرحلة إلى أخر خطوات البحث ، و قد تنوعت وجهاتنا لكن أهمها التي اعتمدنا عليها بصفة أساسية :

- مديرية السياحة .
- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية .
- مديرية البيئة .
- محافظة الغابات .
- الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية .
- مديرية التعمير و البناء
- الحظيرة الوطنية لتازة .

و قد حاولنا كذلك الخروج إلى الميدان لإلقاء نظرة و تفحص بعض النقاط الأساسية مثل زياراتنا إلى مناطق التوسع السياحي ،و جولاتنا ضمن الحظيرة الوطنية لتازة و في هذا الصدد نشير إلى المساعدات الكثيرة التي تلقيناها من المديريات السابقة لتسهيل تنقلنا و تفحصنا للمناطق التي زرناها ، و تزويدنا بالصور التي تدعم بحثنا .

مرحلة معالجة المعطيات :

بعد عمليات جمع المعلومات و البيانات الإحصائية ، قمنا بمعالجتها و تحليلها و إنجاز الجداول و الخرائط للتي تتطلب ذلك و التعليق عليها .

خطة البحث :

بعد محاولات عديدة لتقسيم البحث بحيث يتماشى مع الإجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية ، توصلنا إلى تقسيم الموضوع إلى ثلاث أبواب و كل باب إلى فصول بحيث :

الباب الأول : قسمناه إلى فصلين :

الفصل الأول : نتناول فيه أهم المفاهيم و التعاريف التي توصلنا إلى توضيح الرؤية حول نشاط السياحة الإيكولوجية ، خاصة و أن هذا الموضوع ليس شائعا و لا يزال العديد لا يستطيع تحديد المقصود منه .

الفصل الثاني : نظرا لقلة الدراسات في هذا المجال ، فقد ارتأينا أن نخصص هذا الفصل لمحاولة عرض بعض التجارب العالمية في السياحة الإيكولوجية ، و توضيح تنوع الممارسات ضمن هذا النشاط ، و في هذا الصدد سوف نتطرق إلى وضعية النشاط السياحي و التوجه الإيكوسياحي في الجزائر .

الباب الثاني : نتناوله في فصلين :

الفصل الأول : تعرضنا في هذا الفصل إلى كل خصائص الإقليم التي تتمثل أساس في : المميزات الطبيعية مثل الموقع، التضاريس ،الشبكة المائية و المناخ ،المميزات السكانية ،الاقتصادية و الهياكل و المنشآت و هذا من أجل إعطاء صورة عن أهمية و فعالية الممارسة الإيكوسياحية بالولاية .

الفصل الثاني : ارتأينا أن نتطرق فيه إلى تحليل للنشاط السياحي بولاية جيجل من حيث الإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة سواء فيما يخص المتاحات الطبيعية أو الآثار التاريخية أو الممارسة التقليدية و حتى التجهيزات و الهياكل الموجودة و الموجهة لخدمة السواح ، و من حيث كذلك وضعية الممارسة ضمن هذا النشاط و مدى استثمار الولاية لتنميته .

الباب الثالث : و هو مقسم بدوره إلى فصلين :

الفصل الأول : حاولنا فيه دراسة مدى ملائمة البيئة الجيجلية على أساس المشاكل التي تعاني منها المنطقة ، و التي يجب مراعاتها لوضع قاعدة متينة للتوجه نحو نشاط سياحي يخضع لشروط حماية البيئة

و المحافظة على النظم الإيكولوجية ، و نخص هنا المجال الساحلي ببعض الاهتمام انطلاقا من حقائق كثيرة عن واقع وضعيته في الولاية .

الفصل الثاني : نعرض في هذا الفصل المؤهلات و تتمثل أساسا في المجالات المحمية ،التي من شأنها تنمية هذا النشاط و الدفع به نحو مصف النشاطات ذات البعد العالمي ، بحيث تسمح بممارسة السياحة في إطار منظم و مراقب و ترضي الرغبة السياحية لدى الزائرين .

و في الأخير و نظرا لكون المبتغى من بحثنا هو إبراز أهمية تنمية قطاع السياحة بولاية جيجل بالإعتماد على التوجه نحو السياحة الإيكولوجية ، فقد حاولنا صياغة الخاتمة العامة لموضوع الدراسة على شكل إقتراحات و توصيات يمكن أن تعطي صورة عن مستقبل هذا النشاط بالولاية .

فـهـــــــرس المـوضوعـــــات

المقدمة العامة 01

الباب الأول : السياحة الإيكولوجية – مفاهيم و تجارب -

مقدمة الباب 06

الفصل الأول : مفاهيم حول السياحة الإيكولوجية

مقدمة 07

I / السياحة 08

1/ تاريخ ظهور السياحة 08

2/ أنواع الرحلات السياحية..... 09

3/ أهمية المنظمة العالمية للسياحة 10

4/ تعدد و تنوع عوامل التنمية السياحية 11

5/ تطور السياحة العالمية 13

II / الإيكولوجيا 15

1/ تاريخ الإيكولوجيا 15

2/ المبادئ الأساسية في الإيكولوجيا 16

2-1/ النظام الإيكولوجي 16

2-2/ المجال الحيوي 16

2-3/ التنوع الحيوي 17

3/ الأخطار الإيكولوجية 18

III / البيئة 20

1/ المشاكل البيئية 20

1-1/ التلوث الجوي 21

1-2/ التلوث المائي 21

1-3/ التلوث الترابي 22

2/ حماية البيئة و التنمية المستديمة 24

خلاصة 25

الفصل الثاني : تجارب عالمية متنوعة في السياحة الإيكولوجية و عرض للتجربة السياحية الجزائرية

مقدمة..... 26

I / تنوع التجارب الإيكوسياحية العالمية 26

1/ أهمية السياحة الإيكولوجية الساحلية بالأرجنتين "منطقة PATAGONIE" 28

1-1/ ثروة إيكوسياحية نادرة 28

1-2/ تنظيم الممارسة الإيكوسياحية بالمنطقة 29

1-3/ مشاكل التنمية الإيكوسياحية بالمنطقة 30

2/ التنمية الإيكوسياحية بالمجالات الريفية الفرنسية 30

2-1/ تطور السياحة الريفية الفرنسية 31

2-2 / استراتيجية تنمية السياحة الريفية الفرنسية بتوجه إيكوسياحي 31

II / التنمية السياحية و التوجه الإيكوسياحي بالجزائر 33

1 / وضعية السياحة في الجزائر 34

2 / محدودية البعد الإيكوسياحي في استراتيجية التنمية السياحية في الجزائر 35

خلاصة 37
خاتمة الباب 38
الباب الثاني : الخصائص العامة و الوضعية الحالية للنشاط السياحي بولاية جيجل
مقدمة الباب 39
الفصل الأول : الخصائص العامة لولاية جيجل
مقدمة 40
I / الخصائص الطبيعية لولاية جيجل 40
1 / موقع استراتيجي للولاية 40
2 / مجال متضرس 40
2-1 / السهول 42
2-2 / الجبال 42
3 / شبكة هيدروغرافية كثيفة و خزان مائي مهم 44
4 / مناخ ملائم 46
4-1 / الأمطار 46
4- 2 / الحرارة 46
4-3 / الرياح 47
II / الخصائص السكانية لولاية جيجل 48
1 / توزيع مجالي غير متوازن للسكان و الكثافات السكانية 48
2 / معدل تحضر مرتفع بالشمال و منخفض بجنوب الولاية 49
3 / وضعية مزرية للتشغيل بالولاية 51
III / الخصائص الإقتصادية لولاية جيجل 54
1 / قطاع الفلاحة و الصيد البحري 54
1-1 / تاريخ تنظيم قطاع الفلاحة بالولاية 54
1-2 / التوزيع العام للأراضي لسنة 2002 55
1-3 / النشاط الفلاحي 57
1-3-1 / إنتاج زراعي كثيف بالسهول و معاشي بالمرتفعات 57
1-3-2 / إنتاج حيواني مهم 59
1-4 / ثروة سمكية غير مستغلة 59
2 / قطاع الصناعة 61
2-1 / التطور الصناعي بولاية جيجل 61
2-2 / خصائص العقار الصناعي بالولاية 61
IV / الشبكات و المنشآت القاعدية 66
1 / شبكة المواصلات 66
1-1 / شبكة طرق كثيفة و توزيع غير متوازن 66
1-2 / ظعف خطوط السكة الحديدية 66
1- 3 / قاعدة مينائية مهمة و غير مستغلة 67
1- 4 / مطار مهمش 68
2 / شبكة الإتصال 69
2-1 / البريد 69
2-2 / تجهيزات الإتصال 69

خلاصة 70
الفصل الثاني : إمكانيات و وضعية النشاط السياحي بولاية جيجل
مقدمة 71
I / المتاحات السياحية بولاية جيجل 71
1 / ثراء في المتاحات الطبيعية 71
1- 1 / التنوع في الأشكال المورفولوجية 71
1-1-1 / الأجراف أشكال ذات سحر خاص 71
1-1-2 / الكهوف العجيبة قبلة للفضوليين 73
1-1- 3 / جاذبية الجزر و الخلجان 74
1-1-4/ امتداد الساحل 76
1-1-5 / خصوصية المجاري المائية 80
1-2 / ثراء في الأوساط الغابية 80
1-3 / المحمية الطبيعية لبني بلعيد 85
1-4 / الحظيرة الوطنية تازة 85
2 / المتاحات التاريخية 87
2-1 / عراقة تاريخ الولاية 87
2-2 / تنوع الآثار و المعالم التاريخية 88
2– 2-1 / آثار ما قبل التاريخ 88
2– 2-2 / آثار الفترة الفينيقية 90
2– 2-3 / آثار الفترة الرومانية 91
2– 2-4 / آثار الفترة الإسلامية 91
2– 2-5 / آثار الفترة العثمانية 93
2– 2-6 / آثار الفترة الاستعمارية 93
2– 2-7 / آثار فترة الثورة التحريرية 95
2– 2-8 / النصب التذكارية 96
3-/ أصالة الصناعة التقليدية 97
3-1 / القدرات من حيث المواد الأولية 97
3-2 / أهم الصناعات التقليدية بالولاية 98
4 / ضعف و نقص الهياكل السياحية 99
4-1 / هياكل الاستقبال 99
4-1-1 / الفنادق 99
4-1-2/ المخيمات السياحية 102
4-1-3 / مراكز الاصطياف 103
4- 2 / المطاعم السياحية 104
4-3 / مرافق التسلية 107
4- 4 / وكالات السياحة و الأسفار 107
II / وضعية النشاط السياحي بالولاية 109
1 / محدودية التدفق السياحي بالولاية 109
1– 1/ التوافد على الشواطئ 109
1-2 / التوافد على الفنادق 111

1-3 / التوافد على المخيمات السياحية 112
2 / وضعية الصناعة التقليدية تستدعي التدعيم 114
3/ وضعية الإستثمار السياحي بالولاية 118
3-1/ تأخر مشاريع الإستثمار السياحي 118
3-2 / مناطق التوسع السياحي غير مجسدة 119
3-2-1 / مشاكل مناطق التوسع السياحي 119
3-2-2 / الوضعية الحالية لمناطق التوسع السياحي 120
3 / تهميش التشغيل السياحي بالولاية 128
خلاصة..... 130
خاتمة الباب..... 131
الباب الثالث : ركائز الإتجاه الإيكوسياحي بولاية جيجل
مقدمة الباب 132
الفصل الأول : وضعية المنظومة البيئية و الأنظمة الإيكولوجية المرتبطة بالسياحة
مقدمة 133
I / الوضعية البيئية بولاية جيجل 133
1 / التلوث بأشكال متنوعة 134
1-1 / التلوث الحضري 134
1-1-1 / النفايات 134
1-1-2 / المياه المستعملة 135
1-2 / التلوث الصناعي 138
1-3 / التلوث الفلاحي 143
2 / تقهقر المنظومة الغابية 143
2-1 / تزايد ظاهرة الحرائق 143
2-2 / الرعي غير المراقب 144
2-3 / قطع الأشجار 144
II / وضعية الساحل بولاية جيجل 145
1 / مخطط تهيئة الساحل 145
2/ خصائص الشريط الساحلي الجيجلي 146
2-1 / تحديد الشريط الساحلي للولاية 146
2-2 / تعدد مسببات تقهقر الساحل الجيجلي 149
2-2-1/ العوامل الطبيعية 149
2-2-2 / العوامل البشرية 151
خلاصة..... 164
الفصل الثاني : المجالات المحمية بولاية جيجل وسيلة للتنمية الإيكوسياحية
مقدمة..... 165
I / المحمية الطبيعية بني بلعيد 165
1 / المنطقة الرطبة لبني بلعيد محمية طبيعية 167
2 / مميزات الوسط الطبيعي لبني بلعيد 169
2-1 / المياه الحرة و البرك المؤقتة 169
2-2 / مصب الواد الكبير 170

3-2 / المنطقة الزراعية 170
4-2 / شريط الكثبان الرملية 171
3 / العوامل المؤثرة على التوازن الإيكولوجي بالمنطقة 172
3-1/ ممارسة النشاط الفلاحي بشكل غير ملائم للبيئة 172
3-2 / عمليات الصيد العشوائية 173
3-3 / البناء الفوضوي 173
II / الحظيرة الوطنية تازة 174
1 / إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة 175
2 / موقع و تنظيم الحظيرة الوطنية لتازة 175
3 / المميزات الطبيعية للحظيرة 179
3-1 / التضاريس 179
3-2 / المناخ 179
3-3 / الشبكة المائية 179
3–4/ التشكيلات الجيولوجية 181
4 / المميزات الإقتصادية-الإجتماعية للحظيرة 181
4-1 / السكن و السكان 181
4-2/ التجهيزات و الهياكل القاعدية 182
4-2-1 / شبكة الطرق 182
4-2-2 / شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب 182
4-2-3 / شبكة التصريف الصحي 182
4-3 / النشاطات البشرية داخل الحظيرة 182
4-3-1 / النشاط الفلاحي 182
4-3-2 / الاستغلال الغابي 182
4-3-3 / الصيد البحري 183
4-3-4 / النشاط السياحي 183
5 / مميزات الوسط الحي 183
5- 1 / الوسط المائي البحري 184
5-2 / الوسط الغابي 185
خلاصة 187
خاتمة الباب 188
الخاتمة العامة : توصيات و اقتراحات للتنمية الإيكوسياحية بجيجل
I / توصيات عامة حول التنمية الإيكوسياحية 189
1/ الإطار العام للسياحة الإيكولوجية 190
1-1 / تقنين النشاطات الإيكوسياحية 190
1-2 / التربية الإيكوسياحية 191
2 / توصيات حول الممارسة الإيكوسياحية ضمن المجالات المحمية 191
II / توصيات عامة لتنمية السياحة الإيكولوجية بولاية جيجل 192
1 / توجهات السياحة الإيكولوجية بجيجل 192
2 / النشاطات السياحية الممكن تنميتها 193
3 / إقتراحات تنمية النشاط الإيكوسياحي بالولاية 194

3-1 / المحمية الطبيعية لبني بلعيد 194
3-2 / الحظيرة الوطنية لتازة 197
3-3 / تجهيزات الإيواء 197
3-4 / مناطق التوسع السياحي 198
3-5 / شبكة الطرق 199
3-6 / النشاطات الترفيهية و الرياضية 199
3-7 / التجهيزات الخدماتية 200
3-8 / الصناعة التقليدية 202

مقدمــة الباب :

إن أي موضوع بحث في أي مجال يستلزم قبل التعمق فيه بالدراسة و التحليل ، التطرق إلى المفاهيم و التعاريف الأساسية التي تساعد على تقديمه و توضيح المصطلحات المندرجة فيه ، فإذا كانت الدراسة في ميدان التهيئة العمرانية فإن هذه الخطوة تصبح أكثر من ضرورية بل إحدى مقومات الفهم و التحليل الدقيق للموضوع خاصة و أن البحوث في هذا المجال عديدة و متنوعة .

و موضوع دراستنا الذي يتطرق إلى أحد المجالات التي لا يزال يشوبها بعض الغموض و حتى مجهولة لدى العديد من الناس، و لا تزال لحد الآن تفتقر إلى دراسات معمقة خاصة في بلادنا و المتمثل في السياحة الإيكولوجية، فقد كان من المحتم علينا تخصيص مساحة مهمة لعرض المفاهيم و التعاريف الخاصة بهذا المجال انطلاقا من الرؤى المختلفة و العديدة حول السياحة الإيكولوجية ، و نحاول من خلالها توضيح المبادئ الأساسية التي سنعتمد عليها ، و التي ستكون قاعدة نرتكز عليها في تحليلنا لدوافع و أساليب تنمية هذا النشاط في ولاية جيجل .

و لتدعيم موضوع الدراسة فعرض التجارب العالمية في السياحة الإيكولوجية سيكون عنصر جد مهم يمكن على ضوئه استخلاص بعض الأساليب و الطرق لتحقيق ذلك ، و نحاول كذلك تحليل التوجه الجزائري لتحقيق تنمية إيكوسياحية عبر البلاد .

الفصل الأول : مفاهيم حول السياحة الإيكولوجية

مقدمة :

عرفت السياحة الإيكولوجية انتشارا واسعا خلال العشريات الأخيرة في كل أنحاء العالم ،فقد نشأت في خضم الحركة البيئية التي ظهرت في بداية السبعينات نتيجة لتزايد الوعي لدى فئة كبيرة من العامة و العلماء بأهمية مجالين أساسيين هما المحافظة و الاستدامة . لكن يبقى هذا المفهوم لحد الآن يتأرجح بين توجهات مختلفة و تلتبس لدى العديد المبادئ العامة التي يقوم عليها ، لهذا لا يزال لحد الآن لم يتحدد مفهوم دقيق للسياحة الإيكولوجية و لم يوضع لها تعريف متفق عليه عالميا ،إنما هناك مفاهيم و تعاريف عديدة منتشرة من بينها :

- « سياحة تتلاءم مع الظروف البيئية »[1] ، و هو التعريف الغالب عند الناس .
- « شكل من أشكال السياحة تتمثل في السفر عبر مناطق طبيعية نقية بهدف الدراسة و الاستمتاع بالمناظر الطبيعية ، النباتات و الحيوانات البرية ،إضافة إلى احترام المظاهر الثقافية لسكان هذه المناطق »[2] هذا التعريف هو أول تعريف يوضع للسياحة الإيكولوجية سنة 1983 ، من طرف مدير لجنة السياحة الإيكولوجية ضمن الإتحاد الدولي للمحافظة على الطبيعة (UICN) المكسيكي Hector Ceballos Lscurein.
- « زيارة أوساط طبيعية نقية نسبيا ، بهدف الاستمتاع بالطبيعة ، الحد من التأثير السلبي على البيئة و تشجيع مشاركة السكان المحليين بخلق نشاط (إقتصادي –إجتماعي) و الإستفادة منه... »[3] هذا تعريف الإتحاد العالمي للمحافظة (Union Mondiale de la Préservation) .
- «... سياحة تتمحور حول الوسط الطبيعي قبل كل شيء حيث تحافظ على البيئة الطبيعية و تشارك في تحقيق رفاهية العيش للسكان المحليين ،كما تستلزم تسيير فعال للدول أو المناطق المستقبلة لهذا النشاط .... »[4].

هو تعريف الشركة الدولية للسياحة الإيكولوجية (Société Intérnationale de L'éco-tourisme) سنة 1991.

في الواقع و في محاولة منا للتعمق أكثر في هذا المجال و استنباط النقاط الأساسية التي تمكننا من دراسة الموضوع ، إرتأينا ضرورة وضع صورة واضحة (و لو نسبيا) لمفهوم السياحة الإيكولوجية و هذا بالانطلاق من المصطلح في حد ذاته، فهو مركب من كلمتين أساسيتين ، **السياحة** و **الإيكولوجيا** و هما مجالين في حقيقة الأمر جد مختلفين ،فإذا كانت السياحة بمفهوم عام تقضي على حرمة الطبيعة فالإيكولوجيا تسعى للحفاظ على هذه الحرمة ،هذا ما يفرض علينا التطرق إليهما ببعض الإسهاب لكشف أهم النقاط التي يمكن من خلالها إيجاد الرابط بينهما ،و في نفس الوقت لا يمكن أن نتغاضى عن أهمية **البعد البيئي و استدامة التنمية** في هذه الدراسة خاصة و أن منشأ هذا النشاط كما سلف الذكر كان بهدف بيئي محض . إذن سنحاول التطرق إلى هذه المواضيع الثلاثة كقاعدة تساعدنا في الإحاطة بمجال **السياحة الإيكولوجية** .

---

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي : التلوث البيئي-مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000 ، ص 12 .

[2], [3], [4] –TARDIF Jonathan : Ecotourisme et developpement durable,Institut des sciences de l'environnement –Université du Québèc à Montréal , 2003, (http:// www.VerticO.org) .

I / السياحـــة

تعد السياحة في وقتنا الحالي من أهم النشاطات الإقتصادية في العالم إذا قيست بمقياس المردودية فقد أصبحت تشكل موردا أساسيا للمداخيل خاصة من العملة الصعبة ،و تمثل أهم قطاع يرتكز عليه اقتصاد العديد من الدول لكن إلى جانب ذلك فهي تعتبر ظاهرة إجتماعية - ثقافية من ظواهر النشاط الإنساني، إذ تخلق نوع من التواصل و تبادل الثقافات بين الشعوب و هذا من شأنه أن يساهم في التقارب بين الدول .

ممارسة السياحة يعني السفر و التنقل من مكان الإقامة المعتاد إلى أماكن أخرى سواءا كانت قريبة أو بعيدة ، و يعرّف نشاط السياحة ضمن المعجم الفرنسي < Le petit Larousse > بـ **« مجموع النشاطات المرتبطة بتنقل الأشخاص لزيارة أماكن أخرى في إطار التسلية »** ، لكن الإحصائيات الخاصة بتقدير عدد و حركة السواح و تقييم المداخيل ترتكز على مفهوم أساسي يتمثل في **« التنقل خلال فترة زمنية تفوق 24 ساعة»**[1] ، أي السفر و الإقامة على الأقل ليلة واحدة خارج مكان الإقامة الأصلي و هذا يشمل رحلات رجال الأعمال، في حين التنقلات بهدف الهجرة أو التحركات العسكرية و حتى حركة ممتهني النقل (السائقون المساعدون... إلخ) فلا يمكن عدها ضمن الحركة السياحية ، أما التنقلات التي تكون لفترة أقل من 24 ساعة فيطلق عليها إسم " رحلة " و تدخل كذلك ضمن النشاط السياحي .

1 / تاريخ ظهور السياحة :

مصطلح السياحة (Tourisme) ذو أصل إنجليزي و يعني (الرحلة الكبرى) ،حيث كان أول ظهور للسياحة كنشاط في أوروبا حوالي القرن 18 ، حين أصبحت فكرة « الرحلة الكبرى في أوروبا » جزء من ثقافة الفئة الشابة من الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية ،إذ من أجل تعميق دراساتهم و توسيع مداركهم قاموا بجولات أو نزهات في القارة الأوروبية امتدت في بعض الأحيان إلى الشرق الأوسط ، و قد كان هدفهم في بداية الأمر هو التعرف على الشعوب الأوروبية و معرفة العادات و الطبائع المحلية و استكشاف حضارات الماضي لهذا كانت وجهاتهم الأساسية هي المناطق ذات البعد الثقافي و الجمالي (الروم، اليونان ،إيطاليا ...إلخ) ، و هكذا و مع الانتشار الواسع لهذه الظاهرة و زيادة الإقبال على هذه الرحلات ظهر نوع من النشاط التجاري لمؤسسات سياحية على شكل رحلات منظمة بوجهات مختلفة و أصبحت تعرف بوكالات السياحة[2] ،و قد ساعد التقدم الكبير الذي شهده قطاع النقل (خاصة ظهور السكة الحديدية و تطور النقل الجوي) في تطور نشاط السياحة و زيادة الاستثمار في ميدان الفندقة و تنظيم الرحلات ، و مع بداية الألفية الثالثة إتسع النشاط السياحي الذي كان يضم الطبقة الأرستقراطية و المتقاعدين الأغنياء ليشمل طبقات إجتماعية جديدة من حقها كذلك الإستفادة من الراحة

[1] - مستنبط من التعريف الذي قدمته المنظمة العالمية للسياحة OMT :

On entend par touriste un visiteur temporaire qui passe au moins 24 h. dans une région visitée soit à des fins de loisir soit pour affaires .

[2] - فكرة إنشاء وكالة سياحية كانت لرجل الأعمال البريطاني Thomas Cook و التي تطورت بسرعة و أصبح له متعاملين في كافة أنحاء العالم

و السفر و هذا ما يطلق عليه الديمقراطية في السياحة ، ليبدأ تداول هذا المصطلح (السياحة) رسميا من طرف " شركة الأمم " Société Des Nations - SDN-[1] . و ظهر ما يعرف بالصناعة السياحية ليصبح هذا القطاع في الكثير من الدول يعتبر النشاط الأساسي في زيادة مواردها المالية و توفير مناصب الشغل.

2 / أنواع الرحلات السياحية :

تنقسم الحركة السياحية في عمومها إلى 03 أشكال أساسية :

- حركة سياحية عالمية : و يقصد بها تنقل الأشخاص إلى خارج أوطانهم، تكون فترة الزيارة فيه قصيرة ،و يكون هدفها الرئيسي هو استكشاف الأمم و الحضارات المختلفة و الاستمتاع بطبيعة متميزة ،أو حضور المؤتمرات و الندوات و مباشرة الاستثمارات. و يحضى هذا النوع باهتمام عالمي كبير لما يوفره من العملة الصعبة ،و قد كان للتطور الذي عرفه قطاع النقل الدور المحوري لتسهيل التنقل خاصة منه الجوي و البحري ، دون أن نهمل كذلك أهمية الإعلام و وسائل الاتصال التي شاركت بشكل فعال في التعريف بإمكانيات الدول لجلب السواح .

- حركة سياحية محلية : يكون التنقل فيها في نفس البلد و يدوم لفترة أطول ، غالبا ما يرتبط بمناخ معين أو فصل محدد ،كالتوجه خلال الفترة الحارة إلى المناطق الساحلية أين يكون الجو ألطف للاستمتاع بمياه البحر ،و يمكن تمييز هذا النشاط خاصة في أوقات العطل سواء الأسبوعية الشهرية أو السنوية .

- الرحلات : عادة ما تكون مدتها لا تتعدى يوم واحد ، يتنقل فيها الأشخاص إلى مناطق محددة سواء للاستجمام و أخذ قسط من الراحة،أو بهدف الدراسة كالرحلات التي تقوم بها المؤسسات التعليمية بكل مستوياتها .

و تختلف أنواع الرحلات السياحية ضمن هذه الأشكال الثلاثة حسب الغرض من التنقل أو الوجهة المقصودة ، و في الواقع من أهم أنواع السياحة التي يعرفها العام و الخاص ما يعرف بسياحة العطل حيث تستغل العطل للتنزه و أخذ قسط من الراحة و تجديد الطاقة للعمل ، إلا أن هناك أشكال أخرى لا تقل أهمية يمكن أن نذكر أهمها :

- **السياحة الطبيعية :** نجد هذا النوع من السياحة في المناطق التي تتميز بمناظر طبيعية جذابة مثل الجبال العالية، الأنهار و المجاري المائية، الغابات الكثيفة خاصة التي تتميز بتنوع في الثروة الحيوانية و النباتية .

- **السياحة الرياضية :** يرتبط هذا النوع من السياحة بممارسة الرياضة المفضلة مثلا الصيد، الغولف وغيرها ،إضافة إلى الدورات التدريبية و البطولات العالمية و الإقليمية ، ولا يتوجب على الأشخاص الانتقال لمسافات بعيدة .

- **السياحة الثقافية و الدينية :** هدفه أساسا اكتشاف الثقافات و الديانات المختلفة و يكون ناجحا بالمناطق العريقة (مثلا القاهرة) ، ينتشر هذا النوع أساسا بين أفراد الطبقة المثقفة ،و أغلب هذه الرحلات تكون من تنظيم الجامعات المدارس و مختلف المعاهد العلمية .

[1] - منظمة عالمية أنشأت سنة 1920 بهدف تشجيع الروابط بين الأمم وتحقيق السلم ، تم حلها و تعويضها بمنظمة الأمم المتحدة Organisation des Nation Unies ONU

- **السياحة الصحية :** و هو نـوع من السياحـة موجـه أساسا للمعالجـة و الاسترخاء مثل المعالجة بميـاه البـحـر ، المعالجة بالمياه المعدنية ....الخ .

- **سياحة رجال الأعمال :** على الرغم من أن هذا النوع من السياحة يكون على فترات قصيرة ،لكنه يشارك بمداخيل هامة خاصة من الندوات الاجتماعات و المؤتمرات ،و نظرا لأن النفقات ضمن هذا الشكل تكون مهنية و ليست خاصة فالإقامة تكون أقل مدة بالنسبة للأشكال الأخرى ، و قد إستفاد كثيرا من إنتشار ظاهرة العولمة التي كثفت من المبادلات العالمية و زادت في الحركية التجارية .

3 / أهمية المنظمة العالمية للسياحة :

ازدهرت السياحة العالمية بشكل كبير حيث أصبحت تستقبل استثمارات هائلة في مجال الهياكل القاعدية الموجهة لخدمة السواح و التي في نفس الوقت تحسن من مستوى معيشة السكان المحليين، و تشكل مصدرا هاما للشغل فضلا على أن التبادل الثقافي و الصداقات التي تخلقها الحركة السياحة تساهم بشكل فعال في إرساء السلام بين كل الشعوب في العالم ، حيث بدأ الاهتمام بهذا القطاع يتجلى من خلال ظهور العديد من المنظمات و المؤسسات العالمية و المحلية تهتم بتطويره و تنظيمه ، من أجل تحسين العرض السياحي و التقليل من الأضرار التي يمكن أن تنجم عنه سواءا على البيئة أو على المجتمع ، و في هذا الإطار يبرز جليا الدور الفعال الذي تقوم به المنظمة العالمية للسياحة في العالم (Organisation Mondiale du Tourisme).

و في الحقيقة هي أهم منظمة على المستوى العالمي في مجال الأسفار و السياحة ، مقرها مدريد تظم 141 دولة ،07 أقاليم إضافة إلى 350 عضو يمثلون مختلف السلطات السياحية المحلية ، الجمعيات السياحية و مؤسسات من القطاع الخاص ،و على الخصوص الشركات الجوية ، المجمعات الفندقية و المسافرين .

ظهرت المنظمة في خضم الاهتمام المتزايد بقطاع السياحة ، و كانت بوادرها الأولى في منتصف الألفية الثانية بعد الحرب العالمية الثانية و بالتحديد في سنة 1947 حيث ظهرت الوحدة العالمية للتنظيمات الرسمية السياحية– UIOOT - (Union Intérnationale des Organismes Officiéls de Tourisme) و هي مؤسسة غير حكومية مقرها بجنيف، و في سنة 1974 تبنتها منظمة الأمم المتحدة و وضعت التشريعات و القوانين الخاصة بتحويلها إلى منظمة جديدة لتخلق سنة 1975 تحت اسم **المنظمة العالمية للسياحة** .

تسعى المنظمة العالمية للسياحة إلى تطوير السياحة في إطار دفع النمو الإقتصادي ، خلق مناصب الشغل و تشجيع حماية البيئة و الموروث العالمي ، هذا إضافة إلى المشاركة في إحلال السلم و التوافق بين كل شعوب العالم.

من أهم أعمال المنظمة القيام بدراسات عديدة في مختلف بلدان العالم تتناول كل النقاط التي تؤثر في هذا القطاع ، و إنجاز إحصائيات و تعدادات بشكل منتظم ، كما تنظم مؤتمرات و قمم في هذا المجال .

مؤخرا أخذت فكرة السياحة الإيكولوجية و التنمية المستديمة للسياحة حيزا كبيرا في أشغال المنظمة حيث عينت سنة 2002 كسنة عالمية للسياحة الإيكولوجية ، و في هذا الصدد قامت بالتنسيق مع برنامج الأمم

المتحدة للبيئة **PNUE** [1] و منظمات عالمية و إقليمية أخرى، بوضع مجموعة من النشاطات للتحضير لهذه السنة ،من أجل إثراء الفكر العالمي حول فعالية هذا النشاط على المستوى العالمي الإقليمي و المحلي.

4 / تعدد و تنوع عوامل التنمية السياحية :

ساهمت عوامل عديدة و متنوعة في تنمية النشاط السياحي (المخطط رقم 01) ، المحفز الرئيسي لها هو التطور الذي شهدته ميادين كثيرة (خاصة الصناعية العلمية و التقنية)، خاصة مع انتشار ظاهرة العولمة حيث عرف النشاط السياحي إنتشارا واسعا و شهدت الحركة السياحية ديناميكية هائلة إنعكست على جميع أشكالها، و ساعد في ذلك تحسن المستوى المعيشي للناس الناتج بصفة أساسية عن زيادة المداخيل الفردية لدى العديد من الدول، إضافة إلى تفشي ظاهرة التحضر بشكل رهيب و ما ينتج عنها من مشاكل نفسية و اجتماعية (الازدحام ، التوتر ، التلوث ...الخ) جعلت من التوجه إلى مناطق هادئة و نظيفة ضرورة لا بد منها ، هذا فضلا عن تحسن الخدمات السياحية (النقل ،الإشهار، خلق نشاطات جانبية ،...إلخ) و ملاءمة أسعارها لفئة كبيرة من الناس ،و تنامي الثقافة السياحية لدى العامة خاصة مع اكتساء السياحة طابع جديد المتمثل في السفر لمدة أقصر و بعدد مرات أكثر.

و مما يساهم بشكل أساسي في تنمية النشاط السياحي هو مدى تطور العرض السياحي و الذي نقصد به العرض في مجالي الإيواء و الإطعام ، هذين العنصرين يرتكز عليهما إستقطاب السواح نحو منطقة ما و يشكلان ما يعرف بالصناعة السياحية .

فالعرض في مجال الإيواء في الوقت الحالي أصبح متنوع بشكل هائل بعد أن كان يقتصر على الفنادق الكلاسيكية و التي لا تزال تعرف توافد كبير للسواح كل حسب إمكانياته فهي مصنفة إلى 06 أصناف (0 نجمة 1 نجمة ، ...الخ) حسب تلاءمها مع معدل رفاهية محدد عالميا ، و ظهرت أشكال إيواء جديدة مثل بيوت الشباب المخيمات ، الإقامات السياحية ، الإيجار لدى الخواص، فنادق في الهواء الطلق (المساكن الريفية الإقامة في المزارع ...إلخ) ،و حديثا ظهرت الفنادق الإقتصادية ذات الشكل الحضري الأوروبي و التي تحمل المعنى الأمريكي للنزل (Motel) .

أما العرض في مجال الإطعام فهو يتعلق بنوعية الأكل و شكل تقديمه الذي في بعض الأحيان يفوق أهمية شكل البناء في حد ذاته ، و يعتمد الجذب السياحي هنا على مدى تفنن كل منطقة في إعداد الوجبات و عرض الأكلات التقليدية التي تكون غريبة نوعا ما للسواح ، كما أن المطاعم تتنوع من الشكل الفخم و التي عادة ما تقترن بالفنادق و يقصدها البرجوازيون ، إلى المطاعم البسيطة و التي توجد في أغلب الأحيان على السواحل و المنتزهات .

[1] -PNUE : أنشأسنة 1972 بعد الجمعية العامة للامم المتحدة بهدف تشجيع الإهتمام العالمي بالبيئة ، دوره الأساسي يتلخص في : - المراقبة الثابتة للبيئة – تحليل التغيرات – جمع و توزيع المعلومات – ضمان ملاءمة المشاريع البيئية لأولويات الدول النامية .

المخطط البياني رقم 01 : العوامل الأساسية للتنمية السياحية

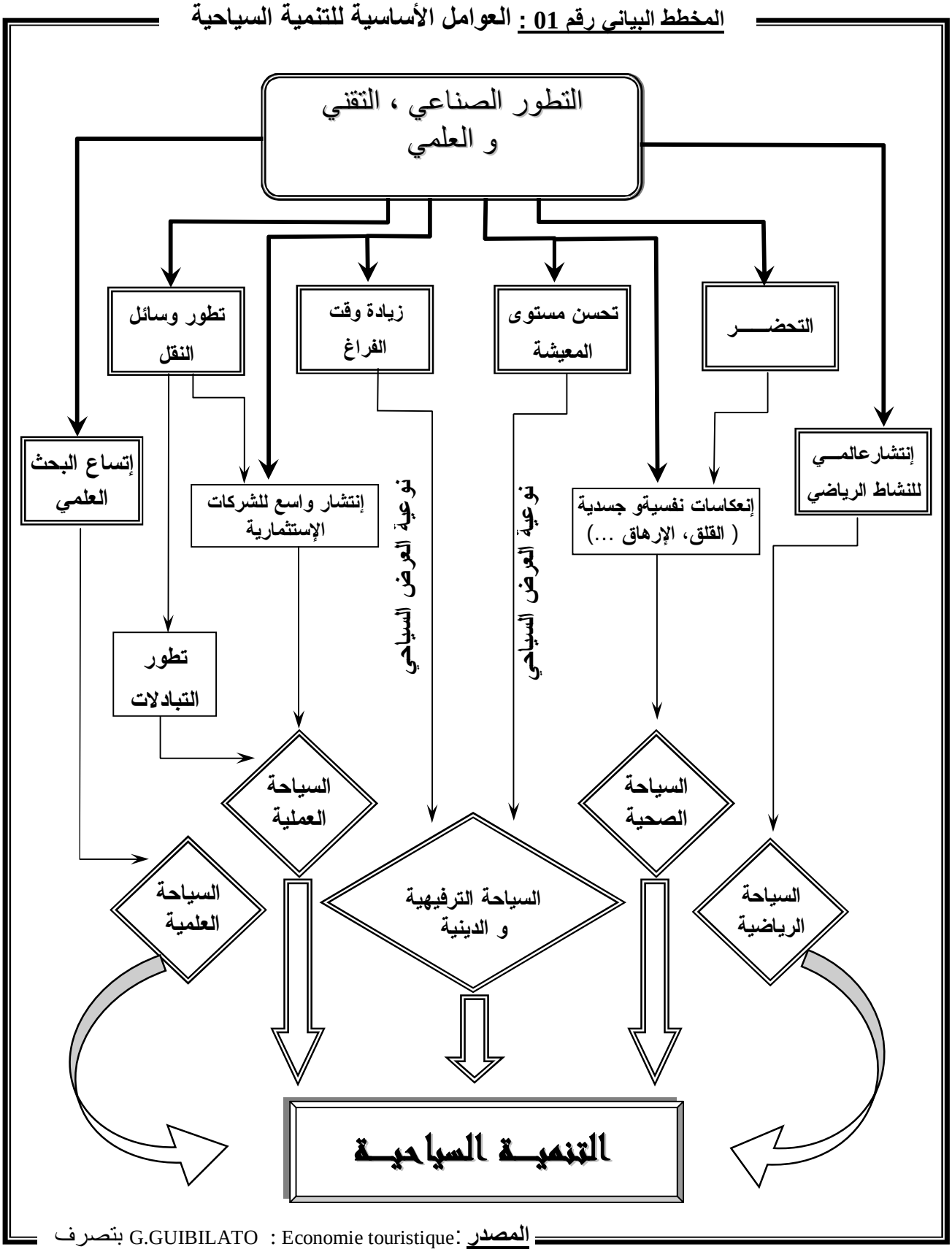

المصدر: G.GUIBILATO : Economie touristique بتصرف

5 / تطور السياحة العالمية :

عرفت السياحة العالمية تطور ملحوظ منذ الحرب العالمية الثانية خاصة خلال الخمسين سنة الأخيرة حيث تزايد عدد السواح من 25 مليون سائح سنة 1950 إلى 750 مليون سائح سنة 2000 (الجدول رقم 01) كما أصبح هذا القطاع أهم مورد للعملة الصعبة على المستوى العالمي فقد وصلت المداخيل لسنة 2000 لأكثر من 475 مليار دولار ،و كذلك الحال بالنسبة لقطاع الشغل إذ تشير تقديرات سنة 1990 أنه ما يصل إلى 212 مليون شخص[1] يعملون ضمن هذا النشاط .

الجدول رقم 01 : نمو النشاط السياحي في العالم خلال 50 سنة (السواح و المداخيل)

	عدد السواح (بالمليون)	المداخيل (بالمليار دولار)
1950	25	-
1960	69,3	6,9
1965	112,8	11,6
1970	165,7	17,9
1975	222,2	40,7
1980	268,2	105,2
1985	329,5	117,6
1990	460	260,1
1995	617	403
2000	750	475,3

المصدر :قريمس السعيد أطروحة " OMT + "Le tourisme environnemental et l'aménagement urbain du littoral

و تعد أوروبا من أكثر المناطق جذبا للسواح ،حيث تستقبل وحدها حوالي 56 % من السواح العالميين (الجدول رقم 02) و تعتبر فرنسا والولايات المتحدة و إسبانيا و إيطاليا بهذا الترتيب بإستمرار في مقدمة الدول من حيث عدد السواح الذين يقصدونها كل سنة ، ففرنسا مثلا تشكل ثروة سياحية إستثنائية إذ خلال كل فصول السنة يمكن أن تستمتع بالجو الذي تريده، الجو الدافىء الصيفي (المياه الساخنة و الشمس) الجو الشتوي (مجالات واسعة للتزلج)،ساهم في ذلك موقعها في قلب أوروبا الغربية حيث جعلها ممر لمختلف الإتجاهات و ما تحضى به من سمعة سياحية عالمية ،هذا فضلا عن الموروث الثقافي المميز (هندسة معمارية فريدة و ساحرة)

[1] - المنظمة العالمية للسياحة - إحصائيات .

أما بالنسبة للولايات المتحدة فالسياحة بها مجال خصب للإستثمار و لإستقطاب اليد العاملة التي قدرت سنة 1999 بـ 9 ملايين شخص و بموارد مالية وصلت إلى 60 مليون دولار[1] .

الجدول رقم 02 : توزيع نسبة إستقبال السواح العالمية على أهم الأقاليم في العالم

	1950	1960	1970	1980	1990	2000
أوروبا	66,6	71,0	70,8	65,8	64,2	56,3
أمريكا الشمالية	24,5	21,4	19,0	16,8	14,9	13,0
أمريكا الجنوبية	5,1	3,8	3,9	4,6	4,7	5,3
إفريقيا	2,1	0,6	1,5	2,6	3,2	3,7
الشرق الأوسط	0,8	1,0	1,2	2,1	1,4	1,6
آسيا	0,9	2,2	3,6	8,1	11,6	16,2

المصدر : المنظمة العالمية للسياحة (OMT)

أما في القارة الإفريقية فالنشاط السياحي شبه غائب في أغلب البلدان و يمثل في نفس الوقت بالنسبة لبعض البلدان نشاط أساسي للتنمية الاقتصادية ، على سبيل المثال في بلدان المغرب العربي النشاط السياحي يكاد يكون منعدم بكل من موريطانيا ، ليبيا و الجزائر(نسبيا) في حين يمثل موردا هاما للعملة الصعبة في كل من تونس و المغرب ،حيث تحضى العديد من المدن بهما باستقطاب عالي للسواح من مختلف الأنحاء خاصة من أوروبا مثل فاس ،صافي و تيتوان بالمغرب و قرطاج ، القيروان ، صفاقس ، سوسة بتونس .

حسب توقعات المنظمة العالمية للسياحة على مدى 2015 ، يمكن للسياحة أن تصبح أول نشاط إقتصادي على المستوى العالمي، متخطيا بذلك التجارة الطاقوية في العديد من الدول .حيث توقعات المنظمة العالمية للسياحة تشير إلى تضاعف حجم في الحركة السياحية ،زيادة في المنتوج السياحي بأكثر من 50 % ،خلق وظيفة كل 2,5 ثانية و خلق حوالي 125 منصب شغل مباشر و غير مباشر .

هذا التطور الهائل في ما يعرف بالصناعة السياحية يعتمد أساسا على انتقال مجموعات كبيرة من السواح لزيارة مناطق الجذب السياحي ، مشكلين ما يسمى بـ Tourisme de mass و هو من أكثر أشكال التنقل المهددة للبيئة و التوازن الإيكولوجي ، إذ تصبح الأنانية السياحية هي الطاغية بمعنى إشباع رغبات السواح و المتمثلة خاصة في الاسترخاء ، الاستمتاع و حتى الدراسة و القيام بالأعمال التجارية و غيرها ، دون إعطاء أهمية لما ينجر عنها من آثار جانبية ، سواءا التي تهمل البيئة أو التي تضر بالثقافة الشعبية حيث أن تؤدي إلى فقدانها و بالتالي فقدان الشعوب لهويتها .

[1] - المنظمة العالمية للسياحة – إحصاءات .

II / الإيكولوجيـا

الإيكولوجيا Écologie كلمة يونانية تتكون من شطرين oikos (و تعني المنزل أو المسكن) وLogos (العلم) أي علم المسكن .و تعرف بأنها العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية (حيوانية أو نباتية) مع بعضها البعض ومع المكونات غير الحية المحيطة بها (المجال الجوي،المجال المائي و المجال الترابي)[1] وحسب القاموس الفرنسي" Petit Robert "(1998) هي «دراسة الأوساط أين تعيش الكائنات الحية، و العلاقات التي تربط هذه الكائنات مع بعضها البعض و مع الوسط الذي تعيش فيه »[2]، و تعرف أيضا بأنها دراسة كل نشاط موجه لتحقيق التوازن بين الكائن الحي و محيطه الطبيعي بمافي ذلك حماية البيئة .

1 / تاريخ الإيكولوجيا :

يمكن أن نعتبر أرسطو من أول علماء الإيكولوجيا إذ كانت أبحاثه تشمل عدد كبير من الحيوانات ،ثم ظهر بعده العديد من علماء الطبيعة تعتبر دراساتهم و مؤلفاتهم بواكير علم الإيكولوجيا أهمهم Buffon و Linné.

و خلال القرن 18م و بداية القرن 19م قامت أعظم الدول الأوروبية المطلة على البحر و هي فرنسا و ألمانيا ، بإرسال عدة بعثات إلى القارات الأخرى بغرض إستكشاف العالم ،تنمية التجارة البحرية و إكتشاف موارد طبيعية جديدة و جردها ،و كان من بين العلماء المشاركين في هذه البعثات عالم النبات الألماني Alexandre Humboldt الذي وضع الخطوط الرئيسية لعلم الإيكولوجيا عن طريق دراساته التي وضحت العلاقة القائمة بين بعض الأنواع النباتية و المناخ ،كما حدد طريقة توضع التشكيلات النباتية بالنسبة لخطوط العرض و الإرتفاع . لكن مصطلح الإكولوجيا أستعمل لأول مرة سنة 1866 من طرف عالم الأحياء الألماني Ernst Haeckel حيث يعرفها بـ " علم ترابط الكائنات مع العالم المحيط بها ،أي بمعنى أوسع علم شروط الوجود "[3] ، و هي إمتداد لعلم **اقتصاد الطبيعة** الذي كان منتشرا في تلك الحقبة .لكن الإيكولوجيا الحديثة إنطلقت مع البريطاني شارلز داروين Charles Darwin صاحب نظرية التطور ، الذي ركز كثيرا على كيفية تكيف و تعايش العضويات مع الوسط الطبيعي ،و بقي هذا العلم يسير بوتيرة بطيئة حتى فترة الخمسينات أين عرف إنتشار واسع ، خاصة مع ظهور الحركة البيئية و المناداة بحماية الطبيعة .

مع تنامي إدراك الناس بالمشاكل البيئية ،أصبحت كلمة الإيكولوجيا تطلق جزافا بشكل مغالط فيه، فمجمل الملوثات و حالات تقهقر الطبيعة و تدمير الأوساط الطبيعية إضافة إلى تغيرات كثيرة تمس كل العالم ، هي ظواهر ناتجة عن تدخل الإنسان و التي هي هدف علم البيئة "Science de l'environnement " لكن الإيكولوجيا و على الرغم من دراستها لمختلف المشاكل البيئية إلا أنها علم أوسع و أشمل و بمعنى آخر أدق .

---

[1] - د.زيدان هندي عبد الحميد،د. محمد إبراهيم عبد المجيد: الملوثات الكيميائية و البيئية ، الدار العربية للنشر و التوزيع –مصر ، 1996 ، ص 28 .

[2] - المصدر السابق ، ص14 .

[3] - ANGELIER Engéne : Introduction à l'écologie – des écosystémes naturels à l'écosystéme humain ,Tec & Doc, Lavoisier - Paris, 2002, P15 .

2 / المبادئ الأساسية في الإيكولوجيا :

إن دراسة أوساط شاسعة و مركبة هو أمر في غاية الصعوبة ، لهذا قسم الإيكولوجيون أبحاثهم إلى مستويات تمثل المباديء الأساسية في الإيكولوجيا و هي :

2-1 / النظام الإيكولوجي Ecosystème :

من أهم مباديء الإيكولوجيا هو أن كل كائن حي على علاقة متواصلة مع كل ما يشكل بيئته فالإيكولوجيا لا تدرس فقط علاقة كل عنصر مع العناصر الأخرى ،لكن تهتم بتطور هذه العلاقات حسب التغيرات التي تمس كل من الوسط و الكائنات الحية .مجموع هذه العلاقات يطلق عليه إسم النظام الإيكولوجي ،و قد أقترح هذا المصطلح من طرف عالم النباتات الإنجليزي George Tansley سنة 1935 [1].

يتكون النظام الإيكولوجي من عنصرين أساسيين :

- الوسط الفيزيائي و الكيميائي أين تعيش الكائنات الحية ، يطلق عليه مصطلح " Biotope "و يضم مجموع الموارد الضرورية للحياة ،يتميز بخصائص (جيولوجية ، جغرافية و مناخية) يطلق عليها العوامل الإيكولوجية غير الحية Facteurs écologiques abiotiques تتحكم في نمو الكائنات الحية و توزيعها ،و يختلف هذا الوسط بإختلاف الأنظمة الإيكولوجية، فمثلا في مستنقع يتكون من الماء و المواد المنحلة (الأكسجين ،غاز الكربون و الأملاح المعدنية) ، أما في الغابة فيتكون من التربة أين يمكن أن تمتد جذور النباتات و توفر الماء و الأملاح المعدنية ، و الغلاف الجوي أين يتواجد الأكسجين و غاز الكربون الضروريين .

- مجموع الكائنات الحية (حيوانية ، نباتية والعضويات الدقيقة) التي تجد في وسطها شروط عيشها و تكاثرها و تربطها علاقات مختلفة ، يطلق عليها مصطلح" La biocénose"[2] ،و تنقسم هذه الكائنات إلى ثلاث مجموعات تتمثل في : المنتجون (النباتات الخضراء) ، المستهلكون (آكلات العشب و آكلات اللحوم) و المحللون (الفطريات ، البكتيريا و بعض الحيوانات).

2-2 / المجال الحيوي Biosphère :

أطلق مصطلح المجال الحيوي من طرف الجيولوجي اليوناني Eduard Suess سنة 1875 ، لكن الدراسات في هذا المجال لم تنطلق إلا بعد سنة 1929 مع إصدار كتاب "La biosphère " في باريس من طرف الروسي Vladimir Ivanovich Vernadsky [3] .

و يعرف المجال الحيوي بأنه المجال الذي تتطور فيه الحياة إذ يمثل طبقة سطحية رقيقة جدا من مجمل الكرة الأرضية (بالمقارنة مع قطرها) ، يضم مجموعة من العناصر مستقلة نسبيا عن بعضها البعض و هي الأنظمة الإيكولوجية ،ويتكون من ثلاث طبقات أساسية :

- L'hydrosphère أو المجال المائي (المحيطات و كل المسطحات المائية).

---

[1]- د.زيدان هندي عبد الحميد- د. محمد إبراهيم عبد المجيد (مصدر سبق ذكره)، ص 33 .

[2] - يستعمل مصطلحي biocénose; biotope خاصة في فرنسا

[3] -LEVEQUE Christian **:** Ecologie de de l'écosystéme à la biosphére , Dunod , Paris , 2001 , P 65.

- La lithosphère أو المجال الترابي (الطبقة السطحية للقشرة الأرضية).
- L'atmosphère أو المجال الجوي (الغلاف الغازي المحيط بالأرض).

يتكون المجال الحيوي من عناصر هامة على أساسها تدب الحياة فيه ، تتمثل خاصة في غاز الكربون الآزوت ، الأوكسجين و طبعا الماء الذي يعتبر محور الحياة ، إضافة إلى عناصر أخرى ضرورية مثل الفوسفور الكالسيوم ، البوتاسيوم ... إلخ . و تتم على هذا المستوى (خاصة ضمن الأنظمة الإيكولوجية) تحولات مستمرة لهذه العناصر تسمى الرسكلة ، و تكون انطلاقا من انتقال المادة العضوية و الطاقة على طول السلسلة الغذائية و الذي يغذي الدورة البيوجيوكيميائية ،حيث يتم تحويل المادة العضوية من طرف البكتيريا إلى عناصر غذائية بسيطة مثلا النيترات أو الكربون ، التي تمتص من طرف النباتات ثم تنتقل من مستوى غذائي إلى آخر على طول السلسلة الغذائية ،لتعود و تنحل من جديد بعد موت الكائنات التي كانت تحملها و هكذا ...، هذه الرسكلة الدائمة و الانتقال المستمر من الحالة العضوية إلى الحالة المعدنية هو ما يعرف بالدورة البيوجيوكيميائية ، و هو ما يعطي هذا المجال نوع من الإستقرار و التوازن بعيدا عن تدخلات الإنسان أو بعض الظروف الطبيعية الاستثنائية

2-3 / التنوع الحيوي Biodiversité :

تعني هذه الكلمة التنوع في الكائنات الحية و هي مفهوم أساسي في الإيكولوجيا ،استعملت كمصطلح لأول مرة من طرف عالم الأحياء Wilson Edward Osborne سنة 1986 بعد إنتشار الوعي بالمشاكل الناتجة عن إنقراض الأنواع خلال العشريات الأواخر من هذا القرن .و يضم هذا المجال التنوع في كل أشكال الحياة سواءا داخل الأنواع أو بينها أو بين الأنظمة الإيكولوجية، و لهذا فالدراسات هنا تتم انطلاقا من ثلاث مستويات كبرى و هي :

- **التنوع الجيني Diversité génétique :** يقصد به الإختلاف في التركيب الجيني للأفراد سواءا من نفس النوع أو بين الأنواع المختلفة، و الدراسات في هذا المستوى ترتكز على التغيرات و التحولات التي تمس الجينات و ديمانيكيتها في التطور و النمو . تظهر أهميته خاصة في مجال إنتاجية و تطور الزراعة .
- **التنوع الخاص Diversité spécifique :** يتمثل في الإختلافات في الأنواع و في هذا الإطار تم وضع تقسيم خاص يسهل تصنيف الأنواع و بالتالي تيسير دراستها ،و أهم مستويات التقسيم المطبقة عالميا هي (من أعلى مستوى إلى الأضعف):

المملكة Reigne ← الفرع Embranchement ← الفرع الجزئي Sous-embranchement ← القسم Classe ← الترتيب Ordre ← العائلة Famille ← الصنف Genre ← النوع Espèce ← النوع الجزئي Sous-espèce

و تهتم الأبحاث هنا بتوزيع الأنواع حسب المناطق التي تستوطنها و العوامل المتحكمة في ذلك طريقة تناسلها ، العلاقات الموجودة بينها (Relations intraspécifiques) ...الخ.

- **التنوع في الأنظمة الإيكولوجية** :يكون هنا للعلاقات المستمرة بين الأنواع (Relations interspécifiques) دور كبير في التنوع ،حيث تختلف هذه العلاقات حسب الأنواع و حسب البيئة أو الموطن الذي تتعايش فيه و أيضا تختلف بإختلاف المناخ، فالمناطق الحارة تجمع أكبر عدد من الأنواع .هذا الشكل من التنوع الإيكولوجي يعتبر الأكثر صعوبة من حيث تحديده ،فليست هناك طريقة تقسيم خاصة بالأنظمة الإيكولوجية .

و مع مرور الزمن و لأسباب عديدة نعرف البعض منها و نجهل الكثير تطورت بعض الكائنات تغيرت أخرى و إنقرض البعض الآخر ، و مع إستحالة معرفة العدد الإجمالي للأنواع فلا يمكن تقدير مدى التنوع الحيوي على وجه الأرض و من أمثلة البلدان الثرية بالتنوع الحيوي:

- البرازيل تمثل حوالي $^1/_5$ من التنوع الحيوي في العالم بـ 50.000 نوع نباتي ، 5.000 نوع فقاري من 10 إلى 15 مليون حشرة و الملايين من العضويات المجهرية .
- الهند يمثل 08 % من الأنواع المعروفة بـ 47.000 نوع نباتي و 81.000 حيواني .

و في الواقع لا يمكن في وقتنا الحالي التكلم عن التنوع الحيوي فوق كوكبنا دون الأخذ بعين الإعتبار النوع البشري الذي أصبح هو المسيطر ، بفضل قدرته على التحكم في بيئته و التفاعل مع أغلبية الأنواع الأخرى التي تحيط به ،و يساهم التنوع الحيوي بأشكال عديدة في التنمية البشرية ، فهو قبل كل شيء من الموارد الطبيعية للحياة اليومية إذ يوفر الغذاء (الزراعات المعاشية ، الحيوانات ، الأسماك ...إلخ)، اللباس (الصوف ، القطن الألياف ...إلخ) ، السكن و التدفئة (الخشب...إلخ)، الدواء و الطاقة (حوالي 20.000 نبتة تستعمل في وقتنا الحالي في الطب التقليدي)، كما يوفر التنوع الحيوي في الأنظمة الإيكولوجية للإنسان ما يعرف بعوامل الإنتاج (تخصيب التربة ، تحليل الفضلات ...) و خدمات أخرى كتنقية الهواء و الماء ،تلطيف الجو ، تخفيض أسباب الفيضانات ، التصحر و كوارث طبيعية أخرى .... و لكن في المقابل كان تدخل الإنسان و للأسف بشكل سلبي أكثر منه إيجابي ،و في الواقع التنوع الحيوي يلعب دور مرآة تعكس حقيقة علاقاتنا مع الكائنات الحية الأخرى . هذه العلاقات تقاس بمدى انتشار الوعي و الثقافة الإيكولوجية لدى الناس ،و تنظم بجملة من الحقوق و الواجبات هدفها الوصول إلى نظام عالمي متوازن .

3 / الأخطار الإيكولوجية :

يطلق مصطلح خطر ايكولوجي على نتيجة تطور الوسط المعيشي لنوع أو مجموعة سكانية بشكل لا يتلاءم مع معيشتها و تختلف أسباب ذلك فيمكن أن تكون نتيجة لتغير بعض العوامل الإيكولوجية - les facteurs écologiques abiotiques - مثلا إرتفاع درجة الحرارة بمعدل أعلى من حدود تحمل بعض الأنواع ، نقصان كميات الأمطار ...إلخ أو قد يتعلق الأمر بخلل في السلسلة الغذائية حيث تصبح البيئة غير مشجعة لعيش نوع ما بسب تزايد آكليه مثل ما ينجم عن الصيد المكثف إذ تتناقص أعداد الأنواع المستهدفة تدريجيا حتى تنقرض، كما أن لبعض الكوارث الطبيعية دور بارز في بعض هذه الأزمات كالفيضانات .

و قد كان للكائنات البشرية الدور الأساسي في التدهور الإيكولوجي و حدوث العديد من الأزمات، فقد تدخل الإنسان و لا يزال يتدخل بشكل واضح في مجال التنوع الحيوي، فبالرغم أنه شارك نوعا ما في إثراء التنوع الحيوي في بعض المجالات خاصة في مجال الزراعة و تربية الحيوانات ، حيث تمكن من خلق أنواع جديدة أو تغييرها ، إلا أنه و في نفس الوقت المسؤول الأول على إنقراض أو ندرة بعض الأنواع و بالتالي تسبب في تقهقر الكثير من الأنظمة الإيكولوجية، خاصة في العشريات الأخيرة من هذا القرن بسب التزايد الديموغرافي الكبير و التطور الهائل في التكنولوجيا ،و التي أثرت بشكل كبير على محيطه و امتد هذا التأثير إلى التهديد بحدوث أزمات كبيرة قد تؤدي حتى إلى إنقراض الجنس البشري . و كانت بداية التأثير في مجال الزراعة بزيادة تدهور التربة بسب الإستغلال المكثف و إستعمال واسع لبعض المنتوجات الكيميائية السامة ،و مع ظهور الثورة الصناعية و التطور التكنولوجي تزايدت حدة تدمير الإنسان لبيئته ،و ساهم بشكل كبير في القضاء على العديد من الأنظمة الإيكولوجية أثناء سعيه وراء المواد الأولية ،ويتوقع أغلب العلماء الإيكولوجيون و البيولوجيون حدوث إنقراضات بأعداد هائلة للكثير من الكائنات الحية ، فالمعدل الحالي لإختفاء الأنواع مرتفع جدا عن الأوقات السابقة ،و قد أجريت دراسات عديدة في هذا المجال كانت نتائجها أن 8/1 من الأنواع النباتية المعروفة مهدد بالإنقراض و الزوال ، 5/1 من الكائنات الحية سينقرض خلال 50 سنة القادمة ،و حوالي 17.000 إلى 100.000 نوع يختفي من على كوكبنا كل سنة[1] .

تؤثر مختلف النشاطات البشرية على التوازن الطبيعي للأنظمة الإيكولوجية و قد تؤدي إلى حدوث اختلالات كبيرة من شأنها تهديد التنوع الحيوي و باعتبار السياحة نشاط بشري يقوم على الإحتكاك سواءا المباشر أو غير المباشر مع مختلف الأنظمة الإيكولوجية (و من ضمنها المجتمع البشري) و التأثير على التنوع الحيوي (مثلا سياحة الصيد التي يمكن أن تهدد تواجد نوع ما) ، يمكن أن نعدها أحد أسباب الأخطار الإيكولوجية التي نعيشها في وقتنا الحالي ،و بالتالي خلق نشاط يراعي الأهمية الإيكولوجية للمنطقة المقصودة هي حتمية يفرضها الواقع المعاش .

[1]- د.زيدان هندي عبد الحميد- د. محمد إبراهيم عبد المجيد (مصدر سبق ذكره)، ص 230 .

III / البيئـــــة

عاش الإنسان و لفترة طويلة في تكامل مع وسطه ،و مندمج بشكل تلقائي ضمن نظام إيكولوجي طبيعي متوازن ،يستمد فيه مقومات حياته و مكونات بقائه مما تجود به الطبيعة دون أن يتدخل في سيرورة تنظيمها ، لكن و مع ظهور الزراعة و تطورها بدأت تبرز بعض الإختلالات التي تسببت في إضعاف العلاقة بينه و بين العناصر الأساسية المكونة لمحيطه و إطار معيشته ،ثم و مع زيادة حاجاته و رغبته في تحسين معيشته و طموحه في إمتلاك القوة للسيطرة على باقي الكائنات ، جاءت الثورة التكنولوجية و الصناعية و ما نجم عنها من زيادة سكانية مذهلة و استهلاك غير طبيعي للمواد الأولية و مصادر الطاقة ، كل هذا جعل الإنسان يفقد تدريجيا الإحساس بالطبيعة .فبالنسبة للكثيرين البيئة هي مجرد شيء ملموس و مادي يستغل لتحقيق رغباتهم فقط ،و لكنها في الحقيقة أكبر بكثير من ذلك ، يمكن إعتبارها عضو معنوي ضمن التركيبة البشرية للإنسان ،ينمو و يتطور مع نمو و تطورالإنسان وتضرره ينعكس بتضرر كل الكائنات الحية ،و لهذا فالبيئة السليمة هي البيئة التي تمكن الفرد من العيش مع الآخرين في إنسجام ،و تهيء له إستعمال أدوات الحضارة دون أن يضر بنفسه أو بمحيطه .

و في وقتنا الحالي ،أين يتعدى فيه عدد السكان 6 ملايير نسمة ،و يشغل معظم سطح الأرض ،و تشهد فيه بعض المناطق إكتظاظا رهيبا (مثلا 8 ملايير نسمة في الصين) ، و ما تمخض عن ذلك من مشاكل و أخطار بيئية باتت تنذر بحدوث كوارث طبيعية خطيرة ليست فقط تدمر الطبيعة ، و لكن تهدد تواجد البشرية جمعاء و تستوي في ذلك الدول النامية و المصنعة دول الشمال و الجنوب(حيث ليس للبيئة حدود)، وسط كل هذه الإضطرابات إنتشر الوعي بين بعض الفئات (خاصة بالدول الغربية) بمدى خطورة إستمرار التدخل البشري بالشكل الهمجي غير المسؤول الذي هو عليه في النظام الطبيعي للحياة على وجه الأرض ،و في خضم موجة الوعي هذه بدأ تداول مصطلح البيئة للدلالة على الوسط الذي يتفاعل فيه الكائن الحي ،و يضم الماء ، الهواء التربة ، الثروات الطبيعية ، الحيوانات ، النباتات و طبعا بما في ذلك الإنسان .

و مع زيادة حدة التغيرات التي شهدها العالم و تتالي الكوارث الطبيعية الكونية (و التي في مجملها نتيجة للنشاط البشري)،ظهر علم البيئة ليدرس نتائج هذه التغيرات على الكائنات الحية، يحدد المسببات و يضع الحلول .

1 / المشاكل البيئية :

تختلف المشاكل البيئية و تتنوع تبعا لعاملين أساسين أولهما حسب الوسط الذي تظهر فيه هذه الإختلالات مثلا ، التلوث الهوائي ، حث التربة ...إلخ ، و الثاني حسب مصدر المشكل في حد ذاته كالتغيرات البيئية التي يتسبب فيها المناخ (الجفاف ، التصحر ...إلخ)، لكن أغلب الإختلالات التي تتعرض لها البيئة تكون نتيجة للنشاطات الموجهة لتحقيق رفاهية العيش للإنسان ، و أهمها و أخطرها هي تلك التي تكون ناتجة عن التلوث حيث يتسبب في تدمير العديد من مواقع الطبيعة و يصيب التنمية بجميع أشكالها بالتراجع و النمو غير المتوازن، و الأشكال الثلاثة الأساسية للتلوث تبين مدى خطر التلوث على البيئة .

1-1 / التلوث الجوي :

انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير خاصة في المدن، بسبب تواجد و تركز نسبة كبيرة من الغازات الملوثة خاصة تلك الناتجة عن احتراق المواد النفطية و التي مصدرها الرئيسي النشاط الصناعي، كما تساهم وسائل النقل باختلاف أنواعها بشكل كبير في التلوث الجوي بسبب الغازات المنطلقة منها ، لهذا تعد أوروبا التي هي منشأ الثورة الصناعية و التكنولوجية المتضرر الأول من هذه الظاهرة .

غالبا ما يترتب على هذا النوع من التلوث الإصابة بأمراض عديدة أخطرها المشاكل التنفسية و التي يعاني منها خاصة الأطفال ، كما يؤثر كذلك على رفاهية العيش إذ يؤدي إلى صعوبة التأقلم مع المنطقة الملوثة بسبب الشوائب التي تؤدي إلى الحد من مجال الرؤية والتقليل من شفافية الهواء ،و كذلك انتشار روائح غير مرغوب فيها ، ... و غيرها .

يختلف تركز الملوثات في الجو حسب شروط مناخية معينة كالحرارة ، سرعة الرياح و كذلك حركة كتل الضغط الجوي المرتفع و المنخفض و المتعلقة بالطبوغرافية المحلية ، هذه الأخيرة تعتبر الأكثر تأثيرا فمن المعروف أن درجة الحرارة تنخفض كلما زاد الارتفاع ، لكن و مع تواجد طبقة من الهواء البارد تحت طبقة من الهواء الساخن تنعكس هذه النظرية و تسمى الانقلاب الحراري ،و هذا ما يؤخر في عملية نشر الملوثات و يزيد بذلك تراكمها و تركيزها في الجو[1] .

1-2 / التلوث المائي :

يتمثل التلوث المائي في تواجد أجسام غريبة ضمن المسطحات المائية ، تكون على شكل جزيئات مجهرية ، مواد كيميائية ، مخلفات صناعية أو بشرية وغيرها ،هذه المواد تؤدي إلى تراجع نوعية المياه و تجعلها غير صالحة للإستعمال الصحي ،إذ يؤدي إلى إنعكاسات خطيرة على صحة الإنسان فمثلا تواجد النيترات (ملح حمض النيتريك) في مياه الشرب يسبب العديد من الأمراض المهلكة للأطفال . ليس هذا فقط بل و يؤدي كذلك إلى تقهقر الوسط المائي (المجاري المائية ، البحيرات ، المحيطات ...) ، وأكثر المسطحات المائية تعرضا للتلوث هي تلك التي تكون المياه بها راكدة و بالتالي تنعدم عملية التصفية الذاتية فينتج عنه انقراض بعض أنواع الكائنات الحية و نمو البعض الآخر نمو غير طبيعي .كما أن تسرب المواد النفطية و المخلفات التي ترمى مباشرة في مياه البحار و المحيطات ، تحتوي على مواد سامة تمتص من طرف الكائنات البحرية و طبعا النتيجة معروفة موت هذه الكائنات أو انتقال هذه المواد إلى الإنسان بعد استهلاكه لها .

و في الواقع فإن استهلاك المياه في تزايد مستمر و بوتيرة متسارعة تحت عنوان التنمية الاقتصادية لهذا فإن استعمالات المياه عديدة و متنوعة بين ما هي سكانية (الصرف الصحي ، الغسيل ، الطبخ ...) أو زراعية (السقي) أو صناعية (مثلا التبريد في المحطات الكهربائية) ، هذه المياه المستهلكة لا تختفي إلا أنها تعاد بطريقة

[1] - من أخطر الحوادث التي وقعت بسبب الإنقلاب الحراري كارثة Bhopal في الهند شهر ديسمبر من سنة 1984 حيث أدى تسرب غاز سمي –Isocyanate de méthyl– خلال فترة انقلاب حراري، و تسبب في تسمم و وفاة ما يزيد عن 3.300 شخص و إصابة 20.000 آخرين بأمراض مختلفة .

أو بأخرى إلى الدورة المائية ،غير أنه في هذه الحالة تختلف نوعية الماء عن السابق ،لذا و قبل رميها مباشرة في الطبيعة تتطلب معالجة خاصة حسب مدى سميتها و تأثيرها على الوسط المائي الطبيعي .

1-3 / التلوث الترابي :

بما أن التربة هي المصدر الأساسي لتغذية الكائنات الحية فتلوثها يشكل كارثة حقيقية تهدد تواجدها و تقهقر التربة بمعنى تراجع نوعيتها و فقدانها لمميزاتها ناتج عن عوامل عديدة تساهم فيها نشاطات إنسانية عديدة بشكل خطير مثل التلوث بالمواد الكيميائية خاصة التي تستعمل كمبيدات للحشرات في مجال الزراعة أو العضوية كالمخصبات المختلفة خاصة الأملاح .

في الحقيقة لا تقتصر أخطار التلوث على مناطق محددة ، فقد واجه العالم مشاكل أكبر و على مستوى أوسع ،إذ منذ حوالي قرنين ماضيين توالت الكوارث البيئية التي يمثل خطرها تهديد حقيقي للكائنات الحية ،أهمها على الإطلاق تتمثل في :

§ **الاحتباس الحراري :** في الواقع ظاهرة الإحتباس الحراري هي ميكانيزم طبيعي يضمن المحافظة على التوازن الحراري على سطح الأرض عن طريق إحتباس جزء من الحرارة الشمسية التي تستقبلها ،و تعد عامل حيوي في تطوير الإنتاج الزراعي، هذه العملية الحيوية أصبحت في الآونة الأخيرة تشكل هاجسا لدى العام و الخاص بسبب خطر استمرار ارتفاع درجة الحرارة بالمعدل التي هي عليه ،و يشكل التلوث الجوي المسبب الرئيسي في زيادة حدة ظاهرة الإحتباس الحراري ، بزيادة نسبة بعض الغازات المحفزة لهذه العملية في الغلاف الجوي ،خاصة غاز الكاربون الذي وحده يمثل ثلثي هذه الغازات و كذلك غازات CFC[1] التي يدوم تواجدها في الجو لفترة طويلة (تصل إلى القرن) و تأثيرها جد فعال و لو بكميات صغيرة .إستمرار هذه الظاهرة بهذا الشكل يؤدي إلى أخطار كثيرة قد تهدد التواجد الحي على سطح الأرض ،بداية بإختفاء الأنواع غير القادرة على التأقلم مع الحرارة المرتفعة ،إحداث تغيرات كارثية في مناخ الأرض تتفاوت بين الأعاصير ،موجات الجفاف و حرائق الغابات ...الخ و التي تنذر بتحول مناطق عديدة صالحة للزراعة حاليا إلى صحاري، وفي الأخير الإرتفاع المستمر لمستوى مياه البحار الناتج عن الذوبان التدريجي للمناطق الجليدية القطبية (تم تقديره بحوالي 80 م خلال القرن 2100) و بالتالي إنغمار المناطق الساحلية خاصة و أنها المناطق المفضلة للتواجد البشري و في نفس الوقت الأكثر إكتظاظا .

[1] - CFC هي تركيبات غازية أو سائلة للعناصر : الكلور ، الفليور و الكاربون تستعمل كعامل تبريد و تستعمل خاصة في ميدان صناعة القنابل .

§ الأمطار الحمضية :هي كذلك شكل من أشكال التلوث الجوي ،و على الرغم من أنها ظاهرة حديثة العهد تزامن ظهورها مع بداية الثورة الصناعية خلال القرن التاسع عشر[1] ، فهي تمثل في الوقت الحالي أهم موضوع مطروح للمناقشة العالمية نظرا للآثار السلبية المرعبة التي يخلفها على البيئة ، حيث استعمال المواد النفطية التي هي المصدر الأساسي للغازات المتسببة في هذه الأمطار بلغ حدا خطيرا.

يظهر تأثير الأمطار الحمضية خاصة على الغابات حيث تؤدي إلى تآكل الأشجار و موت النباتات و كذلك على الحياة المائية بالبحيرات حيث تؤدي إلى موت النباتات و الأسماك بها ، فقد أدت إلى انعدام الحياة بأغلب البحيرات المتواجدة شمال و شرق القارة الأوروبية و كذلك شمال شرق الولايات المتحدة الأمريكية (التي تعتبر من أكثر المناطق في العالم تضررا بالأمطار الحمضية) .و لا تسلم المباني خاصة التي تتواجد بها مادة الجير من هذه الأمطار، وتزيد صعوبة المشكلة عندما يتعلق الأمر بالبنايات و الآثار ذات البعد الثقافي التاريخي هذا فضلا عن تشوه المنظر العام و الذي طبعا له تأثير سلبي جدا على الجذب السياحي .

§ ثقب الأوزون : يتشكل غاز الأوزون من تحول الأوكسجين من الحالة O_2 إلى الحالة O_3 تحت تأثير الأشعة الكونية ،و هو غاز سام أزرق باهت اللون له رائحة مميزة و كريهة ،أما طبقة الأوزون فهي تمثل الجزء العلوي من الغلاف الجوي أين يكون تمركز غاز الأوزون في ذروته ،تتوضع على إرتفاع ما بين 20 كم إلى 50 كم أعلى سطح الأرض ، الدور الأساسي لهذه الطبقة هو حماية الحياة الأرضية إذ لا تسمح إلا بمرور نسبة ضئيلة من الأشعة فوق البنفسجية التي لها أخطار في بعض الأحيان مميتة على الكائنات الحية بمجملها (إحداث حروق جلدية وقد تؤدي مع مرور الزمن إلى الأصابة بالسرطان،تناقص المحاصيل الزراعية و تعرض النباتات إلى أمراض وراثية مستعصية ...الخ) .

في الواقع يعتبر الأوزون الموجود في الغلاف الجوي في حالة توازن ديناميكي ، حيث يتعرض لعمليتي البناء و الهدم بصورة مستمرة متوازنة و متساوية في المقدار (هذا في الظروف الطبيعية)، غير أن الملوثات البيئية التي تنشأ عن الصناعة و الأنشطة البشرية ، تؤدي إلى خرق هذا التوازن الفطري و السماح بعبور الأشعة فوق البنفسجية و التعرض للأخطار التي تنجم عنها ، وإدراكا منهم للدور الحيوي الذي تلعبه طبقة الأوزون ،تسارع العلماء بإجراء دراسات و أبحاث عديدة عندما لاحظت بعثة علمية بريطانية أن نسبة الأوزون تتضاءل تدريجيا بمنطقة القطب الجنوبي خلال سنوات الستينات و السبعينات ليتشكل ما يعرف بثقب الأوزون (Trou – d'ozone) ،و تأكدوا من اتساع فجوة الأوزون في أكتوبر من سنة 1987 حيث قدرت مساحتها بما يعادل مساحة الولايات المتحدة الأمريكية و يبلغ عمقها قدر ارتفاع جبل إفرست، و الفجوة يتخلخل فيها الأوزون و ينقص بنسبة 40-50% . كانت النتائج التي توصلوا إليها أن السبب الأساسي هو الإنسان عن طريق النشاطات التي يقوم بها و التي من شأنها التأثير على التوازن الطبيعي لتواجده في الجو.

[1]- عبد القادر رزيق المخادمي : التلوث البيئي مخاطر الحاضر و تحديات المستقبل ،ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر ، سنة 2000 ، ص ص 44، 45 .

2 / حماية البيئة و التنمية المستديمة :

إن تدهور البيئة و إستنزاف مكوناتها و تفاقم أزماتها يرجع من جهة إلى لاوعي الإنسان بأهمية المحافظة عليها ، و من جهة أخرى إلى عدم إدماج الإعتبارات الإيكولوجية في السياسات التنموية المنتهجة من طرف دول العالم مما انعكس سلبا على الإنسان و البيئة و مختلف الكائنات ،و تبقى معركة البيئة في كل مستوياتها معركة الأجيال القادمة بعد أن تراكمت معرفة أهميتها عام بعد عام ، و يصف البعض أنها كانت في العقد الماضي معركة المعرفة البيئية و أن العقد الحالي سيكون عقد حلول حماية البيئة ، فمنذ ظهور أول تقريرلـBrundtland[1] سنة 1987و مرورا بمؤتمر ستوكهولم بالسويد[2]، و وصولاإلى قمة الأرض[3] المقامة بريوديجانير،و حديثا قمة جوهانزبورغ (سنة 2002) ،تبلورت فكرة التنمية المستديمة و انتشر الوعي لدى عدد كبير من الناس بضرورة الحفاظ على الطبيعة و استدامة الاهتمام البيئي ، و بعد أن كانت البيئة بالنسبة للكثيرين شيء مجرد تحولت بعد الأزمات البيئية العديدة التي عرفها العالم إلى شرط أساسي لمظاهر الحياة على وجه الأرض ،فلا يمكن ضمان إستمرارية العيش في ظل إتساع ثقب الأوزون ،و لا الحفاظ على صحتنا مع التزايد الهائل للتلوث بجميع أشكاله و لا حتى الحلم بقضاء أوقات ممتعة و نحن نقضي على الطبيعة ،و غيرها من المشاكل البيئية التي تهددنا ، هذا الإدراك أدى إلى إستحداث أساليب و إنتهاج إستراتيجيات جديدة في جميع النشاطات الإنسانية سواءا كانت لها علاقة مباشرة أوغير مباشرة بالبيئة أساسها المحافظة على الطبيعة، من هذا المنطلق ظهرت المجالات المحمية كوسيلة لتطبيق معايير التنمية المستديمة على مختلف النشاطات و التي هي في غالب الأحيان ذات بعد سياحي لهذا يمكن اعتبار هذه المجالات المواقع المثالية لممارسة السياحة الإيكولوجية .

على ضوء ما قلناه سابقا يمكن اعتبار البعد البيئي كنه السياحة الإيكولوجية ،فبالإضافة إلى التأثير السلبي لمظاهر التدهور البيئي على استقطاب السواح ، لا بد أن تكون الممارسة السياحية في إطار احترام المعايير البيئية بمعنى تفعيل دور حماية البيئة ضمن النشاط السياحي ، و الحماية هنا تشمل كذلك حماية كل ما هو مرئي أي المناظر الطبيعية (Les paysages) إذ أنها تعد موروث طبيعي يتطلب المحافظة عليه للأجيال القادمة .

[1] - Brundtland Harlem : طبيبة و سياسية نرويجيةترأست لجنة الأمم المتحدة حول البيئة و فيها تناولت لأول مرة موضوع التنمية المستديمة

[2] - و يسمى كذلك قمة" بيئة الإنسان " ،إنعقدت في الفترة الممتدة من 5 إلى 12 جوان 1972 و تعتبر أول و أكبر قمة عالمية تهتم بقضايا البيئة و الإنسان ، تم التعرض فيها إلى مشاكل الإنسان الأساسية كالفقر و التخلف و مساهمتها في زيادة التدهور البيئي .

[3] - في جوان 1992 عقد ملتقى للأمم المتحدة حول التنمية المستديمة تحت إسم "قمة الأرض " بالبرازيل ،أهم المواضيع التي نوقشت : التغيرات المناخية و التنوع الحيوي و حماية الغابـــات و خلصت النتائج إلى أهمية التنمية المستديمة (تنمية تلبي الحجات الأجيال الحاضرة دون تهميش حق الأجيال القادمة فيها).

خلاصة :

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن السياحة الإيكولوجية تجسد الصورة المثالية لممارسة معظم أنواع السياحة (و ليست فقط السياحة الطبيعية)، فالنشاطات البشرية بمختلف أشكالها أدت و لا تزال تؤدي إلى أخطار بيئية و كوارث إيكولوجية، جعلت من حياة الإنسان و معه كل الكائنات الحية تتأرجح نحو الزوال و السبب الأساسي هو الرغبة الجامحة نحو التطور في جميع المجالات دون أخذ الحذر و الحيطة من عواقبه، و السياحة هي أحد أهم المجالات التي تشكل مصدر أساسي للموارد المالية للعديد من الدول و التي عرفت نموا متسارعا تجاهل بل و دمر في الكثير من الأحيان التوازن الإيكولوجي للمناطق المقصودة . لهذا جاءت السياحة الإيكولوجية كمنهج تقويمي للنشاط السياحي و تتمحور حول ثلاث أبعاد تشكل بدورها روح السياحة الإيكولوجية :

- **المحور الأساسي وسط غني بالتنوع الحيوي:** تكون وجهة السواح فيها عموما نحو مناطق تكون طبيعية و لا تعاني من أشكال التلوث، هذا فضلا عن كون جاذبية هذا النوع من الأنشطة تكمن في الثراء في مجالي الثروة النباتية و الحيوانية خاصة منهما النادرة و المميزة ، و جمالية و استثنائية المناظر الطبيعية .

- **تفعيل البعد البيئي :** بمعنى المساهمة في حماية البيئة بمفهومه العام، و على وجه التحديد المحافظة على النظم الإكولوجية و التنوع الحيوي ، وهذا للمساهمة في الحد من الأخطار الإيكولوجية و البيئية المهددة للتواجد الحي على سطح الأرض، و هذا إنطلاقا من كون السياحة هي أحد الأنشطة البشرية التي لها في أغلب الأحيان احتكاك مباشر مع الطبيعة و تأثير كبير على الأنظمة الإيكولوجية (بما في ذلك المجتمع البشري).

- **الاستجابة لضرورة الاستدامة:** خاصة و أن كل النشاطات السياحية بجميع أشكالها سواءا الموجهة للعطل ، للرياضة ، للإستكشاف و الإستمتاع ، للدراسة و غيرها ،يجب أن يكون هدفها هو تحقيق التنمية المستديمة و هذا يعني أن تطوير الهياكل القاعدية السياحية و عرضها للإستغلال يجب أن يخضع إلى مواصفات الإستدامة الإقتصادية ،الثقافية و الاجتماعية .فضلا على أهمية تدعيم الاقتصاد المحلي و احترام خصوصية المكان و فتح آفاق إقتصادية جديدة للسكان المحليين الذي يتم عن طريق التوزيع العادل لفوائد تنمية السياحة الإيكولوجية بين الجماعات المحلية و السكان أي إعطائهم الحق الكامل في الإعلام ، الموافقة و المشاركة في تسيير هذا النشاط إضافة إلى خلق مناصب الشغل و هذا في إطار التنمية الإقتصادية الإجتماعية المستديمة .

لهذا و في إطار التشجيع على حماية المناطق الطبيعية للوصول إلى –وسط طبيعي غير ملوث – و المحافظة على التنوع الحيوي و التنوع الثقافي و توازن الأنظمة الإيكولوجية ، ظهر ما يعرف بالمجالات المحمية و التي ساهمت بشكل كبير و فعال في ترسيخ هذه الفكرة ، و خلق نشاطات سياحية تحقق : تنمية الحركة السياحية ، حماية البيئة و المحافظة على النظم الإيكولوجية وأخيرا استدامة التنمية .

الفصل الثاني : تجارب عالمية متنوعة في السياحة الإيكولوجية و عرض للتجربة السياحية الجزائرية

مقدمــة :

إن حداثة التوجه الإيكوسياحي على المستوى العالمي يجعل الوقت مبكر جدا للحكم على أي تجربة أو خطوة في هذا المجال بالنجاح أو الفشل ، فإذا كان – كما سبق و ذكرنا- لا نزال إلى حد الآن نفتقد إلى مفهوم مجمع عليه عالميا يحدد بدقة مباديء ،أسس و مختلف عناصر هذا النشاط كيف يمكن إذا تقييم نتائجه ، هذا ما جعل سياسات و استراتيجيات السياحة الإيكولوجية عبارة عن تجارب متنوعة و مختلفة لكل واحدة منافعها و أضرارها ،لكن تبقى النتيجة مجموعة من المناهج تثري هذا المجال و تطور من أساليب و سياسات النشاط السياحي بكل أشكاله .

و في سياق الحديث عن التجارب العالمية في السياحة الإيكولوجية ،يجب أن لا نتغاضى هنا عن التجربة الجزائرية في قطاع السياحة بصفة عامة من حيث الوضعية الحالية للمارسة السياحية ،و خطواتها الأولى نحو تفعيل السياحة الإيكولوجية .

I / تنوع التجارب الإيكوسياحية العالمية

في محاولة منها للإبتعاد عن الممارسات السياحية العشوائية التي باتت تشكل إحدى مظاهر اللاوعي لدى الحكومات و السلطات المعنية و تعبر في نفس الوقت عن التخلف الثقافي لدى شعوبها ، انتهجت دول عديدة أساليب مختلفة و اتبعت طرق تسيير متنوعة ، هدفها الأول وضع أسس نشاط سياحي جديد يمكنها من خلاله تحقيق علاقة إيجابية بين ثلاث عناصر أساسية : تنمية الإستثمار السياحي ، عدم الإخلال بالتوازن الإيكولوجي و الإستجابة لمبادئ التنمية المستديمة .

و في الواقع تعود انطلاقة السياحة الإيكولوجية كممارسة سياحية لها مبادئها و أسسها إلى دول أمريكا الشمالية (كندا و الولايات المتحدة)، ثم وجد هذا النشاط طريقه بسرعة نحو دول أمريكا الجنوبية خاصة الأرجنتين و البرازيل ، حيث شهدت إنشاء سلسلة واسعة من المجالات المحمية التي تتيح ممارسة و تنمية النشاط السياحي في إطار تحقيق أهدافه المحورية : المحافظة على كل من التنوع الحيوي المناظر الطبيعية و المواقع المميزة ، و إستقبال كافة فئات الناس تحت راية احترام خصوصية المنطقة و المساهمة في حماية الطبيعة و تنمية النشاط الإقتصادي المحلي . و ظهرت مبادرات مهمة لتعميق مفهومه بدول أوروبا الغربية تضمنت استحداث وسائل جديدة تتحكم في الممارسة الإيكوسياحية ، مثل إنشاء هياكل إستقبال و إيواء على شكل مخيمات

توفر نوع من الإتصال مع الطبيعة و السكان المحليين لا يؤثر على التوازن الإيكولوجي و لا على العادات و الثقافات الشعبية ، و لم تقتصر التجربة الإيكوسياحية الفرنسية هنا على المجالات المحمية بل وسعتها لتشمل المناطق الريفية فالسياحة الريفية تعرّف بأنها **" نشاط إقتصادي يعطي بعد سياحي لكل من المجالات الريفية الثروات الطبيعية و الموروث الثقافي ، نمط البناء الريفي ،العادات و التقاليد القروية ، المنتوجات المحلية و في نفس الوقت تلبية حاجيات المستهلكين (السواح) من حيث الإقامة ، الإطعام ، التنقل ،التسلية و مختلف الخدمات الأخرى بهدف تحقيق تنمية محلية مستديمة تستجيب بشكل جديد للتضامن الإجتماعي بين مجالين مختلفين : المدينة و الريف"[1].** إذن المجال الريفي يمثل منظومة إيكولوجية متميزة تتطلب نوع من التدخل المراقب و المحافظة على الخصوصية البيئية لهذا المجال .

بالنسبة لإفريقيا و نتكلم هنا خاصة على دول الجنوب فالتوجهات الإيكوسياحية تتجسد في بعض الممارسات التي تصب في هذا المجال ،حيث نلمحها من خلال اعتماد بعض الدول مبادئ إيكوسياحية ضمن خططها و سياساتها التنموية ،مثلا الإهتمام بوضع قوانين لحماية نوع الغوريلا الذي يلاقي توافدا كبيرا للسواح في كل من أوغندا ، رواندا و الكونغو ، إنجاز ممرات طبيعية و تنظيم جولات ضمن الغابات الإستوائية بغانا التي كرست إمكانيات هائلة لتنمية هياكلها الإيكوسياحية ، سايسات صارمة للمحافظة و حماية الرسومات الصخرية التاريخية بإفرقيا الجنوبية ،أما فيما يخص شمال إفريقيا فالإهتمام الإيكوسياحي حديث جدا و يرتبط بمجالات خاصة جدا تتمثل في المنظومات الصحراوية ، و لا تزال هذه التجارب في مراحلها التحضيرية .

و في محاولة منا لإدراك هذا التنوع في النشاطات الإيكوسياحية سوف نعرض هنا مثالين، طبعا ليس من منظور النجاح و الفشل و لكن من منطلق إتجاهات أساسية في السياحة الإيكولوجية :

- أولاها هي تلك المتعلقة بمنطقة تعد من العالم النامي، تتوفر على قاعدة أساسية لدفع دواليب النشاط الإيكوسياحي و المتمثلة في المناطق الطبيعية (الحظائر و المحميات) ،خاصة مع إقترانها بالمجال الساحلي الذي يعتبر المجال الأكثر استقطاب ضمن كل المجالات تتركز به معظم النشاطات البشرية و في نفس الوقت الأكثر تضررا ،هي الأرجنتين و سنخص بالذكر منطقة Ptagonie .

- أما الثاني فهو يخص مظهر آخر لتجسيد السياحة الإيكولوجية هو السياحة الريفية ، إنطلاقا من أن الريف هو مجال يتوفر على عوامل مشجعة لإقامة هذا النشاط (الطبيعة ، بيئة نظيفة نسبيا ، الهدوء...إلخ) و في نفس الوقت ذو نظام إيكولوجي بشري خاص، بمعنى نمط العيش مميز، شكل البناء مختلف ... يتطلب توخي الحذر في أي تدخل على هذا المجال ، و طبعا و باعتبار التجربة الفرنسية في هذا الميدان تجربة مثيرة بسبب كون البوادر الأولى للسياحة الريفية في كل أوروبا كانت بفرنسا فهي موضوع مثالنا الثاني .

[1] - تعريف المنظمة العالمية للسياحة OMT

1 / أهمية السياحة الإيكولوجية الساحلية بالأرجنتين (منطقة PATAGONIE)

رغم أن الأرجنتين تعد من أهم الدول على المستوى العالمي من حيث الإنتاج الفلاحي إلا أن في الواقع أكثر من 80 % من أراضيها (البالغة حوالي 279 مليون هكتار) هي أراضي غير زراعية تغلب عليها المجالات و الغابات الطبيعية ، و التي تعد ثروة سياحية حقيقية ساهمت بإقترانها مع واجهة بحرية خلابة في تطور السياحة خاصة خلال العشرين سنة الأخيرة ، حيث هذه الثروة الطبيعية الفريدة شجعت على خلق المناطق المحمية ،و تعد منطقة Patagonie من أكثر الأقاليم الغنية بثروة إيكولوجية متنوعة و استثنائية جعلتها تتميز عن باقي المناطق و تعرف إقبال و تهافت كبير للفضوليين و الباحثين و حتى طالبي الراحة و الإستجمام .

إستغلال الناس للساحل بالمنطقة كان منذ فترة طويلة جدا خاصة بالنسبة للصيد البحري حيث كانت تطغى تجارة بعض الثدييات البحرية إلا أنه لا يزال بحالة بيئية مشجعة ،و كان لسياسة المجالات المحمية دور كبير في ذلك ،حيث تغطي حاليا أزيد من 3 % من مساحة الإجمالية للمنطقة تتوزع على كل الساحل ،و انتشرت حركة واسعة للتنسيق بين الأقاليم التي ستسفيد إقتصاديا من فتح المجالات المحمية أمام العامة ، بهدف تدعيم قطاع السياحة ضمن الإقتصاد الإقليمي انطلاقا من استغلال الثروة البحرية كمحرك لهذا النشاط ، مثلا تنظيم فترات صيد بعض الأنواع ذات الإستقطاب الواسع .

1-1 / ثروة إيكوسياحية نادرة :

تتميز المحميات الساحلية بمنطقة Patagonie بثروة حيوانية فريدة ، هذا ما أعطاها أهمية إيكولوجية و سياحية كبيرة ،خاصة بعض الأنواع الحيوانية البرية التي تتواجد فقط في المناطق شبه الجافة و التي تعرف إقبال كبير للسواح سواءا لمشاهدتها أو لدراستها و تتبع عاداتها أهمها : حيوان Guanaco الذي هو أحد أنواع الثدييات التي ساهمت بشكل كبير في تزايد أعداد السواح الباحثين عن الصيد ، حيث تم تنظيم فترات خاصة بصيدها من أجل تنظيم تناسل هذا النوع . و أحد أنواع الثعالب(Renard gris) المعروف بصعوبة مراقبته و خفة حركته و هذا ما ينجذب إليه الفضوليون من زوار المنطقة .

لكن تعتبر الطيور و الثدييات المائية هي المحرك الرئيسي للسياحة بالمنطقة حيث تتواجد بعض الأنواع النادرة تجعل رؤيتها على أرض الواقع إحدى المكاسب الإستثنائية لكل زائر .من أهم الطيور التي تستقطب عدد هائل من الزوار هو نوع مصنف ضمن الطيور المهددة بالإنقراض و هو Pingouin الذي يتواجد خاصة بإقليم Chubut حيث تقارب أعدادها في محمية Punta Tombo المتواجدة بهذا الإقليم ما يقارب 500.000 فرد

زيارة و مراقبة هذه الطيور تتم في فترة تعشيشها (في الفترة بين شهري سبتمبر و مارس) أين تتواجد على السواحل حيث تقضي باقي السنة في مياه البحر .و يمكن للسواح التنقل و التجوال بين أعشاشها و حتى الإقتراب منها و تصويرها في وجود مراقبين و ضمن شروط معينة لضمان سلامتها .

بالنسبة للثدييات المائية فهي تحضى بتوافد عالي لمراقبتها ،تتمثل أساسا في أسود البحر و فيلة البحر (يمكن مشاهدتهما و الإقتراب منهما في أي وقت)،و نوع من الحيتان يسمى Baleine franche australe مسجل ضمن الأنواع المهددة بالإنقراض إذ لم يتبق منها في كل العالم سوى 4000 حوت .و قد تم تصنيفها بالأرجنتين كـ" **إرث طبيعي** " سنة 1984 و استفادت من برنامج حماية عالي جدا .

1-2 / تنظيم الممارسة الإيكوسياحية بالمنطقة :

إن زيارة هذه الثروة الحيوانية تتم بأفواج صغيرة و في كثير من الأحيان يقبل الزوار على شكل عائلات ، تتزايد أعدادهم في فترتين أساسيتين : فترة العطل المدرسية و الجامعية و فترة تواجد الحيتان بالقرب من الشواطئ ، و يختلف مستوى الإقبال على المحميات حسب عاملين أساسيين :

- حسب الأهمية البيولوجية (الثروة الإيكولوجية) للمحمية : فالسياحة الإيكولوجية بالمنطقة تكاد تنحصر في إستكشاف و التعرف على الثروة الحيوانية التي تزخر بها المحميات بهذه المنطقة خاصة الأنواع النادرة ،و تعتبر مراقبة الحيتان أكثر عوامل جذب السواح نحوها، ظهر هذا النشاط في منتصف سنوات السبعينات إلا أنه لم يكتس الصبغة التجارية بأبعادها الإقتصادية و في إطار منظم و مراقب سوى في سنوات الثمانينات ،و مراقبة الحيتان تتم إنطلاقا من الشواطئ حيث تقترب و تدنو منها بشكل مثير ،و يصل عدد السواح إلى أرقام مذهلة في الفترة الممتدة بين سبتمبر و أكتوبر أين يتزايد أعداد الحيتان حتى يصل إلى قرابة 450 حوت بالقرب من الشاطئ .

- حسب الخدمات الموفرة : أغلبية المحميات الطبيعية بالمنطقة تفتقر إلى التهيئة المناسبة لإستقبال السواح ، سواءا من حيث التجهيزات أو المنشآت المهيكلة. فبالنسبة لمسألة التجهيز فإن إقبال السواح على أي محمية متعلق أساسا بدرجة تجهيزها و قربها من المناطق الحضرية التي توفر مختلف الخدمات المشجعة على تنمية السياحة ، لهذا تعرف المحميات المجهزة بمختلف التجهيزات و هياكل الإستقبال و الإستعلام (مركز مراقبة مركز متابعة الحيوانات ،الهياكل الصحية و حتى بعض أنواع التجارة) إقبالا واسعا ، و يتزايد خاصة في فترات محددة (مما يجعل طاقة إستيعابهم و إمكانية تلبية حاجاتهم في هذه الفترات ضعيفة)، ومثال ذلك فترة تواجد الحيتان بالقرب من الشواطئ (بين سبتمبر و أكتوبر) حيث تتوجه أعداد هائلة من الناس نحوها ،وسيلتهم في مراقبة هذه الحيتان هي القوارب التي توفرها الوكالات السياحية و التي تعرف ضغطا كبيرا في هذه الفترة ثم تبقى لباقي السنة غير مستغلة .

لكن يبقى أهم منظم للمجال و منشط للسياحة بالمنطقة هو شبكة الطرق ،حيث ساهم وجود الطريق الوطني على طول الساحل من تسهيل الحركة و التنقل بين المحميات و الإستفادة بشكل فعال من زيارة المنطقة كما يساهم كذلك مدى قرب المحميات و بعدها عن المراكز الحضرية في تنشيطها أو تهميشها حيث توفر هذه المراكز الخدمات السياحية الضرورية (الإيواء ، الطعام وسائل النقل ....إلخ) .

1-3 / مشاكل التنمية الإيكوسياحية بالمنطقة :

إن استغلال المحميات الطبيعية لأغراض سياحية خاصة مع تواجدها بالمجال الساحلي المجال المفضل لمعظم النشاطات البشرية ، نجم عنه مشاكل عديدة تقف أمام تطوره كنشاط إقتصادي فعال ،فتأثير التردد الواسع للسواح يظهر جليا على مختلف الأنظمة الإيكولوجية خاصة مع شغف الفضوليين للتقرب من الأنواع الحيوانية و تسابق الوكالات نحو إشباع رغباتهم ،فمثلا بالنسبة للطيور المائية يحضر السواح إلى مناطق تعشيشها و يتجولون بين الأعشاش مصدرين أصوات و محدثين ضجيج ينفر هذه الطيور من العودة إلى هذه المناطق و نفس الشيء بالنسبة للحيوانات المائية خاصة الحيتان حيث من أجل مراقبتها عن قرب يستغل الزوار القوارب المتوفرة لهذا الغرض للوصول إليها و في بعض الأحيان الإحاطة بها لإجبارها على الإقتراب أكثر من الشاطيء هذه الممارسات غير المراقبة تهدد بحدوث إختلالات مربكة للثروة الحيوانية بالمنطقة ، كما تعرض المنظومة البيئية بالساحل إلى تقهقر خطير خاصة و أن الساحل يعج بنشاطات أخرى تؤثر بشكل كبير على البيئة و الأنظمة الإيكولوجية .

يبدو جليا أن زيارة الأوساط المحمية لا تخضع دائما لمباديء السياحة المستديمة ، ففي الواقع لا توجد حدود للتحكم في مدى تردد الناس على المحميات أو تنظيم زياراتهم بشكل مراقب ،و هذا يطرح فكرة ضرورة تدعيم أساليب حماية البيئة للوصول إلى إستغلال سياحي مستديم ، و طبعا أولى الإهتمامات وضع حدود معينة لنسبة التردد السياحي ، الحد من النتائج السلبية على الأنظمة الإيكولوجية و خاصة بالنسبة للأنواع التي تستحوذ على إستقطاب كبير.

2 / التنمية الإيكوسياحية بالمجالات الريفية الفرنسية :

تعتبر فرنسا واحدة من أهم الأقطاب السياحية على المستوى العالمي ،تحتل الصدارة سواءا من حيث التدفق أو من حيث المداخيل لهذا النشاط ، تتنوع بها أشكال السياحة نظرا لتوفرها على عاملين أساسيين ، توفرها على الهياكل و المنشآت الضرورية و تنوع المجالات المستقطبة للسواح (الشواطيء، المواقع الطبيعية ....) فعندما نذكر السياحة الراقية تتبادر إلينا باريس وصالونات الأزياء بها ،و عندما نستحضر التاريخ نلمحه من خلال القصور والهندسة المميزة لها ،هذا فضلا عن توفرها على الثنائية التي تشكل قاعدة السياحة، البحر و الطبيعة .

و في خضم هذا الزخم المتنوع لمقومات السياحة ، للسياحة الريفية حصتها كذلك فقد تطور هذا النشاط بفرنسا في سنوات الخمسينات من هذا القرن بتنوع يبعث على الإعجاب، كان نتيجة لما يتميز به المجال الريفي الفرنسي من تنوع في المناظر و إختلاف في مظاهر الإستغلال ،و هذا ما أثرى التجربة الفرنسية في مجال التنمية السياحية الريفية.

2-1 / تطورالسياحة الريفية بفرنسا :

إن ما نطلق عليه حاليا السياحة الريفية كان نتيجة لتطور المفاهيم عبر الزمان للحركات التي كانت بين مجالين مختلفين : المدينة و الريف ، و البداية كانت من القرون القديمة حيث كانت فرنسا من أهم الدول الزراعية في العالم و كان المجال الريفي هو الطابع الغالب على البلاد ،و لكن و بعد حركة التصنيع التي شهدتها في القرن العشرين و خاصة مع إنتهاء الحرب العالمية الثانية ،عمت ظاهرة النزوح الريفي خاصة من فئة الشباب الباحثين عن فرص العمل و العيش الرغيد و هكذا بدأت المناطق الحضرية تعرف تهافتا كبيرا ، ثم تغذت هذه الحركة مع التطور التكنولوجي و توفر المدينة على كل مظاهر الرفاهية ،و بمنطقية الحياة أصبحت المراكز المتحضرة مراكز أيضا للتلوث،الضجيج ، الإزدحام .... ، هذا ما جعل فكرة الترويح على النفس و البحث عن الهدوء و النقاء البذرة التي أثمرت التوجه السياحي نحو المناطق الريفية ،ثم برز كنشاط بانتشار حركة تهيئة واسعة في فرنسا في سنوات السبعينات مست العالم الريفي على أساس إعادة تنظيم المجال إنطلاقا من نشاطات إقتصادية جديدة تشكل السياحة الريفية واحدة منها .

و في الواقع لقد أخذت السياحة الريفية حظا وفيرا من التدفق السياحي بالمقارنة مع الأشكال السياحية الأخرى ، فباعتبارها ملاذا للراحة تبرز أساسا في أوقات العطل لهذا فنسبة الحركة المحلية هي الطاغية، حيث تشهد هذه الأوقات حركة واسعة للعمال و الدارسين بغرض أخذ قسط من الراحة قبل العودة إلى مشاغلهم ،و كان لزيادة حدة التحضر النصيب الأكبر في إنتشار هذه الثقافة ، إضافة إلى إرتفاع أسعار أنواع السياحة الأخرى و توجه بعضها إلى الطبقة البرجوازية فقط .

2- 2 / إستراتيجية تنمية السياحة الريفية الفرنسية بتوجه إيكوسياحي :

كان الريف أحد المجالات التي مسته سياسة التهيئة و إعادة تنظيم المجال بفرنسا ،و بما أن السياحة الريفية أحد الأنشطة الموكل إليها تنظيم المجال الريفي ، ظهرت إهتمامات جديدة تدور حول التدفق السياحي نحو هذه المناطق ، حيث أصبحت فكرة الإنتقال للريف في نهايات الأسبوع و العطل لبعض الأيام أو الأسابيع فكرة رائجة ضمن مختلف أوساط المواطنين ، و تطور مدلول السياحة الريفية هنا ليشمل (الخضرة ، الهدوء ، البساطة ، الطبيعة ...إلخ) ، و مع الوقت و مع الإنتشار الواسع لهذا النشاط و توغله في العالم الريفي بشكل واضح أصبحت مسألة التنمية المستديمة و المحافظة على الأنظمة الإيكولوجية الريفية لا غنى عنها ، بل ضرورية لوضع هذا النشاط في إطار منظم خاصة و أن التدفق غير المراقب و غير المنظم لمجال كالريف ، يهدد المنظومة البيئية بالتقهقر و يتدخل في أحد أكثر الأنظمة الإيكولوجية الريفية تأثرا و هي الطبيعة البسيطة للفلاحين و طريقة عيشهم و بشكل غير مباشر على المنتوج الفلاحي ، لهذا إرتكزت السياسة الفرنسية في التنمية السياحية بالريف على ثلاث عناصر أساسية تمثل في الواقع منطلق نحو الممارسة الإيكوسياحية بهذا المجال و هي : تحديد طبيعة الطلب على هذا المجال ،تحديد نوعية المنتوج السياحي المقدم ، تحديد عملاء السياحة الريفية .

أ / تحديد طبيعة الطلب : بمعنى آخر تحديد زبائن السياحة الريفية لمعرفة حاجياتهم ،و في الواقع تم تقسيم الوافدين على المناطق الريفية إلى فئتين :

- أبناء المنطقة القاطنين في المدينة أي المعنيين بالنزوح الريفي خاصة في سنوات الستينات، حيث كانت السياحة الريفية لا تزيد عن عودة النازحين من الريف لقضاء عطلهم في ديارهم لدى العائلة و بين الأصدقاء. هذه الفئة رغم إحتسابها ضمن السواح إلى أنها لا تحتاج لإستهلاك العرض السياحي (الإقامة و الطعام لدى الأهل، لا تحتاج لمؤطرين، التنزه يكون بمبادرة شخصية ...إلخ)

- العائلات ذات المداخيل المتواضعة (يمكن هنا أن نطلق عليها السياحة الإجتماعية) حيث تتناسب أسعار هذا النشاط مع إمكانياتهم، و تكون الإقامة هنا ضمن المخيمات أو قرى مخصصة لقضاء العطل ،حيث أنشأت العديد من التجهيزات ذات الصبغة الريفية البسيطة و تقدم خدمات نوعية للوافدين ،و يكون تردد هذه الفئة خاصة من أجل الإستجمام و التنزه في المناطق الخضراء و ممارسة النشاطات الريفية كالصيد و التعرف على طريقة عيش أهالي المنطقة من عادات و تقاليد (المأكولات الريفية ، نوع الألبسة ، الممارسة الريفية ...إلخ) .

ب / نوعية المنتوج السياحي : إن مفهوم المنتوج السياحي هو مفهوم جديد نسبيا يرتكز أساسا علىعاملين التجهيزات و الخدمات و يشمل الإيواء ، الإطعام ، نشاطات الترفيه ، خدمات الإستقبال و التنقل ...الخ و يختلف حسب كل صنف من أصناف السياحة ،و المنتوج السياحي الريفي يأخذ صبغة متميزة نتيجة لتميز المجال في حد ذاته . فقد كانت السياحة الريفية و لفترة طويلة بمثابة الأب الفقير بالنسبة للسياحة الفرنسية ، إذ حتى لفترة قريبة كان الإيواء الريفي (المسكن و تجهيزاته) سواءا في الفنادق القرى أو المخيمات لا يستجيب لمتطلبات الرفاهية و الراحة ،حيث في الوقت الذي كانت به المجالات البحرية أو الجبلية تجهز فيه على أعلى مستوى لإستقبال التدفقات السياحية كان الوسط الريفي لا يوفر إلى إطار معيشي ريفي محض و إقامة عائلية أكثر منها سياحية ، أما في الوقت الحالي فيتميز بنوعية رفيعة تلبي فيه التجهيزات الحاجيات المختلفة للسواح في إطار يحترم الطابع الريفي و يحافظ على المنظومة الطبيعية ،و في هذا الصدد نذكر أهمية المساكن الريفية الفرنسية Gîtes ruraux ذات الصيت العالمي ، حيث يوجد في فرنسا حوالي 40.000 مسكن[1] من هذه النوعية، و هي مساكن فردية معروضة للكراء من طرف أصحابها و تصنف حسب مستوى النوعية و الكفاءة بها .

جـ /عملاء السياحة الريفية : عرف المجتمع الريفي في فرنسا ثورة فكرية عميقة تجسدت في تفعيل التنمية بجميع أبعادها ضمن المجال الريفي مع المحافظة على خصوصيته ،و النشاط السياحي الريفي ليس بمعزل عن هذه النهضة يلعب فيه المزارعين ، الحرفيين ، السلطات المحلية و الجمعيات دور أساسي . ففرنسا ذات تاريخ المركزية المتجذر الذي أخذت فيه الحكومة و لوقت طويل دور المخطط الأول و الأخير ،عرفت تحول بارز منذ 1982 مع إنتهاج سياسة جديدة تتمثل في اللامركزية حيت أعطت مفاتيح التحكم في دواليب التنمية لكل إقليم

[1] - SORET LAFRAYA Pillar:Tourisme en millieur rural –Stratégies et Promotion ,Institut Agronomique Mediteranéen de Saragosse – Espagne , Cours approfondi , 15-20 Décembre 2003 , P 06 .

و أصبح نشاط السياحة الريفية يخضع لمدى قدرة عملائه .فتحديد المنتوج السياحي ، تقييم رغبات السواح ، تسيير المؤسسات السياحية و غيرها من الأعمال تقتضي معرفة واسعة و دقيقة و قدرة متميزة ،بمعنى أنها تتطلب تكوين متخصص يمس كل الفئات .

السياحة الريفية إحدى أهم أشكال السياحة المشجعة للسياحة المحلية ، و التي تشارك بشكل فعال في التنمية الإقتصادية خاصة و أن في الأغلب يكون المقبلين على هذه المناطق هم عمال ،موظفين و منشطي القطاعات الإقتصادية المختلفة (الصناعة ، التجارة ،...)، فمن جهة تساهم في تجديد طاقاتهم للعمل و بالتالي زيادة المردودية الإقتصادية ،و إثراء مداخيل النشاط السياحي بالمناطق الريفية من جهة أخرى ، و هي في نفس الوقت و بسبب خصوصية المجال تتطلب طرق تدخل و تسيير تطبق فيها مبادئ السياحة الإيكولوجية .

II / التنمية السياحية و التوجه الإيكوسياحي بالجزائر

الجزائر بمساحتها التي تبلغ 2.381.740 كم² هي ثاني دولة شساعة على المستوى الإفريقي بعد السودان ،تتقاسم حدوها مع كل من تونس و ليبيا ،المغرب و موريطانيا ،مالي و النيجر من جهاتها الثلاث الشرق الغرب و الجنوب أما من الشمال فيحدها البحر الأبيض المتوسط على شريط ساحلي يصل إلى 1200 كم .و تتميز بثلاث مجموعات تضاريسية أساسية :

- **السهول الساحلية :** تستحوذ على أغلبية الأراضي الزراعية و تقطنها نسبة عالية من السكان (حوالي 90 % من إجمالي السكان)

- **كتلة الأطلس :** تتكون من سلسلتين جبليتين أساسيتين هما الأطلس التلي الذي يحد منطقة السهول و الأطلس الصحراوي ،و تتخلل السلسلتين كتلة الهضاب العليا و هي مناطق في مجملها سهبية رعوية .

- **الصحراء** : و هي تمتد على حوالي 2 مليون كم² أي بنسبة تفوق 80 % من المساحة الإجمالية للجزائر ،رغم أنها تشكل ثروة إقتصادية إلا أنها تعاني من العزلة و التهميش .

تتمتع الجزائر بمؤهلات سياحية مثيرة من المناظر الطبيعية المتنوعة ، فبين الرمل الشمالي الساحلي والرمل الجنوبي الصحراوي ، تتراءى القمم الخضراء و الغابات الفاتنة ضمن مساحة شاسعة تطل على زرقة مياه المتوسط شمالا ونقاء كثبان الصحراء جنوبا ،زاخرة بثروات من المقاصد السياحية المتنوعة، فإن شئت بحرا فأمامك نحو 1200 كم من الشواطئ الجميلة (الرملية و الصخرية) ذات الشمس والهواء والطقس المتوسطي المعتدل، وإن شئت الصحراء ففيها امتداد لا ينتهي وبيئة ساحرة يمزج فيها الإنسان أصالة تقاليده وتراثه مع صدق وفادته وترحيبه و تتنوع بين الكثبان الرملية المتميزة ، الواحات الخلابة و الجبال الساحرة (الهوقار) ، أما الجبال

والمرتفعات الجزائرية ففيها ما يشتهي الراغب في التمتع بجمال الطبيعة أو المحب لهواية الصيد أو التخييم في الغابات أو لهواة التزلج على الثلج الأبيض في مرتفعات الشمال .هذا ما يشجع على إقامة أنواع عديدة من السياحة (الساحلية ، الثقافية و الرياضية ،الصحراوية الصيد ،التنزه في الهواء الطلق ،المعالجة بالمياه المعدنية...).

1 / وضعية السياحة في الجزائر:

يحتل النشاط السياحي مكانة جد هامة في إقتصاد الكثير من الدول نظرا لما يحققه من مداخيل معتبرة فضلا عما يرتبط به من نشاطات خدماتية كالنقل و المطاعم و الفندقة ،مما يخلق فرصا هامة للعمل و مكافحة البطالة ، ففي دول الجوار كتونس و المغرب يعتمد إقتصادهما بشكل كبير على مداخيل السياحة أما جمهورية مصر العربية و بعض دول الخليج ، فقد خطت خطوات عملاقة في هذا المجال مما جعلها تنافس حتى الدول من ذات الإختصاص مثل فرنسا ،إيطاليا ... ، و السؤال هنا أين الجزائر من هؤلاء ؟.

لا يزال النشاط السياحي في الجزائر ضعيف إذا قارناه بدول من نفس القارة لا تحضى بنفس الثروة السياحية التي تستحوذ عليها الجزائر كتونس التي تحتل المرتبة الثانية في إفريقيا من حيث إستقبال السواح و المغرب بالمرتبة الثالثة أما الجزائر فتتزحزح نحو مراتب متأخرة، فالنشاط السياحي بالجزائر يصطدم بعوائق عديدة تحول دون تفعيل هذا القطاع الذي قد يكون المصدر الثاني للعائدات المالية بعد البترول .

فبالنسبة لقطاع الفندقة يبقى ضعيف جدا كما و نوعا بالمقارنة مع الطلب الوطني و العالمي ،و لا يستجيب لمتطلبات هذا القطاع ، فعلى سبيل المثال طاقة اللإيواء السياحي تفوق في كل من تونس و المغرب 200.000 سرير في حين لا تتعدى في الجزائر 68.000 سرير[1] (في 2001) ، و أهم ما يتميز به هذا القطاع طغيان الفنادق الحضرية بالمقارنة مع الأنواع الأخرى (الساحلية ،الموسمية، النوعية كفنادق الحمامات الساخنة و الصحراوية)[2] .و لا يتعدى عدد العمال فيه 143.000 عامل (12.000 منهم في القطاع الخاص) .

في ما يخص ترقية الإستثمار السياحي فالجزائر وضعت هدف يتمثل في خلق صناعة سياحية حقيقية تقوم على أساس إستغلال الهياكل الموجودة و ترتكز على تثمين الثروات الطبيعية ،الثقافية و المحلية التي تزخر بها البلاد، وتخطو الجزائر بقوة نحو تطوير قطاعها السياحي والارتقاء بمرافقه ، والاهتمام بالمقاصد السياحية الجديدة وفتح الباب أمام تدفق الاستثمارات المحلية والدولية إلى قطاع السياحة للإسفادة من الموارد السياحية الهائلة التي تتمتع بها ، و في هذا الإطار تبنى قطاع السياحة في الجزائر إستراتيجية للتنمية السياحية المستديمة لآفاق 2010 في ظل المحافظة على البيئة و حماية الطابع الإجتماعي-الإقتصادي المتميز لكل منطقة ،أي سياحة تثمن البعد الإيكولوجي . لهذا فقد فتحت الأبواب أمام الإستثمار السياحي و الشراكة عن طريق تحديد مخطط للتهيئة و إحياء مناطق التوسع السياحي .

[1] - وزارة السياحة و الصناعات التقليدية ،إستراتيجية التنمية المستديمة للسياحة في الجزائر –آفاق 2010-، جانفي 2001

[2] - M.Ahmed BOUCHDJIRA : ECOTOURISME DANS LES zones désertiques en algérie, séminaire sur le developpement durable de l'écotourisme dans les zones désertiques , omt ,2001 .(http//:www.world-tourism.org/)

ترتكز هذه الإستراتيجية على العوامل التالية :

§ إطار سياسي عام في ما يخص التنمية المستديمة للسياحة .

§ مخطط توجيهي يحدد المناطق ذات الأولوية ،و نوعية الإستفادة من كل منطقة،مع التركيز على طاقة الحمولة بها .

§ تنظيم واضح و منهجي يخص التهيئة العمرانية و يطبق بصرامة .

§ مشاركة واسعة للسكان في كل مجالات التخطيط ، مباشرة العمل و تسيير الخدمات السياحية .

و الأهداف المتوخاة من خلال هذه الإستراتيجية تتمثل في :

§ الزيادة في طاقة الإيواء السياحي .

§ إعادة الإعتبار و رفع مستوى العرض الفندقي الموجود .

§ تنويع العرض السياحي .

§ تحسين الصورة السياحية للجزائر .

§ التأكيد على التوجه الجزائري ضمن حركة التجارة السياحية الدولية .

§ زيادة التفقات السياحية نحو الجزائر و تنويعالمداخيل من العملةالصعبة .

§ خلق و زيادة مناصب الشغل

و قد بدأ يتجسد هذا الطموح لقطاع عانى من التهميش لفترة طويلة من خلال :

1. إعداد ثلاث قوانين حول :

§ التنمية المستديمة للسياحة **(القانون رقم 03-01 مؤرخ في 17 فيفري 2003)**

§ إستغلال الشواطيء لأهداف سياحية **(القانون رقم 03 –02 المؤرخ في 17 فيفري 2003)**

§ مناطق التوسع و المواقع السياحية **ZEST (القانون رقم 03 –03 المؤرخ في 17 فيفري 2003)**

2. إنطلاق دراسات لتهيئة 19 منطقة توسع سياحي كمرحلة أولى .
3. إنشاء صندوق لتدعيم الإستثمار السياحي .
4. خلق مجلس وطني للسياحة .

2 / محدودية البعد الإيكوسياحي في إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر :

إنطلاقا مما تشكله التنمية المتوازنة من أهمية كبيرة في تطور الجزائر كان هناك إهتمام بالغ بالمناطق الجنوبية ، فبالإضافة إلى الطبيعة الفيزيائية الخاصة بهذه المناطق و ما تزخر به من موارد استراتيجية هامة (المحروقات ،معادن نادرة ، مقومات سياحية متنوعة و ثرية ...) ، و إحتلالها لموقع استراتيجي متميز بسبب توغلها في القارة الإفريقية ،هذه المساحة الشاسعة من التراب الوطني (87 % من المساحة الإجمالية) تتميز بنقاء نادر على المستوى البيئي و تفرد في بعض الخصائص الإيكولوجية (الواحات ، جبال الأهقار ...) تشجع

على تنشيط قطاع السياحة ببعد عالمي، لكنها أوساط حساسة تتطلب ممارسة السياحة بها نوع من الحذر و الحيطة لعدم الإضرار بها ، فسياسات التنمية السابقة في إطار تحقيق التنمية الإقتصادية ضحت بموروث طبيعي و ثقافي لا يعوض، و تسببت بمشاكل لا حصر لها بهذه المناطق منها :

§ مشكلة صعود المياه التي تعاني منها منطقة واد سوف و قضائها على أهم ما يميز الصحراء (النخيل) ،و هدم الغيطان التي كانت الأكثر تضررا خاصة و أنها من الموروثات الإجتماعية ذات الجذور العميقة في الثقافة الصحراوية .

§ تضرر نظام الواحات المتجانسة بمنطقة واد ميزاب ،و التي مصنفة كمناطق محمية على المستوى العالمي .

§ تشوه الجانب الهندسي و التاريخي للمجالات المبنية و ظهور أشكال جديدة لا تعبر عن الهوية الصحراوية .

هذه بعض الأمثلة عن مدى تضرر هذا الجزء من الجزائر ، الذي إن استغل أحسن إستغلا ل فإنه يبشر بنتائج إيجابية على الإقتصاد الوطني ،لهذا فالسياحة الإيكولوجية تشكل ثروة حقيقية لتجسيد حركة اقتصادية و اجتماعية نشيطة ،و تحقيق تنمية إقتصادية مستديمة.

الإستراتيجية الجديدة للسياحة التي تبنتها الجزائر أعطت أهمية للسياحة الإيكولوجية جسدتها في توجه خاص نحو المناطق الجنوبية و تثمين الطبيعة الصحراوية بها ،خاصة و أن هذه المناطق تحضى بإهتمام دولي و تشكل و جهة مفضلة للسواح لما تزخر به من مقومات سياحية متنوعة و نادرة .

و نشير هنا أنه في إطار التحضير لسنة 2002 كسنة عالمية للسياحة الإيكولوجية ، و تحت إشراف منظمة السياحة العالمية بالتنسيق مع وزارة السياحة و الصناعة التقليدية في الجزائر، أقيم ملتقى دولي حول موضوع التنمية المستديمة للسياحة الإيكولوجية في المناطق الصحراوية في الفترة 21- 23 جانفي 2002 ، تم مناقشة فيه 3 نقاط أساسية تتمثل في :

§ تخطيط و تنظيم السياحة الإيكولوجية بالمناطق الصحراوية

§ تطوير المنتوج السياحي و تنمية السياحة الإيكولوجية .

§ التوزيع المتساوي لفوائد السياحة الإيكولوجية على كل المتعاملين .

و أخذ موضوع تنمية السياحة الإيكولوجية في الصحراء الجزائرية حيزا كبيرا من المناقشة تناول نقاط عديدة أهمها : المحافظة على البيئة ، نوعية المناظر الطبيعية بهذه المناطق ، خلق و حماية الحظائر الطبيعية تثمين كل ما يميز المجتمعات المحلية .... و في الواقع إختيار الجزائر لإحتضان هذا الملتقى الإقتصادي الإجتماعي و العلمي في نفس الوقت ، كان إنطلاقا من المكانة الهامة التي تحتلها المناطق الصحراوية ضمن برنامج التنمية السياحية في الجزائر ،و إدراك السلطات العمومية و منشطي السياحة لضرورة التنمية في إطار المحافظة و الإستدامة.

من جهة أخرى جاءت ثمار النقاش في هذا المجال بالإجابة عن بعض الأسئلة التي كانت تشغل بال المخططين لتطوير قطاع السياحة و تفعيل النشاط الإيكوسياحي بالصحراء ،و التي تدور في الإجمال حول كيفية التوفيق بين الرغبة في تحقيق مردود للنشاط السياحي ببعده التجاري ،و ضرورة المحافظة و حماية المواقع السياحية خاصة منها الهشة ، و هذا من أجل تدعيم إستراتيجية الجزائر للتنمية المستديمة في هذه المناطق.و من هذا المنطلق تراهن الجزائر على دفع دواليب السياحة إنطلاقا من المناطق الصحراوية كمورد أساسي للعملة الصعبة و ركن من أركان التنمية الإقتصادية المستديمة للبلاد (رغم تعثر مسير التنمية السياحية الصحراوية بفعل حادثة إختطاف حوالي 32 سائح أوروبي في فيفري 2003) .

رغم المساعي الحثيثة للمسؤولين عن قطاع السياحة بالجزائر لا يزال هذا النشاط لا يعبر عن الإمكانات الحقيقية التي تزخر بها و التي إن استغلت على الوجه الصحيح ستكون أحد أهم مقومات التنمية الإقتصادية للبلد ، هذا فضلا عن إهتمامها الإيكوسياحي المرتبط فقط بالمناطق الصحراوية ، في حين أهملت باقي المناطق سواءا على الساحل أو الداخلية و التي تكتسي أهمية إيكوسياحية لا بد من أخذها بعين الإعتبار .

خلاصـة:

إن تنوع التجارب العالمية في مجال السياحة الإيكولوجية يفتح المجال واسعا للبحث الدائم عن وسائل و طرق جديدة لتطبيقه ، و تعتبر المجالات المحمية مجالات خصبة للمارسة الإيكوسياحية رغم ذلك فهي تستدعي اتخاذ تدابير صارمة في تسييرها و المراقبة المستمرة خلال عمليات التدخل، كما تعد المناطق الريفية من مقومات هذا النشاط و المثل الفرنسي الذي أدرجناه يعطي لمحة عن الخصوصية الإيكولوجية لهذا المجال المقترنة مع نظام إجتماعي حساس فضلا عن أهميته العالية على المستوى السياحي .

هذا يبرز تنوع مجالات تطبيق هذا الإتجاه الجديد في النشاط السياحي و إمكانية الإستفادة في الجزائر من هذه التجارب ، حيث رغم توفر بلادنا على إمكانيات هائلة تمتد من البحر إلى الصحراء تعد بحركة سياحية نشيطة على المستوى العالمي، و موارد مالية كفيلة بالقضاء على الكثير من المشاكل التي نعاني منها في حالة إستغلالها ببعد إيكولوجي بيئي يوافق مباديء التنمية المستديمة للنشاط السياحي ، لا يزال الإستثمار في هذا المجال ضعيف و التوجه نحو تنميته يسير بخطى متثاقلة ، و اقتصر الإهتمام الإيكوسياحي علىالمناطق الصحراوية ، في حين أن معظم التدخلات على المجالات السياحية الجزائرية تتطلب مراعاة هذا البعد .

خاتمــة الباب :

كما تطرقنا إليه في الفصل الأول فالسياحة الإيكولوجية هي نتاج العلاقة بين مجالين ، الأول يخص أحد الأنشطة الاقتصادية التي أصبحت في وقتنا الحالي تعد أحد أهم دعائم التنمية الاقتصادية للعديد من الدول و الأقاليم و يتمثل في النشاط السياحي ، أما المجال الثاني فيهتم بالدراسات التي تخص التوازنات الإيكولوجية و طرق المحافظة عليها و إثرائها ،و تتجلى هذه العلاقة في ارتباط متبادل بين هذين المجالين يمكن تلخيصه في **" تأثير و تأثر "**، بمعنى تحقيق تنمية سياحية تعتمد على الخصائص الإيكولوجية المتميزة (نظم إيكولوجية مستقطبة ،ثراء التنوع الحيوي ...) ، و في نفس الوقت تراعي تحافظ و تدعم التوازن الإيكولوجي للمنطقة المقصودة تحت راية تحقيق التنمية المستديمة .

هذا الاتجاه الجديد المتعلق بدفع البعد الإيكوسياحي في تنمية قطاع السياحة ، تميز بتنوع مهم في التجارب العالمية و تمخضت عنه أساليب عديدة و متنوعة تعبر عن رؤى مختلفة و مناهج متميزة ، و تعتبر المجالات المحمية أكثر المجالات المعنية بالممارسة الإيكوسياحية ، تتوفر على مقومات تنمية هذا النشاط (مميزات إيكولوجية مهمة) ، و في نفس الوقت تتميز بإمكانية التحكم في تسيير و مراقبة ممارسة هذا النشاط ضمن مجالها . هذا لا ينفي وجود مجالات عديدة و متعددة لا تقل أهمية عن المجالات المحمية في تدعيم التنمية الإيكوسياحية مثل المجالات الريفية .

و من هنا سنحاول إبراز دور هذا التوجه الجديد في تنمية ولاية جيجل التي هي إحدى الولايات الساحلية الجزائرية ،خاصة و أن توجه الجزائر في التنمية الإيكوسياحية مرتبط فقط بالمجالات الجنوبية الصحراوية، متجاهلة الحاجة البالغة للمجالات الشمالية خاصة منها الساحلية لتنمية هذا النشاط بها ،فضلا عن توفر العديد منها عن مقومات إيكوسياحية جد مهمة مهمشة و استغلالها جد محدود (كما سنبرزه بإقليم الدراسة)

مقدمة الباب :

ولاية جيجل من الولايات التي إقترنت ولفترة طويلة بالتهميش و سوء إستغلال مواردها ،هذه الوضعية تمتد جذورها لفترة الإحتلال الفرنسي ،حيث واجه مقاومة شديدة من سكان الولاية فكانت تدخلاته متجهة نحو قمع هذه المقاومة و لم تستفد الولاية من أي مشروع تنموي ،و إستمر هذا التهميش بعد الإستقلال إذ لم تلق الإهتمام اللازم حتى العشرية الأخيرة فهي تعيش أهم قدرات الإنفتاح و النمو الإقتصادي في خضم التحولات السياسية و الإقتصادية العميقة التي تشهدها البلاد .

و هذا الباب سيكون بمثابة الإطار التشخيصي للوضعية الحالية لولاية جيجل بصفة عامة و التي تعتبر قاعدة أساسية في أي دراسة ،و للإمكانيات السياحية و ممارسة النشاط السياحي بها بصفة خاصة ، لنعتمد عليها في إبراز دور تنمية النشاط الإيكوسياحي في دفع دواليب التنمية الإقتصادية و الإجتماعية بالمنطقة ، حيث إرتأينا التطرق فيه إلىعنصرين أساسيين :

§ المعطيات العامة المميزة للولاية و المتمثلة في المميزات الطبيعية ، السكانية ، الإقتصادية و الخدماتية و التي تعتبر أساسية للتعمق في دراستنا هذه .

§ التعرف على الثروات السياحية بالولاية من حيث أهميتها و دورها في التنمية السياحية ،و تحليل الوضعية الحالية لممارسة النشاط السياحي بها ،بهدف أساسي هو إعطاء لمحة عن وجه إستغلال هذه الثروات و تقييمه.

الفصل الأول :الخصائص العامة لولاية جيجل

مقدمة :

في هذا الفصل سنحاول إبراز هذا الدور الجديد الذي يمكن للولاية أن تلعبه في قطاع السياحة بالإعتماد على عرض المعطيات العامة للولاية (الطبيعية، السكانية، الإقتصادية و المنشآت و الشبكات القاعدية) من أجل الإعتماد عليها كقاعدة للتعرف على الولاية و للإحاطة بأهم العوامل التي تساعد أو تعيق تطور قطاع السياحة بها.

I / الخصائص الطبيعية لولاية جيجل

غالبا ما تكون الخصائص الطبيعية لأي منطقة أساس أي ممارسة بشرية خاصة في المجال الإقتصادي ،و النشاط السياحي كباقي النشاطات بل يتعداها في تأثره بالمؤهلات الطبيعية ، التي كلما كانت مشجعة و مستقطبة كلما إكتسبت المنطقة بعد سياحي فعال وله ثقله على إقتصادها ، طبعا إذا أستغلت على الوجه الصحيح و لهذا تطرقنا للمعطيات الطبيعية بولاية جيجل يكتسي أهمية مميزة في تحديد مدى إمكانية الولاية لتطوير هذا النشاط ،خاصة و نحن بصدد دراسة البعد الإيكوسياحي الذي يرتبط إرتباط وثيق بالمؤهلات الطبيعية للمنطقة .

1 / موقع استراتيجي للولاية:

يعتبر موقع أي منطقة بوابة إنفتاحها على النشاط السياحي في حال توفره على المؤهلات السياحية سواءا كانت طبيعية (الساحل ، الجبال ، الإمتداد...إلخ) أو كانت متعلقة بموقعها الإداري و ما يمكنه أن يخدم به الحركة السياحية (البعد و القرب من الأقطاب البارزة ...) .

أهم ما تتميز به ولاية جيجل هو موقعها الإستراتيجي في الشمال الشرقي للجزائر المحصور بين دائرتي عرض°37 و '30 °36 شمال دائرة الإستواء ، و بين خطي طول '30 °5 و'31°6 شرق خط غرينيتش تتربع الولاية على مساحة قدرها 2.396.63 كم^2 و تطل على البحر المتوسط شمالا بواجهة تمتد على مسافة تقدر بـ120 كم (10/1 من مساحة الشريط الساحلي الجزائري) ،تحدها من الغرب بجاية ،من الشرق سكيكدة و من الجنوب ولايتي ميلة و سطيف، و تبعد على العاصمة بمسافة حوالي 357 كم بمدى 30 دقيقة جوا، كما تمثل مخرج مينائي مفضل لإقليم الهضاب العليا الشرقية للبلاد و بعض الدول الإفريقية ،إضافة إلى أنها تبعد على مدى 60 دقيقة جوا من أهم مدن دول شمال البحر المتوسط "نابل ،مرسيليا و بشلونة " .

تتكون ولاية جيجل من 11 دائرة تضم 28 بلدية (الخريطة رقم 01) بـثلاث أقطاب رئيسية (جيجل ، الطاهير ،الميلية) .

هذا الموقع المميز للولاية يفتح لها آفاق واعدة بحركة سياحية نشيطة ،و فعالة من حيث المداخيل و بالتالي المساهمة في التطور الإقتصادي للمنطقة .

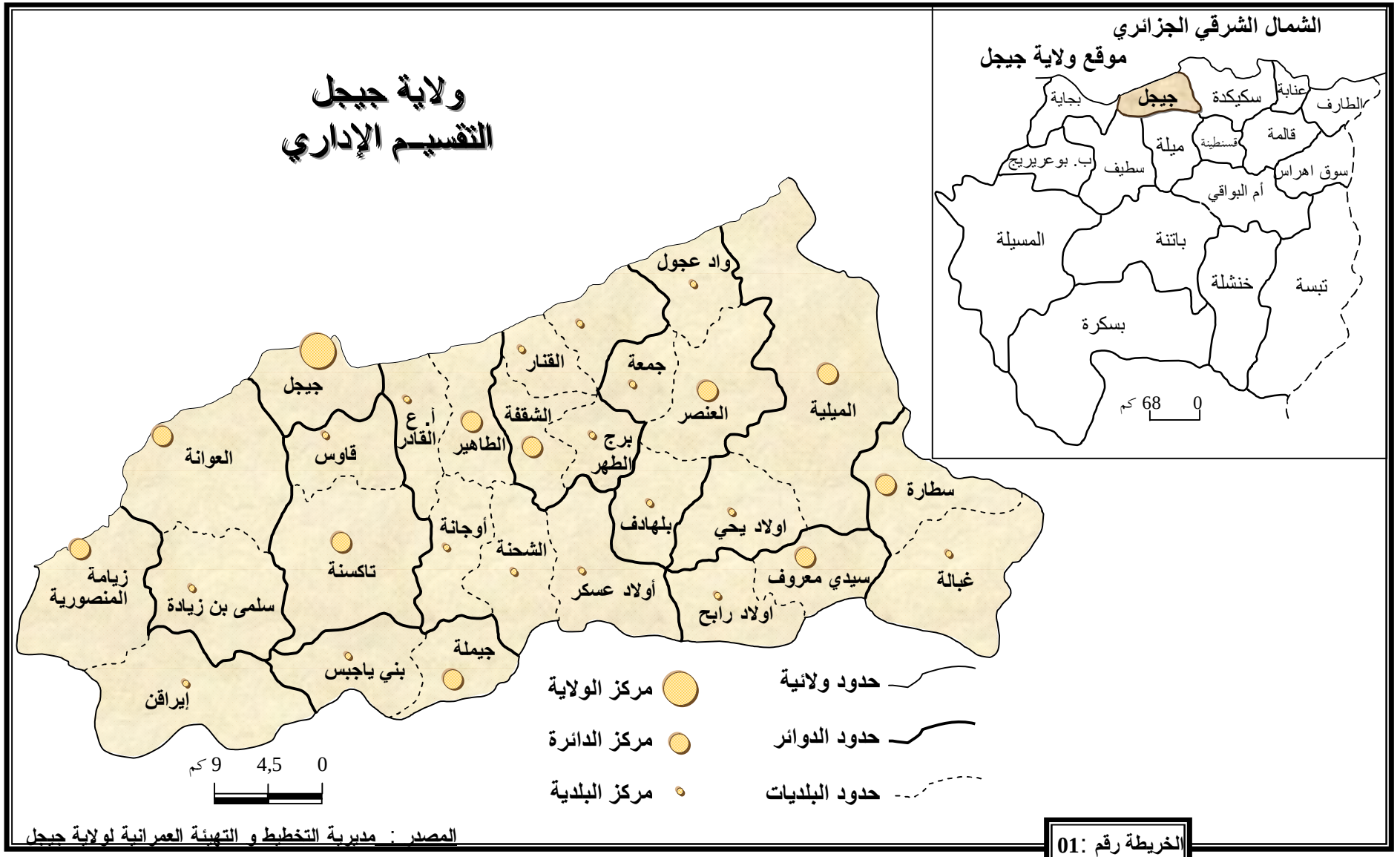

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل

الخريطة رقم :01

2 / مجال متضرس :

تقع ولاية جيجل في أغلب جزء منها ضمن سلسلة الأطلس التلي (سلسلة جبال البابور) التي تمتد من الغرب إلى الشرق ،حيث تتميز بطابعين من التضاريس مختلفين تماما عن بعضهما ،الشمال و هو عبارة عن سهول ساحلية أو أو شبه ساحلية ضيقة و غنية بالثروات ،هذه السهول محاطة من الناحية الجنوبية بسلاسل جبلية وعرة ،وتتشكل الناحية الشرقية للولاية بصفة خاصة من السلسلة النموذجية التي تعد أقل صعوبة و إرتفاع بفعل التغيرات الجيولوجية التي عرفتها ، تتخلل هذين الكتلتين بعض التلال المبعثرة . أي يمكن تقسيم الولاية إلى وحدتين تضاريسيتين رئيسيتين قمنا بتوضيحهما في الخريطة رقم 02، موزعتين كما يلي :

2 -1 / السهول : تنتشر على الشريط الساحلي، تظهر خاصة في حوض الطاهير و ضفاف الواد الكبير و منطقة العوانة ،و تظهر ضيقة و محدودة المساحة تفصلها هضاب و تلال ،و تتميز بكونها النطاق الحيوي للولاية حيث تعد الشريان الرئيسي لمعظم النشاطات بها ،خاصة الزراعة إضافة إلى تركز الهياكل القاعدية بها (ميناء جنجن، المطار، الطريق السريع جيجل قسنطينة ، المنطقة المهيئة للإستثمارات الصناعية بلارة .. إلخ) .

2 -2 / الجبال : تمثل الطابع الغالب على تضاريس الولاية إذ تغطي حوالي 82 % من المساحة الإجمالية لها أي ما يقارب 1966 كم^2، وتتميز بوعورتها مع إرتفاعات تتراوح بين 500 إلى 1000 م و تتعدى في بعض الأحيان 1600 م و لهذا يمكن تقسيم الجبال بالولاية إلى مجموعتين :

أ - مجموعة الجبال المرتفعة : تتكون هذه المجموعة من جبال عالية تتراوح بين 800 م و أكثر ، وعرة إلى شديدة الوعورة ،تقح في الحدود الجنوبية للولاية ، كما هو الحال بالنسبة لجبال البابور المحادية لبجاية ،و هذا ما أعطاها سحر خاص حيث إرتفاعها مع تقطعها خلق طرق جبلية ذات مناظرخلابة نذكر منها واد زهور زيامة المنصورية ، إراقن ، العوانة ،تاكسنة ، أعلى القمم التي يمكن ذكرها : تامزغيدة (1625 م) ، مسيد الشنا (1543 م) ،مسيد عيسى (1426 م) و سيدي إدريس (1324 م) .

ب - مجموعة الجبال متوسطة الإرتفاع : تتوضع هذه المجموعة بموازاة الكتلة الجنوبية ، تتراوح الإرتفاعات بها بين 500 م و 800م ، تتوزع على الساحل الغربي للولاية خاصة بالعوانة ، و الوسط حيث تظهر جليا بالطاهير و بعض الكتل المتفرقة بالجهة الشرقية ، تتميز بشبكة هيدروغرافية مهمة، إضافة إلى هذا فهي تزخر بغطاء نباتي و حيواني كثيف .

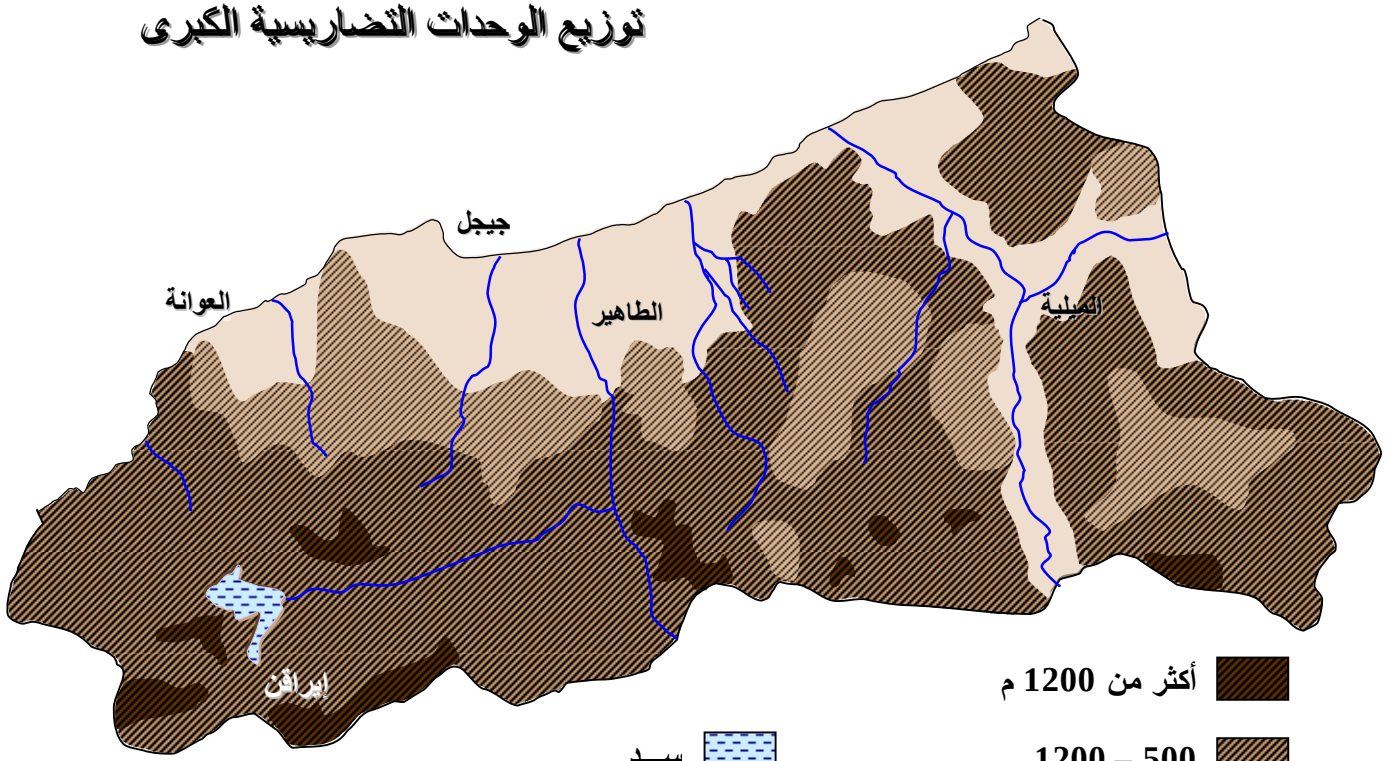

المصدر : الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية لولاية جيجل + معالجة شخصية

الخريطة رقم : 02

3 / شبكة هيدروغرافية كثيفة و خزان مائي مهم :

بقدر ما تعد المناطق التي تكثر بها المياه السطحية و الجوفية هامة في الزراعة من حيث إستغلال مياهها بقدر ما هي عامل أساسي في تفعيل السياحة بالإستفادة خاصة من مجاري الوديان و الأنهار و غيرها لمختلف الممارسات السياحية (الصيد، السباحة...) خاصة في المناطق الجبلية حيث تخلق نوع من المسالك هو المفضل لدى العديد من السواح، إضافة إلى الينابيع التي هي نقاط ذات جاذبية خاصة .

تعد ولاية جيجل من أكثر الولايات غنى بالموارد المائية بسبب إستقبالها لكميات مهمة من التساقط (بمتوسط يبلغ 1200 ملم سنويا) ،هذا ما ساعد في خلق شبكة هيدروغرافية كثيفة - 1474 مم^3 – ، حيث تطغى المياه السطحية عليها بنسبة تفوق 94 %[1] (الخريطة رقم 03)، و قد أدت الإرتفاعات المتفاوتة ما بين 0 م (مستوى سطح البحر) و أكثر من 1600م و الإنحدارات الشديدة ، إلى تجمع المياه في مجاري سريعة الجريان خاصة في المناطق المقاومة للتعرية ، ومن أهم الأودية بالولاية :

الواد الكبير الذي هو من أطول الأودية بالولاية فهو ينبع من الهضاب العليا خارج الولاية و يعبر دائرة الميلية من الجنوب و يتجه إلى الشمال ، تغذيه مجموعة من الروافد أهمها وادي بومرزوق و وادي النجا .

واد جنجن وينبع من أعالي سلسلة البابور جنوب بلدية زيامة المنصورية ويتجه شرقا بموازاة البحر ،ثم ينعطف شمالا ليصب شمال مدينة الطاهير، يكتسي أهمية كبيرة على المستوى الإقتصادي بسبب وفرة مياهه حيث تصل قيمة صبيبه إلى 302 مليون م^3 / السنة [2] .

واد النيل و ينبع غرب بلدية الشحنة مستغل خصوصا في الزراعة.

أما الخزان الجوفي من المياه و المتمثل في الأسمطة المائية فتظهر بصفة خاصة في الجهة الشمالية الشرقية للولاية ، من أهمها :

سماط الوادي الكبير : تقدر طاقته الإجمالية بـ 40 × 10^6 م^3 في السنة بعمق 40 م ، و يشمل البلديات التالية : الميلية ، العنصر ، وادي عجول و سيدي معروف.

سماط واد جن جن : تقدر طاقته الإجمالية بـ 13 × 10^6 م^3 في السنة بعمق 30 م ، و يشمل البلديات التالية :الطاهير ، الأمير عبد القادر و الطاهير .

سماط واد النيل : تقدر طاقته الإجمالية بـ 20 × 10^6 م^3 في السنة ، و يشمل البلديات التالية : الطاهير، الشقفة ، وجانة و القنار .

[1] - الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية A.N.A.T ، التقرير النهائي لمخطط التهيئة لولاية جيجل ، 1995 .

[2] - تقرير لمديرية الري لسنة 1999 .

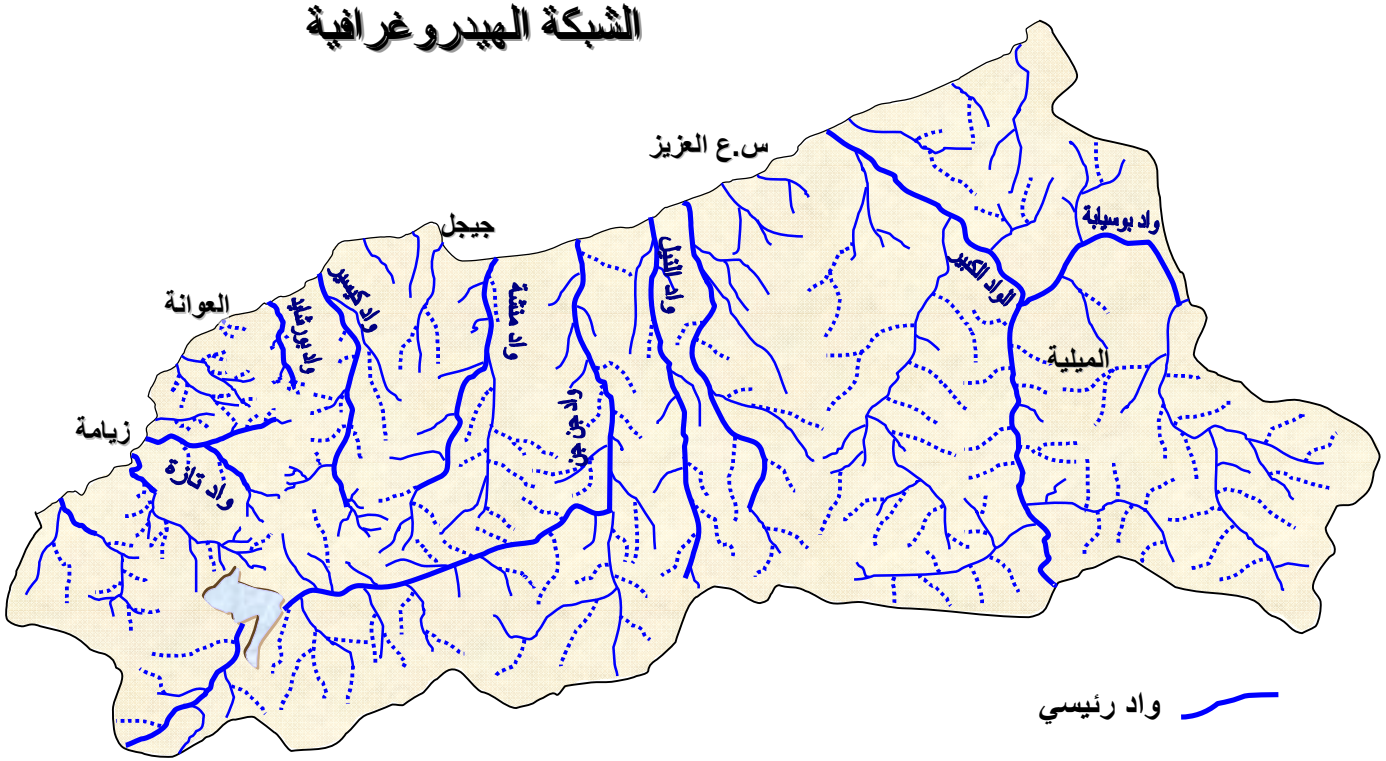

المصدر : مديرية الفلاحة و الري لولاية جيجل

الخريطة رقم : 03

4 / منـاخ ملائم :

يعد المناخ السائد في أي منطقة من بين العوامل الحيوية التي تتحكم في تطوير النشاط السياحي بها فقاطنوا المناطق الباردة يفضلون التوجه نحو المناطق الدافئة خاصة في فصل الشتاء للإستمتع بالحرارة و قاطني المناطق الحارة يفضلون قضاء عطلهم الصيفية على شواطيء البحر للإستمتاع بالهواء العليل و الإنتعاش .

وبسبب موقعها و كما في كل المناطق الساحلية الجزائرية ، الولاية يسودها مناخ متوسطي يتغير من فصل لآخر ،يتميز بكونه رطب و ممطر شتاءا ،حار و جاف صيفا . كما أن وجود سلسلة جبال البابور ساعد على إرتفاع نسبة التساقط شتاءا أما فصل الصيف فيتميز بالحرارة المعتدلة مما ساعد على تنشيط السياحة و الترفيه بدءا من شهر ماي حتى أكتوبر .

4 -1/ الأمطار : تتساقط خاصة في فصلي الخريف والشتاء مابين شهري أكتوبر وأفريل بمعـدل يتعدى 1200 مم سنويا إلا أنه في السنوات الأخيرة تراجع حتى 400 مم سنويـا، فقد وصل متوسط التساقط لشهر ديسمبر خلال الفترة 1982- 1997 إلى حوالي 174 ملم و يعتبر أكثر الشهور مطرا .

الجدول رقم 03 : متوسط التساقط الشهري (الفترة 1982- 1997)

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المجموع
م.ت.ش بالملم	132,7	95,8	96,3	76,8	53,6	12,7	10,6	11,5	55,1	101,6	119,3	174,6	940,6

المصدر: دراسة المكتب الوطني للدراسات الخاصة بالتطور الريفي BNEDER 1997

4 -2 / الحرارة : تعرف الولاية ليونة وإعتدال وذلك بفعل وجود البحر إذ تتراوح درجات الحرارة بين 20° و35° صيفا وبين 5° و15° شـتاءا . تكون أقصى درجات الحرارة خلال شهر أوت حيث وصل متوسط درجات الحرارة لهذا الشهر خلال الفترة 1990-2002 إلى 26 درجة مئوية .

الجدول رقم 04 : متوسط الحرارة الشهرية (الفترة 1990 - 2002)

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط العام
م.ح.ش (° م)	11,5	11,7	13,7	14,6	18,5	22,2	24,7	26,2	23,6	19,6	15,5	12,6	17,8

المصدر : الديوان الوطني للرصد الجوي (محطة جيجل)

4 -3 / الرياح : أغلب الرياح السائدة هي رياح شمالية غربية يبلغ معدلها 116 يوم سنويا ،و تهب بين شهري أكتوبر وأفريل، و رياح شمالية شرقية بمعدل سنوي يبلغ 78 يوم، تمتد بيـن شهر جوان و شهر سبتمبر. و عموما يمكن وصفها بأنها رياح ضعيفة إلى معتدلة تتراوح سرعتها ما بين10 إلى 40 كم/ ساعة و هي كذلك الممول الأساسي للمنطقة بالأمطار .وكذا نجد رياح السيروكو الآتية من الجنوب (الصحراء) خاصة الجنوب الغربي، و هي رياح ساخنة تتسب في أغلب الأحيان في إنتشار الحرائق ،لكن نسبة كثافتها ضعيفة بمعدل لا يتعدى 40 يوم سنويا .

الجدول رقم 05 : متوسط سرعة هبوب الرياح للفترة 1990 - 2002

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	المتوسط العام
متوسط السرعة (م/ ثا)	2,3	2,3	2,4	2,5	2,2	2,2	2,2	2,1	2,2	2	2,5	2,6	2,3

المصدر : الديوان الوطني للرصد الجوي (محطة جيجل)

تهب الرياح طوال أيام السنة ،لكن تعتبر ضعيفة نسبيا ولاتشكل عائقا أمام النشاطات الإقتصادية (منها النشاط السياحي) .

إنطلاقا من هذا العرض المبسط للميزات الطبيعية بالولاية ، تظهر لنا الولاية بطبوغرافية صعبة حيث تشكل الجبال الطابع الغالب بحوالي 82 % من المساحة الكلية خاصة الجهة الجنوبية من الولاية و التي تفوق الإرتفاعات فيها في بعض الأحيان 1600 م ، أما السهول فتقتصر على بعض المساحات الضيقة و المحادية لخط الساحل .في مقابل هذا تتوفر الولاية على مخزون مائي مهم سطحي و باطني ، يتطلب إقامة شبكة من السدود تمكن من الإستغلال الأمثل لها في جميع القطاعات (و حتى في النشاط السياحي) و تلبية حاجيات السكان من المياه ، و خاصة و أن الأودية بالولاية تتميز بخصوصيات معينة ، كسرعة جريانها و ضيقها و عمق أسرتها هذا بالإضافة إلى عنصر المناخ الملائم بالولاية ، حيث يشجع خاصة على التنمية الفلاحية (بشقيها الزراعية و الحيوانية) و يشجع على تنمية السياحة المناخية .

II / الخصائص السكانية لولاية جيجل

في الواقع تعتبر دراسة الخصائص البشرية لأي منطقة أحد أهم ركائز التهيئة العمرانية ، و في نفس الوقت و بما أن هدف أي سياسة تنموية هو تلبية حاجيات و رغبات السكان ، فتحليل المعطيات السكانية يكتسي أهمية خاصة في دراسة التنمية السياحية و بالتحديد في إبراز أهمية التوجه الإيكوسياحي بالمنطقة ،فمن خلال عنصرين أساسيين سنتناولهما بالدراسة و هما : المظهر العام لتواجد السكان عبر مجال المنطقة و توزيع الكثافات السكانية ، سنحاول إستنباط نقاط التركز السكاني بالولاية و التي هي بديهيا لها تأثير مباشر على مختلف الأنظمة الإيكولوجية و بالتالي على التنوع الحيوي خاصة إذا إرتبطت بمجالات حساسة و ذات بعد سياحي مهم ، سوف نحاول كذلك إلقاء نظرة على وضعية التشغيل و نسبة البطالة بالمنطقة ،خاصة و أن رغم أن نسبة مناصب الشغل المباشرة في قطاع السياحة ضئيلة بمقارنتها مع القطاعات الأخرى ، لكن ما يخلقه هذا النشاط من خدمات حتى و لو كانت ذات قيمة إقتصادية محدودة فهي تلعب دور حيوي في التشغيل و الحد من البطالة ،و ندرس نسبة التحضر كعامل مساعد في تحديد الإتجاه التنموي في السياحة بالمنطقة .

1 / توزيع مجالي غير متوازن للسكان و الكثافات السكانية :

قدر عدد سكان الولاية في آخر إحصاء لسنة 1998 بـ : 582.809 نسمة وفي سنة 1999 بلغ 594.695 نسمة[1] ،بنسبة زيادة طبيعية تقدر بـ : 1,02 % أما التقديرات إلى غاية 2002 فتبلغ 619.519 نسمة (الجدول رقم 01 بالملحق) ، و تجدر الإشارة هنا إلى أن أغلب السكان يتمركزون في الناحية الشمالية خاصة على الشريط الساحلي ، و بالمقابل نجد الجهة الجنوبية التي تغلب عليها التضاريس الصعبة لا يقطنها سوى أقلية من السكان ، و من خلال (الخريطة رقم 04) يمكن إبراز هذا الإختلال في التوزيع المجالي للسكان، إذ تظهر البلديات ذات الأعداد السكانية المرتفعة متجمعة حول سهل الطاهير – جيجل و حوض الميلية، و هي الثلاث بلديات التي تبرز كأقطاب بالولاية ،حيث تضم في مجموعها حوالي 256.811 نسمة أي بنسبة 44,06% من مجموع السكان العام (حسب تعداد سنة 1998)، هذا التوزيع غير العادل يتوضح حين نعلم أن هذه البلديات تعتبر الشريان الإقتصادي بالولاية ،تستحوذ على الجانب الأكبر من مداخيل التنمية ،هذا ما جعل عامل الهجرة نحوها يزيد من المناطق خاصة الجبلية التي تعاني من كل أشكال الحرمان و التهميش و قد زادت حدة هذه الهجرة مع الوضعية الأمنية المتدهورة بهذه الجهات لعشرية التسعينات و التي مازالت تعاني ويلاتها إلى حد الساعة .

و تمتد هذه الوضعية في تاريخ المنطقة إلى الفترة الإستعمارية ،حيث إنتهجت فرنسا في فترة الثورة سياسة تفريغ الجبال و تجميع السكان في محتشدات تركزت أساسا في المناطق السهلية ، هذه الأخيرة تم تهيئتها

[1] - تقديرات مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل

و تجهيزها بمختلف وسائل التنمية الإقتصادية و الإجتماعية ، كانت هذه السياسة قاعدة المرحلة التنموية في فترة الإستقلال و ساهمت بشكل كبير في المظهر الحالي للتوزيع السكاني .

بالنسبة للكثافة السكانية التي تعبر بشكل أوضح عن الإستهلاك السكاني للمجال، فيمكن إستنتاج من خلال الجدول رقم 02 بالملحق إختلاف كبير في الكثافات السكانية بالولاية ،حيث تتباين نسبها من 12 نسمة/ كلم² ببلدية سلمى إلى 1884 نسمة / الكلم² ببلدية جيجل ، حيث هذه البلدية لوحدها تشغل مساحة 62,38 كلم² أي بنسبة 2,60% من مجموع المساحة الكلية تضم حوالي 20,16 % من مجموع السكان .وبتمثيلنا لهذه المعطيات في الخريطة رقم 05، يظهر دائما عدم التوازن بين المناطق الجبلية ذات المساحات الكبيرة و الكثافات الضئيلة و المناطق السهلية ، فالخريطة تبرز إستحواذ كل من مركزي جيجل و الطاهير على أعلى الكثافات و تليها البلديات المشكلة لسهل الطاهير – جيجل و بلدية الميلية ضمن حوض الكبير هذه الأخيرة رغم مساحتها الشاسعة (أكبر مساحة على مستوى الولاية تتعدى 206 كم²) فالكثافة بها جاءت عالية ، و تظهر المناطق الجبلية بكثافات ضعيفة ، يبقى السبب الرئيسي عامل الهجرة و النزوح الريفي نحو مراكز النشاط الإقتصادي بالولاية ،إضافة إلى عامل التهميش الواضح لهذه المناطق في أغلب المجالات الحيوية (الصحة ، التعليم الهياكل القاعدية ...إلخ) .

2 / معدل تحضر مرتفع بالشمال و منخفض بجنوب الولاية :

نحاول هنا إبراز المناطق الحضرية بولاية جيجل و المناطق الريفية ، خاصة و أن كلا المظهرين له تأثيره على النشاط السياحي ، من خلال ما توفره المجالات الحضرية من اللوازم و الحاجات المختلفة و الضرورية خاصة لسياحة رجال الأعمال أو التمتع بالراحة و البساطة بالمناطق الريفية لسياحة التنزه ، و العامل الأساسي الذي سوف نعتمد عليه لإبراز ذلك هو توزيع معدل التحضر بالولاية إنطلاقا من كون المناطق التي يكون تواجد السكان على شكل متمركز تمثل المناطق الحضرية ، في حين تواجدهم على شكل مبعثر هو أحد خصائص الطابع الريفي للمنطقة ، بعد إنجاز الجدول رقم 03 بالملحق ، حيث معدل التحضر =[(عدد السكان بالمركز+ عدد السكان بالتجمعات) / العدد الإجمالي للسكان] ، واعتمدنا في ذلك على تقديرات السكان لسنة 2002 لإعطاء صورة أكثر واقعية ، حيث بلغ معدل التحضر بالولاية 75,10% و قد قمنا بتمثيل معطيات الجدول في الخريطة رقم 06 ، التي من خلال تحليلها يمكن إبراز النقاط التالية :

- تنخفض معدلات التحضر كلما إتجهنا نحو المناطق الجنوبية حيث تتمركز المعدلات الكبيرة بالجهة الشمالية ،و تستحوذ البلديات الساحلية و بالتحديد المتواجدة ضمن النطاق الحيوي بالولاية المتمثل بسهل الطاهير جيجل و حوض الميلية على أكبر النسب.

- المجال الريفي بالولاية يتركز بالمناطق الجنوبية أين تنخفض معدلات التحضر و على وجه الخصوص الجزء الجنوبي الغربي الذي يتميز بالتضرس الشديد .

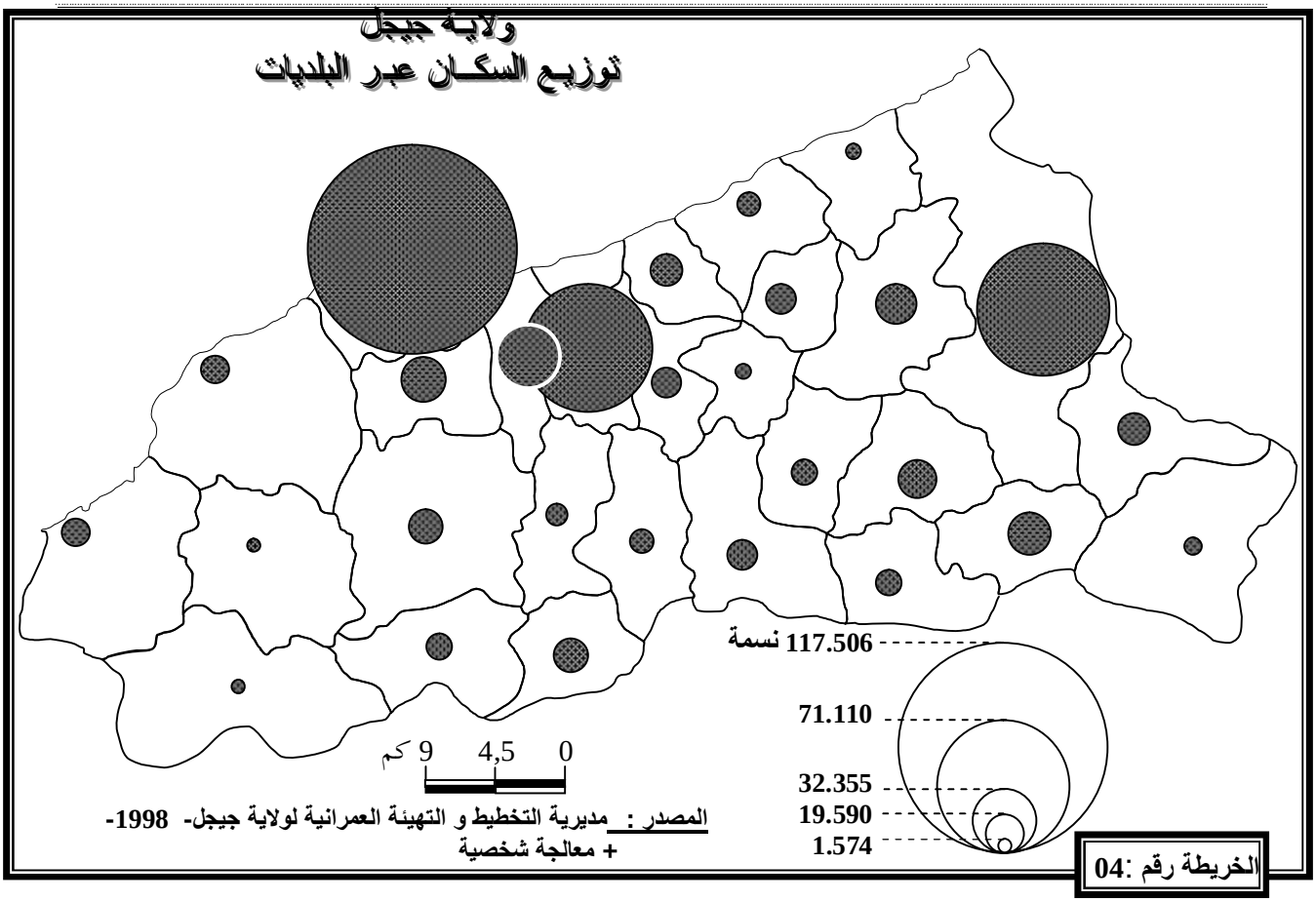

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل- 1998-
+ معالجة شخصية

الخريطة رقم :04

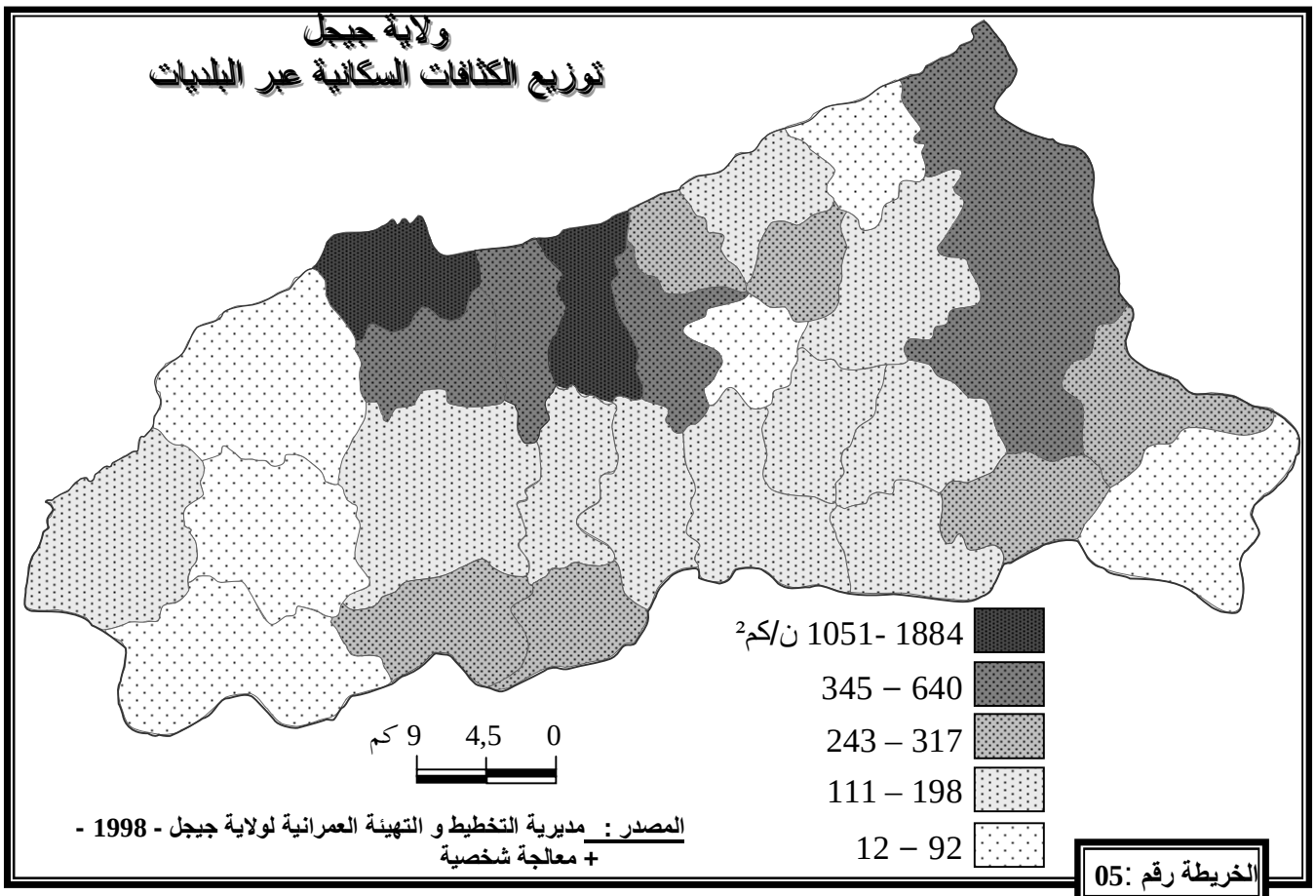

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل - 1998 -
+ معالجة شخصية

الخريطة رقم :05

3 / وضعية مزرية للتشغيل بالولاية :

بلغ عدد الأيدي العاملة القاعدية (السكان النشطين) لولاية جيجل حسب إحصائيات سنة 2002 (نحاول الأخذ بأحدث الأرقام المسجلة) حوالي 176046 نسمة أي بنسبة تقارب 28,42% من مجموع السكان، ويقدر عدد الأيدي العاملة المشتغلة بـ 117283 نسمة أي لا يتعدى 18,93 % من مجموع السكان و هي نسبة ضئيلة جدا و بنسبة 66,62 % من الأيدي العاملة القاعدية (الجدول رقم 04 بالملحق) و هي تعبر عن معدل بطالة يفوق 33 % يدعو إلى أخذه بعين الإعتبار، وفي الواقع تعد البطالة المشكلة العويصة التي يعاني منها سكان الولاية ،إذ مست مختلف الشرائح الإجتماعية فخلال سنة 1999 بلغ عدد طلبات العمل على مستوى الوكالة المحلية للتشغيل 5309 باحث عن العمل[1].

و ما يمكن ملاحظته من الخريطة رقم 07 التي مثلنا فيها توزيع معدلات البطالة على بلديات ولاية جيجل أنها تظهر بشكل كبير في الجزء الجنوبي من الولاية (بالإضافة إلى بلدية خيري واد عجول التي تعرف نسبة بطالة عالية جدا) ، وهي بلديات في مجملها ريفية و أغلبها جبلية تعاني من العزلة و التهميش ،و ربما السبب الرئيسي في هذا التوزيع ايعود لعاملين أساسيين هما صعوبة التضاريس بها و إقصاء معظمها من مخططات التنمية في العشريات الماضية، و ما زاد في تفاقم المشكلة بها الإختلال الأمني الذي ساهم في تهميشها و عزلتها .

أما من الشكل رقم 01 الذي قمنا فيه بتمثيل توزيع النسب المئوية للفئة المشتغلة في كل قطاع من إجمالي المشتغلين بالولاية (الجدول رقم 05 في الملحق) فنلاحظ :

- ضئالة التشغيل في قطاع الصناعة الذي يعد من أكثر القطاعات تأخرا بالولاية بحيث لا يتعدى 6 % من إجمالي العاملين بالولاية ، إضافة إلى أنه يقتصر على الوحدات المتوسطة و الصغيرة التي لا تتطلب عدد كبير من اليد العاملة .

- بالنسبة لقطاع الفلاحة فرغم أنه يعد الطابع الغالب على الولاية خاصة و انه حوالي 75 % من السكان يعيشون بالوسط الريفي إلا أن نسبة التشغيل به تبقى ضئيلة حوالي 11% من إجمالي العاملين بالولاية ، يعود هذا الأمر إلى سبب رئيسي أن الممارسة الفلاحية بالولاية موجهة خصوصا للإستهلاك الشخصي أي معاشية ،إضافة إلى تخلى عدد كبير من الفلاحين القاطنين بالمناطق الجبلية التي عرفت فترة طويلة من عدم الإستقرار الأمني ،عن مساكنهم و أراضيهم و أشغالهم بدافع من الخوف .

- يعرف قطاع البناء و الأشغال العمومية نسبة لابأس بها من المشتغلين تصل إلى 16 % من إجمالي العاملين بالولاية ،يبررها تحرير هذا القطاع و تمكن الخواص من المشاركة في مختلف المشاريع ، ما جعل الإقبال على هذا القطاع كبير .

[1] - مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل - الدليل الإحصائي لسنة 2002 –.

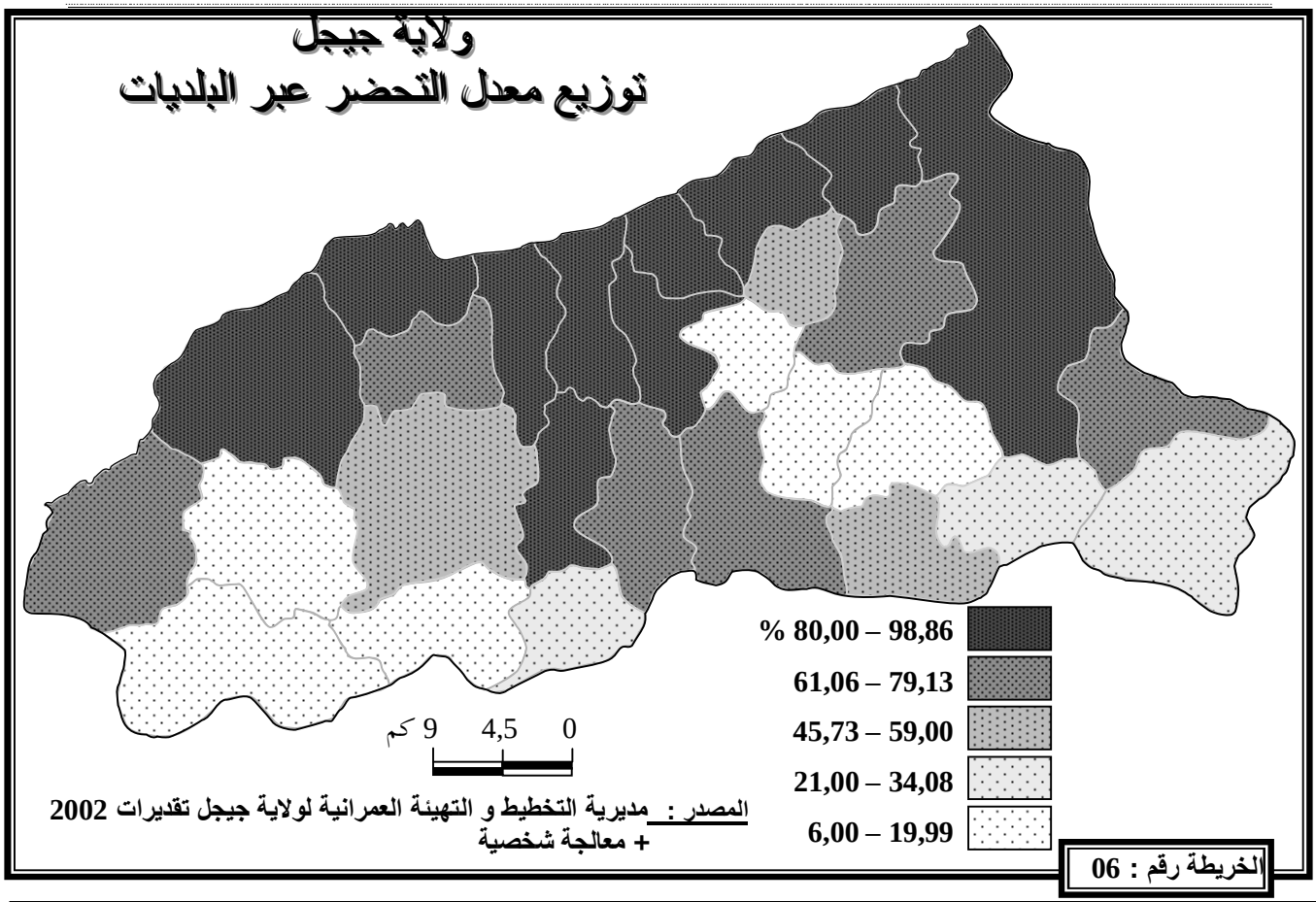

الخريطة رقم : 06

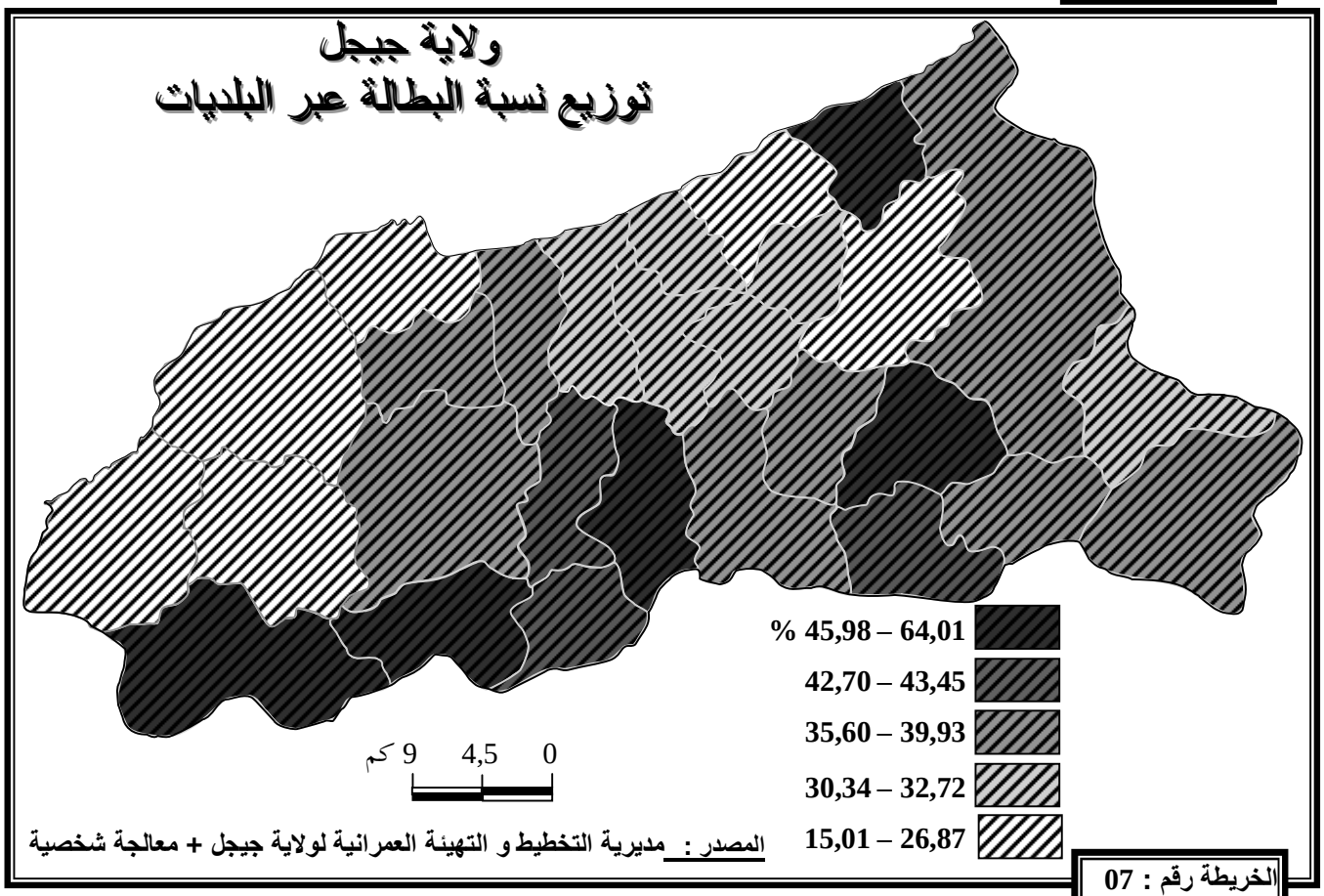

الخريطة رقم : 07

تشهد ولاية جيجل بروز القطاع الخدماتي على ساحة التشغيل، و المتمثل أساسا في التجارة التي هي الوجهة الأساسية للسكان ،إضافة إلى قطاع النقل الذي لاقى إستقطاب كبير من السكان خلال السنوات الأخيرة حيث شهدت الولاية توجه خاص نحو تطوير هذا المجال ، فدعمت الخطوط بين الولايات و خلقت خطوط جديدة بين البلديات و طورت النقل الحضري .

الشكل رقم : 01

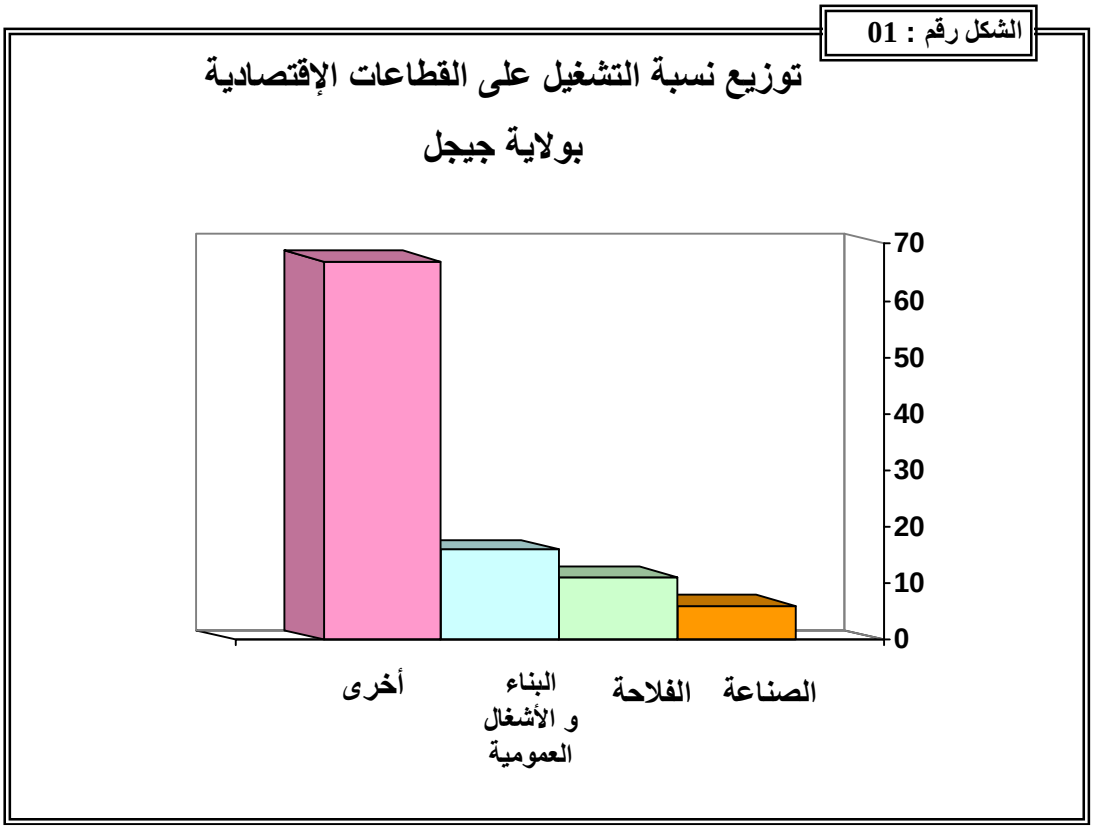

إن الظاهرة التي تتجلى بوضوح من خلال الدراسة السكانية ، أن وضعية منطقة الدراسة تتطابق مع وضعية الجزائر بصفة عامة ، حيث يظهر التوزيع السكاني و الحضري كثيف في الشمال و ضعيف في الجنوب فولاية جيجل تعرف عدم توازن شديد بين المجال الشمالي الساحلي ذو التواجد السكاني الكثيف و الذي يضم في نفس الوقت المناطق السهلية بالولاية و المجال الجنوبي المتضرس الطارد للسكان لهذا تركزت كذلك معدلات البطالة بهذا الجزء الأخير من الإقليم.

III / الخصائص الإقتصادية لولاية جيجل

في الواقع للتطور الإقتصادي بشكله المتكامل بين جميع مجالاته دور أساسي في الحركة التنموية لأي منطقة ، فلا يمكن السعي نحو تطوير أحد النشاطات مع إهمال تأثير النشاطات الأخرى في ذلك ، و لهذا حاولنا هنا دراسة أهم قطاعين إقتصاديين هما الفلاحة و الصناعة لمعرفة وضعية كل نشاط و أهميته في التنمية الإقتصادية بالولاية ، و هذا بهدف إدراك نوعا ما أهمية التنمية الإيكوسياحية كدافع جديد مساهم في المضي بالولاية نحو آفاق تنموية جديدة .

1 / قطاع الفلاحة و الصيد البحري :

يعتبر النشاط الفلاحي من أقدم و أهم النشاطات التي مارسها الإنسان و ذلك لإرتباطها بشكل مباشر بتغذيته ،و رغم ظهور الصناعة و طغيانها على إقتصاد الدول المتطورة بقيت الفلاحة في الدول النامية و من بينها الجزائر المحرك الأساسي لإقتصادها ،و ولاية جيجل من بين الولايات الجزائرية التي يعتبر بها النشاط الفلاحي الطابع المميز لها رغم العوائق الكثيرة التي تقف أمامه .

1-1 / تاريخ تنظيم قطاع الفلاحة بالولاية :

كان للفترات التي مرت بها الجزائر و التغيرات التي شهدها القطاع الإقتصادي بها منذ فترة ماقبل الإستعمار الأثر البالغ على تنظيم النشاط الفلاحي بها ،و نفس الشيء بالنسبة لولاية جيجل و من أبرز العوامل التي أثرت على هذا القطاع بالولاية ما يلي :

قبل دخول الإستعمار الفرنسي إلى المنطقة كان النظام السائد هو النظام القبلي ،يعتمد الأفراد فيه إعتماد كلي على الأرض و ما تنتجه ،و بدخوله سن قوانين عديدة كان الهدف منها الإستيلاء على الأراضي الزراعية ذات المردودية العالية المتواجدة في المناطق الساحلية ،و تسبب بذلك في توجه السكان الأصليين إلى المناطق الجبلية ،لهذا تميز الإنتاج الفلاحي و خاصة الزراعة في هذه الفترة بظهور قطاعين أساسيين :

§ قطاع متطور يحتل معظم السهول الساحلية ،يستغله حوالي 100 معمر أوروبي[1] يمتلك أهم الوسائل الحديثة لخدمة الأرض .

§ قطاع تقليدي ينتشر بمناطق السفوح و الجبال و التي هي أغلبية مساحة الولاية ،تتميز بندرة القطع الصالحة للزراعة و تبعثرها و يستغلها الفلاحون المطرودون من أراضيهم بوسائل تقليدية و طرق بدائية .

بعد الإستقلال و في إطار سياسة الدولة الجديدة لتطوير قطاع الزراعة و المتمثلة في إنتهاج النظام الإشتراكي (سنة 1963) ، حولت الأراضي التي كان يستغلها المعمرون إلى الجزائريين في شكل تعاونيات (تعاونيات قدماء المجاهدين CA.P.A.M و تعاونيات التسيير الذاتي C.A.G) ،و احتل القطاع الإشتراكي

بالولاية خلال هذه الفترة حوالي 18,6 % من المساحة الفلاحية المستغلة آنذاك المقدرة بـ26690 هكتار[2] و يحتوي على 44 وحدة إنتاجية 12 منها للتسيير الذاتي و 32 ضمن قدماء المجاهدين .و عرف الإنتاج الفلاحي في هذه المرحلة إنخفاضا واضحا بسبب رئيسي هو منح الأراضي الخصبة لأناس غير متمكنين .في سنة 1971 ظهر نظام جديد يتمثل في الثورة الزراعية و ظهرت معه تعاونيات الثورة الزراعية (C.A.P.R.A) ،و بعد 10 سنوات من تطبيق هذا النظام جاءت نتائجه جد محدودة و يبقى عامل سوء التسيير هو السبب الرئيسي في ذلك .

بسبب النتائج المخيبة للآمال للنظامين السابقين قررت الجزائر إعادة هيكلة هذا القطاع بإعادة تنظيم كل التعاونيات السابقة ، و في سنة 1987 برز هذا التوجه الجديد للدولة في منح الحرية الكاملة للفلاحين في التسيير ،و ظهرت المستثمرات الفلاحية الجماعية و الفردية .و قد جاءت النتائج خلال هذه الفترة مرضية حيث إرتفع الإنتاج بشكل ملحوظ عما كان عليه في السابق أما حاليا و بعد تراجع دور المستثمرات لأسباب عديدة، ظهر برنامج جديد للدعم الفلاحي بإنشاء الصندوق الوطني لدعم و تنمية الفلاحة (FNRDA) و ظهرت ديناميكية جديدة لقطاع الفلاحة ساعدت كثيرا في زيادة الإنتاج و تطوير هذا القطاع بالولاية .

1-2 / التوزيع العام للأراضي (سنة 2002):

تبلغ المساحة الإجمالية للإقليم حوالي 239700 هكتار تتميز بسيادة الغابات على التركيب العام لهذه الأراضي ،حيث تشغل مساحة تقارب 115000 هكتار بنسبة تفوق 47 % من المساحة الإجمالية و هي نسبة عالية جدا، إذ في سنة 1992 لم تكن تتعدى 57000 هكتار بنسبة حوالي 24 % من مساحة الإقليم[1] ،و تظهر خاصة في المناطق الجبلية و الجهة الشرقية من الولاية .أما باقي المساحة فتتوزع بين نسبة ضئيلة لا تتعدى 10,65 % للأراضي غير المنتجة و الغير صالحة للفلاحة بمساحة تقدر بـ 25676 هكتار ،و الأراضي الصالحة لممارسة النشاط الفلاحي بشقيه النباتي و الحيواني (S.A.T) و هي مساحة لا بأس بها خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار الطابع المتضرس للولاية و الذي تغلب عليه الجبال، تصل هذه المساحة إلى 99183 هكتار بنسبة حوالي 41 % من المساحة العامة للولاية .

لا تتعدى مساحة الأراضي الصالحة للزراعة (S.A.U) 43391 هكتار بنسبة 43,75 % من المساحة الفلاحية الإجمالية (S.A.T) ، تتواجد بصفة واضحة بالمناطق السهلية و نقصد هنا على وجه الخصوص سهل الطاهير – جيجل و حوض الوادي الكبير ،في حين في المناطق الجبلية فتتوزع على شكل مساحات صغيرة و متفرقة و في أغلب الأحيان تتميز بإنحدارات مهمة . و لا تزيد نسبة الأراضي غير المنتجة عن 14,63 % من المساحة السابقة في حين باقي الأراضي هي مساحات رعوية تقدر مساحتها بـ 41279 هكتار . و يتوضح هذا التوزيع بشكل أفضل من خلال المخطط البياني رقم 02 .

[1]- بوسقيعة ن ، شطيبي ن : النقل و التنمية الإقتصادية بولاية جيجل ، مذكرة تخرج في التهيئة العمرانية ، معهد علوم الأرض-جامعة قسنطينة ، 2000 ، ص 63 .
[2]- بوسقيعة ن / شطيبي ن (مرجع سبق ذكره) ، ص 64.

المخطط البياني رقم 02 : التوزيع العام للأراضي بجيجل سنة 2003

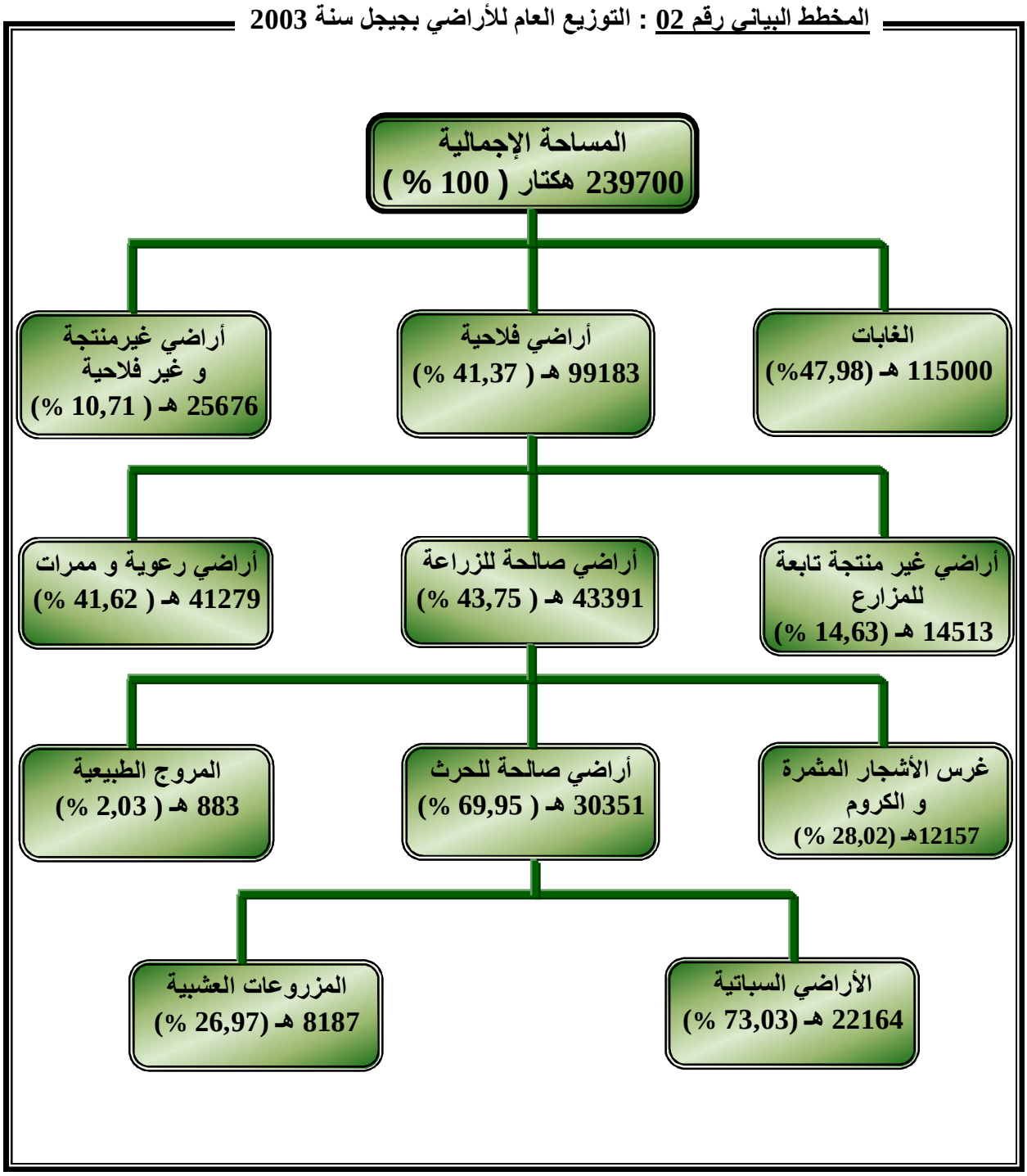

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل

[1]- علاوة بوالحواش : خيارات التنمية المتوازنة في المناطق الجبلية ، مذكرة دكتوراه في التهيئة العمرانية ، معهد علوم الأرض-جامعة قسنطينة ،2000 ، ص 122 .

1-3 / النشاط الفلاحي :

تعتبر الفلاحة المهنة الأساسية لمعظم سكان الولاية فرضتها عليهم سنوات الإستعمار الطويلة التي عاشوها ، حيث كانت ملاذهم الوحيد للفرار من الفقر و الجوع ، و لا تزال لوقتنا الحالي العامل الأساسي المساعد على تحمل أعباء المعيشة حتى بالنسبة للعاملين في قطاعات أخرى .

1- 3- 1 / إنتاج زراعي كثيف بالسهول و معاشي بالمرتفعات :

رغم صغر المساحات الزراعية المستغلة فالإنتاج الزراعي بولاية جيجل يعرف تنوعا لا بأس به ،هذا ما نلاحظه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 06 : توزيع إنتاج المحاصيل الزراعية بالمساحات لموسم 2002 – 2003

المنتوجات	المساحة(هكتار)	الإنتاج (قنطار)
الحبوب	1.825,00	23.781,00
الخضر	5.015,00	689.824,00
المزروعات المحمية	554,00	238.396,00
المزروعات الصناعية	798,00	152.630,00
البقول الجا فة	320,00	2.818,00
العلف	1.060,00	152,00
أشجار التين	138,00	28.842,00
الكروم	120,00	4.527,00
الحمضيات	202,00	154.575,00
الأشجار المثمرة	2.202,00	144.193,80
الزيتون	9.388,00	156.457,00

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية جيجل

حيث أهم ما يمكن ملاحظته نوجزه في النقاط التالية :

- إستحواذ زراعة كل من أشجار الزيتون و الخضر على مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة ، حيث تبلغ مساحة هذين المنتوجين 14403 هكتار أي بنسبة تفوق 33 % من S.A.U (البالغة 43391 هكتار) ، فزراعة الزيتون تعد من أهم النشاطات بالولاية يعود هذا أساسا إلى المكانة الهامة التي يوليها أهالي المنطقة لهذه الشجرة إذ تعتبر من القيم الإجتماعية المقدسة، لكن رغم هذا فإنتاجها ضعيف بالمقارنة مع المساحات التي تشغلها ، السبب الرئيسي هو الطرق التقليدية المعتمدة في جني ثمارها . أما زراعة الخضر فأهم مايميزها

سيادة إنتاج نوعين أساسيين هما الفلفل و الطماطم و بكميات لا بأس بها يعود هذا أساسا إلى ملاءمة العوامل الطبيعية بالمنطقة خاصة المناخ ،بالإضافة إلى زراعة الموز التي أعطت نتائج مهمة خاصة في منطقة الشقفة،و قد ساهمت الزراعات المحمية و الصناعية بشكل كبير في إثراء إنتاج الخضر في الولاية .

- نلاحظ كذلك أهمية المساحات الموجهة لزراعة الأشجار المثمرة (2202 هكتار بنسبة 5% من S.A.U) التي لاقت مؤخرا إقبالا معتبرا، و قد كان برنامج الدعم الفلاحي المحفز الأساسي في إتجاه الفلاحين نحو هذه الزراعات خاصة بالجهة الشرقية للولاية و أهم المحاصيل فيها هي التفاح و الإجاص، و كذلك المساحات المخصصة للأعلاف حيث تعتبر الزراعة العلفية المورد الرئيسي للإرتقاء بالنشاط الرعوي بالمنطقة ،أما باقي المنتوجات فتتوزع على مساحات متفاوتة .

و من خلال الجدول رقم 06 بالملحق ، يمكن تقسيم مناطق الإنتاج الزراعي بالولاية إلى ثلاث مناطق أساسية و هي :

- سهل الطاهير جيجل : و يتمثل في السهول الساحلية الممتدة من القنار إلى جيجل ، تتميز بإنحدارات متوسطة تتراوح بين 0- 400 ملم[1] ،جودة الترب و خصوبتها بالإضافة إلى تعدي نسبة التساقط بها 1500 ملم /سنويا هذا ما جعلها منطقة زراعية من الدرجة الأولى ، نجد أكبر كميات إنتاج الخضر بها خاصة إنتاج الطماطم و الفلفل ، و ما ساعد في هذا الكم الوفير الإنتشار الواسع للبيوت البلاستيكية أي الزراعات المحمية التي تعود زراعتها إلى فترة الثمانينات بهدف زيادة مردودية الأراضي بالولاية ،وقد شجع على إنتشارها أكثر برنامج الدعم الفلاحي ، كما تعرف المنطقة الريادة في مجال الزراعات الصناعية و التي تتمثل أساسا في الطماطم الصناعية التي هي من بين الزراعات التي يحبذها الفلاحون بسبب سهولة تسويقها خاصة مع تواجد وحدة العصير و المصبرات بمنطقة الطاهير و التي تستقبل جل الإنتاج الزراعي الصناعي بالولاية .

- حوض الميلية : يضم كل الأراضي المحاذية للواد الكبير و واد بوسيابة ، و هي مناطق ذات انحدارات ضعيفة إلى متوسطة ،كما أنها أقل تساقطا من سهل الطاهير جيجل (متوسط 1200 ملم /سنويا) لهذا فرغم أهميتها الزراعية غير أن إنتاجها يبقى أقل و يعتمد أساسا على إنتاج البطيخ ، و ذلك بسبب تعرض الأراضي بهذه المنطقة للفياضانات في معظم الأحيان مع عدم تصريف هذه المياه ، و هي الظروف المناسبة لنمو هذا المنتوج الذي يزرع مع نهاية موسم الفياضانات ، كما أنه رغم قلة البيوت البلاستيكية فهي تعرف إنتاج لا بأس به خاصة بالنسبة للأشجار المثمرة ، الحمضيات و بعض أنواع الخضر (الطماطم) .

- المناطق الجبلية : تمثل هذه المناطق 82 % من مساحة الولاية ، تتميز بانحدارات قوية و ضعف القيمة الزراعية للتربة ، حيث تتوزع الأراضي الزراعية بشكل مبعثر ، محدود و بمساحات ضيقة ، هذا ما جعل الطابع الغالب عليها هو الزراعات المعاشية ، حيث يقوم الأهالي بزراعة بعض الخضروات الجافة و الأشجار المثمرة بهدف الإستهلاك الذاتي و ليس التسويق .

[1]- المخطط الولائي للتهيئة لولاية جيجل (PAW) .

1- 3- 2 / إنتاج حيوانـــي مهم :

للثروة الحيوانية أهمية إقتصادية بالغة لولاية جيجل حيث تمارس خاصة بالمناطق الجبلية أين تتضائل المساحات الزراعية و تتسع المساحات الرعوية (41090 هكتار بنسبة حوالي 41%) ، لكن الممارسة التقليدية لهذا النشاط و إعتمادها على إنتاج الأراضي بالمنطقة من الأعلاف الإصطناعية ،أنقصت من مردوديتها الإقتصادية .

جدول رقم 07 : الثروة الحيوانية بولاية جيجل (موسم 2002-2003)

الصـــنـــــف	الـــعـــــدد	المنتوج	الكمية
البقـر	88585 منها 44940 بقر حلوب	اللحـوم الحمـراء	41735 طن
الغنـم	103000	الحليب	41716000 ل
المعـز	60600		
دجاج الإستهلاك	772000	اللحـوم البيضـاء	16742 طن
دجاج البيض	79900	البيـض	141870وحدة
عـدد الشهـد	23397	العسـل	332 طن

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية جيجل

أهم ما يميز ولاية جيجل أن للثروة الحيوانية أهمية كبيرة تطغى عليها تربية الأبقار و تتواجد عبر كل إقليم الولاية و تتركز بالمناطق الشرقية خاصة الجبلية منها ، و تحضى الأغنام كذلك بإهتمام واسع لدى الفلاحين رغم أن قلة الأراضي الواسعة التي تتطلبها تربية هذا النوع من الماشية إضافة إلى رطوبة الإقليم التي لا تتلائم معها، تقف حاجزا أمام إرتفاع أعدادها ، لذا فإنتاج اللحوم الحمراء و الحليب يترأس قائمة المنتوجات الفلاحية لكن ما يمكن ملاحظته هو إنتاج العسل الذي كان في السابق شبه معدوم لكن مع إكتساب الفلاحين الخبرة و المعرفة بكيفية التعامل مع النحل و زيادة إنتاجها أصبح لهذا النشاط دوره في تطوير الإنتاج الفلاحي.

1- 4 / ثروة سمكية غير مستغلة :

ولاية جيجل ولاية ساحلية تمتد بواجهة بحرية على طول 120 كم ،لا تتوفر إلا على مينائين موجهين للمارسة نشاط الصيد البحري ، الأول بمدينة جيجل و الثاني بزيامة منصورية .لكن رغم هذا يعتبر صيد السمك من أهم النشاطات في المنطقة .

لكن في الواقع لا يعرف إنتاج السمك بالمنطقة تنوعا كبيرا ،حيث ينحصر عند أنواع محددة يسيطر عليها السمك الأزرق ، بسبب الإقبال الكبير على هذا النوع بالإضافة إلى بعض أنواع الأسماك البيضاء ،القشريات ، القروش و أبو سيف، و سنبين إنتاج كل نوع حسب كل ميناء في الجدول التالي :

جدول رقم 08 : توزيع إنتاج الأسماك بولاية جيجل

الميناء / نوع السمك	ميناء جيجل		ميناء زيامة	
	الإنتاج	النسبة %	الإنتاج	النسبة%
سمك أبيض	448.550	13.50	21.210	3.56
سمك أزرق	2736.700	82.30	542.205	91.08
قشريات	55.190	1.66	0.040	0
قرش وأبو سيف	84.480	2.54	31.860	5.36
المجموع	**3324.920**	**100**	**595.315**	**100**

المصدر : مندوبية الصيد البحري بولاية جيجل إحصائيات 2003

بالإضافة إلى عدم تنوع الإنتاج فهو ضئيل بالمقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها الولاية ، يعود السبب الرئيسي في ذلك إلى ضعف التجهيزات و قدم معظمها ، بالإضافة إلى ممارسة الصيادين لحرفتهم بطرق تقليدية .

تشكل الفلاحة في ولاية جيجل النشاط الإقتصادي الرئيسي حيث شروط النجاح الضرورية متوفرة مناخ ملائم مع معدل سنوي لتساقط الآمطار في حدود 1200 ملم/سنة ، موارد مائية معتبرة و مساحة صالحة للزراعة رغم محدوديتها فهي ذات مردود زراعي هام ، حيث يمكن للمستثمرين ترقية عدة نشاطات : تنمية زراعة الخضر تحت البيوت البلاستيكية لا سيما الطماطم الصناعية و التي لا تتطلب مساحات واسعة - تنمية تربية الآبقار، الغنم و النحل خاصة مع توفر الولاية على مساحات رعوية شاسعة - تحويل، تعليب و حفظ المنتجات الزراعية - إستغلال الحليب و مشتقاته - تحويل الزيتون و تسويقه. لكن رغم هذا يبقى هذا القطاع لا يعبر عن تنمية حقيقية بسبب وقوف العديد من العوائق أمامه أهمها :

- **المظهر الجبلي المتضرس الغالب على المنطقة ، ما يؤدي إلى تحديد توسع النشاطات الفلاحية .**
- **ضيق المساحات الزراعية و تبعثرها .**
- **الممارسة التقليدية للنشاط الفلاحي مما يؤدي إلى ضعف الإنتاج .**

بالإضافة على هذا فعلى الرغم من إمتلاك الولاية لواجهة بحرية تؤهلها تحقيق إنتاج وفير فيما يخص الثروة السمكية ،إلا أن أقل ما يمكن قوله أنها تبقى بعيدة جدا عن الإستفادة منها .

2 / قطاع الصناعة :

لقد كانت الجزائر في محاولتها للحاق بركب الدول المتطورة من بين الدول النامية التي إلتجأت إلى سياسة التصنيع ، فبعد حصولها على الإستقلال أقامت منشآت صناعية ضخمة لكن هذه السياسة فشلت و لم تخلف ورائها سوى إقتصاد ضعيف و أزمات مالية و إجتماعية خطيرة ،و لم تكن ولاية جيجل بمنأى عن هذه الأحداث ،فزيادة على أنها لم تعطي هذا القطاع الأولوية فالوحدات الصناعية المتواجدة بإحتشام لم تلقى العناية اللازمة لتطويرها و زيادة مردودها ،هذا ماجعل هذا القطاع في الولاية يعاني من التهميش .

2-1 / التطور الصناعي بولاية جيجل :

إن التهميش الذي يعاني منه هذا القطاع في الولاية تمتد جذوره إلى الفترة الإستعمارية ،أين كانت الصناعة تقتصر على تحويل المنتوجات المحلية ،و حيث أن جيجل هي ولاية غابية ساحلية ، فقد توطنت بها مصانع الفلين التي كانت قرابة 35 مؤسسة ، تجلب مادتها الأولية من منطقتي القل و الميلية ، و تعتبر أهم نشاط بالمنطقة سواءا من حيث الإنتاج أو التحويل ، و وحدات تعليب الأسماك حيث بالرغم من قلة أهمية هذا النشاط ،إلا أنه كان ينتج المصبرات التي كانت موجهة للإستهلاك المحلي أو للتصدير للمناطق المحيطة بجيجل .

بعد الإستقلال بقي النشاط الصناعي يتخبط في المشاكل و التقهقر ،و بمعنى أدق يعاني من التهميش حتى سنوات الثمانينات أين بدأ الإهتمام بهذا القطاع يتوضح من خلال إنشاء العديد من الوحدات الإنتاجية و ظهور الصناعة الصغيرة و المتوسطة[1] بالولاية ، كما ظهر اتجاه جديد نحو الصناعات الثقيلة من خلال قرار اختيار موضع بلارة بالميلية لإستقبال مصنع للحديد و الصلب ، وطوال هذه الفترة بقي نشاط الخواص منعدما حتى بداية فترة التسعينات ، حيث إتخذت الدولة عدة إجراءات تسهيلية من أجل إعطاء ديناميكية لهذا القطاع ، و بدأت إستثمارات الخواص تزيد في مجال الصناعة أكثر فأكثر ، خاصة في ما يخص الصناعات الغذائية و تجهيز الملابس .

2-2 / خصائص العقار الصناعي بولاية جيجل :

يتمثل العقار الصناعي في ولاية جيجل في وجود 07 مناطق نشاط ومنطقتين صناعيتين ،تبلغ مساحتها الإجمالية 675,4936 هكتار ،و هذه المساحة لا تعبر عن الطموح الصناعي للولاية ، زيادة على هذا فأغلبية هذه المناطق غير مستغلة ما عدا المنطقة الصناعية بأولاد صالح التي تبلغ مساحتها 83,9922 هكتار و منطقتي نشاط متواجدتين بكل من جيجل (26,0926هكتار) و الميلية (6,4580 هكتار)، أي بمجموع 116,5428 هكتار مستغلة بنسبة لا تتعدى 17 % من المساحة الموجهة للإستثمار الصناعي.و يمكن القول أن العقار الصناعي بالولاية غير مهيء لأن يلعب دور فعال في التنمية الصناعية للمنطقة ، فالنقص الموجود في عدد

[1] - المعيار الوطني في تصنيف الوحدات هو كالتالي : وحدة كبيرة (من 500 عامل فأكثر) – وحدة متوسطة (من 400 إلى 100 عامل) – وحدة صغيرة (من 50 إلى 10 عمال) .

المناطق النشطة يعتبر كبير جدا ، طبعا بالمقارنة مع الإمكانيات الهائلة التي تزخر بها المنطقة ، و التي تشجع على بعث الإستثمار في هذا المجال .

جدول رقم 09 : توزيع مناطق النشاط و المناطق الصناعية بولاية جيجل

الموقع	منطقة نشاط	منطقة صناعية	المساحة (هكتار)	الخصائص
أولاد صالح (الطاهير)		x	83,9922	مهيئـــة
منطقة الحدادة (جيجل)	x		26,0926	مهيئـــة
الميلية	x		6,4580	مهيئـــة
الأمير عبد القادر	x		4,6848	مهيئـــة
وجانة	x		10,5200	غير مهيئـــة
بورشايد (العوانة)	x		8,1105	ضمن أعمال التهيئـــة
سطارة	x		8,6280	مهيئـــة
الأفلاز (بالميلية)	x		4,0073	غير مهيئـــة
منطقة بلارة (بالميلية)		x	523	مهيئـــة

المصدر : مديرية الصناعة لولاية جيجل

و تتوفر الولاية على 11 وحدة صناعية عمومية من الحجم المتوسط ،إضافة إلى ثمانية وحدات خاصة (الجدولين رقم 10 و 11) ،و باقي الوحدات التي لا يتعدى عددها 65 وحدة صناعية تدخل ضمن الوحدات الصغيرة ، و هي في أغلبها تابعة للخواص (الجدول رقم 07 بالملحق)، هذا العدد الضئيل بالنسبة للإمكانيات التي تتوفر عليها المنطقة (خاصة الثروة الغابية و بعض المعادن) يعبر عن المستوى الصناعي الضعيف بها ، بالإضافة إلى هذا توزيعها كما تبينه الخريطة رقم 08 يتركز بثلاثة أقطاب أساسية جيجل، الطاهير و الميلية و يكاد ينعدم تماما بالمناطق الجبلية .

و عموما فتوزيع الوحدات الصناعية على مجال الولاية مرتبط إرتباطا وثيقا مع تواجد الهياكل القاعدية (البنية التحتية ، ميناء ، مطار ....) ، و كان أساسا حسب القرب من محاور الطرق الهامة، خاصة الطريق الوطني رقم 43 الذي يعتبر محور كل النشاطات بالولاية ، حيث تتواجد بالقرب منه جل الوحدات الصناعية و التي تعتمد عليه خاصة في التزود بالمواد الأولية الضرورية أو لتسويق إنتاجها .

جدول رقم 10 : توزيع الوحدات الصناعية العمومية بولاية جيجل

المؤسسة	الموقع	المنتوج	وحدة قياس/م	الطاقة الإنتاجية	الإنتاج	عدد العمال
مؤسسة المواد الحمراء للشرق شركة الأجور	الأشواط الطاهير	- الأجر	وحدة/ سنة	100.000	58.456	147
مؤسسة الخزف الصحي وحدة الخزف الصحي	بالميلية	- الخزف	وحدة/سنة	500.000	419.000	442
مؤسسة الصيانة والصناعات المكانيكية والحديدية	المنطقة الصناعية الطاهير	- النجارة الحديدية	ط/سنة	1000	530	34
الشركة الوطنية للفلين الوحدة الكاتمة للفلين جيجل	طريق الصومام جيجل	- الفلين المطحون - المواد الكاتمة	$م^3$ / سنة $م^2$/سنة	15.000 1.500.000	8.729 885.400	136
جيجل للفليـن	شارع المجاهدين جيجل	- سدادات	وحدة/سنة (x1000)	80.000	5.0527	98
مؤسسة أقمصة جن جن	جيجل	- أقمصة	وحدة/سنة	598.000	246.507	182
مؤسسة الجلود جيجل	الحدادة جيجل	- جلود مصنعة	ق $م^2$/سنة	17.000.000	5.115.876	287
الجزائر للكاولين	تنفدور الميلية	- الكاولين	ط/سنة	50.000	7.578	122
المؤسسة الإفريقية للزجاج	المنطقة الصناعية بالطاهير	- الزجاج الواقي الأمامي	وحدة/سنة	39.000	8969	341
مركب الزجاج بالطاهير	الأمير عبد القادر	- الزجاج الجانبي و الخلفي - زجاج العمارات - الزجاج المطبوع - سليكات الصودا	وحدة/سنة $م^2$/سنة ط/سنة ط/سنة	176.000 39.000 15.000 14.000	21.095 9.738 15.000 19.640	353
المؤسسة الوطنية العصير والمصبرات سيجيكو	الطاهير	- المصبرات	ط/سنة	7.000	2600	80

المصدر : مديرية الصناعة لولاية جيجل – إحصائيات سنة 2003 -

جدول رقم 11 : توزيع الوحدات الصناعية الخاصة بولاية جيجل

المؤسسة	الموقع	المنتوج	وحدة القياس حسب المادة	طاقة الإنتاج	الإنتـاج	عدد العمال
مذبغة خنيفر	الميلية	- جلد الغنم - جلد البقر - جلد المعز	وحدة/يوم طن/يوم وحدة/يوم	3000 06 600	600.200 1.800 180.200	123
مؤسسة كراس الشرق	الميلية	- كراس مدرسي	وحدة /سنة	897.000	477.812	14
الشركة المغاربية للميكانيكا الدقيقة والصيانة الصناعية (SOMEMI)	المنطقة الصناعية	- قطع ميكانيكية صناعية	فطعة/سنة	300.000	59.000	68
مؤسسة عياني للبلاط	المنطقة الصناعية الاميرع ق	- بلاط غرانيطو	$م^2$/يوم	600	216.105	68
ش.ذ.م.م الوئام القبائل الصغرى	بلغيموز العنصر	- سـدادات - صفائح فلين - رقائــق - مطحون الفلين	وحدة/سنة $م^3$/سنة $م^3$/سنة	80.000.000 6000 500	50.000.000 4.500 400	225
ش.ذ.إ.م بوزكري و إخوانة	الميلية	- الحصى	$م^3$	90.000	8.600	07
ش.ذ.ش.و الرمل و المناجم	الميلية	- الحصى	$م^3$	42.000	3.600	06
بن ابراهيم حسين	الميلية	- الحصى	$م^3$	84.000	7.500	07

المصدر : مديرية الصناعة لولاية جيجل

رغم ما تتوفر عليه الولاية من إمكانيات و موارد تساعد على تدعيم و إقامة بنية صناعية متينة إلا أن النشاط الصناعي بها لم يلق الإهتمام المناسب و بقي جد مهمش و غير فعال في التنمية الإقتصادية بالمنطقة خاصة و أن سياسة الدولة في فترة ما بعد الإستقلال إتجهت نحو التصنيع ، الذي يتطلب إقامت منشآت صناعية ضخمة برأسمال كبير و بالتالي توطينها كان محدودا ،و حتى مشروع توطين مركب للحديد و الصلب بمنطقة الميلية في الولاية فشل لأسباب عديدة، و في العشريات الأخيرة و مع إنتهاج الدولة سياسة جديدة تعتمد على الصناعات الصغيرة و المتوسطة فقد تم إنشاء بعض الوحدات ،و لكنها لا تصل إلى حد تطوير الصناعة بالولاية و ليس هذا المشكل الوحيد الذي يعاني منه هذا القطاع ، حيث أهم ما يمكن أن نلاحظه أن النشاط الصناعي يتركز بالمناطق السهلية من الولاية و في مناطق محددة التي هي جزء من الشريط الساحلي، في حين باقي مجال الولاية فلم يستفد من أي توجه صناعي .

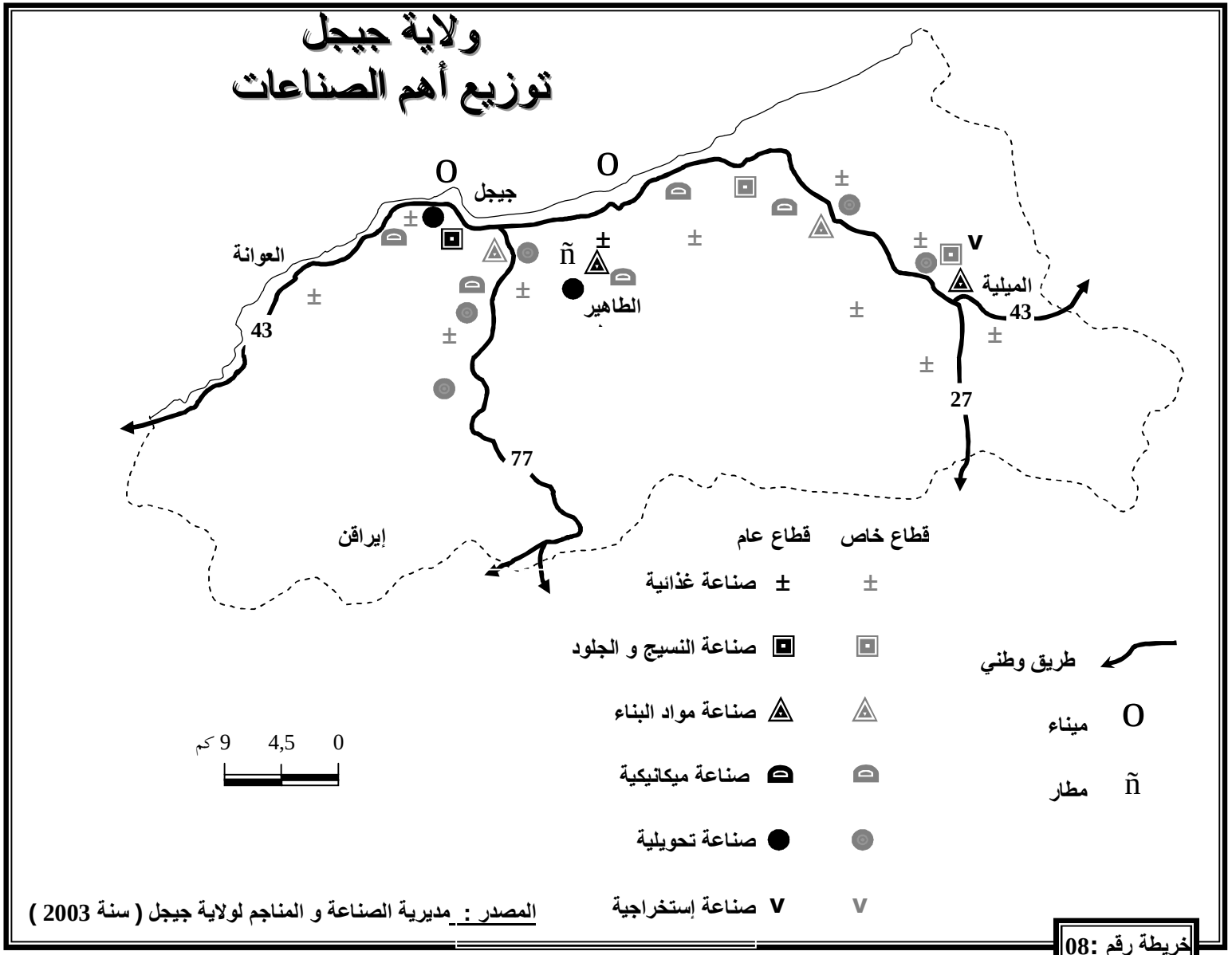

المصدر : مديرية الصناعة و المناجم لولاية جيجل (سنة 2003)

خريطة رقم :08

IV / الشبكات و المنشآت القاعدية

تعد مختلف الشبكات و المنشآت القاعدية العمود الفقري لنمو و تطور إقتصاد أي إقليم ، إذ أهم دور تلعبه يتمثل في تنشيط المجال و و تفعيل الحركية به و تسهيل إتصاله بمختلف الأقاليم ، و هذا له أهمية خاصة في المجال السياحي من حيث سهولة تنقل السواح سواءا داخل المجال أو القادمين من مختلف أقاليم الوطن و حتى على المستوى العالمي ، و تيسير توفير مختلف حاجياتهم .

1 / شبكة المواصلات :

تعتبر شبكات المواصلات المحرك الاساسي في مدى إستقطاب أي منطقة للسواح ، و تكتسي الطرق أهمية خاصة ، و على وجه الخصوص بالمناطق الجبلية و التي تحضى بمناظر طبيعية جذابة .

1 - 1/ شبكة طرق كثيفة و توزيع غير متوازن :

تتوفر الولاية على شبكة طرق كثيفة حيث تقدر بـ 0,36 كلم /كلم ² ،و التي هي أعلى من الكثافة الوطنية[1] المقدرة بـ 0,036 كلم /كلم² ،غير أننا نجد أن معظمها في حالة رديئة و لا تتعدى نسبة الطرق في حالة جيدة 15,7 % فمعظم هذه الطرق يتسم بالضيق الشديد و كثرة الإلتواءات ،إضافة إلى تعرضها بإستمرار للإنزلاقات من جراء إرتفاع نسبة الرطوبة ،و إمتداد أغلبها على حافة الأودية ،و مع هذا تبقى من الوسائل الرئيسية للإتصال سواءا بداخل الولاية أو مع الولايات المجاورة ،وهي في مجموعها تشمل مسافة موزعة كمايلي :

- ***طرق وطنية :*** الطرق الوطنية (رقم 43، 77 ،27) بمجموع 223,8 كلم .

- ***الطرق الولائية :*** وتمتد على مسافة : 373,6 كلم .

- ***الطرق البلدية :*** مصنفة: 261 كلم ، وغير مصنفة (مسالك) : 1100 كلم .

تتركز شبكة الطرق خاصة بالمناطق الساحلية (الجدول رقم 08 بالملحق) ، و تكون كثافتها ضعيفة بالمناطق الداخلية خاصة منها الجبلية ،أي أن توزيعها غير عادل و ساهم بشكل جوهري في عدم لتوازن بين مختلف مجالات الولاية ، حيث تنقسم إلى شمال نشط و جنوب راكد .

1 – 2 / ضعف خطوط السكك الحديدية :

تتوفر ولاية جيجل على خط واحد يربطها بشبكة السكة الحديدية للشرق الجزائري بمنطقة عبان رمضان بسكيكدة، و قد تم إنجاز هذا الخط سنة 1989 في إطار البرنامج المسطر لسنة 1981 الخاص بالتنمية الصناعية للولاية ، حيث كان موجه لنقل البضائع ، المنتجات و الموارد الخام الخاصة بمركب الحديد و الصلب

[1] - بوسقيعة نبيهة و شطيبي نجود (مرجع سبق ذكره) ، ص 32 .

الذي كان مبرمج بمنطقة الميلية ، لكن المشروع لم يكتمل مما أثر سلبا على حركة السكة الحديدية ،و اقتصر نشاطها على الناحية الإجتماعية مما جعل الشركة الوطنية للسكة الحديدية تعاني خسارة مادية معتبرة ، حيث لا تتعدى الحركة ضمن هذا الخط نقل المسافرين و بعض البضائع و المنتوجات لميناء جن جن .

يمتد الخط على طول 63.4 كلم داخل الولاية ويتوفر على خمس (05) محطات رئيسيـــة :

- محطة جيجل متعددة الخدمات .
- محطة بازول للفرز لها قدرة معالجة 000 000 12 طن سنويـــا مـــن البضائـــع .
- محطة العنصـــر ، الميلية ، سيـــدي عبـــد العزيـــز لنقـــل المسافريـــن .

بالإضافة إلى هذا يوجد خط يربطه بالمنطقة الصناعية لبلارة بالميلية على مسافة 600 م .

1 – 3 / قاعدة مينائية مهمة و غير مستغلة :

تتوفر الولاية على أكبر ميناء وهو ميناء جن جن يقع على بعد 10 كلم شرق مدينة جيجل و يعد هذا المشروع من أكبر المشاريع و أكثرهم تكلفة خلال العشريات الأخيرة، ليس فقط على المستوى الوطني بل يتعدى ذلك إلى المستوى الإفريقي ، حيث تطلب خلال مراحل دراسته و إنجازه إمكانيات بشرية ،علمية و تقنية جبارة ، تم إختيار موضع الميناء من بين 04 مواضع إقترحها المخبر الهيدرولوجي (L.C.H.F) الذي كلف بإنجاز دراسة عامة حول شروط توطينه ، شملت هذه الدراسة الشريط الممتد من ميناء جيجل القديم حتى مصب واد زهور على إمتداد 46 كم ، و قد بينا إيجابيات و سلبيات كل المواضع المقترحة في الجدول رقم 12 ، و كان إختيار موضع منطقة جن جن على أساس ما يمثله خلف الميناء (Arriére Port) من أهمية إقتصادية كبيرة تسمح بوجود خاصة نشاط صناعي و تجاري جد مهم ، و نلاحظ هنا أن أهم معيار في توطين الموانئ المتمثل في معيار الحماية لم يأخذ حقه من الإهتمام .

تقدر طاقة إستيعابه بـ : 00 000 45 طن / سنويا من البضائع وهو مجهز برصيف يصل عمق حوضه إلى : 18.50 م وبفرع للسكـك الحديديـــة يربطه بالشبكة الوطنية ويتوفر أيضا على :

- رصيف مخصص للحديد والصلب بطـول 1.050 م و 300 م عرضـــا .
- رصيف شمال بطول 769 م وعرض 200 م .
- رصيف بري 3 مراكز (RO . RO) .
- رصيف مختلط بطول 250 م و 300 م عرضـــا .

مساحة الميناء تقدر بـ104 هكتار من الأرضية منها 50 هكتار معبدة و 175 هكتار من مساحة الماء .

بالإضافة إلى ميناء جن جن يوجد منائين للصيد :

- ميناء بوالديس (جيجل) بـ : 12000 طن/ سنويا .
- ميناء زيامة منصورية بـ : 300 طن/ سنويا .

هذا وقد تم برمجة دراسة لإنجاز ميناء للترفيه والصيد بالعوانـة .

جدول رقم 12 : إيجابيات و سلبيات المواضع المقترحة لإنشاء ميناء جن جن

الرقم	إسم الموضع	الإيجابيـــات	السلبيـــات
01	الواد الكبير (شرقا)	- حماية طبيعية برأس أم الشيش من الرياح الشمالية الشرقية . - منطقة دخول موجهة نحو الشمال الشرقي - الحمولة الصلبة لواد الكبير موجهة نحو الغرب و بالتالي مشكل الأحجام الترسيبية محلول .	- الشروط الجيوتقنية غير مؤهلة لإنشاء منطقة صناعية - الفيضانات الكبير للواد . - المسافة بين الميناء و المدينة كبيرة .
02	الموضع الحالي واد جن جن (شرقا)	- إمكانية التوسع نحو الشرق . - القرب من المنطقة الصناعية المستقبلية في سهل الطاهير- جيجل . - الجزء الخلفي للميناء يكون واسع .	- قوة الأمواج الشمالية الغربية . - التكلفة الكبيرة لإنجاز منشآت الحماية. - وجود خط تساوي العمق – 26 م .
03	بين واد جن جن و واد منشة	- منطقة دخول موجهة نحو الغرب . - الميناء محمي بالرأس العالي لجيجل من الأمواج الشمالية الغربية . - العرائق الترسيبية ضعيفة .	- الجزء الخلفي للميناء مناطق زراعية جد متضرسة ، غير مؤهلة لإنشاء صناعات بها .
04	توسيع الميناء القديم	- حماية طبيعية من الرياح الشمالية الغربية . - عدم وجود حمولة صلبة ترسيبية . - سهولة التوسع .	- أراضي مغمورة بالمياه . - إختفاء منطقة الإرساء . - إعادة تهيئة الجزء الجنوبي الشرقي لمدينة جيجل .

المصدر : مذكرة جن جن ميناء و ظهير ، معهد علوم الأرض – جامعة قسنطينة .

1 – 4 / مطار مهمش :

تتوفر الولاية على مطار واحد وهو (مطار فرحات عباس) والذي يقـع بمنطقة الطاهير ويحتوي على مدرج رئيسي طوله 2400 م x 45 م بقدرة إستيعاب تقدر بـ : 000 200 مسافر/ سنويا .

لاتوجد رحلات دولية إنطلاق من ولاية جيجـل . أما بالنسبة للرحلات الداخلية فيوجد خط واحد يربط جيجل بالعاصمـة بدورتين يوميا.

وقد أدخلت تحسينات عديدة على التجهيزات الخاصة بالمطار ، وفق المقاييس العالمية لجعله مطارا دوليا و هذا أحد المبشرات بدفع نشاط السياحة خاصة من خارج الوطن .

2 / شبكة الإتصال :

تعد شبكات الهاتف في العالم أحد مظاهر التنمية ،بحيث كثافتها تساهم بشكل فعال في تنشيط الحركية الإقتصادية ،و السياحة هي أحد القطاعات التي تعتمد في تطورها على الإتصالات الهاتفية سواءا بالنسبة للمتعاملين أو للسواح ، و لهذا سنحاول التعرف على مدى كثافة هذه الشبكة بالمنطقة ،و تضم هذه الشبكة كل من الهاتف الثبت و المحمول ، و في هذا الصدد سنتعرض كذلك إلى التغطية بالوحدات البريدية .

2- 1 / البريـــد :

ما إستنتجناه من خلال معطيات الجدول رقم 09 بالملحق ، أن الولاية تشهد نقص في التغطية بالنسبة لهذا المجال حيث تتوفر على 47 وحدة بريدية (قباضات ، وكالات) ، و ما يلاحظ أن كثافتها على عكس كل النشاطات تتزايد في المناطق الجبلية (أكبر نسبة سجلت بإراقن بحوالي 0,23 مؤسسة لكل ساكن) حيث يتناقص عدد السكان و بالتالي تزيد نسبة إستفادتهم من هذه الخدمة في حين تتناقص بالمناطق المكتظة بالسكان و نقصد هنا المناطق السهلية الساحلية .

2- 2 / تجهيزات الإتصال :

ونقصد هنا التغطية بالهاتف الثابت و المحمول حيث أهم ما يمكن إستخلاصه من خلال المعطيات التي تحصلنا عليها أن التجهيزات المتوفرة على مستوى الولاية بالنسبة للهاتف الثابت تتمثل في 23 مركز هاتفي بقدرة إجمالية تقدر بـ 720 30 خط (الجدول رقم 10 بالملحق) ،بنسبة لا تزيد عن 5,27% و هي نسبة ضعيفة و لا تستطيع تلبية متطلبات التنمية السياحية المرجوة ، إضافة إلى هذا فهي ترتكز بالأقطاب البارزة بالولاية (جيجل ، الطاهير و الميلية) ، و تظهر كثافتها في البلديات الساحلية أكثر من الجبلية .

- بالنسبة للهاتف المحمول لا يمكن تحديد خصائصه بالولاية بدقة،حيث لا يمكن التحصل على المعطيات من الشركات الخاصة العاملة في هذا المجال ،و لكن و بملاحظة بسيطة لتسارع إنتشاره بين سكان المنطقة ، و في ظل المنافسة الشديدة بين متعامليه يمكن إستخلاص أن التغطية بالمحمول بالولاية تبلغ أرقام لابأس بها ، و تبقى ترتكز بالمناطق الحضرية المنتشرة خاصة بالساحل .

تتوفر ولاية جيجل على شبكة هامة من المنشآت القاعدية الكبيرة و المتكاملة :

- مخرج مينائي مفضل(ميناء جن جن) لإقليم الهضاب العليا الشرقية للبلاد و لبعض الدول الإفريقية ،و يستجيب لكل التقنيات الجديدة في مجال النقل البحري

- آفاق واعد لحركة جوية كثيفة مع تواجد مطار فرحات عباس .

- شبكة للطرق كثيفة نسبيا تسمح بهيكلة و تنظيم مجال الولاية و تدعيم تنميتها الإقتصادية خاصة مع وجود نسبة عالية من الدروب ، و هي المسالك المفضلة في النشاط السياحي .

كما أن تقنية الهاتف المحمول ساهمت كثيرا في تنشيط مجال الإتصالات ، في ظل التأخر الواضح في الهاتف الثابت .

خلاصـــة :

ولاية جيجل هي من بين الولايات التي تعرف تأخر إقتصادي كبير على الرغم من إمتلاكها لمقومات تنمية إقتصادية فعالة حيث :

- يعتبر النشاط الفلاحي بالولاية القطاع الوحيد الذي يساهم نوعا ما في إقتصاد الولاية رغم محدودية المساحة الفلاحية بالولاية (حوالي 41 % من مساحة الولاية)،و ضآلة المساحة الزراعية التي لا تزيد عن 10 % من المساحة الإجمالية (43% من SAT) ، إضافة إلى أنها تقتصر على الشريط الساحلي للمنطقة (سهل الطاهير جيجل و حوض الواد الكبير) لهذا فالإنتاج الزراعي بها جاء ضعيف و موجه للإستغلال المحلي ، أما بالنسبة للإنتاج الحيواني و الصيد البحري فرغم توفر الولاية على ثروة حيوانية مهمة وإمتداد الواجهة البحرية للولاية على مسافة 120 كم ،إلا أن كمية الإنتاج ضعيفة خاصة مع إعتماد الطرق و الأساليب التقليدية .
- النشاط الصناعي بالولاية جد مهمش خاصة و أن سياسة الدولة في فترة ما بعد الإستقلال إتجهت نحو التصنيع و الذي يتطلب إقامت منشآت صناعية ضخمة برأسمال كبير و بالتالي توطينها كان محدودا ،و حتى مشروع توطين مركب للحديد و الصلب بمنطقة الميلية في الولاية فشل لأسباب عديدة، و في العشريتين الأخيرتين و مع إنتهاج الدولة سياسة جديدة تعتمد على الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، فقد تم إنشاء بعض الوحدات و لكنها لا تصل إلى حد تطوير الصناعة بالولاية.

و ما ساهم في هذا التأخر عدم التوازن في توزيع الهياكل و المنشآت القاعدية بجميع أشكالها داخل الإقليم ، ما جعلها تعاني من عدم توازن كبير و خطير في نفس الوقت من شأنه أن يقف حجر عثرة أمام محاولات تطويرها ،و قد كان للخاصية التضاريسية دور أساسي في ذلك، فطغيان الجبال بنسبة 82 % على مجال الولاية جعل أشغال التهيئة و التنمية تتركز على المناطق المنبسطة المتواجدة ضمن الشريط الساحلي المنطقة ،و كان كذلك أحد أهم أسباب تركز التواجد السكاني بهذه المناطق و تميز التجمعات السكانية المتواجدة بالمناطق الجبلية بالطابع الريفي.

الفصل الثاني : إمكانيات و وضعية النشاط السياحي بولاية جيجل

مقدمـــة:

من المفاهيم البديهية ضمن قاموس السياسات التنموية ، أن السياحة هي أحد أهم القطاعات التي من شأنها تطوير أي منطقة و يكفي ذلك أنها تعد من أكثر النشاطات جذبا للعملة الصعبة ، و أبعد من هذا يمكن عدها من أهم عوامل الإندماج العالمي في إطار المشاركة في الحركة النشطة بين مختلف الدول ،إنطلاقا من هذه الغاية و ما لجيجل من مقومات سياحية هائلة ، يمكن النظر بعين متفائلة إلى ما يمكن أن تكون عليه الولاية مستقبلا إذا أولت عناية لهذا القطاع و اهتمت بتنميته بأبعاده الإيكولوجية ضمن إطار التنمية المستديمة.

الموقع الإستراتيجي لولاية جيجل ،التزاوج بين اليابس و البحر بشكله الخلاب ، تنوع المناظر الطبيعية بين الجبلية و السهلية ، عدم وجود الصناعات الملوثة ...وغيرها ، يجعل لنشاط السياحة بها مستقبل واعد ، لهذا سنحاول ضمن هذا الفصل التطرق إلى المتاحات السياحية التي تزخر بها لإعطاء صورة واضحة لإمكانيات تطوير القطاع السياحي بالولاية ،ثم سنتطرق إلى الوضعية الحالية للإستغلال السياحي لهذه المقومات .

I / المتاحات السياحية بولاية جيجل

1 / ثراء في المتاحات الطبيعيــة :

إن ولاية جيجل وما جاورها تتميز بطبيعتها الخلابة و مناظرها الاستثنائية و المتنوعة ، فكما سبق و رأينا في عرضنا للخصائص الطبيعية بالولاية ،فأينما وليت وجهك بالمنطقة ترى آية من آيات الله في الجمال و الرونق ، و يمكن أن نذكر أهم المواقع الطبيعية التي تدعو بإلحاح لإعطاء المنطقة أهمية خاصة ويمكن إستغلالها كمنتوج سياحي فيما يلي :

1-1 / التنوع في الأشكال المورفولوجية :

لا يختلف إثنين على أن للتضاريس دور فعال في التنمية السياحية فتنوعها مثلا يعد أحد أهم عوامل الجذب السياحي، و للجبال و أشكالها ميزة إستثنائية في إستقطاب سواءا الباحثين على الراحة أو على المتعة فهي المناطق المفضلة للإستجمام و التنزه و حتى لممارسة بعض الرياضات التي تكتسي طابع خاص في هذه المناطق مثل الصيد، التسلق و غيرها.و أهم المظاهر الطبيعية التي تعطي خصوصية لولاية جيجل و تجعلها قبلة للسياح :

1-1-1 / الأجراف أشكال ذات سحر خاص :

تتمثل في الجزء الساحلي الغربي ،وهي صخور صلبة تعرف بإسم الكورنيش الجيجلي، يمكن القول بدون مبالغة أنها واحدة من أجمل المناطق بالعالم تتميز بمنحدراتها المغطاة بغابات كثيفة من الفلين و الأحراش تاركة فراغات متقطعة صغيرة ، تنحدر في بعض المناطق مباشرة نحو البحر بمنظر يبهر الناظرعند إكتشافه لمنطقة العوانة والزيامة على طول الطريق الوطني رقم 43 الرابط بين جيجل و بجاية .

إنحدار الجبل مباشرة نحو البحر

إلتواءات بانورامية

غابات الفلين على طول الكورنيش

مناظر ساحرة بالكورنيش

التزاوج بين زرقة البحر و إخضرار الغابة

صورة رقم 01 : مناظر من الكورنيش الجيجلي

المصدر: مديريات السياحة و البناء و التعمير لولاية جيجل

1-1-2 / الكهوف العجيبة قبلة للفضوليين :

هي عبارة عن مغارات تكونت داخل صخور القشرة الأرضية بفعل تأثير مجموعة من التفاعلات الكيميائية في ظروف و عوامل ساعدت على ذلك، تتميز بأشكال مختلفة تثير الإعجاب تعرف بالصواعد و النوازل. و ما أكثر تلك المغارات الطبيعية أو الكهوف العجيبة بجبال جيجل خاصة الكورنيش ، ذات الصواعد و النوازل الكلسية التي شكلتها الطبيعة على مر السنين فأضفت عليها سحرا و جمالا حتى أصبحت قبلة للزوار و السواح نذكر أهمها :

§ ***مغارة آديم*** : و تقع هذه المغارة غرب مدينة جيجل بحوالي 35 كم ، بين بلديتي العوانة وزيامة منصورية ،وتعد من العجائب بفعل الأشكال التي عملت منها الصواعد والنوازل تحف فنية ونقوش طبيعية. تم إكتشافها من طرف مجموعة من العمال عند أشغال فتح الطريق بين جيجل وبجاية سنة 1917[1] ، تبلغ مساحتها حوالي 600 م ² ، وجدت مملوءة بالمياه و بعد تصريفها إتضحت الأشكال المختلفة للصواعد و النوازل نذكر منها : وردة الرمال في سقف المغارة، شكل برج بيزا و جدع نخلة ، شكل لرأس الفيل .

الصورة رقم 02 : مدخل مغارة آديم (الكهوف العجيبة)
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

الصورة رقم 03 : مشهد للنوازل بالمغارة
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

كان أول تصنيف لها سنة 1948 ،و تم إستغلالها من طرف الفرنسيين في مجال السياحة حتى الإستقلال سنة 1962 ، حيث تحول تسييرها إلى بلدية زيامة منصورية التي كانت تأجرها للخواص فأحدثوا بها تخريب و فساد يدعو للأسف ،إذ كانوا يقومون بكسر بعض أشكال الصواعد و النوازل و بيعها للزوار ،في سنة 1988 تحول تسيير المغارة إلى مؤسسة الترقية و التسيير السياحي التابعة للولاية[2] ، وهي الآن مجهزة ومفتوحة للـــزوار على مدار السنة حيث يصل عددهم إلى قرابة 1000 زائر[3] يوميا في فصل الصيف.

---

[1] - Direction du tourisme : Monographie touristique de la wilaya de Jijel .

[2] - حن فضيل و آخرون : التهيئة السياحية لولاية جيجل ، مذكرة تخرج في التهيئة العمرانية ، معهد علوم الأرض-جامعة قسنطينة ، 1990 ، ص ص 193، 194 .

[3] - إحصائيات الحظيرة الوطنية لتازة بجيجل .

§ ***مغارة تازة :*** يوجد موقع تازة على بعد 01 كلم إلى الشرق من وادي تازة ،الواقع بين بلديتي زيامه منصورية والعوانة، على الجهة الجنوبية للطريق الوطني رقم 43 الرابط بين بجاية وجيجل، وهو عبارة عن مخبأين مفصولين بجدار صخري، تم اكتشافهما خلال عملية مسح جيولوجي وأثري للشريط الساحلي الواقع بين بجاية و جيجل، قام بها عدد من الباحثين بقيادة الباحث أرامبورغ سنة 1926 ، وقد أطلق عليها آنذاك اسم مغارة لامادلين GROTTE DE LA MADLEINE وهي تعود إلى الفترة ماقبل التاريخ .

§ ***غار الشتا :*** يقع هذا الغار بجبل بوعزة ببلدية جيملة على بعد حوالي 40 كلم جنوب شرق جيجل وهو واسع وساحر المنظر،تتدلى من سقوفه نوازل وترتفع من أرضيته صواعد بأشكال مختلفة ،وبه أحواض مائية جميلة .

و في دراسة حديثة للوسط الطبيعي لظاهرة النوازل و الصواعد الخاصة بالكهوف العجيبة ،أنجزت من طرف مكتب الدراسات HYDROG-Alger لحساب الحضيرة الوطنية لتازة ، تبين وجود العشرات من هذه الأشكال بمنطقة غار الباز وهي مغارة واسعة مفتوحة على الطريق بزيامة منصورية.

الصورة رقم 04 : مدخل غار الباز
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

1-1-3 / جاذبية الجزر و الخلجان :

تظهر الجزر خاصة في المنطقة الغربية للولاية أهمها: الجزيرة الكبرى و الجزيرة الصغيرة بالعوانة وجزيرة برج بليدة (أندرو) ، الجزيرة الصغيرة المسماة الصخرة بسيدي عبد العزيز ، إضافة إلى الخلجان الصغيرة المنتشرة على طول الكورنيش الجيجلي مثل الخلجان المتقدمة (بوبلاطن ، زيامة منصورية والعوانة) و تضفي هذه الأشكال التضاريسية جمالا خاصا على الشواطئ التي تتواجد بها .

الصورة رقم 05 : الجزيرة الكبيرة بالعوانة

الصورة رقم 06 :الجزيرة الصغيرة بالعوانة

الصورة رقم 07 :خليج العوانة

الصورة رقم 08 : جرف صخري

الصورة رقم 09 : رأس تالو

المصدر: مديريات السياحة و البيئة لولاية جيجل

1-1- 4 / *إمتداد الساحل* :

يمتد على طول 120 كلم ، يظهر الجزء الغربي منه بطابعه الصخري الجبلي المغطى بالغابات والنباتات الخضراء ما يضفي عليه مسحة جمالية تريح النفس وتبهجها وهي دائمة الإخضرار على مدار السنة ،كما يتميز بعدم الإنتظام ووعورة المسالك و في بعض النقاط نجد إتصال مباشر و باهر للإنحدارات الشديدة مع البحر ، هذاإلى جانب وجود جزر صغيرة في وسط البحر ، مما يعطي طابع مميز و خلاب للشريط الممتد من زيامة إلى جيجل .بينما تتميز الجهة الشرقية بطابعها السهلي ذو الطابع الفلاحي أين نجد الشواطئ الجميلة ومن خلفها الجبال المكسوة بالغابات،خضرة تعانق زرقة البحر ، و تتمثل في شاطئ كبير و واسع ممتد على طول 30 كلم من جيجل إلىسيدي عبد العزيز يعد واحد من أكبر الشواطيء بالعالم[1] يتميز بتقطع كبير بفعل الكثبان الرملية ،بالإضافة إلى شاطئ بني بلعيد وواد الزهور، المتميزين بطبيعة عذراء وغابات كثيفة وقدرة إستعاب كبيرة .

صورة رقم 10 : الساحل الجيجلي
المصدر : www.jijelinfo.dz

تعد شواطيء الشريط الساحلي الجيجلي من أجمل الشواطئ بكل الجزائريمكن أن ندرج في ما يلي بعض خصائص أهم هذه الشواطئ:

أ / الجهة الشرقية :

- شاطئ بني بلعيد : موصول بواسطة الطريق الرابط بين بلدتي العنصر و واد عجول ،يحده من الشرق جبل كاف مودادن ،أما من الغرب فيحده مجرى الوادي الكبير ،مما يجعله من الجهة الشمالية الغربية مفتوح أمام التيارات البحرية ،و هذا ما يشكل خطر على المصطافين. يتكون الشاطيء من رمال رقيقة و متوسطة ذات لون رمادي و أبيض ،كما يوجد بالقرب منه غطاء نباتي يتمثل في أشجار الصفصاف عند مصب الوادي الكبير ،و بعض الأحراش في الجزء الشرقي .

- شاطئ سيدي عبد العزيز : يمتد من الوادي الكبير شرقا إلى المزاير غربا ، يوجد بمحاذاة الطريق الوطني رقم 43 ،و بالقرب من التجمع الحضري لبلدية سيدي عبد العزيز ، هذا ماجعل إقبال المصطافين عليه كبير جدا ، يتكون من رمل رقيق رمادي اللون ، و يعاني من خطر سرقة الرمال و الحصى بشكل رهيب .

[1]- جيجل ... المنارة المعطلة في الشرق : تقرير بجريدة الشروق اليومي ، عدد 1471 ، سنة 2005

- شاطئ الأشواط : يقع شمال مدينة الطاهير بالقرب من الطريق الوطني رقم 43 ، و هو غير مستغل في السياحة بفعل تواجد منشآت ثقيلة تتمثل في ميناء جن جن و محطة توليد الكهرباء . هذا الشاطيء كان الوجهة المفضلة للمصطافين قبل إنجاز المشاريع السالفة .

- شاطئ تاسوست : يقع في الجهة الشمالية لبلدية الأمير عبد القادر، رماله رقيقة رمادية اللون تتوزع على طوله بعض الأشجار المختلفة مما أعطاه رونقا مميزا ، يجلب له العديد من الزائرين في موسم الإصطياف و غيره .

- شاطئ الكازينو : يقع هذا الشاطئ ضمن مدينة جيجل ، يتكون من رمال رقيقة و متوسطة رمادية اللون ، يعرف إقبالا واسعا ،خاصة مع تواجده بعاصمة الولاية .

ب / الجهة الغربية :

- شاطئ رأس العافية (المنارة الكبيرة) : يقع على بعد 06 كم غرب مدينة جيجل و شمال الطريق الوطني رقم 43 ،يتميز بمناظر خلابة تتنوع بين الرمال الحمراء و الصخور ،إضافة إلى جو منعش وفّره تداخل وسطين مختلفين هما الغابة و الماء ، ينقسم هذا الشاطئ إلى شاطئين ، الأول هو الشرقية بالجزء الشرقي و هو معرض للتيارت البحرية بسبب إنفتاحه من الجهة الشمالية ، و الثاني هو شاطئ العوينة المحمي من التيارات البحرية بواسطة رأس العافية الممتدة على شكل لسان في البحر .

- شاطئ أفتيس : يقع على بعد 3 كم غرب بلدية العوانة في خليج صغير بطول 800 م ، و رغم صغره فهو من أكثر الشواطئ إستقطابا للمصطافين ، لميزة أساسية تتمثل في تواجده بالقرب من غابة قروش .

- شاطئ برج بليدة : يقع شرق بلدية العوانة بمحاذاة الطريق الوطني رقم 43 ، يتكون من رمل رقيق يميل إلى الإصفرار و تناثر الحصى عند الأطراف ، يتخلله غطاء نباتي يتمثل في بعض أشجار البلوط و بعض الأحراش في الجهة الغربية لمصب وادي كسير .

- شاطئ الصخور الصلبة : يقع غرب مدينة العوانة بالقرب من الطريق الوطني رقم 43 ، يتكون من رمال رقيقة و متوسطة تميل إلى الإصفرار ، مفتوح من الجهة الشمالية الغربية مما يجعله معرض للتيارات البحرية ، و يتميز بغطاء نباتي يتمثل في أشجار البلوط تتواجد على المنحدرات القريبة من الشاطيء، كما تميزه الرؤوس الصخرية و الخلجان عن باقي الشواطئ بمناظر فاتنة .

على طول الساحل يوجد 29 شاطئا منها 18 محروس ومسموح للسباحة ،يستقبل سنويا مئات الآلاف من المصطافين من مختلف المناطق خاصة في فترة العطل التي تمتد من شهر جوان الى غاية سبتمبر، و الباقي غير مهيئ و غير محروس و رغم هذا فهي أيضا تشهد توافد هائل للمصطافين، خاصة شواطيء كسير ، زيامة ،أولاد بوالنار ، الصنوبر ، الجناح ، لهذا فهي تعرف حوادث الغرق بشكل كبير .

جدول رقم 13 : قائمة الشواطئ بولاية جيجـل

البلدية	إسم الشاطئ	الطول (م)	المساحة(م²)	الخصائص
جيجـــل	كتامة	700	35000	محروس
	التربة الحمراء	500	20000	محروس
	المنار الكبير	500	50000	محروس
	الخليج الصغير	80	2500	محروس
	أولاد بوالنار	200	8000	غير محروس
	الزواي	300	10000	غير محروس
العوانـــــة	العوانة	300	10000	محروس
	الصخر الأسود	500	16000	محروس
	عربيد علي	800	70000	محروس
	أفتيس	800	36000	محروس
	ميناء ماريا	50	1000	غير محروس
	كسير	500	30000	غير محروس
	برج بليدة	1100	100000	محروس
القنـــار	القنار	1200	36000	غير محروس
	المزاير	1000	66000	محروس
سيدي عبد العزيز	سيدي عبد العزيز	1000	70000	محروس
	صخر البلح	1000	32000	محروس
	الصنوبر	1200	66000	غير محروس
	الجناح	800	48000	غير محروس
الميلية	واد الزهور	4000	400000	غير محروس
واد عجول	بني بلعيد	1200	35000	محروس
زيامة منصورية	الولجة	400	45000	محروس
	الشاطئ الأحمر	500	20000	محروس
	الكهوف العجيبة	600	49000	محروس
	الزيامة مركز	600	1800	غير محروس
	تازة	600	9000	غير محروس
الطاهير	بازول	800	50000	محروس
	أشواط	300	15000	غير محروس
الأمير عبد القادر	تاسوست	2000	200000	محروس
المجموع	29 شاطيء			

المصدر :إحصائيات مديرية السياحة بولاية جيجل-2004

صورة رقم 12 : المنارة الكبيرة

صورة رقم 13 : شاطئ كتامة

صورة رقم 14 : شاطئ بني بلعيد

صورة رقم 15 : شاطئ واد زهور

صورة رقم 16 : شاطئ العوانة

المصدر: مديريات السياحة و البيئة لولاية جيجل

1-1-5 / خصوصية المجاري المائية :

كما أسلفنا بالذكر و بيناه في الخريطة رقم 03 ،تعد ولاية جيجل من أكثر الولايات في الشرق الجزائري غنى بالمجاري المائية و ما زاد في خصوصيتها بالمنطقة هو إقترانها بالطبيعة المتضرسة ، مما أعطاها بهاءا مميزا تخلقه الإلتواءات و الإنعراجات الكثيرة فضلا عن الخوانق على طول المجاري ، يتجلى هذا خاصة بالجهة الغربية للمنطقة كما تمتزج فيه مياه الأودية الصافية بالخضرة الدائمة للغابات و الجو النقي ،و في الحقيقة هذا الوصف لا يعطي لما تتميز به الأودية الجيجلية من جمال ، نذكر على سبيل المثال واد كسير الذي ينبع من أعالي جبال تازة ويصب في البحر الأبيض المتوسط ، ويتخلل غابة القروش .

صورة رقم 17 : واد كسير
المصدر : مديرية السياحة – جيجل

هذا إضافة إلى العديد من الروافد التي زادت من جمال المنطقة و الينابيع المنتشرة بالناطق الجبلية و التي وصل عددها إلى 1500 ينبوعا [1].حيث تعد أحد المكتسبات الهامة في السياحة الجبلية و الريفية .

صورة رقم 18 : الواد الكبير
المصدر : مديرية السياحة – جيجل

صورة رقم 19 : عين بوزيان(العنصر)
المصدر : مديرية السياحة – جيجل

1-2 / ثراء في الأوساط الغابية :

للأوساط الغابية أدوار مختلفة و هامة فبالإضافة إلى أهميتها الإقتصادية المتمثلة أساسا في توفير المادة الأولية للصناعات الخشبية ،فهي تعد الأماكن المفضلة للإنسان لقضاء أوقات فراغه في التنزه و الراحة و تعتبر ولاية جيجل من أهم المناطق الغابية في الجزائر إذ تقدر مساحتها الإجمالية بحوالي 115075 هكتار[2] أي بنسبة تصل إلى 48 % من المساحة الإجمالية للولاية ، تتميز هذه المساحة الغابية بالتقطع إذ تظهر على شكل غابات متفرقة كان للطبيعة الطبوغرافية للمنطقة دخل كبير في ظهورها بهذا الشكل ،و تتواجد أساسا بالمناطق الجبلية و أقدام الجبال ، منها كتل منطقة الميلية ـ قروش ـ تاكسنة ـ الشحنة وأولاد عسكر لكن تستحوذ المنطقة الجنوبية من الولاية على أهم المساحات الغابية .

[1] - علاوة بولحواش (مرجع سبق ذكره)، ص48.

[2] - . إحصائيات محافظة الغابات لولاية جيجل سنة 2003 .

يجب الإشارة قبل كل شيء أن ولاية جيجل هي ولاية جبلية بالدرجة الأولى (بنسبة تصل إلى 82 % من المساحة الإجمالية) ، و اقتران توطن التشكيلات الغابية بالمناطق المرتفعة يعطي ميزة استثنائية لها من حيث القيمة الجمالية ، و تميز إقليم جيجل بغطاء نباتي كثيف كان نتيجة طبيعية لموقعها الفلكي ضمن حوض البحر الأبيض المتوسط و الظروف المناخية الملائمة الناتجة عن ذلك خاصة استقبالها لكميات مهمة من التساقطات.

يتكون هذا الغطاء النباتي من غابات شجرية ، أحراش و حشائش قصيرة .لكن النوع السائد في هذه الغابات هي غابات البلوط الفليني،و ذلك لانتشار الترب السيليسية على سفوح الجبال و تلاؤم هذا النوع معها بالإضافة إلى الغابات التحتية الأخرى ،علما أن أهم مميزات النباتات المتوسطية التكيف مع شدة النتح و احتوائها على شبكة كثيفة من الجذور العميقة تسمح لها بالاستفادة الكاملة من مياه النطاق الترابي للقشرة الأرضية .

و كنتيجة طبيعية لمناخ الإقليم ،فإن النمو الأمثل للغطاء النباتي يؤدي حتما إلى خلق مستعمرة نباتية من أصناف البلوطيات الدائمة الاخضرار ، بأوراقها الصغيرة الحجم نسبيا و الشديدة المقاومة للجفاف ، غير أن هذه المستعمرة لاسيما الواقعة على ارتفاع 700-1000 م تنافسها غابات البلوط الزاني (التي تتطلب رطوبة كبيرة) و هي بذلك تشكل غابات رائعة الجمال .أما أشجار السنديان (Chen-vert) فإنها تنتشر فوق الترب الكلسية عكس بلوط الفلين .

جدول رقم 14 : توزيع الأصناف الشجرية بولاية جيجل

الصنف	المساحة (هـ)	النسبة % من المساحة الشجرية	النسبة % من القطاع الغابي
البلوط الفليني Chêne liége	43.719	76,68	38,00
بلوط الزان Chêne zeen + الأفراس Chêne afares	7.752	13,60	6,74
الصنوبر البحري Pin maritime	1.140	2,00	0,99
الأرز Cédre	1.088	1,91	0,95
الكافور Eucalyptus	986	1,73	0,86
السنديان Chêne vert	342	0,60	0,30
الصنوبر الالبي Pin d'alep	228	0,40	0,20
أنواع أخرى	1.762	3,09	1,53
المجموع	**57.017**	**100**	**49,56**

المصدر : محافظة الغابات لولاية جيجل – إحصائيات 2002

و من الخريطة رقم 09 يظهر توزيع أهم التشكيلات النباتية على مجال ولاية جيجل كما يلي :

- أشجار البلوط الفليني : إذ تقدر مساحتها الإجمالية بـ 43719 هكتار أي ما يعادل 38 % من مجموع مساحة القطاع الغابي - و تتوزع هذه الأشجار بالدرجة الأولى فوق التلال و الجبال البركانية ، حيث تكون ظروف المناخ و التربة مناسبة ، إذ تتلقى هذه المناطق كمية هائلة من الأمطار بسبب الارتفاع الذي يصل في

بعض المناطق إلى 1662م ، و بذلك ترتوي جذورها بالمياه المتسربة خلال التربة البركانية ، و تنتشر على كامل الجهة الجنوبية من الولاية و على وجه الخصوص بغابات بلهادف ،أولاد عسكر ، وجانة و مرتفعات الميلية .

- أشجار الزان: يصل متوسط طول هذا النوع من الأشجار إلى 22 م ، و متوسط مقطعها العرضي 1,7 م ،و يعرف بمقاومته لحموضة التربة و نموه ضمن الأوساط المرتفعة التي تتميز بجو رطب و منعش، يشغل بولاية جيجل مساحة معتبرة و يتواجد في أغلب الأحيان مع تشكيلة بلوط الأفراس، يتواجد على ارتفاعات مختلفة تتراوح بين 800-1600م فوق سطح البحر و ما ظهوره بصفة متركزة بالجهة الغربية من الولاية إلا خير دليل على ذلك و بالتحديد تعتبر غابتي قروش و تامنتوت نموذجا مثاليا لهذه التشكيلة التي تنتشر فوق ترب شديدة النفادية كتربة الحجر الرملي النوميدي .

أشجار بلوط الأفراس : هي تشكيلات امتدادها محدود المساحة (150 هكتار في الظروف الطبيعية) لكن تواجدها في ازدواج مع بلوط الزان أعطاها جمالية ذات قيمة سياحية و علمية عالية بالولاية ، و تتواجد عموما ضمن إرتفاعات لا تزيد عن 850 م ، لكنها بالمقابل يمكن أن تتواجد بارتفاعات لا تتعدى 500 م ، ففي الجهة الشمالية من غابة القروش تظهر عند ارتفاع 600 م بالسفوح المطلة على البحر المتوسط على شكل مجموعات مختلطة مع أنواع أخرى .

- الصنوبر البحري : يمتد على مساحة قدرها 1140 هكتار ، بنسبة 0,99 % ، يمتد على وجه الخصوص على ضفاف الواد الكبير و بموازاة الشريط الساحلي خاصة بالجهة الشرقية من الولاية ، و للإشارة فإن هذا النوع من التشكيلات قد تدخل الإنسان في توزيعه بغرسه فوق مساحات محدودة و ذلك على حساب مساحات كانت تحتلها الأحراش .

- الأحراش : تغطي مساحة واسعة من الإقليم تقدر بـ 58000 هكتار أي ما يفوق 50 % من مجموع مساحة قطاع الغابات،و تتوزع هذه الأحراش في مناطق متعددة من الولاية، و يكشف توزيعها أثر المناخ و تفاعله مع التربة بصورة جلية ، فمثلا السفوح الشرقية تبدو عارية بالمقارنة مع السفوح الجنوبية و الشمالية الغربية المعرضة للرياح البحرية الحاملة للأمطار .

من أهم الغابات ذات الجمالية السياحية الجذابة بولاية جيجل :

§ **غابة قروش** : الواقعة على الكورنيش بمنطقة العوانة تتربع على مساحة 8500 هكتار و تضم أجمل المناظر النباتية المتجددة بإستمرار ،و غنية بأشجار البلوط الفليني ، بلوط الزان و بلوط الأفراس ،تكون كثافة هذه الأشجار عالية بالسفوح الشمالية بسبب مواجهتها للبحر و أقل بالمناطق الجنوبية .

§ **غابة تامنتوت** :هي أكبر غابة بالولاية تقع بالجهة الجنوبية لبلديتي جيملة و تاكسنة و تحد شمال ولاية سطيف ، تتربع على مساحة 8928 هكتار،و تضم غابات صغيرة تفسح المجال لمناظر بانورامية على سد إيراقن و كتل البابور .

§ **غابة ايدم** ببلدية خيري واد عجول .

§ **غابة بوحنش** بالعوانة .

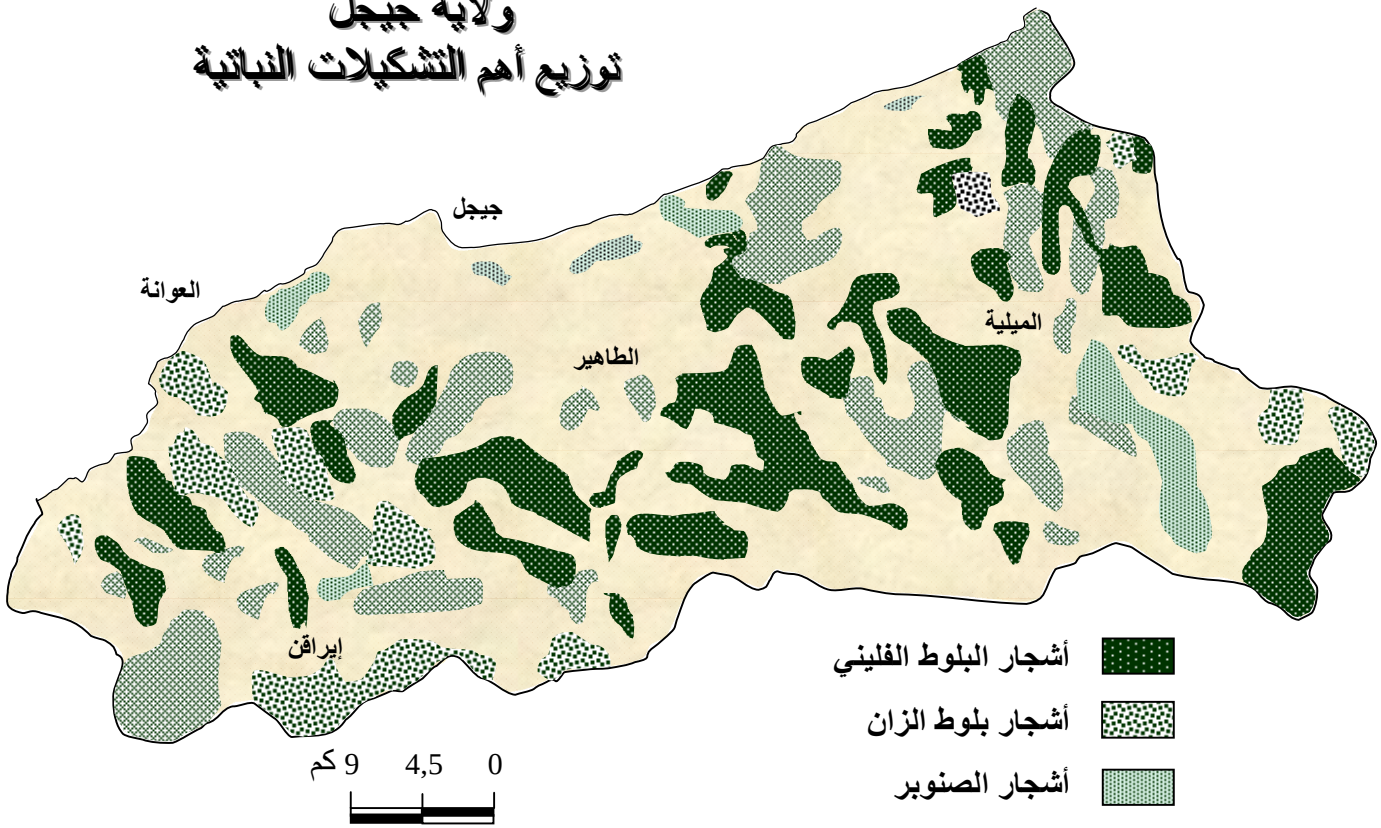

المصدر : محافظة الغابات لولاية جيجل

الخريطة رقم :09

§ **غابة بني فرقان ومشاط** بالميلية

§ **غابة الماء البارد** بتاكسنة

§ **غابة القرن** بغبالــة

§ **غابة سدات** ببلدية برج الطهر .

§ **غابة الزان** بوجانة والشحنة .

وجود هذه المساحات الكبيرة من الغابات جعل الولاية تتمتع بثروة حيوانية جد هامــة و متنوعة منها الطيور و الحيوانات البرية ، البعض منها يعتبر طرائد للصيد مثل الحجل بالنسبة للطيور والخنزير البري ،الأرانب ، الثعالب بالنسبة للحيوانات، و قد زادت أعدادها فــي العشرية الأخيرة بسبب منع الصيد ،هذا دون أن ننسى القردة التي تكثر بمنطقة زيامة منصورية و التي لعبت دور فعال في جلب السواح نحو المنطقة ، بفعل سلوكها المتميز و إقترابها من العامة دون خوف ،و يمكن بفضل هذه الثروة الحيوانية المتميزة لعب دور هام في التنمية السياحية غير الشاطئية خاصة الصحية ، الدراسية ، الصيد والتجوالية.

صورة رقم 20 : امتداد غابة القروش على الكورنيش

صورة رقم 21 : غابة تامنتوت

صورة رقم 22 : غابة الميلية

1- 3 / المحمية الطبيعية لبني بلعيد : تعتبر أحد المواقع المختارة من المناطق الرطبة المتوسطية و المصنفة من المحميات الطبيعية المستديمة بالعالم،و قد تقرر إختيار بني بلعيد كموقع نموذجي في إطار مشروع مادوات بالجزائر بالرغم من تواضع مساحتها ،إعتبارا لما تمثله من أهمية إيكولوجية من حيث الإختلاف و التنوع في ثرواتها ، و حتى على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي.

تقع المحمية بالساحل الشرقي في بلدية خيري واد عجول، تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 122 هكتار ، و تتوفر على غطاء نباتي يعتبر نموذجا مثاليا للنظام البيئي المتوسطي ،يعيش ضمنه تنوع بيولوجي مهم مكون من عدة أصناف من الكائنات الحية " طيور مهاجرة ،حيوانات برية ، أسماك ....إلخ " ،إضافة إلى تلقيها كمية هائلة من الأمطار تقدر بـ 1200 ملم / السنة .

1- 4 / الحظيرة الوطنية لتازة : أنشأت بمرسوم سنة 1984 لغرض الحفاظ على الثروات الطبيعية البرية و البحرية للمنطقة ، تتسع على مساحة إجمالية تقدر بـ50.000 هكتار (بما في ذلك مشروع التوسع) موزعة على ثلاث بلديا ت " بلدية العوانة شمالا ، بلدية زيامة منصورية غربا و بلدية سلمى شرقا " . و هي تطل على البحر المتوسط على إمتداد 9 كيلومترات من الكورنيش الجيجلي تتشكل أساسا من سواحل صخرية ،خلجان صغيرة و شواطىء رملية مضافا إليها تشكيلات غابية متطورة تشكل مناطقها الخلفية، هذه العوامل أهلتها لأن تكون ذات ميولات مزدوجة لحظيرة بحرية و برية ،و أهم ما يميزها غطائها النباتي الغني (435 نوع من النباتات ، 135 نوع من الفطريات) ، وتركيبتها الحيوانية المتنوعة إذ تحتوي على مختلف نوادر المنطقة من طيور موزعة بين جوارح ،الجواثيم و الطيور المائية و التي تشكل في مجملها40 % من الأنواع المعروفة على المستوى الوطني ، وحيوانات في طريق الإنقراض.وتمثل الحضيرة نقطة جذب للسواح الباحثين عن الراحة ،كما يمكن إدخال على المنطقة ما يعرف بالسياحة الدراسية و التي هي نوع من الدراسات الخاصة بكل ما هو نادر.

إقترنت بولاية جيجل جملة من المعطيات الطبيعية متنوعة بشكل كبير (الخريطة رقم 10) ، تمتد من الساحل بشواطئه متنوعة بين الصخرية و الرملية إلى الظهير الجبلي المغطى في أغلبه بغابات ذات تشكيلات نباتية متميزة، جعلت من الإستثمار السياحي بها مؤهل لأن يلعب دور تنموي فعال ، من شأنه جعل الولاية قطب سياحي ليس فقط على المستوى الوطني و لكن ضمن حوض المتوسط و حتى على المستوى العالمي .

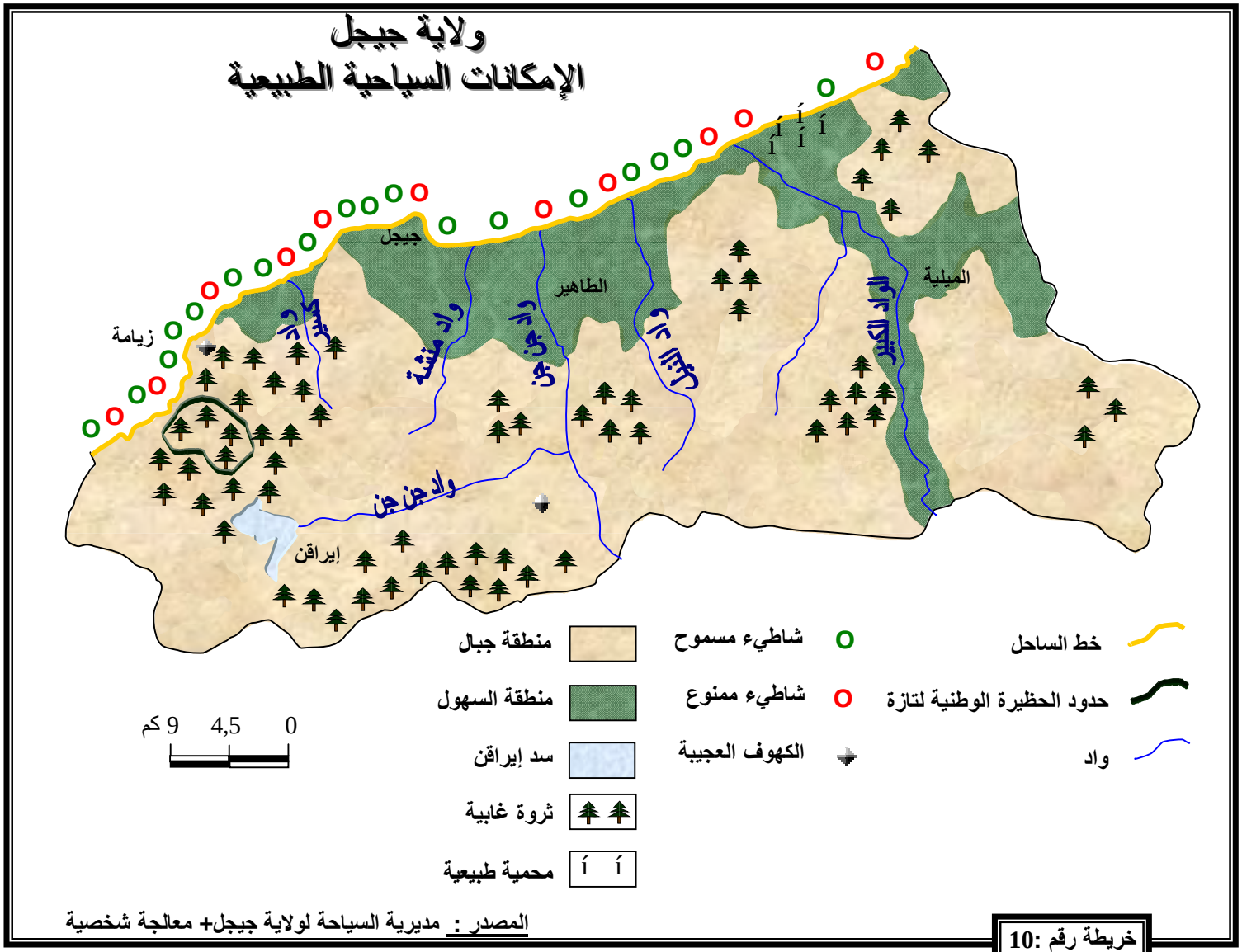

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل+ معالجة شخصية

خريطة رقم :10

2 / المتاحات التاريخية :

تعتبر الآثار و المعالم التاريخية بطاقة تعريف لأي منطقة ، و لها دور أساسي في جذب السواح خاصة المهتمين بالتعرف على تاريخ و جذور نشأة أي منطقة .

2- 1 / عراقة تاريخ الولاية :

دخلت منطقة جيجل التاريخ من أبوابه العريضة نتيجة إحتكاكها بالحضارة، تدل على ذلك البقايا الأثرية المتناثرة هنا و هناك، فتاريخ المنطقة غني بالأحداث إبتداءا من تأسيس المدينة في القرن السادس قبل الميلاد ، حسب قول العلامة الكبير إبن خلدون في كتابه الخاص بتاريخ البربر **" إن منطقة جيجل تسكنها قبيلة تسمى كتامة "**[1] ، و تعاقب المحتلين عليها من البيزنطيين إلى الفينيقيين إلى الرومان ثم الفتوحات الإسلامية و أخيرا الإستعمار الفرنسي .

فإسم المدينة " **إيجيلجيلي** "–أصل التسمية الراهنة للمنطقة – نفسه يجد جذوره في الحقبة التاريخية الموافقة للوجود الفينيقي بالمنطقة (حسب أغلب المصادر التاريخية) ، إذ يشير لفظ " **إي**" في اللغة الفينيقية إلى وجود شبه جزيرة على الساحل، بينما تشير لفظة **"جيل جيل"** إلى حيز صخري مستدير .وقد تغير إسم المدينة بتعاقب فترات الإحتلال عليها فمن إيجيلجيلي إلى جيجيلي و في الأخير جيجل، و يوعز تأسيس المدينة في القرن السادس قبل الميلاد إلى القرطاجيين ،و صارت تسمى إيجيلجيليس حين أصبحت مستعمرة تابعة للأمبراطورية الرومانية في عهد الأمبراطور "أغست" ، ثم صارت جزء من موريطانيا السطيفية عندما إنفصلت هذه الأخيرة عنها عام 290 ميلادي .لقد كانت المدينة موصولة بمدينة بجاية بطريق بري، و كان لها علاقات عديدة بحرية و برية ساهمت في إزدهارها إبان القرنين الثالث و الرابع ، و كان ميناءها محطة لإنزال القوات الرومانية و مرفأ لشحن محاصيل القمح الآتية من منطقة سطيف، و أدى التدهور التدريجي للأمبراطورية الرومانية إلى تحرر البربر في المناطق الجبلية و إسترجاعهم شيئا فشيئا لعاداتهم الموروثة عن أسلافهم، و لا نكاد نعرف شيئا عن المدينة خلال القرنين الخامس و السادس إذ لم يتوقف الإحتلال الوندالي عند المدينة، و لم يعثر على أي معلم أثري للقرنين الخامس و السادس ، لكن يبدو أنه في تلك الفترة قام البزنطيون بإحتلال المدينة نظرا لما كانت لها من أهمية إستراتيجية .و في القرن السابع الميلادي فإن الحقبة العربية و الفتوحات جعلتهم يعبرون المغرب العربي و إسبانيا و قد جعلت من جيجل مركزا عربيا تابعا للقيروان تحت حكم الأغالبة، وفي القرن العاشر إنضم أهالي قبيلة كتامة الكبرى بالمنطقة الجنوبية لمدينة جيجل إلى الفاطميين، و تحالفوا معهم للقضاء على الحكم القيرواني عام 913 م قبل أن يستقروا بمدينة القاهرة بمصر .و بعد رحيل الفاطميين، وقعت مدينة جيجل تحت السيطرة المتعاقبة لزيريين القيروان عام 913 م ثم الحماديين 1007 م و أخيرا الموحدين 1120 م و في سنة 1145 م دخل النورمانديون بقيادة روجر الثاني و لكنهم أخرجوا منها سنة 1155 م، غير أن التدفق الغربي لم يكف أن

[1] - HISTOIRE DE DJIDJELLI, Centre d'archive de la wilaya de djidjel .

يتوالى على المدينة ،فالجمهوريات الإيطالية الثلاث : البندقية، جنـوة و البيان قد بنت نهضتها البحرية و نشطت تجارتها إنطـلاقا من الموانئ، و أمام ضعف الحكم العربي فإن البيانيين قد قدموا على وجه السرعة و استقروا بجيجل و أزاحوا عنها أهل جنوة و إستمر وجودهم إلى غاية الفتح التركي في عام 1514 م ، وجه القائد بابا عروج بربروس أسطوله نحو سواحل جيجل ليقيم بها قاعدة لقواته ينطلق منها نحو بجاية ليحررها من الإحتلال الإسباني سنة 1515 م، ثم يتوجه لتحرير مدينة الجزائر .في سنة 1611 م و بسبب كثرة هجمات الجيش الإنكشاري بجيجل على سـواحل إسبانيا و تدمر الإسـبان من تحطيم سفنهم أرسلوا نحو جيجل أسطولا بقيادة الماركـيز سانتا كروز فقام بحرقها لكن المدينة أستردت في السنة نفسها .في سنة 1664 م قدمـت حملة فرنسية إلى جيجل بقـيادة الدوق دي بوفور حفيد هنـري الرابع، و ذلك في عهد الملك لويس الثامن لكنها دحرت و ردت على أعقابها في نفس السنة بتاريخ 13 ماي 1839 م أي بعـد 9 سنوات من إحتلال مدينـة الجزائر، و بعد سنتين من إحتلال مدينة قسنطينة دخلت القوات الفرنسية إلى جيجل و قد تجلت مقاومـة الأهالي لهذه القـوات بالهجومات التي نظمها أهالي جيجل خلال سنوات 1845 – 1841 م ، و في سنة1871 م أدى صدور مرسوم كريميوا الذي منحت بموجبه الجنسية لكافة يهود الجزائر إلى إنتفاضـة شعبية، و لقمعها قامت قوات الإحتلال بنفي سكان الدواوير الثائرة كبـني فوغال، بني طافر و غيرهم إلى أقصى شرق البلاد .و على غرار باقي ولايات الوطن فإن ولاية جيجل قد ساهمت برجالها في الحركة الوطنية و حرب التحرير فكـانت قلعة منيعة أثناء ثورة التحريرية . و من بين الوجوه التي ميزت هذه الفترة نخص بالذكر فرحـات عبـاس الذي ولد بالطاهير ، محمد الصديـق بن يحي إبن مدينة جيجل، الرائد روبيح حسين المولود في بمدينة جيجل كذلك .

لكن الحروب التي كانت تشهدها المنطقة مع كل وافد جديد عليها أدت إلى القضاء على أغلب المعالم و الآثار ،و لم تبق جيجل محتفظة إلا ببعض المواقع التي تشهد على عراقتها .

2 – 2 / تنوع الآثار و المعالم التاريخية :

تتميز ولاية جيجل بتنوع هائل للآثار رغم قلتها (الخريطة رقم 11) ، تعود إلى الحقب و الفترات المختلفة التي مرت بها و تعرف بالحضارات المختلفة التي تعاقبت عليها .

2–2 – 1 / آثار ماقبل التاريخ :

يسود الاعتقاد أن الكائن البشري الأول استوطن منطقة جيجل منذ العصور الحجرية الغابرة، ومن ذلك الحين تميزت المنطقة المذكورة بالتواصل الحضاري غير المنقطع، و مما يدل على صحة هذه الفرضية إلى أبعد حد ممكن، الآثار المتبقية و المتناثرة بمواقع مختلفة من المنطقة أهمها :

§ غار تازة : إضافة إلى المظهر الطبيعي المتميز للكهف المتمثل في الأشكال المختلفة للصواعد و النوازل فقد أكتشفت به كذلك بعض الأدوات و الإثار التي لاريب فيها تعود إلى العصر الحجري نذكر أهمها :

أ / أدوات حجرية صغيرة من مادة الصوان، وعظام لحيوانات برية وبحرية، وقواقع.

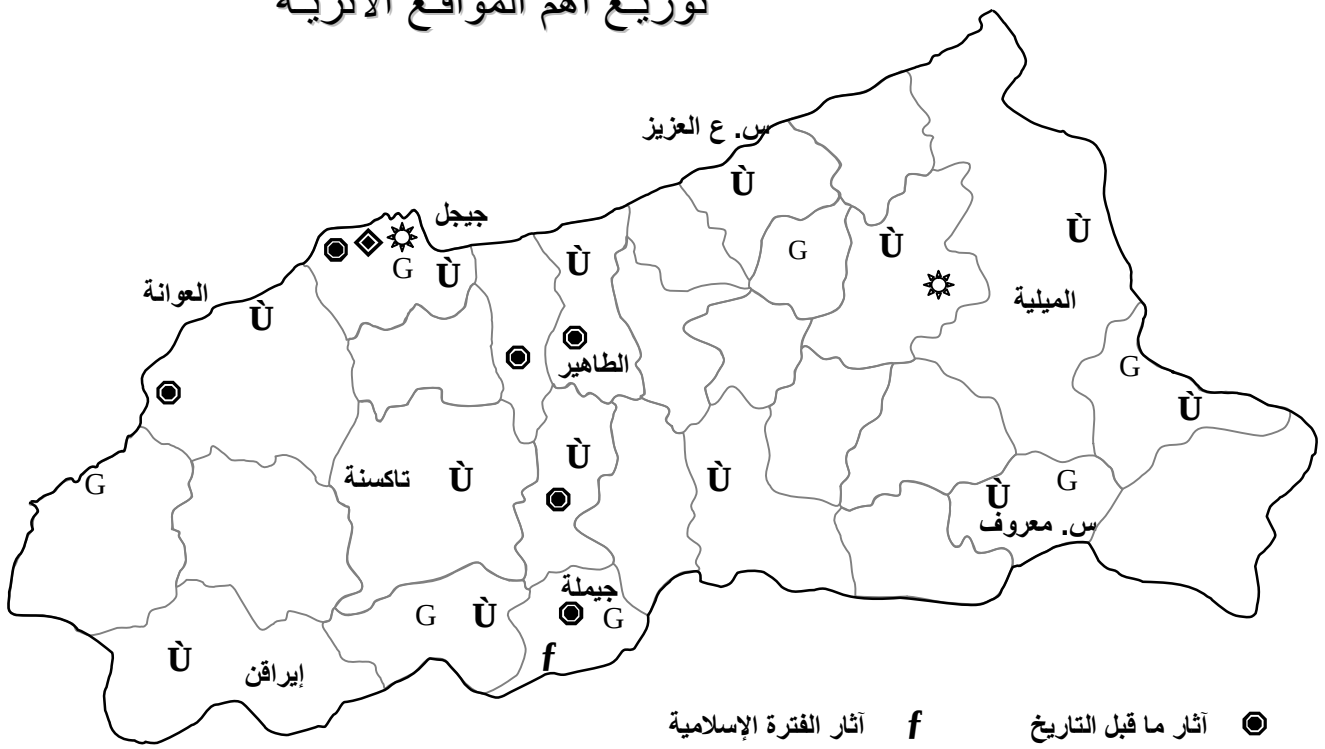

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل + معالجة شخصية

الخريطة رقم :11

ب / أدوات حجرية متوسطة الحجم من مادة الكوارتزيت ،وقليل من البقايا الحيوانية (العظام) .

جـ / قطع من الفخار وأشياء أخرى.

و قد تبين من خلال دراسة مكونات وموجودات مغارة تازة،التي تعدت سمعتها حدود الوطن أنها كانت ملجأ للإيواء وبنفس الوقت ورشة لصناعة المستلزمات البدائية الضرورية لحياة ما قبل التاريخ.

§ **غار الشتا** : عثر بداخل الغار على بقايا حجرية وفخارية وعظمية ، وكان من بين هذه الأخيرة فقرات وأضلاع وساق وجمجمة حيوان يعتقد أنه من فصيلة الدببة السمراء التي عاشت في العصور الجليدية، وذلك حسب الدراسة التي أجراها معهد التاريخ والآثار بالخروبة بالجزائرعلى هذه البقايا العظمية سنة 1989، وقد قام بهذا الاكتشاف أعضاء جمعية اكتشاف المغارات والآثار لبلدية جيملة في نفس السنة.

§ **موقع تاميلا :** يوجد ببلدية الأمير عبد القادر، على مسافة 10 كلم جنوب شرق جيجل ،وبه ثلاثة قبور موجهة من الشرق إلى الغرب ، ومعها آثار لصناعات قبل تاريخية وقطع رخامية ، هذا الموقع هو واحد من عدة مواقع منتشرة عبر بلديات الأمير عبد القادر ، وجانة و الطاهير .

§ **جبل مزغيطان :** يوجد بالمدخل الغربي لمدينة جيجل ، يتوسطه الطريق الوطني رقم 43 ويمتد من الرأس الممتد في البحر إلى غاية قمة الجبل من الناحية الجنوبية ، تتناثر به مخلفات كثيرة ومتنوعة لصناعات قبل تاريخية تدل بجلاء يقطع الشك على مرور الإنسان الأول واستقراره بهذه الجهة ،وقد تناول هذا الموقع بالدراسة عدة باحثين أثناء الاحتلال وبعد الاستقلال .

2-2-2 / آثار الفترة الفينقية :

لقد أقام الفينيقيون بجيجل إلى غاية القرن الأول قبل الميلاد،وجعلوا منها مركزا تجاريا هاما بالساحل الشمالي لإفريقيا ،ومن أهم آثار عهدهم نذكر مجموعة كبيرة من القبور المحفورة في الصخر كثير منها اندثر، ولا يزال موقع الرابطة في الضاحية الغربية الشمالية لمدينة جيجل يحتفظ بأكبر مجموعة منها ، و أهم ما بقي بالولاية يشهد على هذه الفترة :

§ قبر بحالة جيدة وهو على شكل مومياء عثر عليه في جبل سيدي أحمد أمقران .
§ أثار ميناء فينيقي بجيجل .
§ مقبرة فينيقية بالرابطة بلدية جيجل .

هذا بالإضافة إلى الأدوات التي وجدت بمعيتها ، والمتمثلة في الأثاث الجنائزي (قطع وأواني فخارية،وحلي) نقلت إلى عدة متاحف فرنسية وجزائرية منها متحف سيرتا بقسنطينة .

2-2-3 / آثار الفترة الرومانية :

خلال الفترة الرومانية أعيد بناء مدينة جيجل وفقا للطابع والتخطيط الروماني،وكانت ميناء تجاريا لنقل المحاصيل (القمح خاصة) الآتية من الداخل ، كما أقاموا عدة حصون و قلاع على الطرق التي شيدوها لربطها بالمدن الرومانية الأخرى المجاورة لها ، مثل مدينة القل (CHULU) وبجاية (SALDAE) و قسنطينة (CIRTA)، مرورا بميلة (MILEV) وسطيف (SETIFIS) وجميلة (CUICUL)، و كذلك حول الينابيع و الحمامات التي أقاموها .

لقد خلف الرومان بالمنطقة آثارا كثيرة تكاد تنتشر في كل بلدية من بلديات الولاية ساحلية كانت أم داخلية نذكر منها :

§ أثار مدينة رومانية " شوبة " بالزيامة منصورية ، و هي ليست بموضع أثري فحسب،بل أشهر ما ترك الرومان من بصمات على الإطلاق ، وقد شيدت في عهد الإمبراطور بارتيماكس أوقست PERTIMAX AUGUSTE. ، وتنتشر بقاياها الأثرية لتغطي المساحة المحيطة بها بحي أزيرو،ولا يزال يحيط بشوبا بقايا سور يحتمل أن يكون بيزنطيا و يمتد الجزء الباقي منه إلى حوالي 100م طولا ويرتفع لأكثر من ثلاث أمتار وتظهر أجزاء منه في مواضع عديدة بعضها بارز والبعض الآخر مطمور،وأثناء أشغال التهيئة لمشاريع عمومية منها مركز التكوين المهني ومدرسة ساحلي الابتدائية، تم اكتشاف مواد مختلفة متمثلة في أدوات من الرخام وقطع فخارية وفسيفساء وأشياء أخرى.

§ آثار دار الباطح بمشتى الطوالبية، على بعد 10 كلم جنوب مدينة جيجل، وهي عبارة عن فسيفساء جميلة مختلفة الألوان .

§ السور العتيق بمدينة جيجل .

بالإضافة إلى بقايا أثرية أخرى ببلديات: بودريعة بني ياجيس ، جيملة، الجمعة بني حبيبي، سطارة،سيدي معروف وغيرها .

2-2-4 / آثار الفترة الإسلامية :

تجدر الإشارة إلى أن جيجل كانت ملجئا لآخر ملوك الحماديين يحي بن عبد العزيز، الذي ابتنى بها قصرا. كما أنه كان لسكان جيجل من قبيلة كتامة ،دور أساسي في قيام الخلافة الفاطمية غير أن الملاحظة التي لا يمكن التغاضي عنها بكل أسف، هي خلو إقليم الولاية من أية آثار معبرة عن العصور الإسلامية المزدهرة التي مرت بها، اللهم إلا موقعي المحد و العظامة ببلدية جيملة الذين يكتنفهما النسيان ، و يعود الإتهام الأول إلى الاستعمار الفرنسي، الذي قد يكون السبب في طمس و إزالة معالم الإسلام و العروبة، في هذه الجهة كما فعل في بعض جهات الوطن .

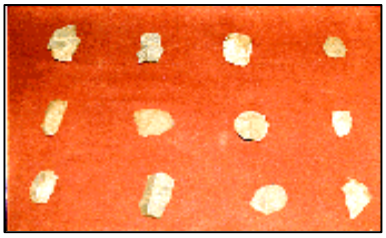

صـــورة رقـــم 23 : مجموعـــة مـــن الأدوات الحجرية لما قبل التاريخ من مناطق مختلفة عبر

آثار ما قبل التاريخ

صورة رقم 24 : أجزاء من تابوت فينيقي عثر عليه بالمقبرة البونيقية بالرابطة بجيجل

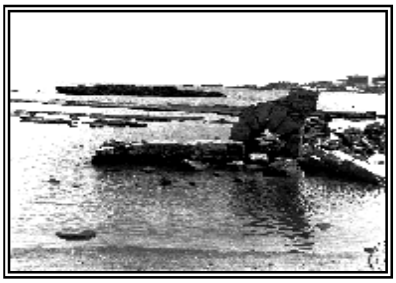

صورة رقم 25 : آثار ميناء قديم بخليج الرابطة بجيجل يحتمل أن يكون فينيقيا، يظهر و يختفي تبعا للمد و الجزر

صورة رقم 26 : قطعة من الأثاث الجنائزي الفينيقي .

صورة رقم 27 : فوهة أحد القبور الفينيقة بجيجل

آثار الفترة الفينيقية

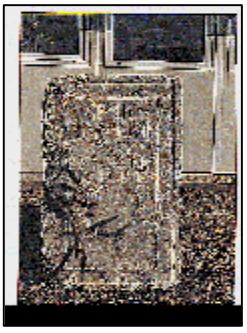

صورة رقم 28 نصب تذكاري روماني بمدينة شوبة الأثرية

صـــورة رقـــم 29 : فسيفســـاء رومانية عثر عليها بمدينة شوبا

صورة رقم 30 : نصب تذكاري بموقع شوبا الأثري

آثار الفترة الرومانية

المصدر : www.jijelculture.com

2-2-5 / آثار الفترة العثمانية :

على غرار ما يكون قد حصل للآثار الإسلامية في المنطقة الجيجلية بفعل فاعل، فقد عرفت الآثار العثمانية في المنطقة كالتحصينات التي أحاطت بالمدينة وبعض المراسي التي بنيت (مرسى الشعرة ومرسى بني قايد) ذات المصير، فلم يبق لها أي أثر إلا بعض البقايا المغمورة بمياه البحر في خليج الرابطة المتمثلة في قوس وأسوار بجيجل (و هذا مجرد احتمال اذ يمكن أن يكون هذا الأثر فينيقيا وليس عثمانيا) ، ومما تجب الإشارة إليه أن ضريح الباي عصمان يوجد بأولاد عواط (العرابة) بلدية العنصر بنفس المكان الذي توفي فيه عندما كان يطارد بعض الخارجين على القانون ،و لا يزال قبره إلى يومنا هذا.

2-2-6 / آثار الفترة الإستعمارية :

لقد كانت طبيعة وجغرافية الولاية في عموميتها جبلية وعرة وغابية ، فقد كانت الملاذ المثالي للثورة والثوار خلال حرب التحرير،والبيئة المواتية لممارسة الكفاح التحريري بشتى الأساليب والوسائل.من هنا فقد نالت منطقة جيجل نصيبها الكامل،وحصتها الوفيرة من الظلم والعدوان الاستعماريين،و على غرار جميع مناطق الجزائرية فالشواهد المادية على وجود الاحتلال الفرنسي وعلى حقده ووحشيته وعلى ممارساته الجهنمية في حق هذا الجزء من البلاد وأهاليه، كثيرة ومتنوعة و المتمثلة خصوصا في الآثار والمخلفات العديدة المتبقية بعد رحيله.

ويمكن حصر البقايا الأثرية للاحتلال الفرنسي في:

- ثكنات ومراكز إقامة قوات جيش الاحتلال وتحصيناته.

- مراكز الاعتقال والتعذيب والقتل الكثيرة، وهي من إنشاء المصالح الإدارية المختصة (SAS) التابعة للجيش الفرنسي، وكانت بحق أماكن إبادة جماعية للجزائريين .

- مراكز الحراسة وأبراج المراقبة تميزت بكثرة العدد وأهمية المواقع المقامة فوقها، بقصد تأمين وحماية الأشخاص والممتلكات والمعدات بالنسبة للمعمرين وقوى الجيش من جهة ،وتضييق الخناق على الثورة ومراقبة تحركاتها لمحاصرتها من جهة أخرى .

- المحتشدات وهي عبارة عن مراكز لتجميع سكان القرى والأرياف بعد ترحيلهم منها وإخلائها وجعلها مناطق محرمة، وكل هذا بهدف فصلهم عن الثورة وتحييدهم عنوة ، ومحاولة عزل الثوار ومحاصرتهم لتسهيل عملية القضاء عليهم.

- بناء وعمران كثير كان مملوكا للمعمرين أو تابعا لمصالح إدارة الاحتلال، دون نسيان القلاع والكنائس لأن التبشير المسيحي كان مرافقا للاحتلال بل توأما له .

صورة رقم 31 : جامع قديم بالمحد بجيملة

صورة رقم 32 : المسجد الكبير بجيجل بني سنة 1890 علىالنمط المعماري للمسجد القديم الذي كان يتوسط القلعة

آثار الفترة الإسلامية

صورة رقم 33 : ضريح الداي عصمان يعلوه مدفع

آثار الفترة العثمانية

صورة رقم 34 : حصن دوكان بجيجل

صورة رقم 35 : مركز للحراسة يوجد بالميلية

صورة رقم 36 : مركز للحراسة يوجد بتاكسنة

صورة رقم 37 : تمثال الصياد يخيط الشبكة

آثار الفترة الإستعمارية

المصدر : www.jijelculture.com

و لنعطي التاريخ حقه لا يمكن أن ننكر المخلفات الجميلة للإستعمار مثل بعض التماثيل التي لا تزال موجودة و لا تزال لحد الآن تحضى بإهتمام خاص لزائري الولاية ،نذكر مثلا تمثال يجسد صياد يخيط الشبكة يوجد حاليا أمام مقر بلدية جيجل و يذكر بمهنة الصيد بالمنطقة ، يقال أن قصة التمثال حقيقية إذ بعد الإحتلال الفرنسي لجيجل وجدوا رجلا إسباني الأصل يحترف مهنة الصيد معروف بخياطة الشبكة ، و بعد وفاته تم بناء تمثال تكريما له ، و لكن أهم بقايا الإستعمارعلى الإطلاق :

- المنارة الكبيرة : تقع على بعد حوالي 8 كلم غرب مدينة جيجل في اتجاه مدينة العوانه ، فوق شبه جزيرة صخرية تتوغل على شكل لسان داخل البحر على مسافة 100 م تقريبا . تظهر كأنها قصر من القصور الأثرية و تتكتسي حلة بيضاء بقبة حمراء، وسط ديكور طبيعي يجمع بين الصخور الخلابة و مياه البحر و بعض أشجار النخيل ، تعد واحدة من بين أربعة وعشرين منارة عبر الساحل الجزائري ،بناها نحات الحجر الفرنسي Charle Salva عام 1865 ، والهدف الأساسي منها هو ارشاد البواخر عن طريق إعطاء الاشارات البحرية لتفادي الاصطدام بالصخور المعروفة وخاصة صخرة Salamonde الخطيرة في هذه الناحية .وقد ظلت تؤدي وظيفتها هذه منذ ذلك الوقت و لم تتوقف أو تتعطل إلى يومنا هذا .لقد أصبح هذا البناء اليوم معلما يزوره المصطافون القادمون من مختلف أنحاء الوطن وحتى الأجانب بما في ذلك بعض السفراء المعتمدين ببلادنا ،وفي سنة 1986 زارت حفيدة شارل سالفا Suzette Grnanger charle salva وقد ألفت كتابا في جزئين تحت عنوان" Djidjelli au coeur des Babors "[1] ، يبلغ ارتفاع المنارة عن سطح الأرض 16,8 م وعن سطح البحر بـ 45,2 م ،يستخدم حاليا مصباحا بقدرة 1000 واط.

2-2 - 7 / آثار فترة الثورة التحريرية :

بما أن الثورة الجزائرية كانت رفضا مطلقا للظاهرة الاستعمارية ، وحددت هدفها الأساسي في إلغائها، فقد التمست لنفسها السبل والوسائل المؤدية إلى ذلك،ومن شدة تنظيمها وصرامة أسلوبها فقد كونت دولة موازية وبديلة (مناهضة) بالرغم من عدم التكافؤ في القدرات والإمكانيات مع دولة الاحتلال، بقيت لها بصمات وآثار أو بصحيح العبارة مآثر خالدة وراسخة نوجزها فيما يلي :

مراكز جيش التحرير الوطني:كانت كثيرة في منطقة جيجل،ومن بينها مركز إقامة قيادة الولاية الثانية التاريخية بالذات،وقد ساهمت بأدوارها المتعددة والمتكاملة، بقسط وافر في الانتصارات المجيدة المنجزة،ولا تزال مقرات بعضها قائمة .

المغارات والمخابئ :لقد استعملت لأغراض عدة، مخابئ للتموين بالأغذية أو الألبسة أو الأدوية أو الأسلحة والذخيرة،أو إقامات لعناصر جيش وجبهة التحرير،أو مستشفيات لإيواء الجرحى،أو غير ذلك من الشؤون،وقد

[1] - HISTOIRE DE DJIDJELLI, Centre d'archive de la wilaya de djidjel .

اختيرت لأداء هذه الأدوار الحساسة والإستراتيجية لبعدها عن متناول جيش الاحتلال ،وسهولة تأمينها،وسعة احتوائها للأفراد والمعدات والمؤن .

المقـابر: لقد نتج عن حرب الإبادة الشاملة التي شنها الجيش الفرنسي في الجزائر، والمواجهة الجهادية الخارقة التي رد بها الجزائريون ضحايا كثيرون،سواء من جانب مجاهدي جبهة وجيش التحرير،أو بين صفوف المواطنين العزل دون انتقاء. مقابر الشهداء المنتشرة في كل حدب وصوب،ترمز إلى حجم التضحيات الوطنية الكبيرة و ثمن الاستقلال الباهظ، وهي بعد هذا مقدسات تتطلب الإجلال والخشوع والتقدير من أي أحد،ومفاخر على البطولة والشهامة ،وذاكرة ماثلة أمام أعيننا .

2-2 - 8 /النصب التذكارية :

لقد أقيمت وانتصبت في كثير من أرجاء الولاية نصب تذكارية، في مناسبات تاريخية مختلفة للدلالة بشموخ والتذكير باعتزاز بأعمال فدائية و كمائن واشتباكات ومعارك، قام بتنفيذها ثوار بواسل ضد عدو غاشم طيلة حرب التحرير المريرة ،التي توجت في آخر المطاف بالنصر النهائي وافتكاك الاستقلال الوطني، واسترجاع السيادة الوطنية.

إن هذه النصب علامات ومعالم لامعة،على ما حفل به تاريخ الجزائر(المعاصر خصوصا) من أمجاد،أهمها في جيجل :

نصب البحرية الجزائرية : و هو عبارة عن سفينة نموذجية لسفن البحرية الجزائرية، كما ترمز إلى الأخوين عروج و خير الدين بربروس، الذين حررا مدينة جيجل من الاحتلال الجينوي ، و أتخذاها قاعدة للانطلاق نحو تحرير باقي المدن الساحلية من الاحتلال الإسباني ، و قد أقيم هذا النصب سنة 1989.

نصب الأركان الخمسة : بالساحة المركزية بوسط المدينة ، و قد أقيم بالتكامل مع مشروع بناء مسجد الأنصار الذي أقيم مكان الكنيسة ، و قد بني سنة 1990 و هو مصنوع من مادة البرونز والرخام و يرمز إلى أركان الإسلام الخمسة.

صورة رقم 38 : نصب الأركان الخمسة .

صورة رقم 39 : نصب البحرية الجزائرية

المصدر : www.jijelculture.com

3 / أصالة الصناعة التقليدية بالولاية :

يعود ظهور الصناعة التقليدية إلى المحاولات الأولى للإنسان البدائي في إستغلال ما يحيط به و إنتاج ما يحتاجه في حياته اليومية ، و بتطوره و ظهور الثورة الصناعية و التكنولوجية ،حلت الآلة محله و تراجع العمل اليدوي ، و أصبحت هذه الصناعات نادرة تستهوي السياح لمعرفة خباياها ، كما أنها تعطي لمحة عن هوية أي منطقة .و ولاية جيجل كمثيلاتها من ولايات الوطن تمتاز بعدة صناعات تقليدية تعبر بجلاء عن الحس الفني العالي للفرد بها ، و مرآة تعكس الأصالة الحضارية و الثقافية للمنطقة المستمدة من الماضي الزاخر كما تعتبر مصدر رزق الكثير من السكان .

3–1 /القدرات من حيث المواد الأولية :

تتوفر ولاية جيجل على مواد أولية معتبرة يمكن إستغلالها في ترقية قطاع الصناعة التقليدية بالمنطقة أهمها :

§ **الخشب والفلين :** تتميز طبيعة تضاريس الولاية بكثافة غاباتها وتنوع أشجارها ولعل شجرة الفلين هي سيدة الغابة الجيجلية على الإطلاق، ولأن مادة الخشب تشغل هذا الحيزالكبير من طبيعة ولاية جيجل فقد شغلت حياة الناس الإجتماعية والإقتصادية منذ القدم ، فكانت مصدرا لنشاط حرفي هائل ،إلا أن ظاهرة الحرائق و الإستغلال غير العقلاني تسبب في أضرار كبيرة .

§ **الطيـن** : كون الجبال تحتل نسبة هامة من مجموع مساحة الولاية ، فقد أدى هذا إلى توفر مادة الطين ،التي لايستدعي الحصول عليها إلا بجهد إستخلاصها وإستخراجها من طبيعة هذه الولاية العذراء ثم تحويلها. كانت خامات أولية لصناعة أشياء ولوازم كثيرة ،و ظلت من مستلزمات الحياة الريفية التي لا غنى عن إستعمالها والإنتفاع بها ، تتواجد هذه المادة خاصة في كل من بلديات تاكسنة ، سطارة، الطاهير والجمعة .

§ **الجلــد** : يتم إقتناء هذه المادة من المؤسستين العامة والخاصة الموجودتين بكل من بلديتي جيجل والميلية فبعد دباغة الجلود تقليديا ، تصنع منها أشياء كثيرة : كالسروج ، اللجامات ، الأحزمة و الحقائب حافظات الأوراق وغيرها .

§ **السملل والقصب** : توجد هذه المواد خاصة على ضفاف الأنهار والأماكن الرطبة منها واد النيل بالشققة ، واد بوقراع ، و هي تستعمل في حرف عديدة مثل الكراســي والأرائـك ، الموائد ، السلال المتباينة الأحجام ، القفف المتنوعة و الأقفاص .

3-2 / أهم الصناعات التقليدية بالولاية :

تتميز الصناعة التقليدية بالولاية بإعتمادها الشبه كلي على الموارد المحلية ، لهذا جاءت الصناعات مرتبطة بتواجد هذه المواد ، و تتمثل خاصة في :

§ **صناعة الخشب :** تستخدم منتوجات هذه الصناعة كثيرا في الحياة اليومية للسكان بالولاية ، خاصة الأواني التي لا غنى عنها في أي منزل بالمنطقة ، و في وقتنا الحالي تنوعت المنتوجات الخشبية بشكل ملفت للإنتباه ، إذ أصبح الحرفيون يتفنون في إبداع العديد من اللوازم ، سواءا للإستعمال المنزلي أو الخاص بالتذكارات الموجهة للسواح و قاصدي المنطقة ،و لعل الغليون (La pipe) من أبرز المنتوجات التي راجت لدى الجيجليين .

§ **صناعة السلال :** صناعة هامة و ناجحة ، مادتها المحلية متوفرة محليا ، و إتقان السكان لها مستمد من عراقتها وتغلغل جذورها في تاريخ المنطقة ، هذا فضلا على أن هذا النوع يسوق بشكل كبير نتيجة لإستعماله الواسع بالولاية .

§ **صناعة الفخار و الخزف :** تمارس هذه الصناعة من قبل معظم العائلات خاصة بالمناطق الجبلية و يمكن القول أنها تتوارث عبر الأجيال حيث لا يمكن أن يستغني أي بيت جيجلي عن أواني الطين ،إذ يشاع أن الطعام المطبوخ في هذه الأواني له ذوق خاص و مميز و لا تزال لحد الآن تستهوي العديد من العائلات ، لكن تسويقها في أيامنا هذه متدهور كثيرا ، يعود السبب أساسا إلى إقبال الناس على الأواني العصرية .

§ **الصناعات الصوفية :** كانت ممارستها في الماضي تتم في كل منزل تقريبا على وجه الخصوص بالمناطق الريفية، لكنها الآن تنحصر و تتراجع بشكل محزن ،خاصة و أن الزرابي التي كانت تحيكها النساء لها طابع خاص ، و في أغلب الأحيان تستعمل الملابس القديمة و البالية لتنتج زرابي متينة و ذات رونق مميز و زرقشة بديعة ، و بقي إنتاج البرانيس و الجلابيب يلاقي بعض الإقبال ،و لكنه مهدد بطغيان المنتوجات الصناعية الحديثة .

§ **صناعة النحاس :** هي صناعة عريقة تتطلب الدقة و الذوق الرفيع ، و تتميز في ولاية جيجل خاصة المناطق الشرقية (الميلية ، سيدي عبد العزيز ..) بالجودة و النوعية الراقية ،و حققت شهرة تنافس فيها ولاية قسنطينة التي تعدت شهرتها حدود الوطن .

4 / ضعف و نقص الهياكل السياحـية :

تمثل الهياكل السياحية كل المنشآت و المؤسسات التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بخدمة السواح ،و هي بهذا تعتبر قاعدة لأي تنمية سياحية ، حيث تلعب دور أساسي في إستقطاب السواح و دفعهم للإقامة بها لفترة طويلة أو للعودة مرات أخرى ، من أهم هذه الهياكل : هياكل الإستقبال أو الإقامة ، هياكل الإطعام مرافق التسلية و الوكالات السياحية .

4 -1 / هياكل الإستقبال:

هي الأماكن التي يلجأ إليها السواح (و حتى غيرهم) من أجل الإقامة ، و كلما كان العرض في هذا المجال مثير و مريح كلما زاد الإقبال عليه و بالتالي زيادة الإقبال السياحي على المنطقة .

و تتمثل هذه الهياكل في ولاية جيجل بشكل أساسي في الفنادق ، المخيمات السياحية و مراكز الإصطياف .

4 -1- 1 / الفنادق :

يوجد حاليا بالولاية 24 فندق بطاقة إستيعاب إجمالية تقدر بـ 1888 سرير ، منها 22 فندق مستغل بطاقة إستيعاب 1813 سرير ، أما الإثنان المتبقيان و الغير مستغلان فتقدر طاقة إستيعابها 75سرير (الجدول رقم 11 بالملحق) ، رغم هذا بالمقارنة مع المؤهلات السياحية الهائلة التي تزخر بها الولاية ، تبقى تعرف عجزا في قدرات الإيواء خاصة خلال موسم الإصطياف .

تتوزع مجمل هذه الفنادق كما تبرزه الخريطة رقم 12 على الشريط الساحلي و بالمناطق الحضرية القريبة منه في حين تنعدم تماما في كل البلديات الداخلية و الجبلية .

و في الواقع قطاع الفندقة في ولاية جيجل يعتبر وصمة عار،ينجلي وراءها جهل مخجل للإمكانيات الهائلة التي تحضى بها المنطقة ،و التي ستكون إحدى أقطاب السياحة في الجزائر لو أستغلت على أحسن وجه فمنذ 1998 لم يسجل فتح سوى فندق جديد واحد و هو " فندق الإقامة " بجيجل ، كما أعيد فتح ثلاث فنادق هم " التقدم " بالطاهير ،" بن بطوطة و النيل " بسيدي عبد العزيز ،و كل هذه الفنادق غير مصنفة و يبقى العرض الفندقي المقدم لا يرقى إلى طموح الولاية لترقية النشاط السياحي ، و لا للإمكانات الهائلة التي تحضى بها المنطقة دون غيرها و لا حتى لإثارة رغبة السواح في القدوم ،فعلى الرغم من إنفتاح هذا القطاع على الخوصصة إلا أن إقبال الخواص على هذا النوع من الإستثمار ضعيف ، و مما زاد في إعراضهم الوضعية الأمنية غير المستقرة التي سادت في العشرية الأخيرة و التي لعبت دورا كبيرا في عزوف السواح خاصة المصطافين الذين يشكلون أكبر نسبة من المقبلين على ولاية جيجل عن التوجه إلى شواطيء المنطقة .

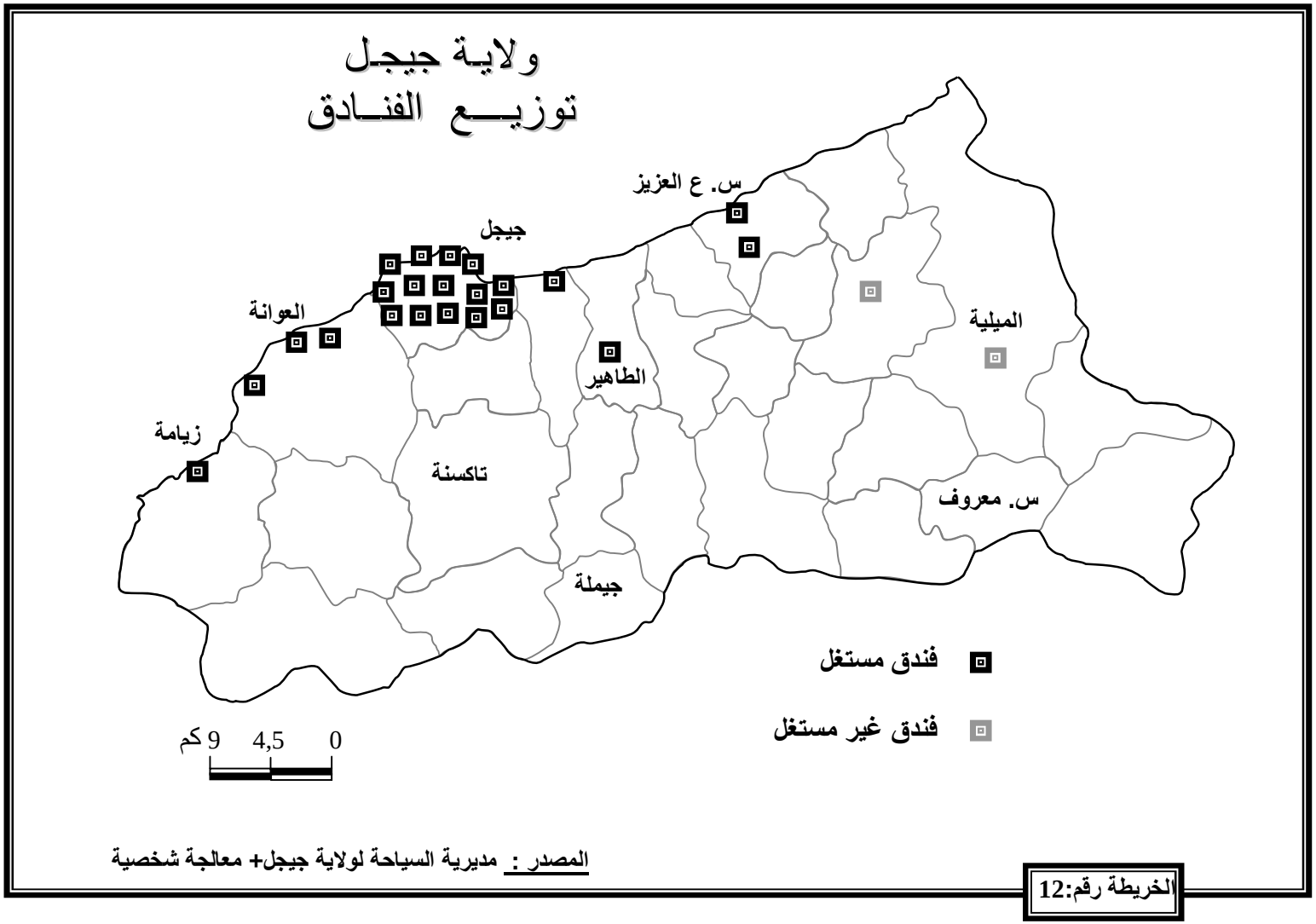

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل+ معالجة شخصية

الخريطة رقم:12

جدول رقم 15 : تطور الحضيرة الفندقية بالولاية

السنة	2000		2001		2002		2003		2004	
الوضعية	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة	مستغلة	غير مستغلة
العدد	13	09	15	07	17	05	22	01	22	02
طاقة الإستعاب	766	598	1099	528	1215	372	1552	70	1813	75
التصنيف	غ.مصنفة		غ.مصنفة		غ.مصنفة		غ.مصنفة		غ.مصنفة	

المصدر :مديرية السياحة لولاية جيجل

الشكل رقم: 02

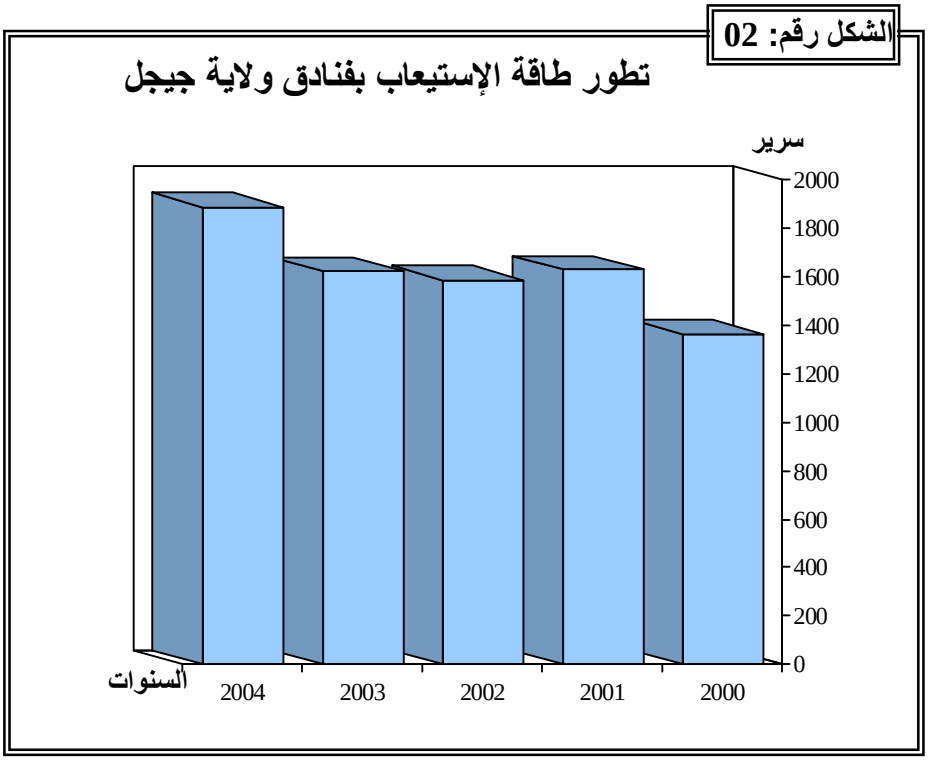

4 -1-2 /المخيمات السياحية :

و هي الهياكل المفضلة للسواح ، تقصدها بصفة خاصة العائلات و هي كذلك الوجهة المفضلة لمنظمي الرحلات ،حيث تعطي الصبغة الجماعية للتخييم إحساس مؤثر و مميز، و يكثر الإقبال عليها في ولاية جيجل خصوصا في فصل الصيف لأسباب عديدة منها : القرب من الشواطيء، وعورة المسالك المؤدية إلى المناطق الجبلية ،و النقص الفادح بالمناطق الجبلية فيما يخص الهياكل و المرافق الحيوية ،خاصة الكهرباء .

تتوزع المخيمات بولاية جيجل أساسا على الشواطيء أو بالقرب منها كما في الجدول التالي :

جدول رقم 16 : توزيع المخيمات السياحية في ولاية جيجل

المخيم	السعة (سرير)	الموقع
مخيم نفطال	270	الشاطئ الأحمر/ زيامة منصورية
مخيم المرجان	64	الشاطئ الأحمر/ زيامة منصورية
مخيم الكورنيش	280	شاطئ الولجة / زيامة منصورية
مخيم جنة الأفتيس	230	شاطيء أفتيس /العوانة
مخيم الأفتيس	270	شاطيء أفتيس /العوانة
مخيم مريغة	600	شاطئ مريغة /العوانة
مخيم نجمة	240	شاطيء المزاير / القنار
مخيم البريد والمواصلات	300	شاطيء المزاير / القنار
مخيم المنار	300	شاطيء صخر البلح /سيدي عبد العزيز
مخيم بني بلعيد	300	بني بلعيد / خيري واد عجول
مخيم كسير	300	شاطيء كسير / العوانة
مخيم ح. ش. ر	60	شاطيء التربة الحمراء / جيجل
مخيم المزاير	120	شاطيء المزاير / القنار
مخيم سدات	120	شاطيء المزاير / القنار
مخيم سونلغاز	420	شاطيء المزاير / القنار
مخيم الوئام	100	تازة / زيامة منصورية
المجموع	**3974**	

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل – سنة 2004 -

تتوفر ولاية جيجل على 16 مخيم مستغلة كلها ما عدا مخيم واحد هو مخيم الولجة (بسبب نزاع بين البلدية و مستغل المخيم) يقتصر تواجدها عبر البلديات الساحلية (الخريطة رقم 13)، و تصل طاقة إستيعابها الإجمالية إلى 3974 سرير.و في الواقع 10 مخيمات فقط من مجموع 16 مخيم بالولاية مهيئة ، أما البقية فيتم الترخيص بإستغلالها مؤقتا نظرا للنقص الملحوظ في هياكل الإيواء خلال موسم الإصطياف .

بعد صدور المرسوم التنفيذي رقم 138-01 الخاص بالمخيمات العائلية ، قامت مديرية السياحة بولاية جيجل بحث أصحاب المخيمات بضرورة إحترام ما ورد فيه ، لذلك نلاحظ إنخفاض عدد المخيمات خلال السنوات الأخيرة ،بسبب عدم الترخيص لإنشاء مخيمات لا تتوافق مع القانون و الشروط الأمنية .

الجدول رقم 17 : تطور طاقة إستيعاب المخيمات السياحية في السنوات الأخيرة

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العدد	03	06	18	16	15	13	16
طاقة الأستيعاب	990	1521	4280	4174	3456	2504	3974

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

الشكل رقم 03

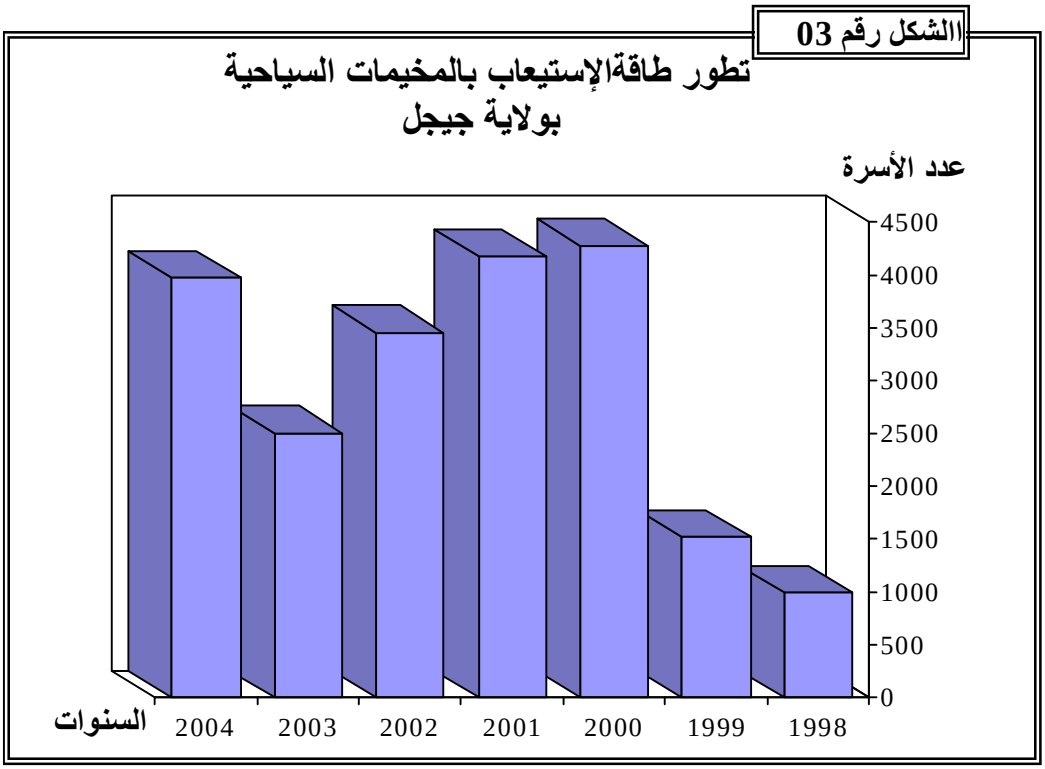

4 -1- 3 / مراكز الإصطياف :

نظرا لما تتمتع به الولاية من شواطيء ذات سحر و جاذبية فريدة ، متنوعة بين الرملية المتواجدة بصفة خاصة بالمنطقة الشرقية منها و الصخرية بالجهة الغربية ، فموسم الإصطياف هو أكثر المواسم ديناميكية سياحية محلية و من خارج الولاية ، لهذا تعتبر مراكز الإصطياف إحدى المقومات الأساسية لتنظيم الإصطياف بجيجل و الإستفادة على المستوى الإقتصادي و الإجتماعي من هذه الحركية الموسمية .

من بين 15 مركز التي كانت متواجدة في بداية التسعينات حيث كانت تلقى إقبالا هاما للمصطافين، تراجع هذا العدد في وقتنا الحالي و لم يبقى سوى 04 مراكز (الخريطة رقم 14) بسعة إجمالية تقدر بـ 1080 سرير ، أستغلت إثنان منها و هي مركزي قنغاز بالمزاير و مخيم برج بليدة بالعوانة ،أما مخيم أفتيس فهو مستغل من طرف الجيش و مخيم زيامة منصورية لم يستغل لأساب أخرى .

الجدول رقم 18 : توزيع مراكز الإصطياف بولاية جيجل

الرقم	صاحب المركز	الموقع	السعة (سرير)	ملاحظة
1	الوكالة الوطنية لتنشيط الشباب	زيامة منصورية	150	
2	الوكالة الوطنية لتنشيط الشباب	برج بليدة - العوانة	400	غير مستغل
3	الوكالة الوطنية لتنشيط الشباب	أفتيس - العوانة	250	
4	شركة قنغاز	المزاير - القنار	280	غير مستغل
	المجمـــــوع		**1080**	

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل – سنة 2004 -

بالإضافة إلى الهياكل الإيواء و الإستقبال السابقة نجد المقصورات السياحية التي لا يتعدى عددها بكل الولاية 300 مقصورة كما أنها غير مهيئة بشكل لائق ، و كذلك الحال بالنسبة للفيلات السياحية التي تتواجد أساسا في الجهة الغربية من الولاية خاصة العوانة ،حيث تستغل فقط في فصل الصيف و هي موجهة أساسا للعائلات لكنها لا تشارك بشكل فعال في الإيواء السياحي بسبب وضعيتها المتدهورة .

4 -2 / المطاعم السياحية :

تعد المطاعم من الهياكل الضرورية لتنشيط الحركة السياحية ، كونها تلبي حاجيات السواح الغذائية كما أنها تعرف للأجانب عادات المنطقة من خلال الأكلات الشعبية التي تقدمها ، و في الواقع المطاعم نوعين : التابعة للفنادق و المستقلة هذه الأخيرة بدورها تنقسم إلى نوعين المصنفة و غير المصنفة .

و تعتبر المطاعم المصنفة من أهم هياكل الإطعام في التنمية السياحية ،و مع هذا فهي تعتبر من بين النشاطات التي لاتعرف إقبالا كبيرا بولاية جيجل، إذ لانسجل سوى 07 مطاعم منها واحد فقط مصنف منذ 1977 في الدرجــة الثانيــة والجدول التالي يبين أهم المطاعــم .

الجدول رقم 19 : توزيع المطاعم السياحية بولاية جيجل

المطعم	الموقع	طاقة الإستقبال
لادولس فيتا	جيجل	80
مطعم الشاطئ الجميل	جيجل	40
مطعم وردة الرمال	جيجل	40
الجزائر	جيجل	60
مطعم الفصول الأربعة	الطاهير	80
الكنز	الميلية	60
أمينة	الميلية	80

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل- سنة 2004-

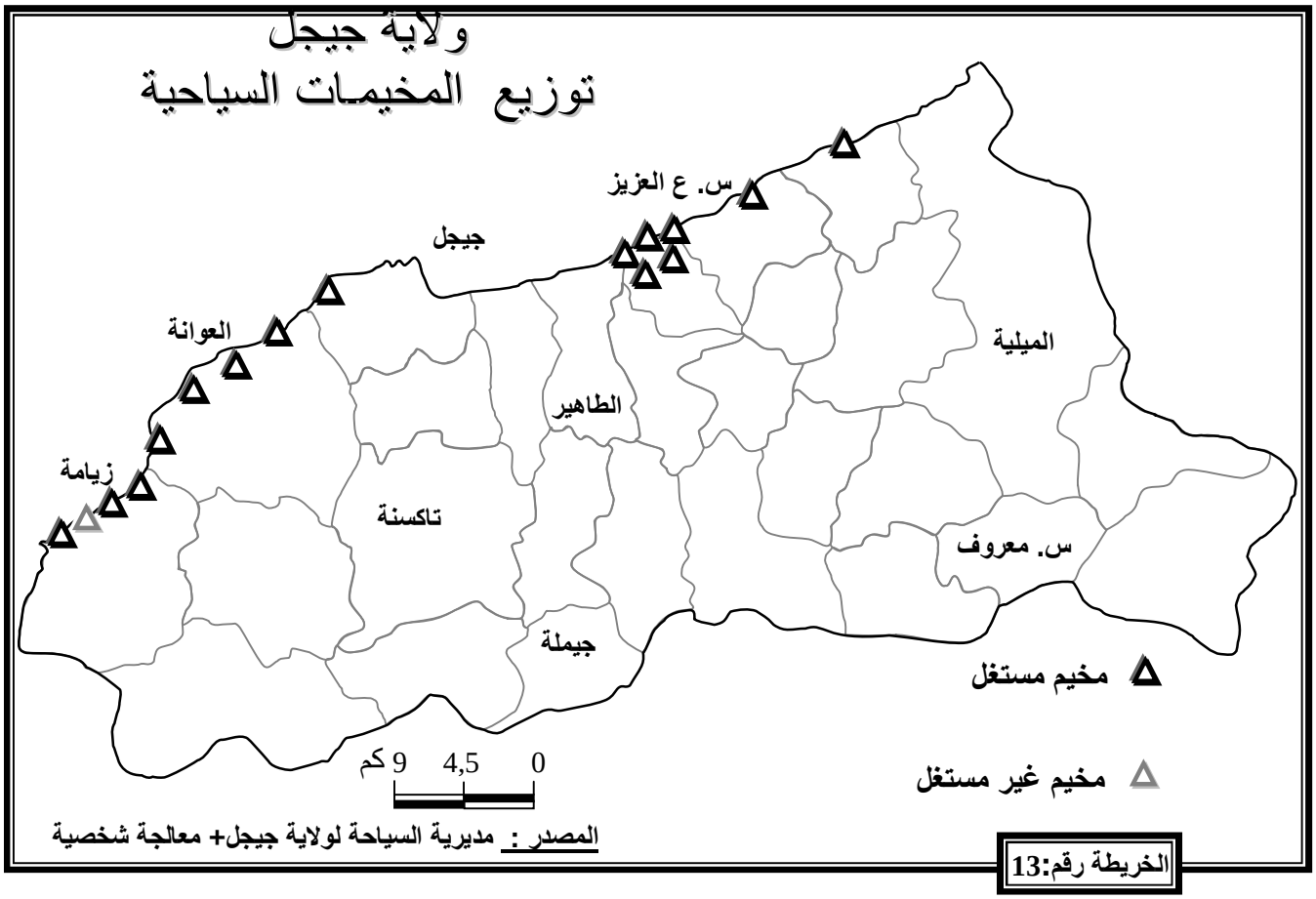

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل+ معالجة شخصية

الخريطة رقم:13

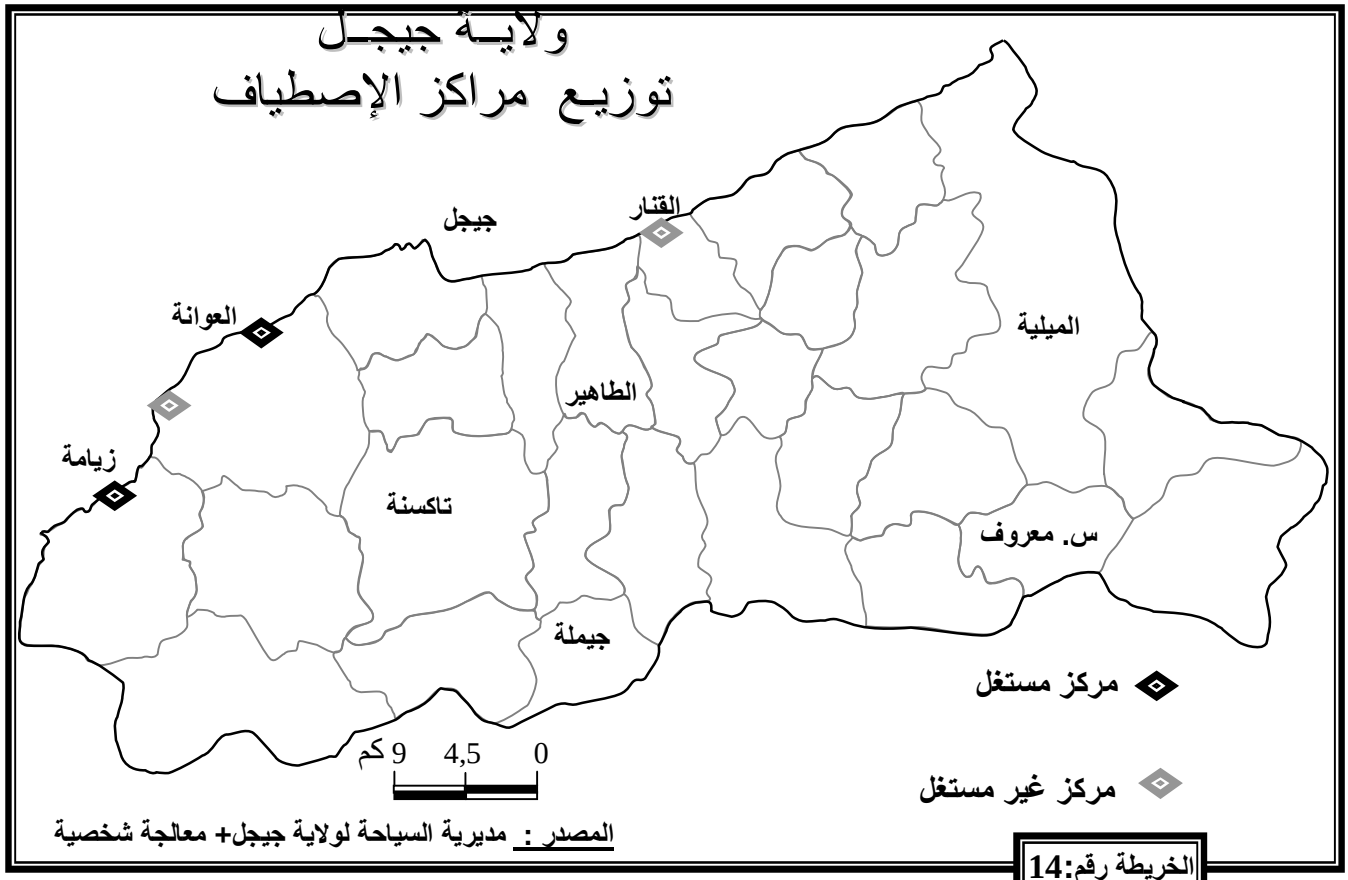

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل+ معالجة شخصية

الخريطة رقم:14

إذا لاحظنا توزيع هذا النوع من المطاعم ، و الذي هو عنصر أساسي في التنمية ،نجدها ترتكز بالأقطاب الثلاثة بالولاية : جيجل، الطاهير و الميلية و التي لا ترتقي من حيث الإمكانيات السياحية إلى العديد من البلديات ،خاصة تلك المتواجدة بالمناطق الجبلية .

و في مقابل العجز الذي تعرفه الولاية على مستوى هذا النوع من الهياكل ، تنتشر بالمنطقة بشكل واسع جدا مطاعم أخرى (غير مصنفة) ساهمت بشكل فعال في تغطية الحاجيات المتنوعة للسواح ، منها الشعبية تختص في الأكلات البسيطة التقليدية ، و هي تعرف إقبالا كبيرا خاصة من طرف السكان المحليين ،و المطاعم العصرية خاصة المهتمة بالإطعام السريع (Fast food) حيث تلاقي إستحسان الفئة الشابة .

و رغم هذا العدد الضئيل للمطاعم التي يمكن تصنيفها ضمن قائمة المطاعم السياحية، فالتوافد عليها يسجل تزايدا مستمرا، السبب الرئيسي هو التحسن الملاحظ عاما بعد عام في نوعية الخدمة بها إضافة إلى التنوع في الأطباق، و الشكل رقم 04 يبين الإرتفاع المستمر لحصة المطاعم السياحية من نسبة المتوافدين على المطاعم بالولاية ، و التي في مقدمتها مطاعم الفنادق .

الجدول رقم 20 : معدل الإقبال على المطاعم السياحية بولاية جيجل

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
المعدل (%)	40	46	50	67	78	74	82

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

الشكل رقم: 04

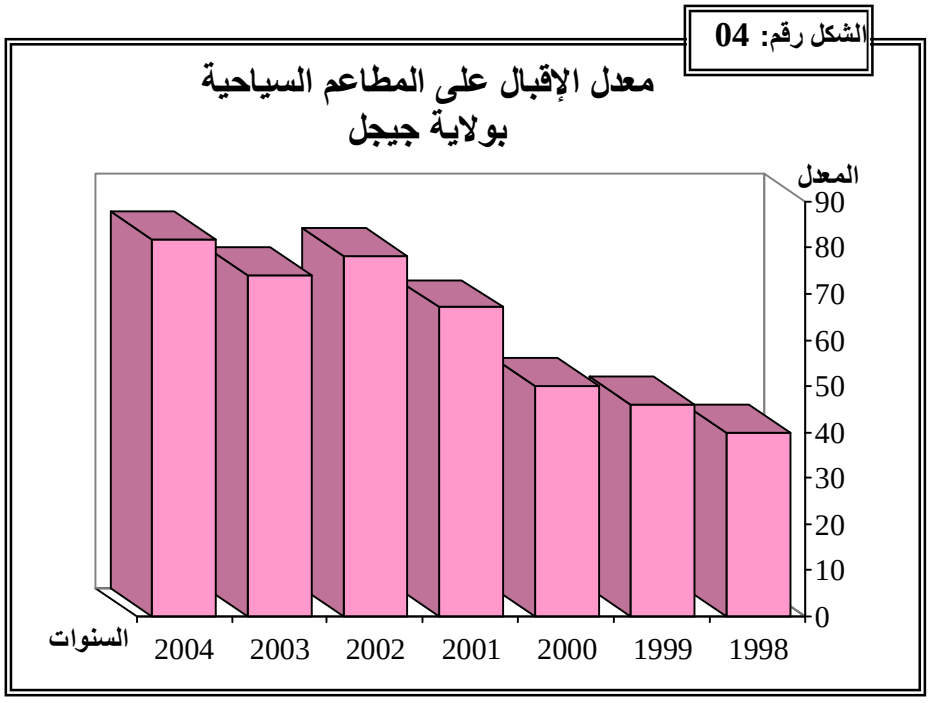

4 -3 / مرافق التسليــة :

و هي نوع من الهياكل يعرف إقبالا كبيرا من طرف السياح ،خاصة من السكان المحليين الباحثين عن الراحة و الإستجمام ،لكن ولاية جيجل تعاني نقصا فادحا في هذا النوع من المرافق و حتى الموجود يعاني من نقائص كثيرة ،كما أن الإستثمار في هذا المجال ضعيف نظرا لتكلفته ،إضافة إلى عدم إستغلاله إلا في فترات محددة من السنة ، و يتركز تواجدها بالمناطق الساحلية في حين تكاد تكون منعدمة بالمناطق الجبلية ، حيث يتخوف الخواص من الإستثمار في هذه المناطق مع ما تعانيه من ضئالة المنشآت القاعدية بها ،و ردائة الطرق التي توصل إليها ، مما ينفر السواح من الإقبال عليها .

الجدول رقم 21 : توزيع مرافق التسلية بولاية جيجل

نوع المرفق	الموقع	العدد
دور الشباب	جيجل الطاهير العنصر الميلية تاكسنة وجانة الشحنة القنار الشقفة	01 02 02 01 01 01 01 01 01
مسبح	جيجل الميلية	01 01
مركز الرياضة المائية	جيجل العوانة	01 01
المراكز الثقافية	زيامة منصورية سيدي عبد العزيز العنصر	01 01 01
متحف	جيجل	01

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل- سنة 2004 -

4-4 / وكالات السياحة و الأسفار :

تعتبر الوكالات السياحية من المؤسسات المنشطة للحركة السياحية ،إذ تقوم بدور قناة وصل بين السائح و وجهته ، تعرفه بالمؤهلات و الهياكل المتوفرة بالمنطقة التي يقصدها ، و توفر له الخدمات اللازمة للتنقل إليها في جو من الراحة و الأمان ،كترتيب رحلات منظمة ،حجز الغرف ، تذاكر السفر ، كراء السيارات السياحية... إلخ .

بالإضافة إلى وكالة سياحة و أسفار الجزائر ، تتوفر ولاية جيجل على ثلاثة وكالات معتمدة ، تقدم خدمات بسيطة تتمثل في :

- بيع و حجز تذاكر السفر الجوي و البري .
- تنظيم رحلات العمرة و الحج نحو البقاع المقدسة .
- تنظيم الرحلات خاصة المدرسية .
- إستغلال المخيمات مراكز الإصطياف .
- الحصول على التأشيرات

و هذه النشاطات لا ترقى إلى مستوى المساهمة في النمو السياحي للمنطقة ، بالإضافة إلى هذا يلاحظ ضعف تعامل السواح مع مثل هذه المؤسسات بسبب محدودية خدماتها ، خاصة منهم الأجانب .

جدول رقم 22 : تعاملات وكالات السياحة و الاسفار بولاية جيجل

إسم الوكالة	عدد السواح		نوعية الخدمة
	جزائريون	أجانب	
سياحة و أسفار الجزائر	5489	-	- حج ، عمرة ، بيع التذاكر ، رخصة سياقة دولية
وكالة الكورنيش	4201	-	- تأشيرة ، تذاكر ، عمرة ، إستغلال المخيمات
وكالة مالكي السفر	309	2	- حجز غرف في الفنادق ، تأشيرة ، عمرة
وكالة لكلاش - نادي السفر	1		- عمرة
المجموع	**10000**	**2**	

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل (إحصائيات 2004)

رغم أن ولاية جيجل تستقبل نسبة عالية من السواح مؤهلة للزيادة بكثير غير أن عرض الإيواء بها لا يرقى لا لإستقبال المتوافدين و لا لتشجيع القادمين ، سواءا من حيث العدد الذي يبقى بعيد جدا عن مستوى الإكتفاء ،أو النوعية إذ لحد الآن لا يوجد فندق واحد مصنف ،و ما زاد من سوء الوضعية إرتباط تواجدها بالشريط الساحلي مما لا يسمح بإكتشاف جمال المناطق ما وراء الساحل ، كما تعرف الولاية ضعف واضح في باقي الهياكل السياحية ، و الموجودة تعاني من نقائص عديدة .

II / وضعية النشاط السياحي بالولاية

إن تواجد هذا الكم الهائل من المتحات خاصة الطبيعية منها ، و بالمميزات السياحية العالية التي هي عليها بولاية جيجل ، يجعل المنطقة قبلة لتوافد السواح بأعداد هائلة سواءا ضمن مجال الولاية أو من أقاليم أخرى و هذا من شأنه أن يساهم بفعالية في إرساء تنمية إقتصادية حقيقية، و هنا يبرز الدور الجلي و الأساسي لطرق تنظيم و استغلال هذه الثروة من طرف القائمين على هذا القطاع و المسؤولين بالولاية بصفة عامة.

1 / محدودية التدفق السياحي بالولاية :

عرف النشاط السياحي بولاية جيجل ركودا دام لفترة طويلة بسبب العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر ،و التي كانت فيها الولاية من أكثر المناطق التي عانت من ويلاتها و تجرعت لسنوات عديدة مرارتها و يعتبر قطاع السياحة من أكثر القطاعات التي تضررت بسببها ،حيث أحجب السواح عن التوجه للولاية حتى للإصطياف الذي يعتبر أهم وجهة سياحية بها ، و غابت الحركية السياحية لفترة طويلة ، لكنه و مع إستقرار الأوضاع الأمنية ، عاد سحر الولاية في إستقطاب السواح و الذين إختلف توافدهم عليها من سنة لأخرى.

و سنحاول هنا تقدير و لو بشكل مبسط مدى التوافد على الولاية خلال السنوات الأخيرة و تقييم الوجهات الرئيسية التي يقصدها السواح ،مع العلم أن إنتشار ظاهرة الكراء لدى الخواص خاصة خلال فصل الصيف حيث معظم المنازل الموجهة للإستعمال السياحي غير مصرح بها ،جعل التقييم الحقيقي بالأرقام غير ممكن .

1- 1 / التوافد على الشواطيء :

تستقطب شواطيء الولاية كل موسم إصطياف أعداد هائلة من المصطافين، نسبة مهمة منهم من الولايات المجاورة و حتى من المناطق الصحراوية في شكل رحلات منظمة ،خاصة مع تواجد جل هذه الشواطيء بمحاذاة الطريق الوطني رقم 43 ، حيث يعرف في فترة الصيف حركية كبيرة (و حوادث كثيرة) ، و قد عرف توافد المصطافين في السنوات الماضية انخفاضا كبيرا حيث يحجمون عن التوجه لتلك الشواطئ المتواجدة بالقرب من الغابات أو الجبال كما هو الحال بالنسبة لشاطيء واد زهور الذي بقي لفترة طويلة مهجورا حتى السنوات الأخيرة، لتعود حركة الإصطياف إلى الإنتعاش مع استتباب الأمن على المنطقة .

فحسب الجدول رقم 23 بلغ عدد المترددين على الشواطيء المحروسة خلال موسم إصطياف 2004 حوالي 11268185 مصطاف ، توجهت أكبر نسبة منهم نحو شاطيء صخر البلح بنسبة تتعدى 12% من مجموع المتوافدين ، إضافة إلى شواطيء :سيدي عبد العزيز (8,80%)، كتامة (8,52 %) ، المنارة الكبيرة (7,89%) بني بلعيد (7,46%) .

جدول رقم 23 : توافد المصطافين على الشواطيء المحروسة خلال السنوات الأخيرة

الشاطيء	عدد المتوافدين				
	2000	2001	2002	2003	2004
كتامة	1.265.489	1.099.130	1.093.110	1.141.170	960.185
التربة الحمراء	780.369	685.627	606.480	706.208	536.250
الخليج الصغير	396.458	152.672	306.420	154.757	145.410
المنارة الكبرى	838.460	599.280	942.100	1.179.055	889.495
برج بليدة	589.540	591.240	614.500	792.153	645.856
الصخر الأسود	882.460	843.250	912.030	1.047.202	738.466
مريغة	635.665	741.450	693.045	1.193.907	633.845
العوانة وسط	864.060	1.029.300	132.550	707.960	477.845
أفتيس	220.215	220.480	230.560	305.662	320.985
الكهوف العجيبة	187.370	190.120	194.525	250.852	247.625
الولجة	230.800	234.220	490.246	232.752	210.065
الشاطيء الأحمر	243.970	239.430	302.740	294.602	291.395
بازول	698.126	590.635	708.520	558.162	554.945
المزاير	666.259	598.684	630.150	651.757	676.805
تاسوست	689.978	630.254	567.770	712.557	742.715
سيدي عبد العزيز	1.026.987	1.125.487	975.300	1.209.961	992.215
صخر البلح	1.182.497	1.210.384	888.560	1.191.952	1.363.355
بني بلعيد	856.237	830.152	715.850	954.001	840.728
المجموع	**12.254.940**	**11.611.795**	**11.004.456**	**13.284.670**	**11.268.185**

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

الشكل رقم : 05

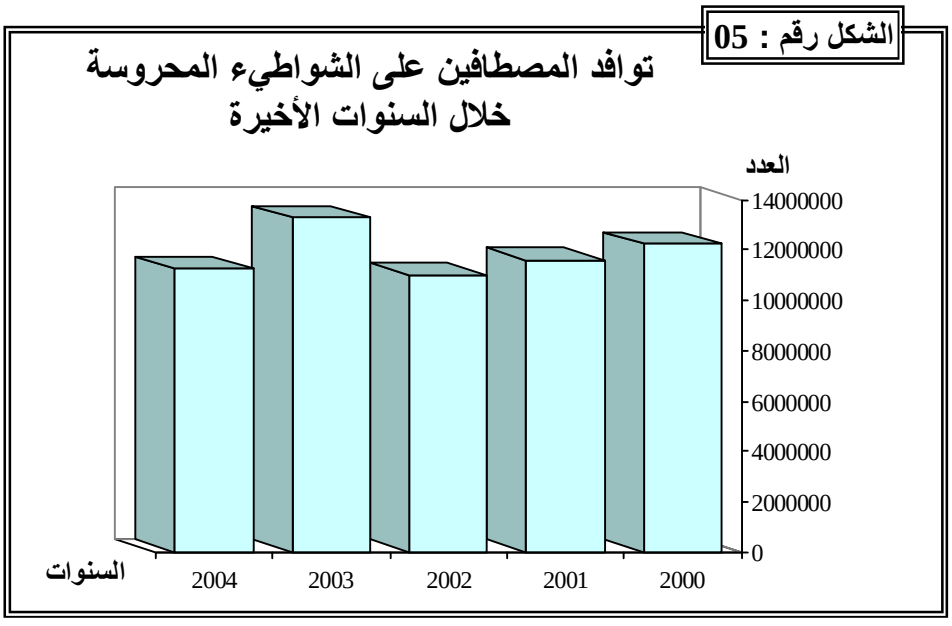

كما أن هذه المعطيات خاصة فقط بالشواطيء المسموح فيها بالسباحة ، و تبقى الأرقام الحقيقية أعلى بكثير حيث توجه المصطافين نحو الشواطيء غير المفتوحة للسباحة عالي جدا رغم ما تسببه هذه الشواطيء من أمراض خاصة تلك التي تعاني من نسبة عالية من التلوث ، و كذلك تعرض الكثيرين للغرق حيث لا يوجد حراس و أفراد الحماية المدنية.

و عموما لا تزال الشواطيء الجيجلية تعاني من نقائص كثيرة تؤثر سلبا على مستوى إستقبالها للمصطافين و بالدرجة الأولى على المستوى البيئي ، من أهمها :

- نقص فادح في التجهيزات الشاطئية مثل : مواقف السيارات ، مطاعم الأكل السريع ، المراحيض...
- غياب المياه في أغلبية الشواطيء .
- غياب حاويات القمامة بالشواطيء .

تأثير هذه العوامل و إن كان ضعيف في الوقت لحالي بالمقارنة مع ما تعاني منه باقي الشواطيء الوطنية ،فإنها مع مرور الوقت ستصبح مشكلا يصعب السيطرة عليه أو معالجته .

1- 2 / التوافد على الفنادق :

من الإحصائيات الدورية للفنادق (الجدول رقم 24) و الممثلة في الشكل رقم 06 يمكن ملاحظة إرتفاع معتبر في عدد المتوافدين عليها ،و هذا ليس بالضرورة بسبب زيادة عددها و لكن يعود إلى إرادة أصحاب الفنادق لتحسين الخدمات التي يقدمونها ،سواءا بالنسبة للإيواء أو الإطعام .

أما بالنسبة للأجانب فالإرتفاع ملحوظ سنة بعد أخرى خاصة الجزائريين المقيمين في الخارج ،و هذا راجع إلى تحسن الأوضاع الأمنية و كذلك إنفتاح الولاية على الخارج بالنسبة للأعمال ،و تبقى الآمال معلقة على تفعيل نشاط المنطقة الصناعية المبرمجة بمنطقة الميلية ،و التي ستسمح بإستقطاب رجال الأعمال و المستثمرين من مختلف المناطق مما يساعد في دفع الحركة السياحية بالمنطقة ،إضافة إلى إستمراريتها على طول السنة ،على العكس مما هو سائد حاليا حيث تقتصر على الفترة الصيفية .

جدول رقم 24 : التوافد على الفنادق خلال السنوات الأخيرة

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الجزائريين	48821	36352	67303	87556	86506	96309	129149
الأجانب	1081	2498	1326	4634	4965	6099	3853
المجموع	**49902**	**38850**	**68629**	**92190**	**91471**	**102408**	**133002**

المصدر :مديرية السياحة لولاية جيجل

الشكل رقم :06

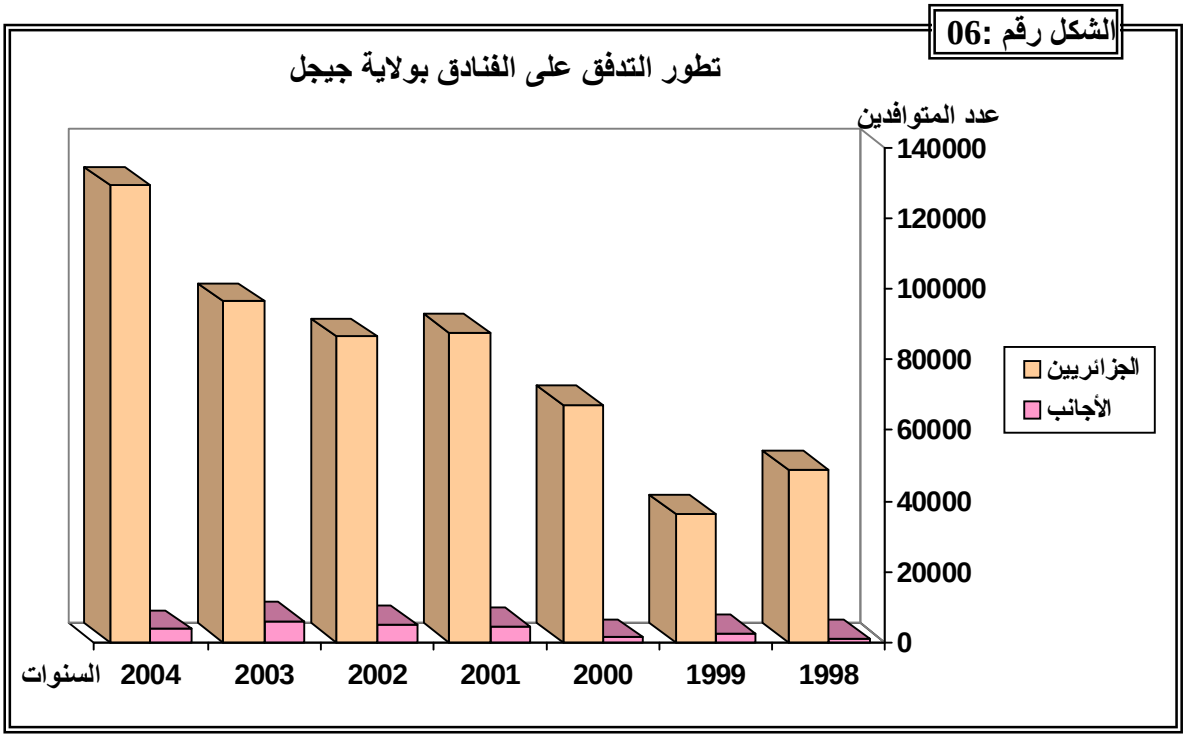

1- 3 / التوافد على المخيمات السياحية :

رغم أهمية هذا النوع من الهياكل في إستقطاب السواح و نمو النشاط السياحي في أي منطقة ،ناهيك إن كانت تحضى بما تتميز به ولاية جيجل من مقومات إقامة المخيمات بأعلى مستوى ، و التي تتلخص في الثلاثية (البحر ، الغابة ، الجبل) ، فالولاية تعاني من عجز فادح في مراكز التخييم ، لكن في نفس الوقت تسجل تهافت كبير للسواح على الموجودة منها (الجدول رقم 25) زادت حدته مع زوال حالة الإضطراب الأمني بالمنطقة و الذي أدى إلى تخريب الكثير من المخيمات التي كانت موجودة ، و يتجلى هذا خاصة في سنة 2004 (الشكل رقم 07) ، يعود السبب بالدرجة الأولى إلى تحسين الخدمات بها ، و نظرا كذلك لإنخفاض تكاليفها بالمقارنة مع الفنادق .

الجدول رقم 25 : تطور طاقة إستيعاب المخيمات و النوافد عليها

	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
العدد	03	06	18	16	15	13	16
طاقة الأستيعاب	990	1521	4280	4174	3456	2504	3974
عدد المتوافدين	4170	5415	11794	10242	7059	9082	36985

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

الشكل رقم : 07

تطور التوافد على المخيمات السياحية بولاية جيجل

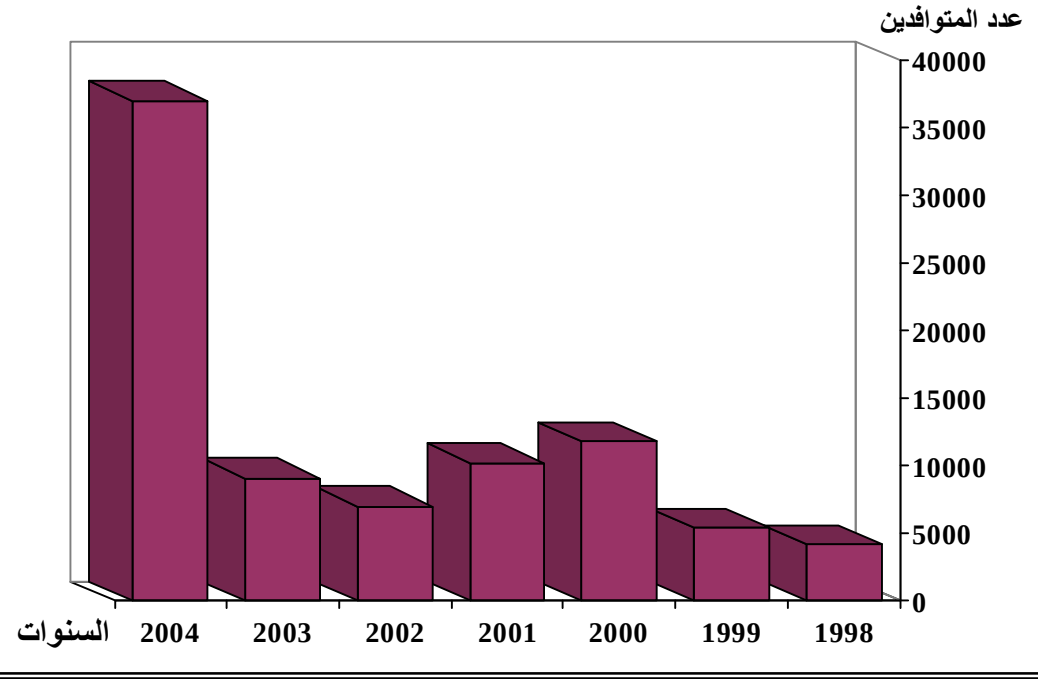

من خلال ملاحظة بسيطة للتوافد على الولاية و التي ركزنا فيها على أهم المقاصد التي يتوجه نحوها السياح ، فالإقبال على المنطقة محدود بالتوجه نحو الشواطئ لهذا فهو يكون على وجه الخصوص في موسم الإصطياف ، خاصة مع تواضع العرض السياحي بالولاية و الذي تكاتف مع تدهور الوضعية الأمنية في وقت مضى ، على الرغم من ذلك يمكن إستثماره في التنمية الإقتصادية للولاية من خلال العوائد المالية التي يمكن الإستفادة منها إذا ما فتح المجال أمامه (مثلا خلق مجالات لممارسة النشاطات الرياضية المائية و إعطائها الصبغة الوطنية .. إلخ)

2 / وضعية ممارسة الصناعة التقليدية تستدعي التدعيم :

إن إرتباط الصناعة التقليدية في ولاية جيجل بالمواد الأولية المحلية و ممارستها العشوائية، أثرا سلبا على هذا النشاط و ساهما في تراجع الكثير من الصناعات،و يعود دائما سبب الحالة الأمنية غير المستقرة في السنوات الماضية إلى الواجهة ،كمسؤول أساسي عن عزوف الكثير من السكان عن ممارسة هذا النشاط ،خاصة مع نزوح العديد من العائلات التي تسكن المناطق الجبلية و التي كانت هذه الحرفة أحد ركائز نشاطها في موطنها.

جدول رقم 26 : توزيع أهم الصناعات التقليدية عبر مجال ولاية جيجل

نوع الصناعة	الموقـــع
الصناعات الخشبية	جيجل- القنا ر- الطاهير- جيملة – الميلية – زيامة المنصورية – الأمير - الشقفة
صناعة الحدادة التقليدية	جمعة – تاكسنة – العنصر .
صناعة الخزف التقليدي	سطارة – جيجل .
صناعة الجبس	جيجل – الطاهير- الميلية – س.ع العزيز -القنار- الأمير– تاكسنة - العوانة .
صناعة الفخار	الميلية - سيدي عبد العزيز – بني ياجيس .
صناعة السلال	الطاهير - الأمير عبد القادر –س.ع العزيز – وجانة .
صناعة النسيج	الميلية – القنار – سطارة- س.ع العزيز - بني ياجيس .
الطرز على القماش	جيجل- الطاهير - الميلية- جيملة – س.ع العزيز– الشقفة – الأمير .
صناعة الألبسة التقليدية	جيجل – الميلية- الطاهير – جمعة – س.ع العزيز .
صناعةالنحاس	الميلية - سيدي معروف .
صناعة الفضة	جيجل – الميلية - غبالة.
صناعة الغليون	جيجل - الميلية
الصناعات الجلدية	جيجل- الطاهير - سيدي عبد العزيز- الشقفة .
صناعة التحف	جيجل- الطاهير - العوانة
صناعة الرخام	جيجل – الميلية .
صناعة الحلويات التقليدية	جيجل- الطاهير – الميلية - جيملة – س.معروف- سطارة – الأمير – الشقفة س.ع.العزيز- الشحنة – قاوس – تاكسنة – زيامة - العوانة

المصدر : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية جيجل - سنة 2003 -

و قد حاولنا تمثيل توزيع أهم الصناعات التقليدية بالولاية في الخريطة رقم 15 ، حيث أهم ما يمكن ملاحظته هو إقتصار ممارسة الصناعات التقليدية (المنظمة و المصرح بها) على الشريط الساحلي ،و بالأخص في المناطق المؤهلة لإستقطاب عدد كبير من السواح ،و نقصد هنا الأقطاب الأساسية بالولاية (جيجل ، الطاهير و الميلية) و المناطق المحيطة بها ، خاصة و أن هذا النوع من المنتوجات يلاقي إقبالا كبيرا من طرف الأجانب خاصة الأدوات الخشبية ، الجلدية، السلالة والفخار التي لقيت رواج كبير في التظاهرات الدولية لما تتميز به من دقة في الصنع والنوعية العالية ،فهي تستمد جذورها من تقاليد راسخة لدى سكان المنطقة تتيح للفضوليين

و هواة التعرف على الحضارات المختلفة من أخذ فكرة على الثقافة المحلية للسكان ،و يجب الإشارة أنه لا يمكن حصر العديد من الممارسين لهذا النوع من الصناعات ،حيث يمارسونها بشكل عشوائي و بالتالي لا يمكن إعطاء صورة واضحة عن وضعية هذا النشاط في الواقع بالولاية ، لكن ضعف الإهتمام بمثل هذه الصناعات قد يؤثر سلبا و يمكن أن يؤدي إلى إندثارها و زوالها ،خاصة مع قلة المختصين في تعليم هذه الحرف .

في إطار التشاور بين القطاعات تم إنشاء لجنة محلية لإدماج الصناعات التقليدية في التكوين المهني عن طريق المقرر 97/12 المؤرخ في : 97/03/17 من مهام هذه اللجنة :

- إدماج التخصصات الحرفية التقليدية ضمن جهاز التكوين المهني .
- تنمية التأهيل والنوعية في ميدان الصناعات التقليدية .
- إدماج الحرفيين المؤطرين والمؤهلين ضمن التأطير البيداغوجي على مستوى مراكز التكوين المهني .

وقد نتج عن نشاط هذه اللجنة إدخال عدة إختصاصات في منظومة التكوين المهني حيث توجد 07 تخصصات للصناعة التقليدية من بين 51 تخصص متوفرة على مستوى مراكز التكوين المهني لولاية جيجل و هي تخص النشاطات التالية :**النقش على الخشب ،خزف و سيراميك ، الطرز التقليدي ، صناعة الزرابي الصناعة الجلدية ، صناعة الحلي و الحدادة الفنية**[1] . غير أن المشكل المطروح هو نقص المؤطرين .

بما أنه لاتتوفر على مستوى الولاية أي مؤسسة أو تعاونية حرفية تنشط في مجال الصناعة التقليدية فإن أغلبية الحرفيين يمارسون نشاطهم فرديا وفي ظروف غير ملائمة أي في بيوتهم، هذا ما أدى إلى ضعف المردود وخلق صعوبات وعراقيل في مجال التموين والتسويق ،كون أغلبية النشاطات الحرفية تتمركز في أماكن معزولة وريفية ،إضافة إلى عدم وجود فضاءات ومساحات خاصة بالحرفيين على مستوى الولاية وأماكن خاصة لترويج منتوجاتهم التقليدية أثر سلبا على كمية الإنتاج حيث أصبح حاليا الحرفي ينتج حسب الطلب حتى يضمن البيع لمنتوجاته ، إضافة إلى قدم آلات الإنتاج وعدم مسايرتها لوقتنا الحالي، كما أنه لاتوجد بالولاية فضاء ترقوي معروف أوخاص بالمنطقة، بإستثناء التظاهرات المحلية والجهوية التي تنظم داخل الولاية من طرف الجمعيات الحرفية و التي لا يتعدى عددها 06 جمعيات تنشط على مستوى الولاية[2] ، والدواوين السياحية المحلية بمناسبة الأعياد والإحتفالات المختلفة كاليوم العالمي للسياحة .

إن الظروف الإجتماعية والإقتصادية والأمنية التي عاشتها الولاية أثرت بصورة سلبية على القدرات الإنتاجية بالولاية وذلك راجع إلى الأسباب التالية :

- نقص وسائل الإنتاج المخصصة للصناعة التقليدية وغلاء المواد الأولية وصعوبة الحصول عليها
- النزوح الريفي وتخلي أغلب الحرفيين عن نشاطهم التقليدي والبحث عن مكسب عيش آخر .
- عدم وجود فضاءات ومساحات لترويج المنتوج التقليدي وقلة الإقبال عليه .

[1] - المونوغرافيا السياحية لولاية جيجل -لسنة 2003 .

[2]- نفس المصدر السابق .

جدول رقم 27 : عدد الحرفيين الفنيين المسجلين ضمن سجل الصناعة التقليدية والحرف

النشـــاط الحرفـــي	المجمـــوع
جباس	44
الصباغة التقليدية	06
صناعة خيوط الصيد	01
صناعة الحلويات التقليدية	84
الرسم على القماش	08
الطرز على القماش	17
النسيج	06
نقاش على الخشب	03
صنع المعدات الجلدية	14
صناعة السلالة	04
الحدادة التقليدية	03
صناعة العجائن الغدائية	01
صناعة النحاس	05
صناعة المواد الخشبية	05
صناعة الغليون	03
صناعة الرخام	03
الطحانة التقليدية	04
الطرز على الجلد	06
صناعة الألبسة التقليدية	21
معصرة الزيت التقليدية	12
صناعة الأزهار والفواكه الإصطناعية	01
تقشيش طبيعي	01
صناعة الحلي التقليدية	04
صناعة التحف	03
صناعة الزرابي	01
المجموع	**260**

المصدر : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية جيجل - لسنة 2004 -

ولايـة جيجل
توزيـع أهم الصناعات التقليدية

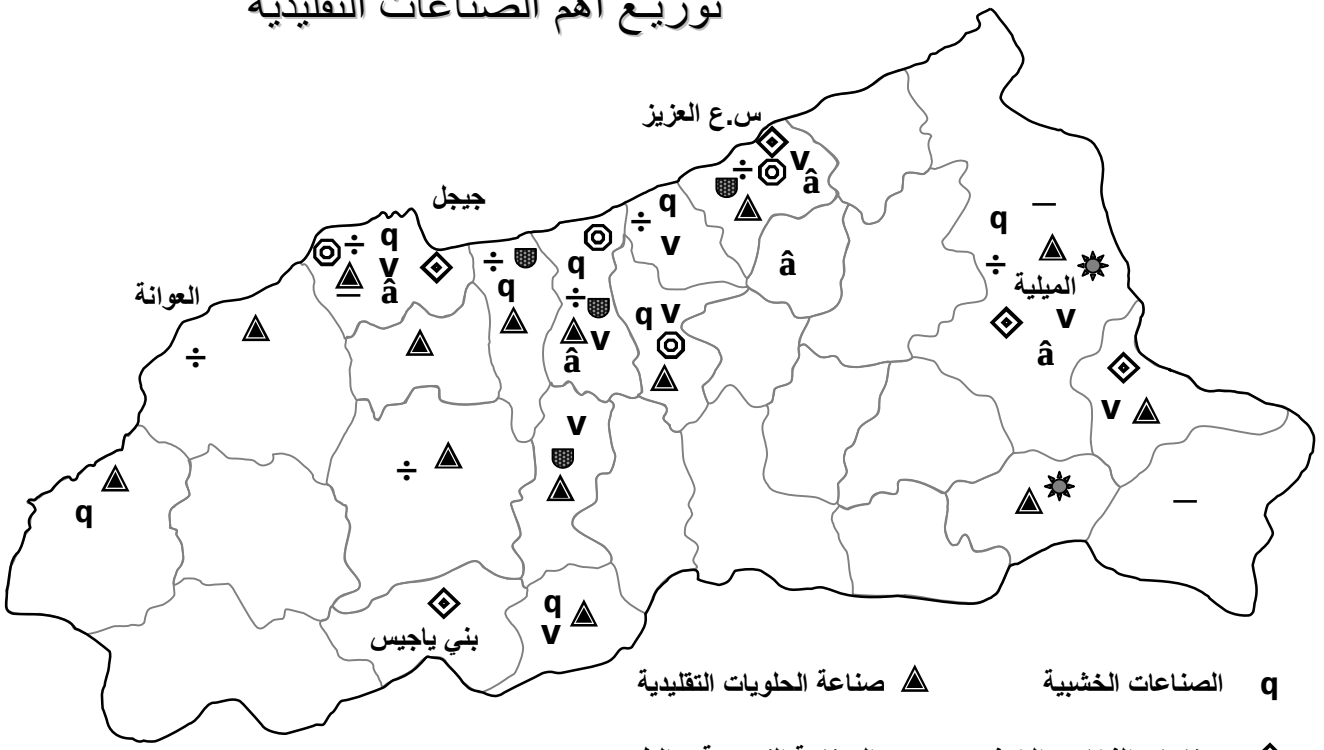

المصدر : غرفة الصناعة التقليدية و الحرف لولاية جيجل+ معالجة شخصية

الخريطة رقم: 15

3 / وضعية الإستثمار السياحي بالولاية :

يرتقي قطاع السياحة لدى عدد كبير من الدول إلى مكانة جد هامة ، نظرا لما يحققه من مداخيل معتبرة ، فضلا عما ينجر وراءه من نشاطات أخرى من شأنها خلق فرصا هامة للعمل و بالتالي المساهمة الفعالة في الحد من مشكل البطالة ، الذي يعتبر هاجس الكثير حتى بالنسبة للجزائر ، لهذا يعتبر الإستثمار في هذا المجال لما تتميز به العديد من الولايات في بلادنا و التي تعد جيجل من بينها من إمكانيات هائلة خاصة على المستوى المتاحات الطبيعية لترقية النشاط السياحي ، تتطلب خطة إستثمارات يمكنها إستغلال ما تجود به المنطقة من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع ، و في ما يلي سنحاول عرض ما وفرته ولاية جيجل في هذا المجال مع بعض النقد للوضعية التي هو عليها في وقتنا الحالي .

3-1 / تأخر مشاريع الإستثمارالسياحي :

رغم مرور أزيد من عشرين سنة على بداية إعتماد مشاريع الإستثمار السياحي بولاية جيجل ،سواءا في إطار قانون 82 /11 ،أو في إطار اللجنة التقنية الولائية ،أو ضمن لجنة دعم و ترقية الإستثمار ، بقيت أغلب المشاريع من فنادق و مركبات سياحية و مقصورات على الورق ،و كل المشاريع التي إنطلقت بها الأشغال بقيت تراوح مكانها و بعضها لم تنطلق الأشغال به نهائيا ،فقد بلغ إلـى حد الآن عدد المشاريع السياحية المعتمدة في إطار الإستثمار السياحي 27 مشروع بطاقة إستيعاب تقدر بـ 2467 سرير (الجدول رقم 12 بالملحق)، و مجال تشغيل يفوق 514 عامل في مختلف التخصصات ،من بين هذه المشاريع ما إنطلقت به الأشغال و بعض الإستثمارات التي أعتمدت خلال الثمانينات (حوالي 19 إستثمار) ظلت متوقفة لأسباب عديدة و متنوعة ، فمنها ما واجه أصحابها صعوبات في إعادة بعثها بسبب التكاليف التي تتطلبها عملية الإنجاز مقارنة بتلك التي كانت مطبقة أثناء إعتماد المشاريع ، و منها ما أهمل خلال العشرية الأخيرة ، و لعل أكبر عائق يعاني منه المستثمرون الذين عرفت أشغال مشاريعهم تقدما نسبيا (رغم قلتهم)، يتمثل أساسا في العراقيل التي يواجهونها من أجل الحصول على القروض البنكية ،الأمر الذي رهن الأراضي المخصصة للإستثمار السياحي و لم تتمكن الهيئة الوصية (لجنة دعم و متابعة الإستثمار) من إسترجاع تلك الأراضي بسبب حصول البعض على عقود الملكية القانونية .

و نشير هنا إلى مشروع مركب الصخر الأسود بمنطقة العوانة الذي لم تنته الأشغال به ، على الرغم من هذا يلاقي إقبالا واسعا من طرف العائلات من كل جهات الوطن و حتى السواح الأجانب خاصة من إسبانيا و فرنسا ، و هذا بسبب الطابع الثقافي و العائلي الذي يكتسيها و الأجواء الإستوائية التي يعيشها الزائر ،و كانت للمستثمر تجربة فريدة في المنطقة في الزراعة الإستوائية (فاز مؤخرا بجائزة عالمية للسياحة في مدريد) .

إضافة إلى هذه المشاريع ، تتطلع الولاية إلى خلق محمية بحرية على بعد بعض الأميال البحرية عن المنارة الكبيرة بمنطقة راس العافية على الساحل الغربي لجيجل ،و تستجيب للمواصفات التي وضعتها UNESCO هذه المحمية (الأولى من نوعها في الجزائر) من شأنها أن تصبح حظيرة عالمية للثدييات البحرية ، حيث تستحوذ على أنواع مصنفة ضمن الأنواع النادرة و أخرى مهددة بالإنقراض .

3-2 / مناطق التوسع السياحي غير مجسدة :

تم إنشاء 172 منطقة للتوسع السياحي (Z.E.T و حاليا يطلق عليها Z.E.S.T بمعنى مناطق و مواقع التوسع السياحي) بكامل التراب الوطني مصنفة وفق المرسوم : 232/88 المؤرخ في : 11/05/ 1988 منها 140 منطقة موزعة على 14 ولاية ساحلية والباقي على الولايات الداخلية ، وقد حددت الدراسة التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (E.N.E.T) سنة 1984 بولاية جيجل وحدها 19 منطقة للتوسع السياحي (الجدول رقم 28) أكد عليها المرسوم بمساحة إجمالية 4878 هكتار ، مع تعيين ثمانية منها مناطق ذات أفضلية للتنمية السياحية وهي :رأس العافية ،برج بليدة ، العوانة ، أفتيس ، بوبلاطن، دارالواد الولجة، بني بلعيد .و من بين العدد الإجمالي لهذه المناطق لم تجر سوى دراسة جزئية لـ 06 مناطق فقط .

3-2-1 / مشاكل مناطق التوسع السياحي بجيجل :

الدراسة والمرسوم التنفيدي عند تحديدهما لمناطق التوسع السياحي، لم يأخذا بعين الإعتبار طبيعة ملكية أراضي هذه المناطق و لا لوضعيتها القانونية ، إذ أن أغلبها أراضي فلاحية تابعة حسب القانون 19/87 المؤرخ في97/12/08 للجماعات والتعاونيات الفلاحية ،وجزء آخر تابع للخواص وهو كذلك في أغلبه فلاحي كما الحال بمنطقة القنار ،و جزء أخر تابع لقطاع الغابات مما لا يترك في الحقيقة سوى جزء قليل تابع لقطاع الدولة خال من كل نزاع أو قيد .

ومع خلق الوكالة الوطنية لترقية السياحة (A.N.D.T) سنة 1998 بعد فشل لجنة دعم و متابعة الإستثمار ،و التي ينتظر منها الكثير قامت مديرية السياحة والصناعات التقليدية بتحويل ملفات التوسع السياحي للوكالة ، قصد التكفل التام بالعقار السياحي و استقبال مشاريع الإستثمار الجديدة و تسيير هذه المناطق، لكن غياب مسح للأراضي صعب من مهمتها ناهيك عن المشاكل الأخرى المتمثلة أساسا في :

- العديد من هذه المناطق لم يعد لها وجود فعلي و لم تبق لها علاقة مع السياحة سوى الإسم ،كون أغلب أراضيها شغلت بالبناء الفوضوي خلال العشرية الماضية (و منها ما هو مرخص) ، و تتمثل في كل من منطقة الكازينو ، أفتيس ،أولاد بوالنار ، بني قايد و بوبلاطن .
- لم يؤخذ بعين الإعتبار المشاريع الضخمة التي كانت مبرمجة في تلك الفترة ضمن تحديد هذه المناطق، و نقصد هنا كل من ميناء جنجن و محطة توليد الكهرباء ضمن منطقة التوسع السياحي أشواط.
- عدم القدرة رغم اللجوء إلى العدالة لإسترجاع الأراضي التي بيعت بعقود ، و لم يوفى أصحابها بالإنجاز .

و لحد الآن لم تتم أي دراسة لهذه المناطق ما عدا منطقة العوانة الوحيدة التي دخلت في إطار تحضير مخطط التهيئة السياحية ، و أكثر من هذا بعض الهياكل التي تم بناؤها من أوائل التسعينات ظلت على حالها إلى يومنا هذا .

3-2-2 / الوضعية الحالية لمناطق التوسع السياحي :

تتوضع كل مناطق التوسع السياحي في الولاية على الشريط الساحلي حيث من الجدول رقم 28 يتبين أنها تتوزع كلها على الشواطىء بمساحات متفاوتة و يتركز تواجدها بالمنطقة الغربية من الولاية (الخريطة رقم 16)،ونشير هنا إلى أن أغلبية هذه المناطق تعاني مـن ظاهرة تسييـرالبنايات السكنية بشكل مكثف سواءا على الأراضي التابعة للقطاع الخاص أو العام ، و لهذا إرتأينا أن نقوم بعرض و لو مبسط للوضعية الحالية لكل منطقة .

جدول رقم 28 : توزيع مناطق التوسع السياحي بولاية جيجل

الرقم	تسمية المناطق	الموقع	المساحة بالهكتار	
			الإجمالية	القابلة للتهيئة السياحية
01	واد زهور	الميلية	1327	25
02	بني بلعيد	واد عجول	482	40
03	سيدي عبد العزيز	سيدي عبد العزيز	203	10 (على شكل جيوب متفرقة)
04	القنار	القنار	480	60
05	أشواط	الطاهير	705	لا شيء
06	تاسوست	الأمير عبد القادر	391	80
07	عدوان علي	جيجل	166	14
08	الكازينو	جيجل	73	03
09	بني قائد	جيجل	116	08
10	أولاد بوالنار	جيجل	26	لا شيء
11	رأس العافية	جيجل	55	47
12	برج بليدة	العوانة	129	50
13	عربيد علي	العوانة	140	100
14	العوانــة	العوانة	167	100
15	افتيس	العوانة	67	10 (على شكل جيوب متفرقة)
16	تازة	زيامة	62	10
17	دار الواد	زيامة منصورية	88	06
18	الولجة	زيامة	141	04
19	بوبلاطن	زيامة	67	10 متفرقة
	المجمـــــــــــوع		**4878**	

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل – سنة 2005 –

ولايــة جيجـل
توزيــع مناطق التوســع السياحي

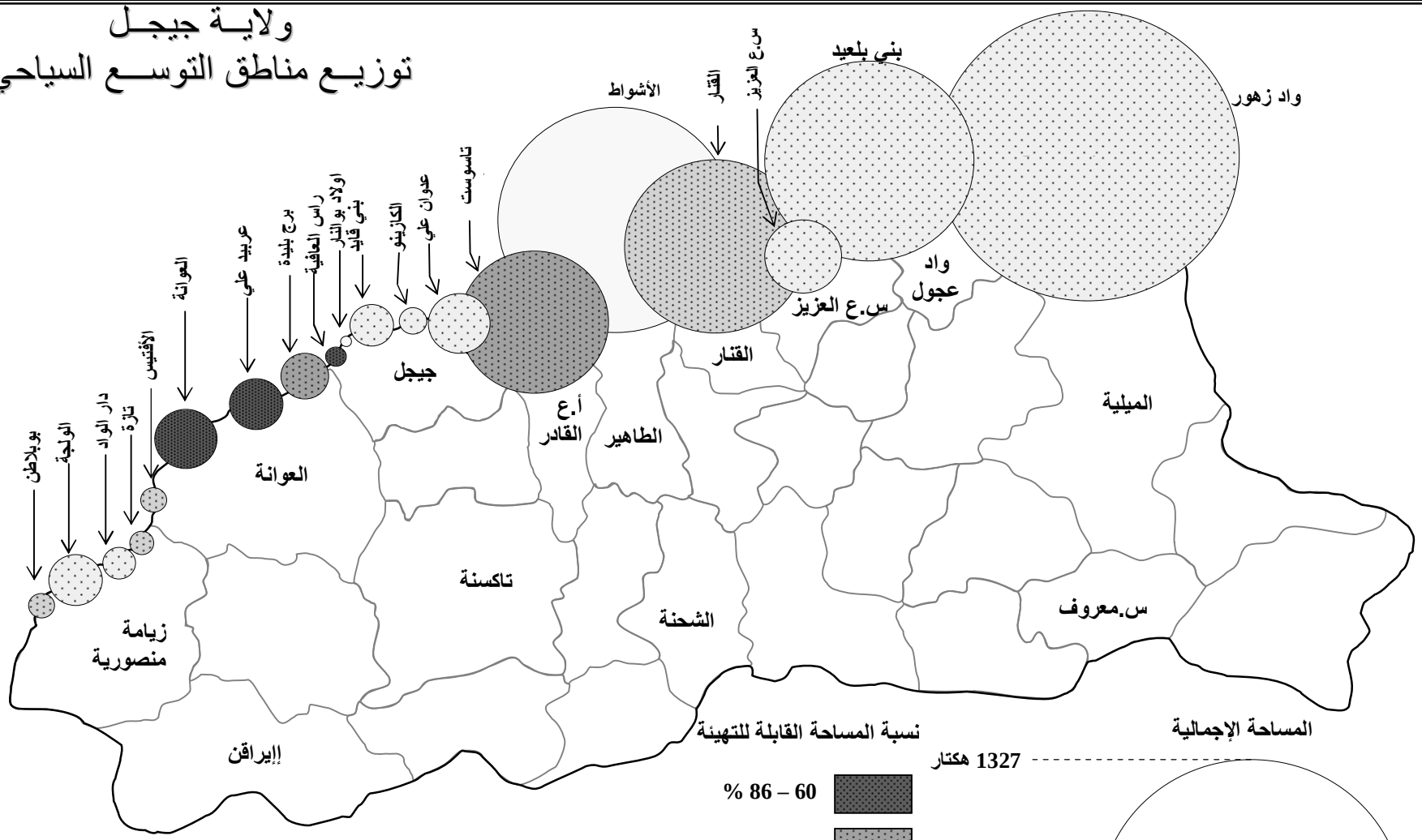

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل + معالجة شخصية

الخريطة رقم : 16

§ *منطقة التوسع السياحي واد زهور :*

- تبعد المنطقة عن بلدية الميلية بما يزيد عن 35 كم ، و تتربع على مساحة شاسعة في أقصى شرق ساحل الولاية تصل إلى 1327 هكتار ، حصة المناطق القابلة للتهيئة لا تتعدى 25 هكتار ، يحدها البحر من الشمال و المسلك الريفي الرابط بين أولاد عيزل و أولاد بوربية على عمق 1300 م من الجنوب ،من الجهة الشرقية كل من واد شبال و واد زهور الذي يشكل في نفس الوقت الحدود الولائية مع ولاية سكيكدة ، أما الجهة الغربية فنجد سلسلة صخرية و واد الساحل .

- أراضي المنطقة كلها ملك عام للدولة .

- تتميز المنطقة بثروة غابية و حيوانية مثيرة ، إضافة إلى إمتداد الشاطيء على طول 8 كم و خلوها من كل أشكال التلوث ،كل هذا يجعلها أهم منطقة للتنمية السياحية من بين كل المناطق في الولاية ، و الدراسة الأولية التي قامت بها المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية أثبتت إمكانية إستقبالها لسياحة من المستوى العالي (إنشاء مدينة سياحية) .

§ *منطقة التوسع السياحي بني بلعيد :*

- توجد المنطقة على حدود قرية واد عجول و على بعد 12كم من بلدية العنصر ، تمتد على مساحة 482 هكتار من ضمنها المنطقة الرطبة (المحمية الطبيعية) بحوالي 120 هكتار ،و منها 40 هكتار فقط قابل للتهيئة تقع بين البحر شمالا و المسلك الريفي المحادي للشريط الساحلي على متوسط عمق 900 م جنوبا ، من الغرب الواد الكبير و من الشرق المسلك الريفي الذي يقطع التجمع السكاني لبني بلعيد و السلسلة الصخرية الواقعة في منتهى شرق الشاطيء .

- المنطقة فلاحية أغلب أراضيها خاصة و الباقي ملك للدولة .

- تتوفر المنطقة على بعض التجهيزات السياحية الخفيفة تتمثل في مخيم (300 سرير) و 11 مقصورة لم تعد تشتغل .

§ *منطقة التوسع السياحي سيدي عبد العزيز :*

- تدخل ضمن حدود المنطقة مدينة سيدي عبد العزيز حيث تتربع على مساحة تصل إلى 203 هكتار، لا تتعدى المساحة القابلة للتهيئة 10 هكتارات تتوزع على شكل جيوب متفرقة هنا و هناك ، يحدها من الجهة الغربية واد بويوسف و من الجهة الشرقية الواد الكبير.

- أراضي المنطقة ملك للدولة

- الهياكل السياحية الموجودة تتمثل في 03 فنادق إثنين متوقفين ، مخيم ، 15 مقصورة سياحية .

- تعتبر المنطقة مجال للتوسع العمراني لمدينة سيدي عبد العزيز إضافة إلى تواجد التجمع السكاني الجناح بمحاذاتها ، و وجود كل من خط السكة الحديدية جيجل /رمضان جمال الذي يقطعها و الطريق الوطني رقم 43 الذي يشقها إلى نصفين ، يجعل أشغال التهيئة السياحية بها صعبة و بذلك لم تعد صالحة للتوسع السياحي .

§ *منطقة التوسع السياحي القنار :*

- تقع في حدود بلدية القنار على مساحة 480 هكتار و حوالي 80 هكتار منها هي أراضي فلاحية خصبة و 60 هكتار قابلة للتهيئة (الجهة الشرقية من المنطقة)، تقع المنطقة بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 و يحدها واد النيل من الغرب و واد بويوسف من الشرق .

- كل المنطقة هي أراضي عمومية .

- تنقسم المنطقة إلى 03 أجزاء :

- الجزء الأول : ممتد من القنار إلى واد النيل ،و هي أراضي جد خصبة ذات مردودية عالية .
- الجزء الثاني : ممتد من القنار إلى المزاير ، هو عبارة عن تجمعات حضرية تتخللها بعض الأراضي الزراعية .
- الجزء الثالث : من المزاير إلى واد بارتاشون ، يتمثل في شريط ساحلي يفوق 300م، يتشكل من كثبان رملية تنتشر عليها بعض الأشجار .

§ *منطقة التوسع السياحي أشواط* :

- تبعد المنطقة عن مدينة الطاهير بحوالي 06 كم ، تبلغ مساحتها 705 هكتار دون مجال قابل للتهيئة تقع بين البحر شمالا و الطريق الوطني رقم 43 جنوبا ، و واد جنجن غربا و واد النيل شرقا .

- حوالي 90 % من الأراضي ملك للدولة ، و 10 % ملك للخواص .

- أستغلت منطقة الأشواط بالإضافة إلى بعض القطع الزراعية ، كأرضية لعدة منشآت تتمثل في :

- محطة توليد الكهرباء .
- ميناء جـن جـن .
- مشروع المنطقة المحايدة للميناء (Extra-Portuaire).
- محطة السكك الحديدية للفرز.
- بعض الوحدات الصناعية .

§ *منطقة التوسع السياحي تاسوست :*

- تتوضع على بعد 05 كم من بلدية الأمير عبد القادر ، تصل مساحتها إلى 391 هكتار حيث فقط 80 هكتار قابلة للتهيئة مقسمة إلى جزئين بسبب الطريق الوطني رقم 43 ، تمتد بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 و يحدها من الغرب واد منشة و من الشرق واد جن جن .

- جزء من الأراضي ملك للدولة و جزء للخواص و جزء آخر أقيمت فوقه مزرعة نموذجية .

- الهياكل السياحية الموجودة حاليا تتمثل في : حديقة للتسلية ، 57 مقصورة ، فندق (بطاقة 160 سرير) و مركز تجاري و حرفي ، لكن الأشغال بكل هذه المنشآت لم تنته بعد ،و تم كذلك برمجة إقامة فندق .

- توجد بالمنطقة غابة للصنوبر .
- نظرا للموقع الإستراتيجي للمنطقة بين مدينتي جيجل و الطاهير ،و قربها من الميناء و المطار ، فقد جاءت محط إستغلال يخدم الولاية و بعيد عن السياحة و متمثل في :

- مخطط توسيع مدينة الأمير عبد القادر .
- إنجاز مؤسسة لإنتاج الحليب .
- مشروع جامعة تاسوست و الذي برمج للإنطلاق في العام الدراسي 2006-2007 .

و لا يبقى سوى حوالي 13 هكتار برمجت لإنجاز 05 مشاريع سياحية و شبه سياحية .

§ *منطقة التوسع السياحي عدوان علي :*

- تبعد عن مدينة جيجل بحوالي 03 كم غربا ، و تمتد على مساحة 166 هكتار حوالي 80 هكتار منها تقطعها السكة الحديدية و 14 هكتار قابلة للتهيئة و تتوزع على شكل جيول متباعدة ، يحدها الطريق الوطني من الجنوب و من الغرب الرأس الصخري الواقع أمام مزرعة قرمية عمار ، و من الشرق واد منشة .
- حوالي 90 % من الأراضي ملك عمومي ، و 10 % المتبقية تابعة للخواص .
- يوجد بالمنطقة نزل واحد و حوالي 16 مقصورة سياحية و مخيم .
- هذه المنطقة يغلب عليها التعمير الفوضوي و يعبرها خط الغاز و خط السكة الحديدية ،كما توجد مزرعة نموذجية مما يجعل إمكانية إقامة مشاريع سياحية ضعيفة ، ما عدا بعض الجيوب التي لا تتحمل إلا المنشآت الخفيفة .

§ *منطقة التوسع السياحي الكازينو :*

- تمتد هذه المنطقة ضمن التجمع السكني لبلدية جيجل (وسط المدينة) على مساحة 73 هكتار منها 03 هكتار قابلة للتهيئة ، تمتد بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 ، يحدها من الغرب الرصيف الشرقي للميناء و من الشرق الرأس الواقع أمام مزرعة الشهيد قرمية عمار .
- أراضي في أغلبها خاصة و الباقي ملك عمومي للدولة و البلديات .
- الهياكل السياحية المتواجدة بها تتمثل في 05 فنادق .
- يغطي العمران الخاص بالتجمع السكني لمدينة جيجل معظم المنطقة ، كما تعاني من مشكلة المياه القذرة

§ *منطقة التوسع السياحي بني قايد :*

- تقع غرب مدينة جيجل على بعد 02 كم ، تمتد على مساحة 116 هكتار تم شغلها كلها بقي حوالي 08 هكتار قابلة للتهيئة ،يحدها من الجنوب الطريق الوطني رقم 43 و الطريق المتجه نحو راس الطويلة ، و من الشمال شريط ممتد على متوسط عمق 700 م .
- تطغى عليها الأراضي الخاصة و بعض الأراضي العمومية .

- لا يوجد أي نوع من الهياكل السياحية و لم يبرمج كذلك .

- المنطقة بأكملها تعاني من العمران الفوضوي ، بالإضافة إلى تواجدها بالقرب من منطقة عسكرية مصنع الفلين ، و وحدة الجلود هذين الأخيرين تتسببا في نسب عالية من التلوث حيث سجل بشاطيء الزاوي المتوجد ضمن المنطقة إرتفاع كبير في نسبة التلوث به.

§ *منطقة التوسع السياحي أولاد بوالنار :*

- تقع بالقرب من مدينة جيجل لا تفصلها عليها سوى حوالي 04 كم (غرب المدينة) ، تتربع على مساحة 26 هكتار أستغلت كلها ،تمتد بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 ، و بين الشريط الواقع شمال كاف العسة من الغرب و المكان المسمى سيدي قلال من الشرق .

- الجزء الأكبر من الأراضي ملك خاص و مساحات صغيرة ملك للدولة.
- المنطقة تعرضت للتعمير بصفة كلية لم تترك المجال للإستغلال السياحي .
- برمج بالمنطقة إقامة فندقين لم تنطلق الأشغال بهما بعد .

§ *منطقة التوسع السياحي رأس العافية :*

- تقع علىبعد 06 كم غرب مدينة جيجل بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 ، تغطي مساحة 55 هكتار لم يستغل منها سوى حوالي 08 هكتار و تبقى 47 هكتار عذراء قابلة لمختلف التهيئات ، يحدها من الغرب الشريط الضيق الواقع بين البحر و الطريق المار أمام كاف حجرة مبيت ، و من الشرق الشريط الضيق الواقع شمال كاف العسة .

- أغلبية الأراضي ملكية خاصة و المتبقي ملك للدولة .
- لا توجد هياكل سياحية على أرض الواقع ، و مبرمج إنجاز فندق و مقصورات سياحية بالمنطقة .

§ *منطقة التوسع السياحي برج بليدة :*

- تقع على بعد 01 كم عن بلدية العوانة ، بمساحة 129 هكتار لم يتبق منها قابل للتهيئة سوى 50 هكتار و تشمل جزيرة كافالو الصغيرة و الشاطئين الواقعين شرق و غرب الرأس الصخري لشاطيء البليدة ، تمتد بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 ، يحدها من الغرب الرأس الصخري الواقع عند نهاية الناحية الغربية لشاطيء البليدة ، و من الشرق واد كسير .

- الأراضي موزعة بين ما هي ملك للدولة و ما هي ملك للخواص .
- تتمثل الهياكل السياحية الموجودة بالمنطقة في : فندق في طريق الإنجاز ، مركب سياحي الصخر الأسود و مخيم دولي للشباب و 10 مقصورات سياحية .
- تتواجد بالقرب من المنطقة جبال مغطاة بالأشجار خاصة الفلين .
- بعض الجهات من المنطقة مستغلة في الزراعة .

§ *منطقة التوسع السياحي عربيد علي :*

- تقع غرب بلدية العوانة على مسافة 03 كم ، و تصل مساحتها إلى 140 هكتار منها 100 هكتار قابلة للتهيئة ،تمتد بحدود البحر شمالا و الطريق الوطني رقم 43 جنوبا ، يحدها من الغرب على مسافة 250 م واد شباط و من الشرق الرأس الصخري الواقع في أقصى غرب شاطيء بليدة .
- تنقسم الأراضي في المنطقة بين ما هو ملك للدولة و ما هو خاص .
- يقام في المنطقة مركب سياحي لكن حاليا الأشغال متوقفة .
- لهذه المنطقة أهمية خاصة بسبب تواجد غابة القروش الأكثر جمالا في الولاية بمحاذاتها .
- يتواجد قرب المنطقة التجمع السكاني تيميزار و تنتشر ضمنها بعض البنايات المبعثرة .

§ *منطقة التوسع السياحي العوانة :*

- تجاور المنطقة بلدية العوانة و تمتد على مساحة 167 هكتار أكثر من 100هكتار قابلة للتهيئة ، تمتد من المدخل الغربي للعوانة ألى القمة الممتدة نحو البحر و الواقعة على 250 م شرق واد شباط بالعوانة ،و تشمل كذلك الجزيرتين المقابلتين .
- جزء من المنطقة ملك عام للدولة و جزء ملك للخواص.
- تم برمجة إنجاز ميناء بمرفئين واحد للصيد و آخر للنزهة .
- تتواجد بالقرب من غابة قروش.
- يتم حاليا دراسة مشروع تهيئة هذه المنطقة ،و قد أسفرت الدراسة الأولية عن إمكانية المنطقة لإستقبال سياحة بمستوى عالي و خلق ما يقارب 2400 سرير .

§ *منطقة التوسع السياحي الأفتيس :*

- تبعد عن غرب بلدية العوانة بحوالي 03 كم ، تبدأ من قرية جبل حويتة إلى عين خديجة على متوسط عمق 300 م ، و تمتد على مساحة 67 هكتار تنتشر بها جيوب سكنية .
- ملكية الأراضي بها في أغلبها للدولة مع بعض الحصص للخواص (منها منطقة المنارة الكبيرة) .
- الهيكل السياحي الوحيد بها يتمثل في نزل .
- تتواجد بالمنطقة غابة أشجار الفلين بالقرب من الشاطيء .
- على الرغم من تواجد عدد من البنايات التابعة للخواص ضمن مجال المنطقة ، تبقى ذات قابلية عالية للتهيئة .

§ *منطقة التوسع السياحي تازة :*

- تبعد شرق بلدية زيامة منصورية بحوالي 06 كم و تبلغ مساحتها 62 هكتار منها 10 هكتارات قابلة للتهيئة ، تمتد من جبل القرن إلى قمة جبل حوط تاسور على عمق 500 م .
- أغلب الأراضي ملك للخواص و بعضها ملك للدولة.
- لا توجد بالمنطقة أي هيكل سياحي (و غير مبرمج كذلك).
- تتواجد المنطقة ضمن محيط الحضيرة الوطنية لتازة ،و معظمها مشغولة ببنايات خاصة موجهة لمختلف الإستهلاكات (حوالي 80 %) .

§ *منطقة التوسع السياحي دار الواد :*

- توجد المنطقة على بعد 04 كم غرب زيامة منصورية مساحتها حوالي 88 هكتار منها 06 هكتار فقط صالحة للتهيئة ، تمتد من منحنى الشاطيء نحو الداخل على متوسط عمق 750 م ،و تشمل الكهوف العجيبة و خانق واد جنان .
- أراضي المنطقة كلها ملك للدولة تابعة للحظيرة الوطنية لتازة ما عدا 03 هكتارات تم بيعها مؤخرا لأحد الخواص .
- الهيكل السياحي الوحيد بالمنطقة يتمثل في مخيم .
- المنطقة غنية بغابات الفلين الكثيفة ، تتميز بمناظر طبيعية بانورامية بالإضافة إلى تواجد الكهوف العجيبة بها و خوانق دار الواد .

§ *منطقة التوسع السياحي الولجة :*

- تقع المنطقة ضمن المحيط العمراني لبلدية زيامة منصورية ، تبلغ مساحتها 141 هكتار و لا تتعدى المساحة القابلة للتهيئة 04 هكتارات، تمتد من البحر شمالا نحو الطريق الوطني رقم 43 في الجنوب ،و من واد زيامة غربا إلى حي الكهرباء و الغاز شرقا.
- أغلب الأراضي بالمنطقة عمومية و نسبة صغيرة ترجع للخواص .
- تتمثل الهياكل السياحية بالمنطقة في مخيم واحد .
- تعاني من ظاهرة التعمير الفوضوي بشكل كبير، إضافة إلى إنتشار المياه القذرة بصفة خطيرة .

§ *منطقة التوسع السياحي بوبلاطن :*

- تتواجد المنطقة ضمن قرية زيامة منصورية على مساحة حوالي 67 هكتار ، حيث حوالي 10هكتار هي أراضي قابلة للتهيئة لكنها توجد بصورة متفرقة ، تمتد شمالا من البحر إلى الطريق الوطني رقم 43 جنوبا ، و من حدود الولاية غربا إلى واد زيامة شرقا .
- أراضي المنطقة كلها ملك للدولة .
- المنطقة ذات طبيعة خلابة ، غنية بغابات كثيفة .
- تم دراسة المنطقة ضمن مخطط شغل الأرض ، و أعطيت حصص كثيرة لمختلف المنشآت غير السياحية ،و تم المحافظة على بعض الأراضي من أجل التجهيزات السياحية و الشبه سياحية ، تنتشر ضمنها بعض البنايات الفوضوية إضافة إلى تواجد التجمع السكاني بوبلاطن .

تبقى تجربة الإستثمار السياحي بالولاية وصمة عار تشير إلى الفشل الذريع الذي تكبدته و المشاكل الكثيرة التي صاحبته ، فالحاجة الكبيرة التي كانت تعرفها الولاية فيما يخص الهياكل السياحية ،جعلها تقدم على توزيع مشاريع إستثمارية كثيرة ، دون أخذ الإحتياطات اللازمة لمعرفة جدية و مدى تمكن المستثمرين من إنجازها ، فنشأت في عقبها محاولات إنتهازية و غير مشروعة تحول بفعلها العقار السياحي و نخص هنا مناطق التوسع السياحي إلى مجال خصب للمضاربة ، و أهم ويلاتها تتمثل في ضياع الأراضي التي تحصل عليها بعض المستثمرين المزيفين ،و ما يعاب كذلك على توزيع هذه المشاريع إقتصارها على المناطق الساحلية و إهمال المناطق الداخلية خاصة الجبلية ، التي من شأنها ترقية التوجه السياحي بالولاية.

3 / تهميش التشغيـل السياحي بالولاية :

يرتبط التشغيل السياحي في ولاية جيجل أساسا بالعمل ضمن هياكل الإستقبال و الإيواء خاصة الفنادق ،و في الواقع رغم كونه لايمثل إلا نسبة قليلة جدا من النسبة الكلية للتشغيل إلا أنه يساهم بشكل فعال في إمتصاص جزء من البطالة خاصة بالنسبة للمناصب غير المباشرة ، حيث تتطلب الحركة السياحية خدمات متنوعة و متعددة و في مجالات مختلفة ، تفتح المجال أمام أبناء المنطقة لإيجاد فرص عمل عديدة مثل حراسة السيارات ،أعمل التنظيف ، بيع بعض المنتجات المحلية و غيرها .

والجدول رقم 29 يبين وضعية التشغيل السياحي فيما يخص المناصب المباشرة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة حيث انتعش النشاط السياحي و زاد الإقبال على المنطقة خاصة من الولايات المجاورة و حتى المهاجرين المقيمين في الخارج .

جدول رقم 29 : وضعية التشغيل في قطاع السياحة (1999 - 2003).

نوع المؤسسة	1999	2000	2001	2002	2003
الفنادق	45	79	94	100	99
المخيمات	114	144	122	123	130
وكالات السياحة والأسفار	06	07	08	08	09
المجمـــوع	65	230	224	231	238

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل .

حيث الأرقام الضعيفة تدل على النقص الفادح في التشغيل في هذا المجال ، و السبب طبعا يعود إلى قلة هياكل الإستقبال بالولاية و عدم تصنيفها حيث لا تستدعي أعداد كبيرة من العمال.كما يمكن الإشارة إلى أن القطاع شبه السياحي من مقاهي ،مطاعم والمتاجر الموسمية بالإضافة إلى أشغال تنظيف الشواطئ ،العمل الموسمي في مجال هياكل الإيواء و أعوان الحماية ، فهو يساهم بشكل كبير في التشغيل لكن لم نتمكن من الحصول على الأرقام الدقيقة ، خاصة و أن الممارسين في أغلب الأحيان لا يخضعون لضوابط قانونية و غير مصرحين بنشاطهم ، لهذا تبقى الأرقام أعلى بكثير من التي تحصلنا عليها من مديرية السياحة و المدرجة في الجدول التالي :

الجدول رقم 30 : وضعية التشغيل السياحي الموسمي (1999 - 2003)

نوع النشاط	1999	2000	2001	2002	2003
التجارة الموسمية	336	325	328	332	340
تنظيف الشواطئ	159	211	201	219	212
عمال في مجال هياكل الإيواء	542	425	420	501	489
الحماية	90	185	113	126	130
المجمـــوع	1192	1146	1062	1178	1171

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل .

و تصل توقعات مديرية السياحة بالولاية حول المناصب التي سوف تخلقها المشاريع السياحية المبرمجة إلى 514 منصب شغل مباشر ، لكن طبعا إذا جاء اليوم الذي ترى فيه النور .

خلاصــة :

في الوقت الذي نجد فيه بعض ولايات الوطن قد تمكنت من تحقيق قفزات نوعية في مجال السياحة و قطعت أشواطا لابأس بها لتطوير هذا النشاط بها ، تبقى ولاية جيجل تسجل تأخرا فادحا ليس فقط بمقياس مردودية هذا القطاع الذي لا يكاد يساهم لا في تنمية إقتصاد الولاية (باستثناء عائدات فترة الإصطياف) و لا في الحد من مشكل البطالة بها ، و لكن أيضا بمقياس استغلال المتاحات الهائلة التي تتمتع بها المنطقة . فبساحل يمتد على طول 120 كم من زيامة إلى واد زهور تزينه شواطئ و خلجان ترافقها غابات هي من أجمل ما يمكن مشاهدته ، ما جعل زرقة البحر و رماله الذهبية في الواجهة الساحلية تمتزج بخضرة الأشجار و رونق طبوغرافية الظهير الجبلي مشكلة بذلك لوحة طبيعية خلابة ، تعتبر الولاية قبلة مغرية لعشاق المتعة و الإسترخاء ، لكن تظافر عوامل مختلفة أهمها إنعدام ثقافة سياحية بمعنى الكلمة سواءا للعامة من قاطني المنطقة أو للمستثمرين في هذا المجال إضافة إلى النقص الفادح في هياكل الإستقبال السياحي و ضعف الخدمات المقدمة ، جعلت السياحة نشاط هامشي و لا يعبر عن الإمكانيات الحقيقية للولاية ، و اقتصر على السياحة الشاطئية التي رغم أهميتها و مدى استقطابها للسواح ، تبقى تمثل نقطة من بحر من حيث مجالات تطوير هذا القطاع .

خاتمة الباب :

إن مشاريع التنمية بولاية جيجل اعتمدت أساسا على قطاعي الفلاحة و الصناعة اللذان لم يحققا النتائج التي كانت منتظرة ، بل و مع ارتباط تواجدهما بالمناطق الساحلية مع تركز الهياكل و المنشآت القاعدية بهذا المجال، ظهر عدم توازن كبير بين الواجهة الساحلية النشطة و الظهير الجبلي الراكد ، في حين أهمل قطاع السياحة حيث تتميز الولاية بإمكانيات سياحية هائلة خاصة من الناحية الطبيعية ، و خصائص إيكولوجية متميزة تؤهل المنطقة لتنشيط هذا القطاع ليس على المستوى المحلي فقط بل حتى على المستوى الإقليمي و العالمي و تبعث على خلق اتجاهات عديدة و متنوعة في السياحة، لكن للأسف الوضعية الحالية للممارسة السياحية تقتصر فقط على الاصطياف أي السياحة الشاطئية ، حيث يعرف 18 شاطئ محروس توافد كبير و لم تسلم حتى الشواطئ غير المحروسة كذلك من هذا الإقبال (كيسير ، بني بلعيد) ، لهذا فكل التجهيزات السياحية رغم تواضع عددها و نوعيتها تتركز بالشريط الساحلي، هذا الأخير الذي هو في الواقع نظام إيكولوجي يستدعي نوع من الخصوصية في التعامل مع عناصره .

و في الواقع هذه الوضعية التي يعاني منها قطاع السياحة بالولاية رغم توفر المنطقة على مقومات هامة للنهوض به ، تستدعي التوجه نحو شكل جديد للسياحة هو السياحة الإيكولوجية تراعى فيها الوضعية البيئية خاصة من حيث الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية و المساهمة في حمايتها (المجال الساحلي المشبع) ، هذا فضلا عن تصنيف كل من منطقتي تازة بزيامة منصورية و بني بلعيد ببلية واد عجول ، الذي هو في الواقع دافع أساسي نحو تطوير و تنظيم الممارسة الإيكوسياحية بولاية جيجل .

مقدمــة الباب :

يكتسي نشاط السياحة الإيكولوجية أبعاد كثيرة و يتخذ أوجه متنوعة تختلف باختلاف وضعية و خصائص المناطق السياحية ، سواءا من حيث المؤهلات التي تضمن فعالية الممارسة الإيكوسياحية أو من حيث المشاكل التي يجب على هذا النشاط مراعاتها خاصة بالنسبة للأنظمة الإيكولوجية المميزة .

من هذا المنطلق و على ضوء ما قمنا به في الفصول السابقة من جرد للمتاحات السياحية التي في الواقع تشكل ثروة غاية في الأهمية ، و تحليل لوضعية الممارسة السياحية الحالية و مختلف النشاطات الاقتصادية بالمنطقة ، تتضح لنا مدى أهمية بل حتمية التوجه الإيكوسياحي لتنمية قطاع السياحة و إعطائه صبغة التنمية المستديمة، و سوف نخصص هذا الباب لتحليل العناصر الأساسية التي يتمحور حولها هذا التوجه في ولاية جيجل و التي نوجزها في النقاط التالية :

- إن موضوع دراستنا نظرا لتضمنه شق خاص بالأنظمة الإيكولوجية و البعد البيئي ، فهو يحتم علينا التطرق لهذا الجانب في الولاية ،و قد حاولنا دراسته عن طريق التعرض للوضعية البيئية الحالية ومميزات أهم الأنظمة الإيكولوجية في ولاية جيجل و التي لها علاقة وثيقة مع النشاط السياحي بها ، و نقصد المجال الساحلي .

- تعتبر المجالات المحمية إحدى أهم مدعمات السياحة الإيكولوجية ، فهي كانت أول المجالات لانطلاق الممارسة الإيكوسياحية ، حيث تجمع في أغلب الأحيان أنظمة إيكولوجية و خصائص طبيعية تكتسي أهمية بالغة خاصة في السياحة ، و في نفس الوقت تسمح بمراقبة مختلف التدخلات البشرية و تسييرها ضمن معايير و قوانين تيسر لها ذلك ، و تتوفر ولاية جيجل على نوعين من هذه المجالات تتمثل في الحظيرة الوطنية لتازة و المنطقة الرطبة بني بلعيد المصنفة محمية طبيعية ، لهذا سوف نركز على دراسة أهم الخصائص المميزة لهما من أجل تفعيل النشاط الإيكوسياحي بهما .

الفصل الأول : وضعية المنظومة البيئية و الأنظمة الإيكولوجية المرتبطة بالسياحة في ولاية جيجل

مقدمـة :

بمـا أن النقـاء البيئـي و نظافـة المحـيط همـا مبـدأ أساسـي فـي التنميـة الإيكوسـياحية ، سـوف نتعـرض للوضـعية البيئيـة بالولايـة التـي هـي فـي مجملهـا تتعلـق بـالتلوث و مختلـف أشـكاله و بعـض الممارسـات البشـرية المضرة بالمحيط خاصة إذا كان هذا المحيط يتمثل في المجال الغابي ،و التي تعطينا فكرة عن إمكانيات الممارسة السياحية المستقبلية في إطار المحافظة على البيئة، خاصة و أن البعد البيئي أصبح من أكثر الأهداف المتوخاة من أي سياسة تنموية .

كما و ضمن دراسة النظم الإيكولوجية ذات البعد السياحي تناولنا المجال الساحلي الذي هو أحد أكثر الأنظمة المهددة بالتقهقر على المستوى العالمي وفي نفس الوقت يمثل الوجهة السياحية المفضلة في الكثير من الدول ، و حيث أن كما رأينا سابقا المنطقة تعرف اختلالا واضحا في توزيع النشاطات البشرية عبر مجالها و منها الممارسة السياحية ، بين الساحل المستحوذ على معظم النشاطات و الداخل المفرغ منها ،سوف نوضح خطره في هذا الفصل.

I / الوضعية البيئية بولاية جيجل

تعتبر دراسة الوضعية البيئية لأي منطقة و التي تنصب حول تقييم الآثار التي يخلفها تدخل الإنسان على محيطه أهم خطوة نحو إرساء تنمية مستديمة ،و في هذا الإطار و في محاولة منا لتحقيق هذا المبدأ و الذي هو أساسي في السياحة الإيكولوجية ، سنتعرض إلى بعض أشكال تأثير العامل البشري على البيئة الجيجلية و التي تدور حول عنصرين أساسيين : مشاكل التلوث التي تعاني منها المنطقة و نتطرق إلى جانبه إلى بعض المشاكل التي تهدد المنظومة الغابية في الولاية خاصة و أن الغابات تحضى بمكانة هامة على مستوى الجذب السياحي و توفر الولاية على مساحات غابية معتبرة و بخصائص طبيعية ذات بعد سياحي عالي .

1 / التلوث بأشكال متنوعة:

يعد التلوث بجميع أشكاله من أكثر أشكال التقهقر البيئي تأثيرا على الكائنات الحية بصفة عامة و الإنسان بصفة خاصة ، و في نفس الوقت المجالات النظيفة هي مجالات مستقطبة للسواح خاصة إذا اقترنت بمزايا سياحية مهمة ، و يعد هذا الجانب جد مهم في محاولتنا في التنمية الإيكوسياحية بولاية جيجل.

1-1 / التلوث الحضري :

أصبحت الملوثات و النفايات الناتجة عن مختلف النشاطات الحضرية ، تشكل في الوقت الحالي أهم العوامل المؤثرة على البيئة بالولاية .

1-1 -1 / النفايات :

تشير إحصائيات مديرية البيئة بولاية جيجل ،أن هناك ما يزيد عن 400 طن من النفايات المستخرجة يوميا من مختلف المناطق الحضرية ، تتشكل أساسا من : المواد العضوية التي تمثل أكبر نسبة من إجمالي النفايات المستخرجة بحوالي 70,2 % ، البلاستيك بـ 9,5 % ،الورق بـ 9,2 % ، الألياف النسيجية بـ 4,2 % المواد المعدنية بـ 1,7 % ، الزجاج بـ 0,6 % .

عمليات التخلص من هذه النفايات تتم بطرق عشوائية ، في مفارغ و مزابل غير مراقبة في أغلب الأحياء السكنية للمراكز الحضرية بالولاية ، مما أدى إلى تدهور الوضع البيئي في العديد من المناطق كما هو الشأن بمنطقة مزغيطان التي تتواجد ضمن المحيط العمراني لمدينة جيجل، حيث ترمى بها يوميا أزيد من 40 طن من النفايات المستخرجة من أحياء المدينة ،و يستعمل أسلوب الحرق للتخلص منها داخل المجال السكني ، ما يؤدي إلى تعتيم الرؤية لفترة طويلة و تصاعد الروائح الكريهة بشكل كبير جدا . كما يطرح مشكل كذلك يتمثل في تواجد عدد كبير للإسطبلات داخل المدن لا تخضع لأدنى شروط النظافة ، مثل ما نلاحظه بمنطقة أسردون ببلدية الميلية حيث توجد الإسطبلات بشكل مكثف و تنتشر مخلفاتها في كل الأرجاء ،ضف إلى ذلك انعدام المسالك والطرقات بالمنطقة ما صعب عملية جمع النفايات المنزلية من طرف مصالح النظافة ، و ساهم في انتشار أكوام القمامة بكثرة و تراكمها بالقرب من السكنات و هذا ما يؤدي إلى انتشار الأمراض و تشويه المنظر العام .

و قد اتخذت العديد من المناطق من طرف البلديات كمفارغ للقمامة و النفايات الحضرية ، رغم وجودها ضمن التجمعات السكانية أو على مقربة منها ، مثل منطقة خنق الديب بأعالي مدينة الطاهير و منطقة تامزرانت ببلدية الشقفة و غيرها .

هذه الوضعية للنفايات الحضرية بالولاية تعود أساسا للأسباب التالية :

- غياب مناطق مهيئة لرمي الفضلات و النفايات بها .

- النقص الكبير في الإمكانيات البشرية ، المادية ، المالية و التقنية التي تسمح بجمع القمامة و نقلها بطريقة منتظمة و مدروسة .
- البناء الفوضوي و غير المراقب الذي يعد السبب الرئيسي في انتشار القمامة بشكل فوضوي .
- انعدام الحس الحضري و نقص الثقافة البيئية لدى السكان .

و في الواقع عدم تحكم السلطات المحلية في مشكل التلوث الحضري بالنفايات زاد من حجم تأثيرها على البيئة بالولاية ، كون الواقع المعاش يؤكد وجود أطنان من النفايات الخاصة بالأحياء السكنية و الفضاءات التجارية ، لكنها لا تجمع و تبقى على حواف الطرقات و داخل مختلف التجمعات ، و غالبا ما يتم اللجوء إلى حرقها بعين المكان بشكل لا يراعى من خلاله جانب التلوث الهوائي الذي تسببه هذه العملية ، و ما يمكن أن ينجر من ورائها من أمراض مختلفة خاصة بالنسبة للأطفال ، ناهيك عن الإزعاج الذي تتسبب فيه سواء للسكان أو للزائرين خاصة بالمدن ذات البعد السياحي .هذه الظاهرة (الحرق العشوائي) استفحلت بشكل خطير بالولاية خلال السنوات الأخيرة سيما في المدن الرئيسية ، نتيجة لموجة النزوح الريفي الكبيرة الذي شهدته المنطقة خلال هذه الفترة بسبب الوضعية الأمنية المتدهورة ، مما أدى إلى تزايد البناء الفوضوي و انتشار الفوضى في الكثير من الأحياء بوتيرة لم تسمح للمسئولين بالسيطرة عليها .

1-1 -2 / المياه المستعملة :

تتميز ولاية جيجل بشبكة هيدروغرافية كثيفة جد مهمة لتنميتها ، لكنها بقدر أهميتها فهي مهددة بأن تشكل مستقبلا مشكل بيئي كبير ، حيث في الوقت الحالي أصبحت الوجهات المفضلة لطرح المياه المستعملة غير المعالجة و التي بدورها تفرغ في البحر ، مما يجعل الحياة البحرية الساحلية على المحك ، إضافة إلى الأخطار الكثيرة التي تهدد السكان ، خاصة القاطنين بالقرب من المياه الملوثة .

فمن الجدول رقم 31 نلاحظ أن معظم البلديات في الولاية تطرح مياهها القذرة في المجاري المائية التي تمر بها ،و غالبا إن لم نقل كليا لا تمر بعمليات التطهير ،حيث تفتقد الولاية بشكل كبير لمحطات التطهير كما هو الحال بالنسبة للواد الكبير ، واد جن جن ، واد النيل وواد منشة ، حيث تعرف نسبة عالية من طرح المياه المستعملة بها .

صورة رقم 40 :

الحرق العشوائي للنفايات المنزلية

صورة رقم 41 :

صورة رقم 42 :

انتشار القمامة الفوضوية بالقرب من المساكن

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل

جدول رقم 31 : أماكن طرح المياه القذرة بولاية جيجل

البلديات	الصبيب اليومي (م^3/ اليوم)	أماكن التفريغ
جيجل	15.205,00	- البحر ، واد موطاس ، واد القنطرة
الطاهير	8.762,99	- واد بوقرعة ، واد النيل ، واد تاسيقت ، واد جن جن
الشحنة	2.664,79	- شعبة ، Fosse sèptique
اولاد عسكر	351,29	- شعبة ، Fosse sèptique
أ. ع القادر	2.733,10	- واد جن جن
وجانة	1.260,25	- شعبة ، Fosse sèptique
زيامة	1.044,88	- البحر ، واد زيامة
إيراقن	713,12	- شعبة ، Fosse sèptique
العوانة	1.013,44	- البحر ، واد بورشايد
سلمى	107,63	- Fosse sèptique
تاكسنة	1.790,30	- Fosse sèptique
قاوس	1.431,53	- واد منشة ، واد بوراجح
جيملة	1.514,75	- واد الرحى
بني ياجيس	701,75	- واد منشة ، واد بوراجح
الشقفة	3.122,86	-واد النيل ، واد سعيود
القنار	1.389,27	- البحر ، واد النيل
س.ع العزيز	1.104,66	- البحر ، الواد الكبير
برج الطهر	188,68	- شعبة ، Fosse sèptique
العنصر	2.455,97	- الواد الكبير ، واد إيراقن
جمعة بني حبيبي	1.440,79	- شعبة ، Fosse sèptique
واد عجول	538,34	- شعبة ، Fosse sèptique
بوراوي بلهادف	411,32	- شعبة ، Fosse sèptique
اولاد يحي	1.424,38	- شعبة ، Fosse sèptique
اولاد رابح	1.471,74	- واد عطرية
س . معروف	1.654,87	- الواد الكبير
غبالة	433,41	- شعبة ، Fosse sèptique
الميلية	7.113,86	- الواد الكبير ، واد بوسيابة
سطارة	241,89	- واد بوسيابة ، الشعبة
المجموع	**62.286,86**	

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل- إحصائيات سنة 2004 -

ما زاد الطين بلة هو الضعف الكبير الذي تعاني منه ولاية جيجل فيما يخص تغطية مجال الولاية بشبكة الصرف الصحي ، حيث لا يتعدى معدل الربط 45,65 % (الجدول رقم 13 بالملحق) ، و من خلال الخريطة رقم 17 التي حاولنا من خلالها تقييم معدل الربط بشبكة الصرف الصحي لبلديات الولاية ، يبرز بشكل واضح الإنخفاض الكبير في معدل الربط بالبلديات الريفية خاصة الجبلية منها ، حيث يسجل أضعف معدل ببلدية بني ياجيس بـ 1,92 % ، و لا يتعدى 2,55 % و 3,41 % ببلديات أولاد يحي و بلهادف على التوالي و هي بلديات جبلية ، أما المعدلات المرتفعة فتظهر بالبلديات الساحلية خاصة السهلية ، حيث تصل بعاصمة الولاية 82,91 % و ببلدية الطاهير ثاني قطب بالولاية 62,04 % .

ولا تقتصر مشكلة الولاية مع المياه القذرة الحضرية على ضعف التصريف الصحي ، بل زيادة على ذلك تعاني هذه الشبكة من الإنكسارات العديدة و المتكررة بسبب قدمها و تآكل أجزاء كبيرة منها ، مما يؤدي إلى ظهور برك و مستنقعات للمياه الملوثة ، و هي أوساط ملائمة لنمو و تكاثر الحشرات الضارة (البعوض، الذباب، الفئران، ...) ، التي بدورها تؤدي إلى انتشار و انتقال الأمراض المعدية بين السكان وخاصة الأمراض المتنقلة عن طريق المياه (MTH)، و قد أصبحت هذه الظاهرة جزء من المظهر العام بكل الأحياء السكنية خاصة في المدن .

1-2 / التلوث الصناعي :

رغم الضعف الذي تعرفه الولاية في مجال التصنيع حيث تقتصر على صناعات لا تمثل تهديد حقيقي للبيئة ، إضافة إلى تواضع عدد الوحدات الصناعية و التحويلية الموجودة ، إلا أن تركزها بالجهة الشمالية منها و نقصد هنا المناطق الساحلية على وجه الخصوص ، و إهمال المقيمين عليها لتطبيق المعايير البيئية في طريقة تعاملهم مع الوسط المحيط بها و الذي غذته عدم صرامة المسئولين بالولاية ، جعل للأضرار التي يخلفها النشاط الصناعي بالمنطقة حاليا و التي يمكن أن يتسبب فيها في المستقبل إذا ما استمرت الوضعية الحالية ، تأخذ قسطا كبيرا من مشاكل التلوث الذي تعاني و ستعاني منه ولاية جيجل ، على غرار وحدتي الدباغة و الجلود المتواجدة في كل من بلديتي جيجل و الميلية ، اللتين تفرزان لوحدهما أزيد من 7 أطنان من النفايات الصلبة ، و التي تلقى بعشوائية داخل محيط الوحدتين ، و رمي وحدة جيجل لنفاياتها مباشرة في واد موطاس و ما تسببه من تلوث بالمنطقة مع انبعاث روائح كريهة تمتد إلى كافة المدخل الغربي للمدينة .

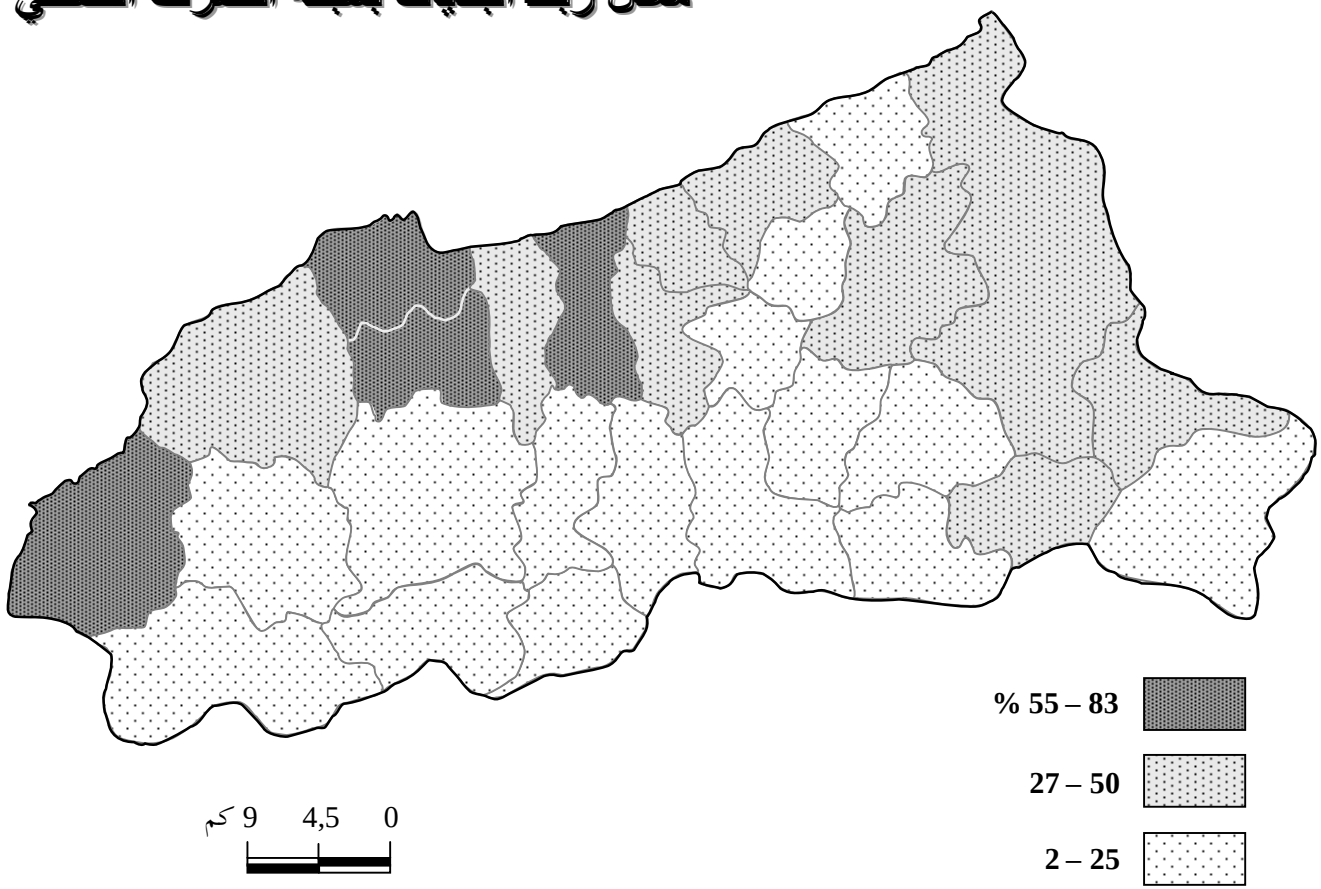

المصدر : مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل + معالجة شخصية

الخريطة رقم : 17

أكواخ قصديرية بمحاذاة مستنقع للمياه القذرة و بالقرب من شاطئ الرابطة

تشكل مستنقعات من المياه القذرة بالقرب من المساكن

مستنقع للمياه القذرة

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل

إنكسارات في شبكة الصرف الصحي

تلوث واد الكبير بالمياه القذرة

المصب النهائي للمياه القذرة بالبحر غرب مدينة جيجل

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل

جدول رقم 32. : مخلفات أهم الوحدات الصناعية بولاية جيجل

الوحدة	نوع المخلفات	الملاحظات
مدبغة جيجل	- بقايا الجلود المدبوغة - أوحال - مياه مستعملة (معالجة)	- توجد الوحدة بالمحيط الحضري لمدينة جيجل - ترمى النفايات الصلبة عشوائيا داخل الوحدة . - ترمى المياه المستعملة بواد بوطاس
وحدة الفلين ENEL (وحدة خاصة)	- غبار كثيف - مخلفات الفلين	- توجد بالمحيط الحضري لمدينة جيجل . - يتم تفريغ النفايات الصلبة بالمفرغة العمومية
وحدة الزجاج AFRICAVER	- مخلفات الزجاج - مياه مستعملة	- توجد بالمجال الساحلي (المنطقة الصناعية اولاد صالح) .
وحدة المصبرات SIJICO	- بقايا الخضر و الفواكه	- توجد بالمجال الساحلي (المنطقة الصناعية اولاد صالح) .
وحدة الكاولين SOALKA	- رمال بأحجام مختلفة	- تحتوي الوحدة على حوض للتحليل (لا يعمل بكل طاقته) - تخزين المخلفات الصلبة خارج الوحدة
وحدة الخزف الصحي بالميلية	- بقايا المصنوعات - - قوالب الجبس	- يتم تحويل البقايا الصلبة نحو وحدة للرسكلة
مدبغة خنيفر للجلود بالميلية	- بقايا الجلود المدبوغة - أوحال مياه مستعملة (معالجة)	- ترمى النفايات الصلبة عشوائيا داخل الوحدة .

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل-2004

1-3 / التلوث الفلاحي :

إن ممارسة النشاط الفلاحي دون الانتباه إلى تأثيره على الطبيعة و المحيط ،يمكن أن تتسبب في مشاكل بيئية عديدة خاصة بالنسبة إلى تقهقر خصائص الترب و تلوث المياه و غيرها .

و ولاية جيجل هي ولاية فلاحية تتميز بتربية الحيوانات بالمناطق الجبلية ، حيث تؤثر عملية الرعي على تماسك التربة و تؤدي مع الزمن إلى تسارع عمليات التعرية ، خاصة بالنسبة للماعز الذي تأثيره على الطبيعة كارثي ، و رغم أن الولاية لا تعاني بشكل مقلق من هذا المشكل غير أنه من الحكمة أخذ التدابير اللازمة لمراقبته ، فبالنسبة للزراعات الكثيفة المنتشرة خاصة في الجهة الشرقية من الولاية ، فقد كان تأثيرها مباشر على المجاري المائية التي تعاني من تزايد المواد العضوية و الكيميائية بها جراء الاستعمال العشوائي للأسمدة و المبيدات الزراعية ،كما أن الزراعات تحت البيوت البلاستيكية التي تمارس بشكل كبير بسهل الطاهير جيجل تساهم كذلك في التدهور البيئي بسبب لا وعي الفلاحين لخطر الرمي العشوائي للبقايا البلاستيكية المستعملة مباشرة في الطبيعة .

للمطاحن الخاصة بالزيتون كذلك أثر بيئي خطير ، حيث توجد بالولاية حوالي 130 طاحونة منها 30 من النوع الآلي ، 24 شبه آلي و 76 تقليدية ، متوضعة أساسا ضمن الأحواض التجميعية للمجاري المائية خاصة منها : الواد الكبير ،واد بوسيابة ، واد منشة ، واد جن جن و واد النيل . تقوم هذه المطاحن برمي المياه التي تستعملها في عصر و طحن الزيتون مباشرة في هذه المجاري ، حيث تكون محملة بالبقايا الزيتية و التي هي أكثر أنواع ملوثات المياه خطورة .

2 / تقهقر المنظومة الغابية بولاية جيجل:

في الواقع تتعرض الثروة الغابية بالإقليم كباقي الأقاليم الجبلية بالجزائر إلى العديد من المشاكل ، فبعد الاستنزاف الخطير لمادة الفلين الذي عرفته خلال فترة الاستعمار و الذي كان يصدر بكميات كبيرة نحو فرنسا إضافة إلى سياسة الحرق التي انتهجتها خلال حرب التحرير لإخماد نار الثورة ، لا تزال لحد الآن تعاني من أخطار تهدد توازنها و استقرارها و أهمها :

2 -1 / تزايد ظاهرة الحريق :

و التي تعتبر أكثر خطر يهدد سلامة البيئة إذ يعرضها إلى اختلال في التوازن البيئي و فقدان القيمة الجمالية للطبيعة ، هذا بغض النظر عن التأثير العميق لهذه الظاهرة على الاقتصاد الإقليمي بصفة خاصة و الوطني بصفة عامة ، و قد زادت حدة هذه الظاهرة في سنوات التسعينات بفعل حرق العديد من الغابات عن قصد، ففي سنة 1990 حرق مساحة غابية تصل إلى 11102 هكتار[1] .

[1]- إحصائيات المصالح الفلاحية لولاية جيجل

2 -2 / الرعي غير المراقب :

من المعلوم أن السكان بولاية جيجل يعتمدون اعتماد شبه كلي في حياتهم اليومية على النشاط الفلاحي و الرعوي بالدرجة الأولى ، لهذا تتوفر المنطقة على ثروة حيوانية معتبرة و التي كانت أحد أهم الأسباب لإقامة وحدتي الجلود بمدينتي جيجل و الميلية ، و في ظل قلة المساحات المخصصة للرعي ، كان من المحتم ترك هذه الثروة الحيوانية على اتصال مباشر بالمناطق الغابية خاصة الماعز الذي يعد العدو الأول و الرئيسي للغابات دون مراعاة فترات نمو النباتات و الأعشاب و إزهارها ، خاصة بالنسبة للأنواع التي تنمو في مساحات صغيرة و بكميات قليلة كالأعشاب الطبية و العطرية ، مما سبب إتلاف العديد منها على الخصوص أثناء تنقل المواشي نحو أماكن الرعي و العودة منها .

2 -3 / قطع الأشجار :

و الذي يتم عمدا و بطرق غير عقلانية سواءا بهدف التوسع العمراني و الزراعي أو بغرض استعمالها في قطاع البناء و قطاعات أخرى ، حيث يستعمل السكان المحليين أخشابها في مختلف أشغالهم و احتياجاتهم كالتدفئة و بعض الصناعات التقليدية خاصة و أن نسبة كبيرة منهم من الفئة الريفية التي تستعمل الأواني الخشبية بكثرة كما تعتمد على تسويقها و بيعها في كسب عيشها .

إن مشاكل التلوث البيئي بولاية جيجل تتفاقم من سنة إلى أخرى ،رغم ضعف القطاع الصناعي الذي يعتبر لدى العديد من الدول المتسبب الرئيسي في تلوث أجوائها و مياهها ، و تظهر خاصة بالمناطق الحضرية التي جلها تتوزع بالمناطق الساحلية ، و يعود السبب الأساسي في هذه الوضعية إلى انعدام الثقافة البيئية على حد سواء بالنسبة للمسيرين و السكان المحليين و حتى بالنسبة للقائمين على هذا القطاع (مديرية البيئة) .

كما تتعرض غابات الولاية إلى أخطار عديدة ، فمثلا بالرغم من أن جبال العوانة تمثل وسط مناسب لتطور القطاع الغابي فإن هذا القطاع يبقى قليل الأهمية بها، حيث يعرف حرائق متكررة و تدخلات بشرية مستمرة ، و الوضع بجبال الميلية يدعو إلى القلق حيث أدى الرعي الفوضوي إلى ظهور مشاكل عديدة تهدد الغطاء النباتي الغابي بالانقراض ، و نفس الوضعية تشهدها معظم غابات الولاية هذا بالإضافة إلى الإهمال الكبير الذي يتسبب في الحرائق ، وقد يتسبب في مشاكل عديدة تفقد هذه المنظومة توازنها الطبيعي .

II / وضعية الساحل في ولاية جيجل

الوسط الساحلي هو وسط مميز عن باقي الأوساط الأخرى ، فهو يمثل مناطق إلتقاء أو إتصال بين وسطين مختلفتين و تجمع بين ديناميكيتين أساسيتين ، الأولى ديناميكية السطح القاري و الثانية الديناميكية البحرية لهذا فالتغيرات التي تطرأ على هذا الوسط تتعلق في مجملها بمميزات كل ديناميكية ، و غالبا ما تكون نتيجة لعمليتين أساسيتين : التعرية المسؤولة عن إختلاف أشكال الجروف (Falaises) و الأرضيات (Plate-formes) و عملية الترسيب التي تنشأ عنها خاصة الشواطيء ، الكثبان الساحلية (Dunes côtiéres) و البحيرات (Les lagunes) ،طبعا دون إهمال مدى تأثير التدخل البشري عليه ، فالمناطق الساحلية تشكل مورد هام لما تتميز به من إمكانيات طبيعية هائلة ، لكنها محدودة بقدر أهميتها لأنها وسط حساس و هش ما يجعل التدخل عليه يتطلب الكثير من الحيطة و الحذر . و لكن للأسف هذه الحقيقة غائبة عن تفكير مجمل مستهلكي السواحل في العالم خاصة دول العالم الثالث و الجزائر ليست بمنئى عن ذلك ، فالشريط الساحلي الجزائري كان و لا يزال الوجهة المفضلة للتوطن و الاستثمار. و قد عرفت فترة الإستعمار الفرنسي إستنزاف لثروات هذا المجال بكل ما تعنيه الكلمة، وسارت السياسات الجزائرية بعد الإستقلال على نفس الخطى هذا ما فاقم من مشاكله و زاد في تدهوره عاما بعد عام .

1 / مخطط تهيئة الساحل :

لقد إلتفت المشرع الجزائري مؤخرا إلى ضرورة المحافظة على المجالات الساحلية و خاصة الحساسة منها من خلال قانون حماية و ترقية الساحل (القانون رقم 02-02 الموافق لـ 05 فيفري 2002) و وضع مخطط لتهيئة و تسيير المناطق الساحلية و هو ما يطلق عليه " **مخطط تهيئة الساحل** " و يخص البلديات المتاخمة للبحر .

الهدف الأساسي لهذا البرنامج يتمثل في ضمان حماية أفضل للموارد الساحلية من خلال الإستغلال العقلاني و المستدام لها ، و ذلك عن طريق إيجاد من خلال الأنشطة المختلفة المتواجدة على الشريط الساحلي حلول للمشاكل البيئية المطروحة و التخفيف من عوامل تقهقر هذا المجال ، إضافة إلى اقتراح طرق لتنمية الشريط الساحلي بالبلديات المعنية تتوافق و قدراتها الإستيعابية دون الإخلال بالنظام البيئي ، لهذا أهمية هذا البرنامج تكمن في كونه يسعى إلى إعطاء التوصيات الخاصة بمقاييس التسيير الهادفة إلى إيجاد حلول حسب الأولويات للصراعات البيئية القائمة و بالتالي تبيان أحسن السبل لتحقيقها .

يشمل الشريط الساحلي جميع الجزر و الجزيرات ، الجرف القاري و شريط ترابي أقله 800 م على طول البحر ، و يضم :

- السهول الساحلية التي يقل عمقها عن 03 كيلومترات إبتداءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.
- الأراضي ذات الطابع الفلاحي .

§ المناطق الرطبة و شواطئها التي يقع جزء منها في الساحل .

§ المواقع التي تضم مناظر طبيعية أو التي تحمل طابع ثقافي أو تاريخي .

§ كل الأجمات الغابية .

§ سفوح الروابي و الجبال المرئية من البحر ، و غير المفصولة عن الشاطيء بسهل ساحلي .

و أهم النقاط الذي تناولها هذا القانون فيما يخص إستغلال المناطق الساحلية ، سنوجزها في العناصر التالية :

- يتم شغل الأراضي الساحلية في إطار حماية المجالات البرية و البحرية ذات الطابع الفريد أو الضرورية للتنمية و المحافظة على التوازنات الطبيعية ، و يمكن هنا إقامة المنشآت أو البناءات الخفيفة اللازمة لتسيير و تثمين هذه المجالات .

- مراعاة الأنشطة و الخدمات التي تقتضي مجاورة البحر (مثلا النشاطات السياحية) ، يمكن أن تمتد منطقة إرتفاقات منع البناء إلى مسافة 300م ، على طول البحر .

- يمنع إنجاز المسالك الجديدة الموازية للشاطيء ضمن حدود شريط عرضه 800 م ، و على الكثبان الساحلية ، الأشرطة الكثبانية و الأجزاء العليا من شواطيء الإستحمام ، و يمنع إنجاز طرق العبور الموازية للشاطيء على مسافة تزيد عن 03 كم إبتداءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر.

- منع التوسع الطولي للمحيط العمراني للمجمعات السكانية الموجودة ضمن المنطقة الساحلية، على مسافة تزيد عن 03 كم من الشريط الساحلي .

- منع إقامة أي نشاط صناعي جديد على الساحل .

2 / خصائص الشريط الساحلي الجيجلي :

2 -1 / تحديد الشريط الساحلي لولاية جيجل : يمتد ساحل ولاية جيجل على طول 120 كم و حدوده هي كما يلي : **شرقا :** من وادي زهور ببلدية الميلية (مع حدود ولاية سكيكدة)

غربا : من الشاطيء الأحمر ببلدية زيامة منصورية (مع حدود ولاية بجاية)

و يشمل الشريط الساحلي :

§الجزر و الجزيرات :

- الجزيرة الكبيرة بالعوانة
- جزير ة صخر البلح (سيدي عبد العزيز)
- الجزيرة الصغيرة بالعوانة
- جزيرة برج البليدة (العوانة)
- جزيرة الجبلية (زيامة منصورية)

و يحدد كما يلي :

§السطح القاري : إنطلاقا من كون الإنحدار بالمنطقة الوسطى من خليج جيجل يبلغ عمق 150 م ، على مسافة تمتد على حوالي 06 كم من الشاطيء و تصل إلى 10 كم شرق الخانق الجبلي ، و لا تزيد عن 02 كم من الشاطيء في أقصى الشرق و في الخليج المقابل لواد زهور ، إذن حدود السطح القاري يقع على عمق 150 م .

§**خط متساوي العمق 25 م داخل البحر** : يمنع فيه إستخراج الرمال البحرية و المواد الأولية من باطن الأرض ، و يمكن القيام بذلك عند عمق أكثر من 25 م .

§**شريط ترابي بعرض أقله 800 م على طول البحر و يضم :**

1 – سفوح الروابي و الجبال بالبلديات التالية :

- بلدية زيامة المنصورية : تقع مع حدود ولاية بجاية ،يضم شريطها الساحلي المنحدرات الجبلية الشمالية إنطلاقا من خطوط الذرى لجبال : الخميس (1095 م) ، القبة (1072 م) ، بوليان (1385 م) ، سيدي علي (1237 م) و حديد (1454 م) .
- بلدية سلمى بن زيادة :خطوط الذرى لجبال الشريعة (944 م) ،فج التفاح (1274 م) و مسيد الشتاء(1536 م)
- بلدية جيجل : خطوط الذرى لكدية بيتات (314 م) ، جبل مزغيطان (341 م) ، جمعة زبيرية (104 م) و كدية الخروبة (157 م) .
- بلدية الأمير عبد القادر : خط الذروة لجبل بوخرطوم (137 م) .
- بلدية الطاهير : عند خط الذروة لذراع الثلاثاء (113 م) .
- بلدية القنار : خطوط الذرى لجبال بني حمزة (279 م) و بوطويل (117 م) .
- بلدية سيدي عبد العزيز : عند خطوط الذرى لذراع الترات (218 م) ، و شوف (168 م) .
- بلدية خيري واد عجول:عند خطوط الذرى لكدية يعقوب(406 م)،تازة (459 م) و ذراع أرزوان (476 م).
- بلدية الميلية :عند خطوط الذرى لذراع بوعش (636 م)، طاس منصور(512 م) و البلارحات (432 م) .

2 – السهول الساحلية :

- سهل العوانة
- سهل بلغيموز
- سهل جيجل مشتة
- سهل واد النيل
- سهل الطاهير
- سهل بني بلعيد
- سهل وادي زهور

3 – الكتل الغابية :

- غابة القروش
- غابة ذراع الوادي
- غابة أدندون
- غابة بني أحمد
- غابة دار العلام
- غابة العوانة
- غابة الماء البارد
- غابة القنار – سيدي عبد العزيز
- غابة وادي عجول
- غابة بني فرقان

و قد وضحنا مختلف حدود و مكونات الشريط الساحلي لولاية جيجل من خلال الخريطة رقم 18.

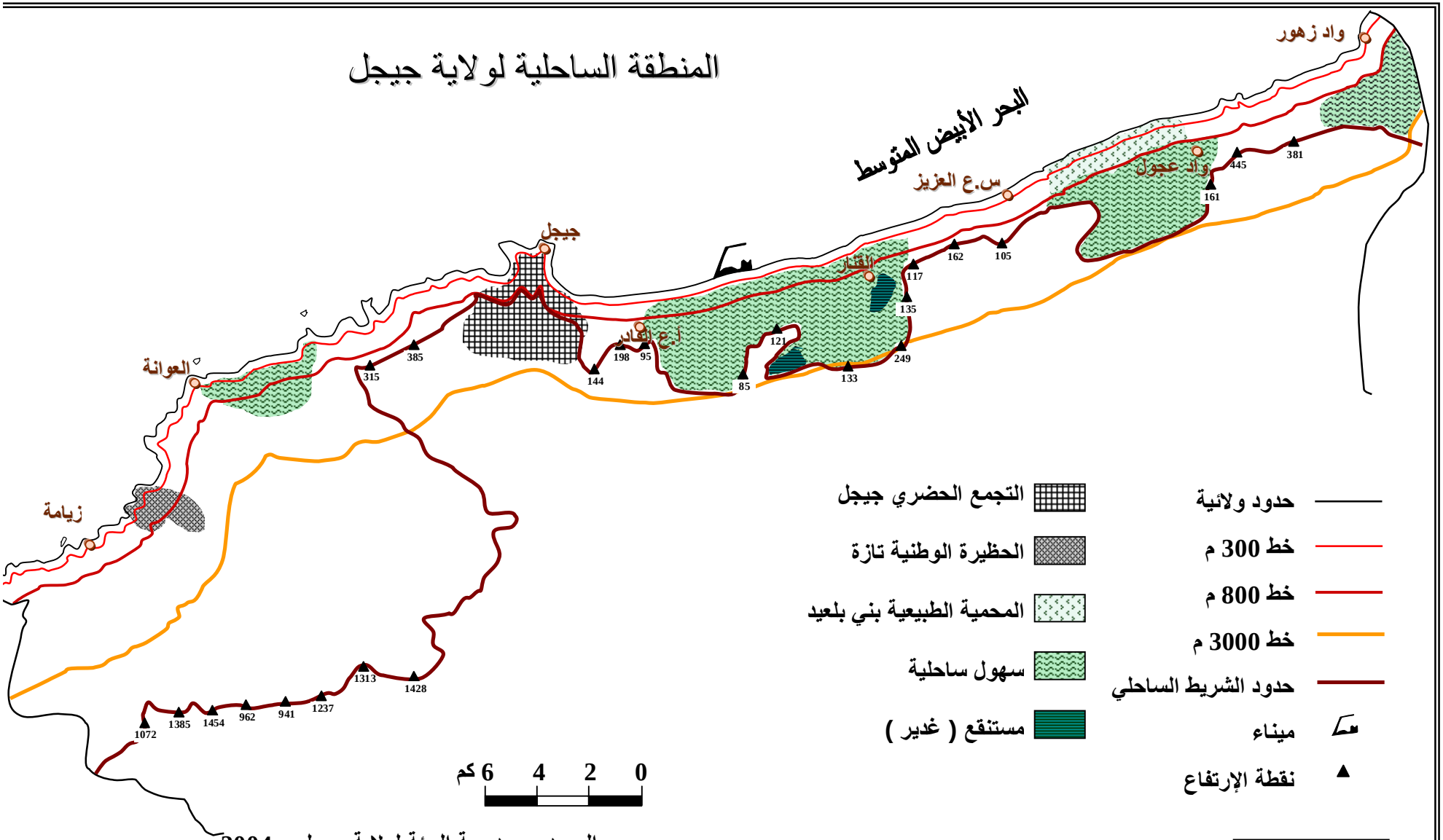

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل – 2004 -

خريطة رقم : 18

4 – المناطق الرطبة :

- المحمية الطبيعية لبني بلعيد المصنفة ضمن إتفاقية رامصار
- غدير بني حمزة (بلدية القنار)
- غدير المرج (بلدية الطاهير)
- بحيرة العوانة

5 – المواقع الطبيعية ، الثقافية و التاريخية :

- الكهوف العجيبة (مغار آديم و مغارة تازة)
- الكورنيش الجيجلي
- منارة رأس العافية
- حظيرة تازة الوطنية
- آثار شوبة العتيقة
- المقبرة البونيقية بمنطقة الرابطة

2–2 / تعدد مسببات تقهقر الساحل الجيجلي :

إن منطقة الساحل الجيجلي منطقة حساسة كغيرها من المناطق الساحلية في العالم ، و بسبب تضمنها لحركتين مختلفتين لمجالين مختلفين فهي عرضة لجملة من الأخطار الطبيعية التي تهدد بتعرضها إلى التقهقر زاد التدخل البشري غير العقلاني و العشوائي على هذا المجال من حدة هذا المشكل بصورة واضحة .

2–2-1 / العوامل الطبيعية :

كما يظهر الجدول رقم 33 فمستوى تعرض ولاية جيجل للكثير من الأخطار الطبيعية عالي و طبعا ينعكس هذا سلبا على الشريط الساحلي الذي يعتبر أكثر المناطق عرضة لهذه الأخطار و المتمثلة أساسا في :

جدول رقم 33 : مستوى تعرض ولاية جيجل لأهم الأخطار الطبيعية

نوع الخطر	الزلازل	الفيضانات	الأعاصير و الرياح القوية	حرائق الغابات	التعرية	حركات التربة
مستوى الخطر	عـالي	عـالي	عـالي	عـالي	متوسـط	متوسـط

المصدر : مفتشية البيئة لولاية جيجل

- الزلازل : منطقة جيجل هي منطقة ذات نشاط تكتوني كبير ، فقد تعرضت لعدة هزات أرضية خلال فترات زمنية مختلفة ، وكانت أشدها تلك التي كانت في سنوات 1965 ، 1964 ، 1856 هذا الأخير وقع في شهر

أوت و مس كل الشمال القسنطيني ، و قد أدى إلى تهديم شبه كلي للمدينة [1] ، حيث كان مركزه في البحر و تسبب في ارتفاع الأمواج إلى حوالي ثلاث أمتار فوق علوها الأول، و هجومها على المدينة فغمرت في بضع دقائق مسافة تمتد من خط البحر إلى حوالي 400 إلى 500 متر على اليابس. و على الرغم من أن شدة الزلازل التي تحدث بالمنطقة ليست عالية إلى درجة مخيفة حيث تصنف ضمن المنطقة (II a) ضمن مقياس ماركلي[2] لقياس شدة الزلازل ، إلى أن ترددها و تكرارها قد يتسبب في أخطار عديدة خاصة و أنها في معظم الأحيان تحدث في البحر و هي الظاهرة التي تعرف بالتسونامي (Tsunamie) ، فتؤثر بشكل كبير و مدمر على الشريط الساحلي بفعل عمليتي المد والجزر التي تحدث على إثرها و قد تعرضت ولاية جيجل منذ زلزال 1856 إلى ثلاث زلازل أخرى وقعت بعرض البحر .

- ***الفيضانات :*** تتعرض وديان ولاية جيجل بصفة عامة و منطقة الساحل بصفة خاصة بشكل كبير لخطر الفيضانات، حيث تتميز هذه الوديان بتركيبة صخرية ساهمت بدور أساسي في تفاقم هذه الظاهرة تتمثل في وجود تكوينات غير نفوذة بنسبة كبيرة ضمن أحواضها خاصة الشيست، الميكاشيست، الغرانيت، المارن و الطين مما سمح بخلق وسط ملائم لوجود جريان سطحي مهم مقارنة بالجريان الجوفي ، بالإضافة إلى الأمطار السيلية الفجائية التي تشهدها المنطقة و التي تتساقط بكميات هائلة . إجتماع هذه العوامل و في وجود عوامل أخرى جعل من الشريط الساحلي معرض بشكل كبير لخطر التعرية الساحلية .

- ***هجومية الرياح و التعرية الساحلية :*** الرياح السائدة بالمنطقة هي الآتية من القطاع الغربي و الشمالي غربي تهب على وجه الخصوص خلال الفترة من أكتوبر إلى أفريل ، و هي ذات تردد نوعا ما كبير خاصة في فصل الشتاء (من جانفي إلى مارس)بسرعات تتجاوز في معظم الأحيان 17 م / ثا ، في هذا الوقت يكون الساحل متعرض بشكل كبير لأمواج عنيفة بحيث يصل مداها إلى 7 م ، و بالتالي يكون متعرض لهجومية هذه الأمواج حيث تنشأ أمواج مهدمة للكثبان الرملية " Houles Destructives" ، التي تؤدي طبعا إلى حدوث عملية التعرية، و قد أظهرت نتائج الدراسة المنجزة من أجل إنجاز الخريطة الترسيبية لساحل جيجل من طرف مختبر الدراسات البحري (Labratoire D'etudes Maritimes LEM) ، أن إنتقال الترسبات يكون من الغرب إلى الشرق، و الأمواج بالقطاع غرب – شمال غرب تهاجم الساحل بطاقة مهمة و كانت السبب الرئيسي في التعرية التي تعرفها منطقة بوبلاطن و منحدرات زيامة منصورية .

- ***تقهقر الغطاء النباتي :*** إن الغطاء النباتي المتقهقر في مناطق و منعدم في مناطق أخرى خاصة في المنطقة الممتدة من جيجل إلى سيدي عبد العزيز يجعل الوسط عرضة للتعرية ، حيث تعمل جذور النباتات على تثبيت التربة و مساعدتها على مقاومة عوامل التعرية ، و بفقدانها تفقد المنطقة أحد أهم حواجز الحماية .

[1] - Histoire de Djidjelli : centre d'archive de JIJEL

[2] - وضعه الإيطالي Guiseppe Mercalli ، يقيس شدة الزلازل على حسب الأضرار التي تخلفها و تتراوح درجاته بين I و XII ،حيث تكون الأضرار المادية كبيرة جدا إنطلاقا من الدرجة VIII ،أما الدرجةXII فتقابلها كارثة ينتج عنها تهديم كلي ، ويقابل الدرجات من IIإلى III على سلم رشتر Richter المعمول به حاليا على المستوى العالمي القوتين 3 و 4 .

2-2-2 / العوامل البشرية :

شهد الساحل الجيجلي نشاط بشري كبير كان لعامل التضاريس الدور الكبير فيه إذ أن أكثر من82 % من مجال الولاية عبارة عن جبال و مرتفعات وعرة ،أما المناطق السهلية فتكاد تقتصر على الشريط الساحلي، مما جعل أغلب الممارسات الاقتصادية و الاجتماعية تتركز على هذا المجال .

و في محاولة منا لتقييم مدى تأثير التدخل البشري على الساحل الجيجلي الذي هو نظام إيكولوجي له أهمية خاصة في السياحة ، ارتأينا عرض أهم النشاطات و العوامل التي لها تأثير سواءا مباشر أو غير مباشر على تقهقره ، و نظرا لصعوبة تناول هذا الموضوع ضمن حدود الشريط (و ليس موضوع دراستنا)قمنا بدراسة البلديات الساحلية على إعتبار أن الظواهر التي تشهدها تنعكس بشكل كبير على المناطق الساحلية.

أ / تركز سكاني كبير بالمناطق الساحلية :

على طول 120 كم ، يجمع الشريط الساحلي الجيجلي 09 بلديات من مجموع 28 بلدية أي حوالي $^1/_3$ من إجمالي البلديات ،و تجمع حوالي 341118 نسمة بنسبة تصل إلى 58,53% من المجموع الكلي للسكان (582809 نسمة) ، هذه البلديات هي من الغرب إلى الشرق كما يلي : زيامة منصورية ، العوانة ، جيجل الأمير عبد القادر ،الطاهير ،القنار ، سيدي عبد العزبز ، خيري واد عجول ، الميلية .

و إنطلاقا من الشكل رقم 08 المستنبط من دراسة توزيع السكان و الكثافات السكانية بالولاية التي قمنا بها سابقا ،و مطابقتها مع تقسيم مجال الولاية بين المناطق المنبسطة و المرتفعة ، يبرز بشكل واضح التركز الكثيف للسكان بالمناطق المنبسطة و المنتشرة في أغلبها على الساحل، و يظهر خاصة بالمنطقة الوسطى التي توافق سهل الطاهير – جيجل ،تليها المنطقة الشرقية المتمثلة في حوض الوادي الكبير ،أما المناطق المرتفعة فتشهد تركز سكاني ضعيف خاصة بالجهة الغربية ، هذا ما جعل الولاية تشهد عدم توازن مجالي واضح بين داخل يكاد يكون خالي و ساحل متشبع ، و يعتبر هذا خطر كبير من حيث الضغط على هذا المجال الهش .

و بهدف تحليل مظهر التوزيع السكاني على الشريط الساحلي في حد ذاته ، حاولنا مقارنة توزيع الكثافات السكانية على البلديات الساحلية التسعة من خلال تمثيل المعطيات العددية بالجدول رقم 01 بالملحق في الشكل رقم 09 ، حيث تبرز ثلاث مجموعات أساسية :

المجموعة الأولى : تضم بلدية جيجل بكثافة سكانية عالية جدا ، تليها كل من الطاهير و الأمير عبد القادر ، و هذه البلديات الثلاثة تشكل سهل الطاهير- جيجل الذي يتمتع بأخصب الأراضي و يتوفر على مختلف الهياكل و المنشآت المحركة للنشاطات البشرية .

المجموعة الثانية : تتمثل في كل من بلدية الميلية و التي في الواقع مساحتها الكبيرة و تغلب الجبال على الجهة الشمالية منها جعل الكثافة السكانية بها أضعف بالمقارنة مع المجموعة السابقة ،و رغم هذا تبقى من أكثر البلديات الساحلية استقطابا للسكان ،إذ تعد قطب اقتصادي بالولاية ، تنتمي إلى هذه المجموعة أيضا كل من بلديتي سيدي عبد العزيز و القنار و هي كذلك مناطق سهلية .

الشكل رقم : 08

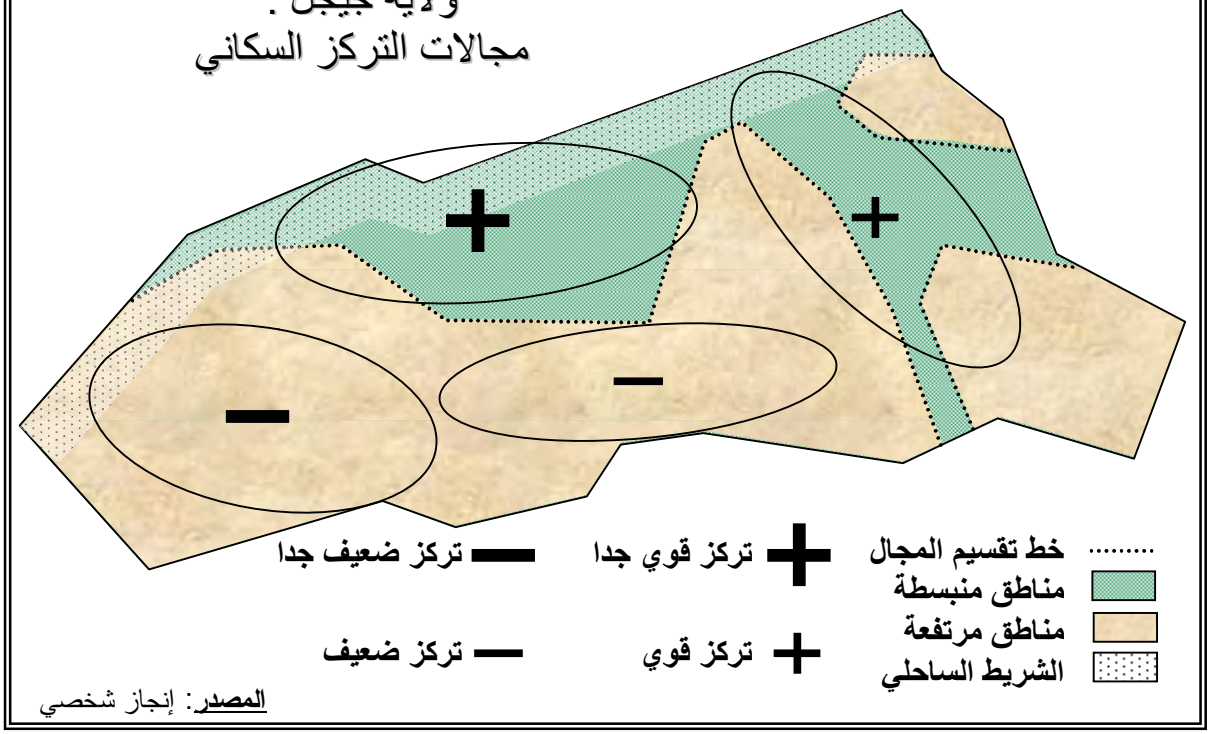

المصدر: إنجاز شخصي

الشكل رقم : 09

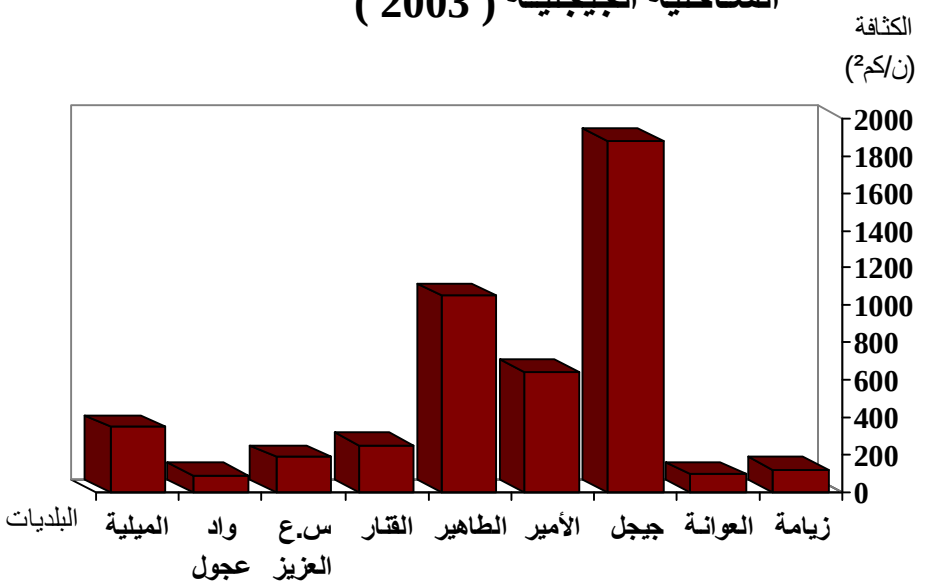

المجموعة الثالثة : تضم كل من بلديتين جبليتين في الجهة الغربية للولاية هما بلدية زيامة ذات التضاريس الصعبة الجبلية في مجملها ، و بلدية العوانة التي باستثناء جزء متاخم للبحر منبسط هي كذلك منطقة جبلية ،أما البلدية الثالثة فتتمثل في خيري واد عجول و هي الأضعف كثافة ضمن كل البلديات ، السبب الرئيسي رغم أنها منطقة سهلية يعود إلى حالة التهميش الاقتصادي بها .

ب / تركز النشاطات الاقتصادية بالشريط الساحلي بولاية جيجل :

إن معظم النشاطات الاقتصادية بالولاية إن لم نقل كلها تتواجد بالبلديات الساحلية ، و هذا كان الدافع الأساسي لتركز السكان بهذه المناطق .

النشاط الصناعي : إضافة إلى الوجه المحتشم الذي يظهر به القطاع الصناعي بالولاية ، إذ أقل ما يقال عليه أنه لا يعبر على الإمكانيات الحقيقية للولاية في هذا المجال خاصة من حيث المواد الأولية ،فهو يتركز بشكل أساسي في الجهة الشمالية للولاية التي تتواجد بها المناطق السهلية و خاصة بالبلديات الساحلية (الشكل رقم 10) ، حيث بعملية حسابية بسيطة نجد أن من مجموع 184 وحد صناعية بالولاية (الجدول رقم 07 بالملحق) تستحوذ البلديات الساحلية التسعة على 142 وحدة أي بنسبة تفوق 77 % ،بالإضافة إلى هذا تضم حوالي 5617 عامل من مجموع 7107 عامل صناعي (تقديرات سنة 2002) ، و هذا يمثل نسبة تتعدى 79 % .

و من الشكل رقم 11 و الذي أردنا من خلاله إظهار نصيب كل بلدية ساحلية من مجموع هذه الوحدات ، تبرز بلدية جيجل و هي عاصمة الولاية حيث هي وحدها تضم حوالي 72 وحدة صناعية ، و تبرز معها البلديات التي تمثل أقطاب الولاية (الميلية و الطاهير)، و كذلك بلدية الأمير عبد القادر (تواجد منطقة نشاط بها)، حيث يظهر سهل الطاهير جيجل و حوض الميلية مجال للتركز الصناعي .

النشاط الفلاحي :

إن ممارسة النشاط الفلاحي بصفة عامة لها تأثيرات جانبية على المجال خاصة إذا كان المجال هش و حساس كالمجال الساحلي الذي نحن بصدده ، فمثلا الرعي خاصة غير المراقب و المكثف يتسبب في تعرية التربة ،و يشارك النشاط الزراعي في تقهقر المجال خاصة من خلال إستعمال الأسمدة .

في ولاية جيجل و كما تعرضنا له سابقا ، تتميز بتركز كل من المناطق المنبسطة السهلية و الترب الخصبة المنتجة بالمناطق الشمالية الساحلية ، هذين العاملين ساهما بدور أساسي في أهمية الممارسة الفلاحية خاصة النشاط الزراعي بالبلديات الساحلية ، فمن إجمالي حوالي 99183 هكتار هي المساحة الزراعية بالولاية حوالي 33851 هكتار تتوزع على البلديات الساحلية التسعة أي بنسبة تتعدى 34 % (الجدول رقم 34) ،و من مجموع مساحة تقدر بـ 43391 هكتار مستغلة في الزراعة حوالي 16363 هكتار من نصيب البلديات الساحلية بنسبة تفوق 37 %.

الشكل رقم : 10

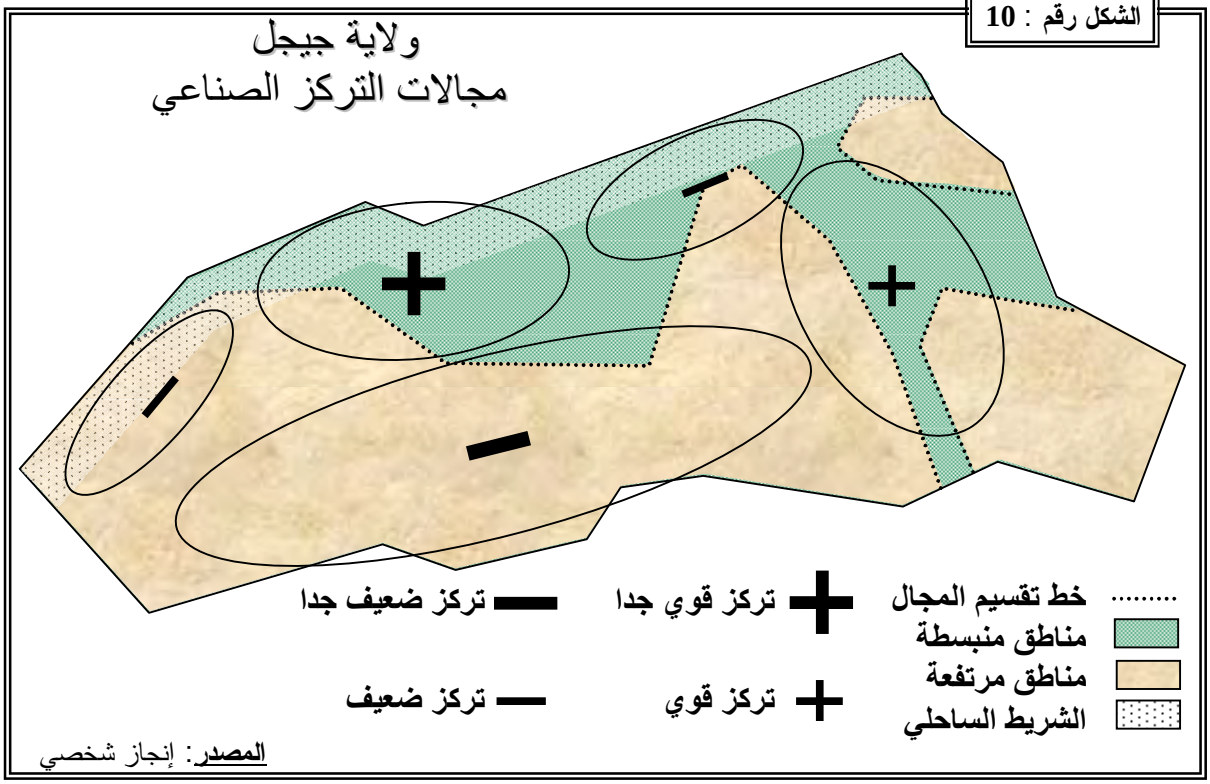

المصدر: إنجاز شخصي

الشكل رقم : 11

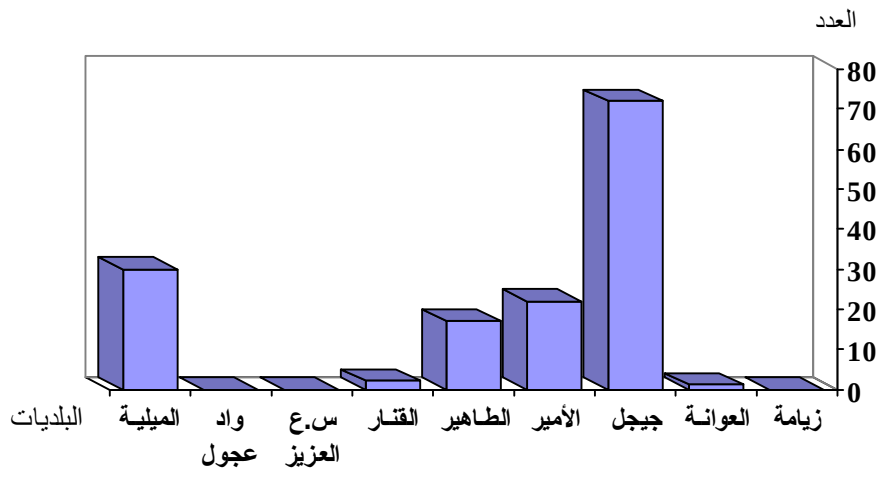

الجدول رقم 34 : توزيع S.A.T وS.A.U على البلديات الساحلية بولاية جيجل

البلدية	المساحة الإجمالية (هـ)	S . A . T			
		المساحة (هـ)	%	S . A . U (هـ)	%
الميلية	20.628	8.880	43	5.319	60
واد عجول	5.337	3.652	68	1.937	53
س.ع العزيز	5.047	1.197	24	698	58
القنار	5.653	1.245	22	595	48
الطاهير	6.488	3.041	47	2.002	66
أ.ع القادر	5.052	3.807	75	2.169	57
جيجل	6.238	2.933	47	1.013	35
العوانة	12.794	5.722	45	1.783	31
زيامة	10.231	3.374	33	847	25
المجموع	**77.468**	**33.851**	**44**	**16.363**	**48**

المصدر : الدليل الإحصائي لمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لولاية جيجل

و في الواقع النشاط الفلاحي في ولاية جيجل كما في الشكل رقم 12 هو موزع بين تركز لتربية الحيوانات خاصة منها الماشية بالمناطق الجبلية ، و النشاط الزراعي المكثف بالمناطق السهلية و التي في معظمها تتوضع بالساحل، و قد حاولنا تمثيل نسب كل من المساحة الزراعية الإجمالية (SAT) و المساحة الزراعية المستغلة (SAU) من الجدول رقم 34 في الخريطة رقم 19 ، من أجل توضيح أهمية المجالات الفلاحية بكل بلدية ساحلية ، حيث أول ما يمكن ملاحظته عدم التوازن الواضح من حيث تركز الإستغلال الزراعي بالمناطق الوسطى و الشرقية من ساحل الولاية حتى بالبلديات التي تكون المساحات الزراعية بها محدودة نسبيا (سيدي عبد العزيز و القنار) و ضعفه بالمناطق الغربية التي هي جبلية في معظمها .

بالنسبة للإنتاج الزراعي فالبلديات الساحلية تستحوذ على إنتاج الكثير من المنتوجات بالولاية ، إذ من خلال الجدول رقم 35 الذي حاولنا فيه عرض الإنتاج بالبلديات الساحلية و نصيبها من كل منتوج بالمقارنة مع الإنتاج الإجمالي بالولاية ، يتجلى بوضوح سيطرت هذه البلديات على العديد من المنتوجات ، و تظهر النسبة المهمة لإنتاج الكروم بأكثر من 94 % ، هذا المنتوج الذي عرف تراجعا كبيرا في الآونة الأخيرة على مستوى الولاية و يعد إنتاجه ضعيف و شبه غائب ، تقتصر ممارسته على بلديات سهل الطاهير جيجل و حوض الميلية ، التي هي أغلبها ساحلية ،كما يظهر النصيب المهم للزراعات الصناعية بها (86%) ، و المتمثلة أساسا في الطماطم الموجهة إلى وحدة العصير و المصبرات الموجودة بمنطقة الطاهير ، و كذلك إنتاج الخضر (أكثر من 69 %) ، حيث ساعدت خصوبة التربة التي تتميز بها هذه المناطق على وفرة الإنتاج .

الشكل رقم : 12

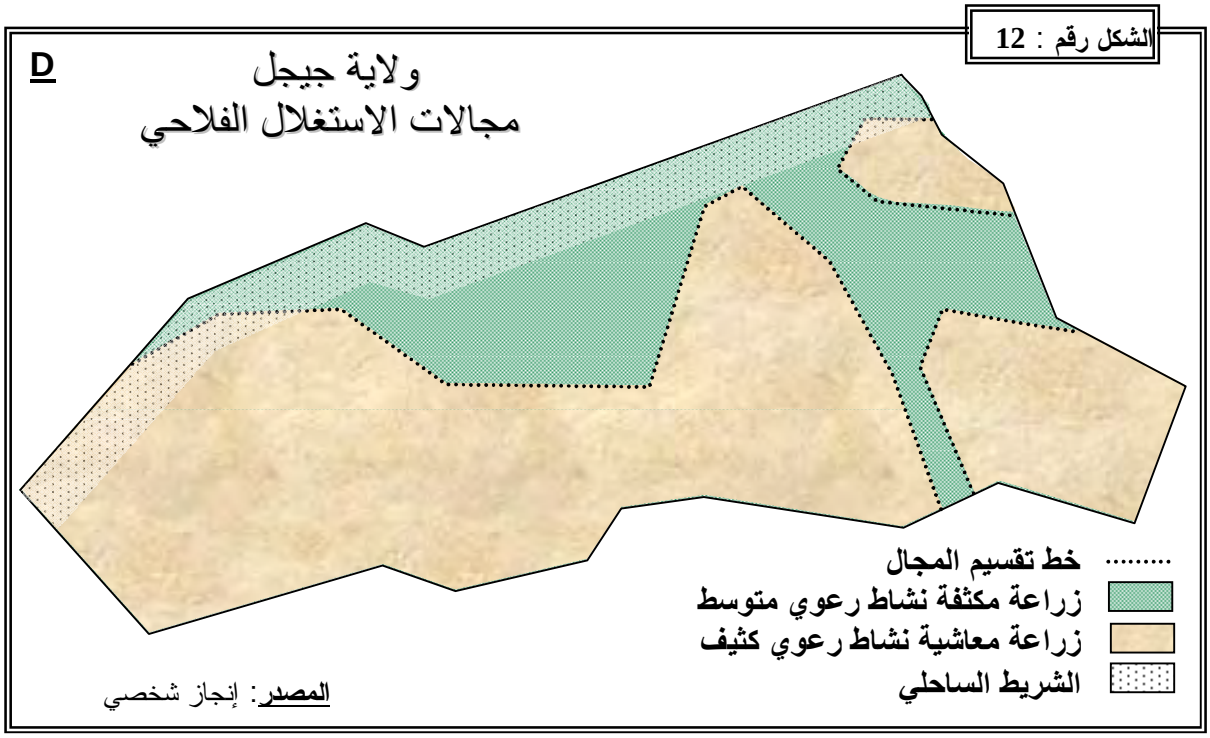

المصدر: إنجاز شخصي

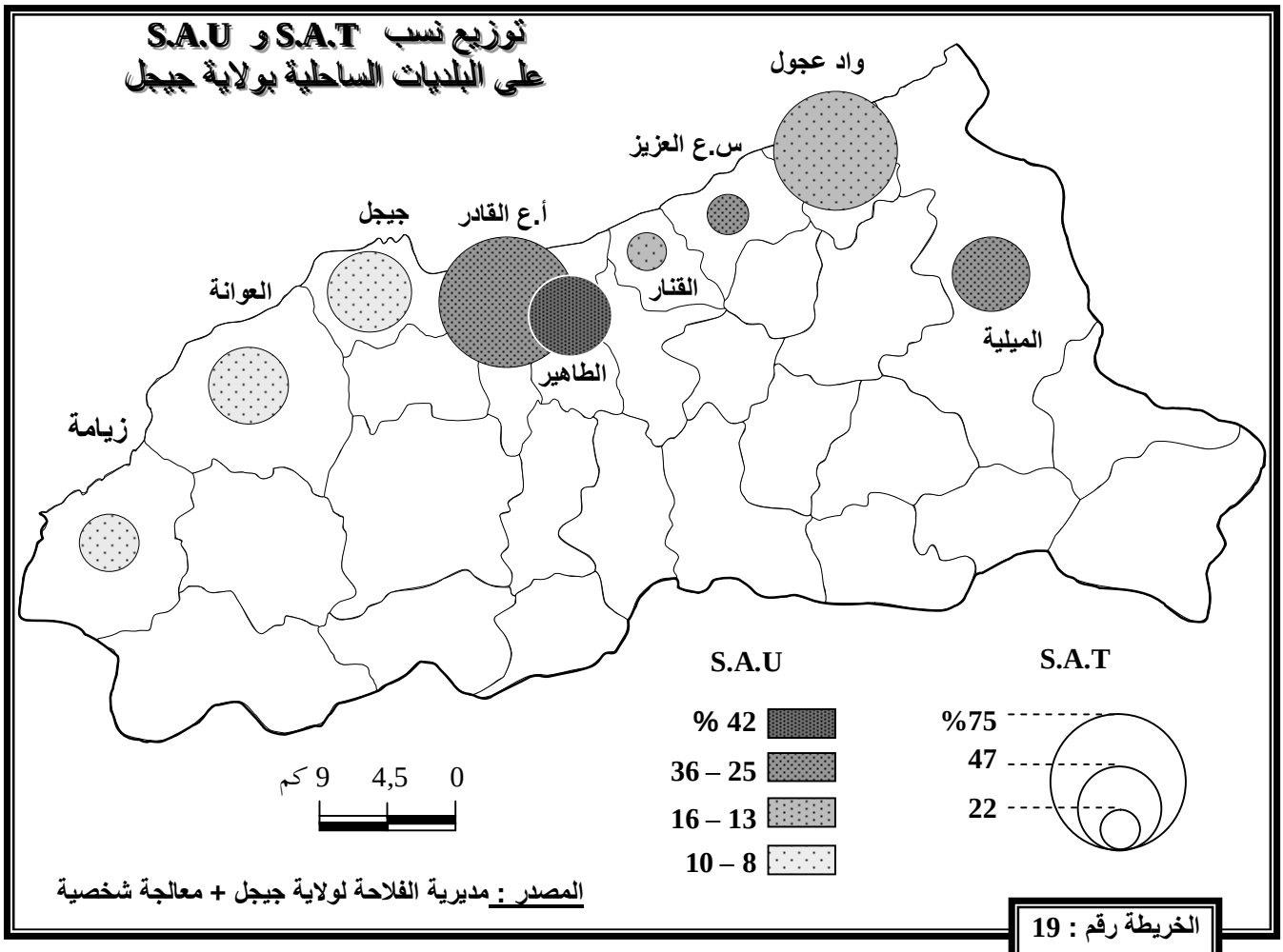

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية جيجل + معالجة شخصية

الخريطة رقم : 19

جدول رقم 35 : توزيع أهم المنتوجات الزراعية بالبلديات الساحلية (موسم 2002-2003)

المنتوجات	الإنتاج الإجمالي بالولاية (ق)	الإنتاج بالبلديات الساحلية (ق)	النسبة المئوية
الحبوب	23.781,00	6.353,00	26,71
الخضر	689.824,00	479.989,00	69,58
الزراعات الصناعية	152.630,00	132.080,00	86,54
الكروم	4.527,00	4.267,00	94,26
الأشجار المثمرة	144.193,80	65.725,30	45,58
التين	28.842,00	10.292,00	35,68
الزيتون	156.457,00	55.982,00	35,78
العلف	152,00	89,00	58,55

المصدر : مديرية الفلاحة لولاية جيجل

النشاط السياحي : تعد ولاية جيجل من أهم الولايات من حيث القيمة السياحية ، و نقصد هنا المتاحات الطبيعية التي تزخر بها و المتنوعة بين الساحل بشواطئه الجميلة و الداخل بغاباته و مظهره الجبلي المثير، لكن في ظل غياب الهياكل و المرافق اللازمة لتثمين هذا الزخم السياحي بكل أبعاده ، يبقى إهتمام القطاع ينصب إلا على السياحة الساحلية ، حيث إذا تكلمنا بلغة الأرقام نجد :

- هياكل الإستقبال السياحي بالولاية تقتصر عل المجال الساحلي ، حيث تتوفر الولاية على 24 فندق كلها تتواجد بالبلديات الساحلية ، زيادة على هذا 12 فندق تتواجد ضمن الشريط الساحلي بعمق 300 م ، في الوقت الذي ينعدم فيه أي نوع من هذه الهياكل بالمجالات الداخلية .
- 19 منطقة توسع سياحي تتوزع على طول الساحل في حين تتميز المناطق الجبلية بمناطق عديدة تستلزم توجيهها نحو الاستغلال السياحي ، خاصة بجبال سلمى التي تزينها الثلوج في فترة الشتاء ، ومنطقة تاكسنة التي تستحوذ على مناظر طبيعية خلابة .
- من بين 27 مشروع ذو صبغة سياحية ،03 مشاريع فقط لا تنتمي للبلديات الساحلية .

و من المشاكل التي تسبب فيه تركز الممارسة السياحية بالولاية على المناطق الساحلية تقهقر البيئة الطبيعية للعديد من الشواطئ التي تشهد إقبال كبير و غير مراقب أو منظم خلال فترة الصيف ،إضافة إلى مشكلة ضياع العقار السياحي الساحلي في إطار منح المشاريع السياحية و التي لم تنجز منذ أكثر من 15 سنة ،و النتيجة كانت الاستحواذ على هذه الأراضي و توجيهها لاستعمالات أخرى قد تكون منافية لخصوصية هذا المجال ، و من المستفيدين من قام بتسييج المكان و استغلاله في عملية سرقة الرمال .

جـ/ انعكاسات أهم المشاريع التنموية على الشريط الساحلي بولاية جيجل :

§ السكة الحديدية :

يمتد خط السكة الوحيد الموجود بالولاية في أغلب جزء منه على الشريط الساحلي ، و في الواقع يعتبر هذا المشروع من المشاريع الضخمة و الثقيلة من حيث إنشائها ، بالنظر إلى عمليات الحفر و الردم التي تتطلبها ، المواد التي تستعمل فيها كالإسمنت المسلح ...إلخ ، كما أنها من التجهيزات التي تخلق ضغط و حمولة كبيرة على الوسط خلال نشاطها اليومي ، خاصة مع قربها الشديد من البحر حيث يتراوح بين 100 – 300 م و في بعض المناطق لا يتعدى 50 م .

و يعد هذا المشروع من أوائل المشاريع في الولاية التي قامت باستغلال رمال الشواطئ و الكثبان الرملية على شكل مرامل ، حيث تم إزالت الكثير من الكثبان من أجل شق مسار هذا الخط ، و أخرى استخدمت كمورد لاستغلال رمالها كمواد بناء . فقد قدر حجم رمال الكثبان المستغلة حوالي 12 مليون م^3 موزعة على 36 بئر [1] متقاربة و ارتكز الإستغلال في منطقة واحدة ، مما جعلها تساهم بشكل خطير في ضعف الوسط .

هذا التدخل غير العقلاني على الوسط بقدر ما عرض الشريط الساحلي لخطر التقهقر ، بقدر ما كان له سلبياته على هذا المشروع الضخم في حد ذاته ،و بالأخص على فعاليته على المدى البعيد و يمكن اختصار المشاكل التي يتعرض لها حاليا و التي تنذر بمشاكل أكبر مستقبلا في النقاط التالية :

- إنتشار ظاهرة الترمل التي أصبح يعرفها الخط خاصة في منطقة سيدي عبد العزيز ، يعود السبب أساسا لتقهقر الغطاء النباتي بهذه الجهة الذي كان يلعب دور حاجز يقف أما زحف لرمال و تقدمها نحو الخط .

- إن إنشاء خط السكة الحديدية في مناطق قريبة من البحر ، لم يأخذ بعين الإعتبار خطر هجومية الأمواج مع الوقت بفعل تآكل الردم الذي وضع بهدف حماية الخط من نشاط الأمواج و تعريته ،وبالتالي تعرضها للهدم و الغمر خلال العواصف البحرية .

§ المحطة الكهروحرارية :

تقع هذه المحطة على الساحل في الجزء الغربي لميناء جن جن ، تبعد عن مدينة الطاهير بـ 05 كم و عن مدينة جيجل بحوالي 10 كم ، تتربع على مساحة قدرها 450 م^2 و محصورة بين البحر و الطريق الوطني رقم 43 .

بدأت الأشغال بها سنة 1984 من طرف شركة روسية بهدف إنتاج الطاقة الكهربائية ، و إنطلقت في العمل سنة 1992 ،و منذ هذا التاريخ ظهرت تغيرات مورفولوجية عديدة مست الوسط بشكل واضح تتمثل في :

[1] - ش سهيلة ،ع.ر إقبال : إنعكاسات التهيئة على تقهقر الوسط الساحلي –حالة ساحل جيجل ، مذكرة لنيل شهادة مهندس دولة في تهيئة الأوساط الفيزيائية ، معهد علوم الأرض –جامعة قسنطينة ، أكتوبر 1998 ، ص105 .

- تعمل المياه الساخنة المتدفقة في البحر على حجز المواد النهرية و منعها من التقدم نحو عرض البحر ، مما يحتم عليها إيجاد سرير آخر عن طريق تعرية حواف أعماق أرضية المحطة ، هذه التعرية تنشأ بسبب تشكل تيارات في عمق البحر ناتجة عن التقاء مياه البحر و مياه المصب الساخنة .

- تراجع كبير لخط الساحل ما بين الحاجز الغربي للميناء و مصب المحطة .

- حاليا هذه المحطة تعمل على تفريغ المياه الساخنة في البحر على حوالي 400 م غرب قاعدة الحاجز الرئيسي و هذا الصبيب الكبير المقدر بـ 60 م / ثا يلعب دور حاجز يمنع مرور الترسبات البحرية ،هذا ما أدى إلى انحراف مصب المحطة نحو الغرب بفعل تكون سهم رملي تسبب في إنسداد مسار التفريغ .

§ ميناء جن جن :

على العكس من الحالات الكلاسيكية لإنجاز الموانئ في العالم ، فميناء جن جن أنشئ في وسط خليج جيجل و في موضع لا يمثل أي حماية طبيعية ضد الرياح و الأمواج الحرة حيث يمثل موضعه منطقة هيجان كبيرة جعلت بالإضافة إلى إستهلاكه إلى جزء مهم من الساحل تمثل ثروة سياحية حقيقية حيث كان مبرمج إنشاء منطقة توسع سياحي بها ، فهو إستهلك غلاف مالي ضخم جدا و رغم هذا لم يحقق التنمية الإقتصادية التي كانت مرجوة منه .

§ الطريق الوطني رقم 43 :

يقطع الطريق الوطني رقم 43 ولاية جيجل من الغرب إلى الشرق على طول الساحل ، يعد أهم رابط للمنطقة مع الولايات المجاورة ،إضافة إلى هذا تتوضع بمحاذاته جل النشاطات البشرية للسكان ، كل هذا جعل منه محور يعرف حركية كبيرة على طول السنة ، و نظرا لتواجده على الشريط الساحلي فهو يعتبر مهدد حقيقي لإستقرار المجال الساحلي ، ففي منطقة سيدي عبد العزيز لا يفصله عن البحر سوى عشرات الأمتار ، و زيادة على هذا فهو يشق الكثبان الرملية بالمنطقة مما يساهم في التقهقر الكبير الذي تشهده ،خاصة في فترة الصيف أين تكثر حركة المواصلات الخاصة بالمصطافين ، و هذا لا ينفي القيمة السياحية لهذا الطريق خاصة بالجهة الغربية للولاية على طول الكورنيش الجيجلي أين يجمع بين أجمل المناظر الطبيعية و البحر في تقارب و تناغم نادر .

د / إستخراج الرمال :

من بين الأخطار التي تهدد الوسط الساحلي هو الإستغلال غير المدروس لرمال الشواطئ و الكثبان الذي يشكل الحماية الطبيعية للمناطق الساحلية ،و إزالته تؤدي إلى تراجع خط الساحل نحو الوراء ، وهجوم الأمواج على مختلف المنشآت و التجهيزات الموجودة على الشواطئ أو بالقرب منها .وفي الواقع إستغلال الرمال من الشواطئ ظاهرة قديمة ، غير أن خطرها إستفحل في السنوات الأخيرة مما دفع بالسلطات المحلية إلى وضع قوانين خاصة تنظم و تضبط هذا الإستغلال ، لكن رغم هذا بقي المشكل وارد ، حيث أصبحت الرمال تسرق خلال فترة الليل و تباع في الولايات المجاورة خاصة قسنطينة و ميلة و حتى الولايات الساحلية كسكيكدة .

لقد كان تدخل المرامل على الوسط الساحلي الجيجلي مباشر ، عنيف ، عشوائي و غير عقلاني فجاءت إنعكاستها على الوسط كبيرة و سريعة ، حيث بلغ معدل الحجم المستخرج من رمال الشواطيء و الكثبان حوالي 100.000 م^3 في السنة [1]. و حتى الحمولة الصلبة للمجاري المائية المنتشرة بالمنطقة لم تسلم خاصة مجرى الوادي الكبير .

إن أبرز الأخطار لإنتشار المرامل على الشريط الساحلي الجيجلي هو قضاؤها على الشواطئ و الكثبان ،حيث يمكن ملاحظتها بشكل مثير للخوف بالجهة الوسطى من الولاية و على الأخص منطقة سيدي عبد العزيز حيث أصبحت الشواطيء تعرف عجز في الترسيبات و التي تتمثل أساسا في الرمال ، و هذا ما ينذر بقدوم اليوم الذي نجد فيه هذه الشواطئ خالية تماما من الرمال ، كما أدى إستخراج الرمال كذلك في بعض المناطق إلى إختلاط مياه البحر بمياه الآبار التي يستعملها سكان تلك المناطق في الري ، خاصة في منطقة بازول و القنار إذ أصبح مشكل الملوحة يهدد مستقبل الإستغلال الفلاحي بها و يقلق الكثير من الفلاحين .

هـ / البناء الفوضوي على الشريط الساحلي :

من بين العوامل التي تؤدي إلى تقهقر المناطق الساحلية بالولاية ، إنتشار السكنات ضمن هذا الشريط و الاستغلال الفوضوي لها حيث يكون السكان على إحتكاك مباشر بجميع ممارساتهم مع هذه المنظومة الهشة و تتم أغلب تدخلاتهم بلاوعي و لا إدراك بأخطارها ، كطرح المخلفات مباشرة في المياه و بالقرب منها مما يؤدي إلى مشكل تلوثها .

يلاحظ من الجدول رقم 36 أن بلدية جيجل هي أكثر البلديات الساحلية التي تعاني من مشكلة اكتساح البنايات للمجال الساحلي ، و نعطي مثال هنا بمنطقة الرابطة التابعة لبلدية جيجل ،حيث يلاحظ إقامة عدة سكنات على مسافة لا تتعدى 100 متر من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر داخل المجال البحري ، إضافة إلى تعدي العديد من المباني في طور الإنجاز لمساحات معتبرة من الكثبان الرملية المتاخمة للبحر، مما يهدد استقرار التربة و يعرضها للانجراف و التعرية . أدى إقامة البناءات في هذا الموقع الذي يعتبر منطقة فيضانية إلى تشكل حاجز يمنع تسرب وجريان المياه ، مما ساهم في كثرة البرك و امتداد المستنقعات على مساحة معتبرة ،و اتخاذها كمصبات للمياه القذرة و نفايات السكان ،و هذا ما يجعلها مجالات خصبة لتكاثر مختلف الحشرات الضارة و التي هي العامل الأساسي في انتشار الأمراض و تفشي الأوبئة .

[1] - الحوصلة السنوية لمديرية البئة لولاية جيجل

جدول رقم 36 : توزيع البنايات الفوضوية بالمجال الساحلي الجيجلي

البلديات	الشريط الساحلي			
	عدد البنايات بشريط 800 م	المساحة	عدد البنايات بشريط 03 كم	المساحة
زيامة	404	14,14	404	14,14
العوانة	164	5,74	178	6,23
جيجل	3.250	130,00	6.761	270,00
أ.ع القادر	0	0,00	150	5,25
الطاهير	200	7,00	464	16,48
القنار	200	0,38	6	0,12
س.ع العزيز	38	9,26	41	0,36
واد عجول	0	0,00	595	20,82
الميلية	0	0,00	0	0,00
المجموع	**4.256**	**166,52**	**8.599**	**333,40**

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل-2004

نلاحظ كذلك الاختراق الكبير للشريط المحدود بـ 800 م،و الذي هو ضمن القانون المحدد للمجالات الساحلية ممنوع أمام أي نوع من البنايات ، و تبرز هذه الظاهرة خاصة ضمن الكثبان الرملية بكل من جيجل و القنار و الطاهير ، حيث أدت إلى تلوث كبير لشواطئ هذه المناطق ، و تقهقر خطير بالبيئة الطبيعية بها .

تعاني المناطق الساحلية بولاية جيجل من مشاكل عديدة ناتجة أساسا عن تركز السكان و نشاطاتهم بهذا المجال ، و ساعد في ذلك السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة و التي زادت في تعميق الهوة بين الداخل ذو التضاريس الصعبة و الساحل و بالتحديد المناطق السهلية ، لهذا فالأجزاء التي تعاني من مختلف مظاهر التقهقر و المهددة تمتد بالمناطق المنبسطة من الشريط الساحلي .

الصورة رقم: 49

تقهقر الشاطئ جراء إستخراج الرمال

الصورة رقم : 50

مسكن في طور الإنجاز على الكثبان الرملية

الصورة رقم : 51

بناية فوضوية على مسافة 100 متر بدءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل

الصورة رقم : 52

بناية في طور الإنجاز مقامة على بعد 70م بدءا من أعلى نقطة تصل إليها مياه البحر

الصورة رقم : 53

أكواخ قصديرية مقامة على الكثبان الرملية

المصدر : مديرية البيئة لولاية جيجل

خلاصـة :

رغم أن ولاية جيجل هي ولاية نقية على المستوى البيئي لا تعاني من مشاكل بيئية و إيكولوجية خطيرة لكن سوء التسيير و إهمال المشاريع و الدراسات التنموية بها للجانب البيئي، هذا فضلا عن جهل أغلبية السكان المحليين بأهمية هذا الجانب في حياتهم و مدى خطورة الممارسات المختلفة المؤثرة عليه ،يجعل من نسب تعرضها للتدهور البيئي و تقهقر الأنظمة الإيكولوجية عالي جدا، و لعل أهم مجال حيوي بالولاية هو الواجهة البحرية حيث أهم ما يمكن ملاحظته هو تميزها بـ 3 مناطق :

- المنطقة الممتدة من زيامة حتى المدخل الغربي لبلدية جيجل : هي منطقة طبيعية لا تعاني بشكل كبير من عوامل التقهقر ما عدا بعض المشاكل الناتجة عن النشاط البشري و المتمثلة أساسا في تلوث المياه الشاطئية خاصة بالنسبة لشاطئي أولاد بوالنار و تازة .

- المنطقة الممتدة من مدينة جيجل حتى الحدود الغربية لبني بلعيد : تعاني هذه المنطقة بشكل كبير من تقهقر إيكولوجي واضح و يمكن أن يهدد استقرارها البيئي مستقبلا ،أهم العوامل المتسببة في ذلك التركز السكاني الكبير ، تركز النشاطات الزراعية و الصناعية ، و الانتشار الكبير للسكن الفوضوي .

- المنطقة الممتدة من بني بلعيد حتى الميلية ، هي منطقة طبيعية نقية ذات مستوى بيئي عالي و تأثير العنصر البشري ضئيل .

الفصل الثاني : المجالات المحمية بولاية جيجل وسيلة للتنمية الإيكوسياحية

مقدمــة :

فكرة إنشاء المجالات المحمية تطورت خلال القرن 19 م ،كنتيجة للحركة الصناعية المتسارعة التي عرفتها هذه الفترة ،و ما انجر عنها من استغلال للموارد الطبيعية بشكل خطير ،و بروز مشكل تدهور و تقهقر المنظومات الطبيعية خاصة بأوروبا و أمريكا الشمالية ، هذه الأخيرة كانت السباقة في تطبيق مبدأ المحافظة و حماية الطبيعة ،حيث تعتبر الحظيرة الوطنية Yellowstone National Park التي أنشأت سنة 1872 بالولايات المتحدة الأمريكية من أقدم الحظائر الوطنية في العالم .

المجالات المحمية و على وجه الخصوص الحظائر الوطنية و المحميات الطبيعية هي مناطق مختارة من طرف الحكومات و المنظمات الخاصة ،بهدف حمايتها من الأخطار و كل أشكال التقهقر التي تهددها الناتجة عن النشاطات البشرية ، حيث رغبة المجتمعات البشرية في التطور و تحقيق الرفاه و الرخاء ، لا يعني إطلاق العنان للتدخل على المنظومات الطبيعية دون وعي بأهميتها و هذا يقتضي حماية هذه المناطق و المحافظة عليها .

انتقاء المناطق التي يتم تصنيفها ضمن الحظائر أو المحميات تتم حسب معايير[1] عديدة أهمها :

- تميزها بجمال استثنائي ينبغي المحافظة علية .
- اعتبارها ميدان خصب للدراسات العلمية .
- دورها في إبراز الموروث الثقافي الخاص بالمنطقة .
- توفرها على متاحات تستهوي السواح .

I / المحمية الطبيعية لبني بلعيد

كانت الشعوب التي تعيش على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط في الماضي على علاقة وثيقة بأوساطها الرطبة التي تستقطب الجزء الأوفر من حياتهم الاجتماعية و الثقافية ، فقد شكلت هذه الأوساط باستمرار عنصرا هاما ضمن المشهد الطبيعي المتوسطي ، بالنظر إلى دورها الحيوي في المحافظة على التنوع الحيوي للمنطقة و قيمتها الإقتصادية و العلمية و الترفيهية ، و يمكن اختصار أهميتها في النقاط التالية : تغذية الأسمطة المائية بالمياه ، امتصاص مياه الفيضانات ، تزويد السكان بالمياه لمختلف الإستعمالات (الشرب ،الفلاحة ،...) الرعي ، الصيد ، السياحة .

[1] - علي محمودي(مدير الحظيرة الوطنية لبجاية) : أنواع المحميات الطبيعية ، محاضرة ضمن ملتقى حول مشروع إنشاء أول حظيرة جهوية بسوق اهراس 22-23 فيفري 1999 .

و في القرن العشرين انجر عن حركة التصنيع الواسعة و الزراعة المكثفة و عن توسع العمران و اكتساحه لمجالات مهمة من هذه الأوساط إضافة إلى الضغوطات الكبيرة التي يمارسها السكان عليها ،إلى تدهور العلاقة القائمة بين الإنسان و الأوساط الرطبة أدى إلى إتلافها على نطاق واسع ،حيث يمكن القول أن 50 % مما لحق بهذه الأوساط يعزى إلى سوء المحافظة عليها ،و الجهل بأهميتها خاصة بالنسبة للتنوع الحيوي .

للحد من هذا التدهور الذي يهدد التوازن الإيكولوجي بالمناطق الرطبة ، عقدت أول ندوة و هي ندوة **مار MAR** في سنة 1962 بفرنسا لتكثيف الجهود في هذا الاتجاه و تلتها ندوة غرادو GRADO في سنة 1991 بإيطاليا ،التي كانت بمثابة الحدث الحاسم إذ تم التأكيد على أن تدهور الأوساط الرطبة متواصل بالرغم من الأنشطة العديدة التي تم القيام بها طيلة السنوات الفاصلة بين الندوتين ، و قد أقر المشاركون (حوالي 280 مشارك ينتمون إلى 28 بلد) الهدف المتمثل في " وضع حد لظاهرة تدهور الأوساط الرطبة المتوسطية و السير حثيثا باتجاه إعادة الاعتبار إليها "[1].

و قد انبثق عن ندوة غرادو برنامج مادوات بهدف المحافظة على المناطق الرطبة بحوض البحر الأبيض المتوسط و ترشيد استعمالها ، و هو يعد بمثابة العنصر الدافع لتحقيق هذا العمل القائم على التشاور على كل المستويات الدولية ،الوطنية الجهوية و المحلية ، و مع كافة الأطراف المعنية بما فيها المؤسسات العالمية المنظمات الحكومية و غير الحكومية و المختصون العلميون و أهل الخبرة و غيرهم .و تعتبر اتفاقية **رامسار** المبرمة في إيران بتاريخ 20 فيفري من سنة 1971 ودخلت حيز التنفيذ في 1975 ، المعاهدة البيئية الوحيدة من حيث كونها تتعلق بمنظومة إيكولوجية خاصة ،و من حيث بعدها العالمي إذ في سنة 1998 بلغ عدد الأطراف الموقعة عليها 106 من بينها الجزائر ، و هناك بلدان عديدة تعتزم الانضمام إليها .

و قد جاء تعريف المناطق الرطبة في معاهدة رامسار : " فضاءات من السباخ و المستنقعات الجبلية و المخثات[2] ، أو من المياه الطبيعية أو المصطنعة الدائمة و المؤقتة ، حيث يكون الماء إما راكدا أو جاريا ،و إما حلوا أو أجاجا أو مالحا ، بما في ذلك الفضاءات من المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها عندما تبلغ حركة الجزر ذروتها 06 أمتار " [3]. و تندرج تحت هذا المفهوم أنواع عديدة من المناطق الرطبة تتمثل في : البحيرات الشاطئية (كما هو الحال بالنسبة لمنطقة بني بلعيد)، بحيرات المياه العذبة ، المستنقعات ، السهول و الغابات المغمورة بالمياه ، الدلتا ، السدود ، البحيرات القارية المالحة ، الواحات ، المناطق الرطبة الحرارية (الحمامات) ، الغلتا[4] .

[1] - نجيب بن السايح : الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق الرطبة المتوسطية ،مكتب إتفاقية رامسار –إيران ، بيكتورا إيمبريس –تونس ، جوان 1998 ص 05 .

[2] - مستنقعات خالية من المياه السطحية .

[3] - نجيب بن السايح (المصدر السابق) ، ص 08 .

[4] - منطقة رطبة خاصة بالكتل الجبلية الصحراوية ، و هي عبارة عن حوض مائي أو نافورة دائمة أو مؤقتة ، عمقها يتراوح بين 4 و 15 م .

1 / المنطقة الرطبة لبني بلعيد محمية طبيعية:

بعد أن وقعت الجزائر على معاهدة رامسار أصبحت طرفا في الشبكة العالمية لحماية متابعة المناطق الرطبة ،و تعتبر بني بلعيد من المواقع المختارة من المناطق الرطبة المتوسطية التي تم إدراجها في المرحلة الثانية من مبادرة مادوات ، و قد تقرر اختيار بني بلعيد كموقع نموذجي اعتبارا لما تمثله هذه المنطقة الرطبة من أهمية إيكولوجية على الرغم من تواضع مساحتها ، ويصنف الموقع حاليا كمحمية ينبغي صيانتها سواء على المستوى الإيكولوجي أو الاقتصادي أو الاجتماعي .

تقع المنطقة المحمية لبني بلعيد بولاية جيجل ، بساحل بلدية خيري واد عجول (دائرة العنصر) على بعد حوالي 40 كم عن مقر الولاية ، يحدها من الشمال البحر المتوسط ، من الجنوب أراضي فلاحية زراعية في أغلبها ، من الغرب مصب الوادي الكبير ، و أراضي بور من الجهة الشرقية .

تمتد على مساحة تقدر بـ 122 هكتار منها 61,48 هكتار أملاك الدولة و 60,52 هكتار أملاك خاصة غير موثقة ، هذه المساحة موزعة كما يلي (ممثلة في الخريطة رقم 20) :

- 10 هكتار تمثلها البحيرة .
- 20 هكتار موزعة على مجموعة من المستنقعات و البرك المؤقتة
- 37 هكتار مأهولة بالسكان و مستغلة خاصة في الزراعة .
- 47 هكتار مجال رملي بين كثبان و شواطئ .
- 08 هكتار مجال غابي يتمثل أساسا في أشجار الصفصاف.

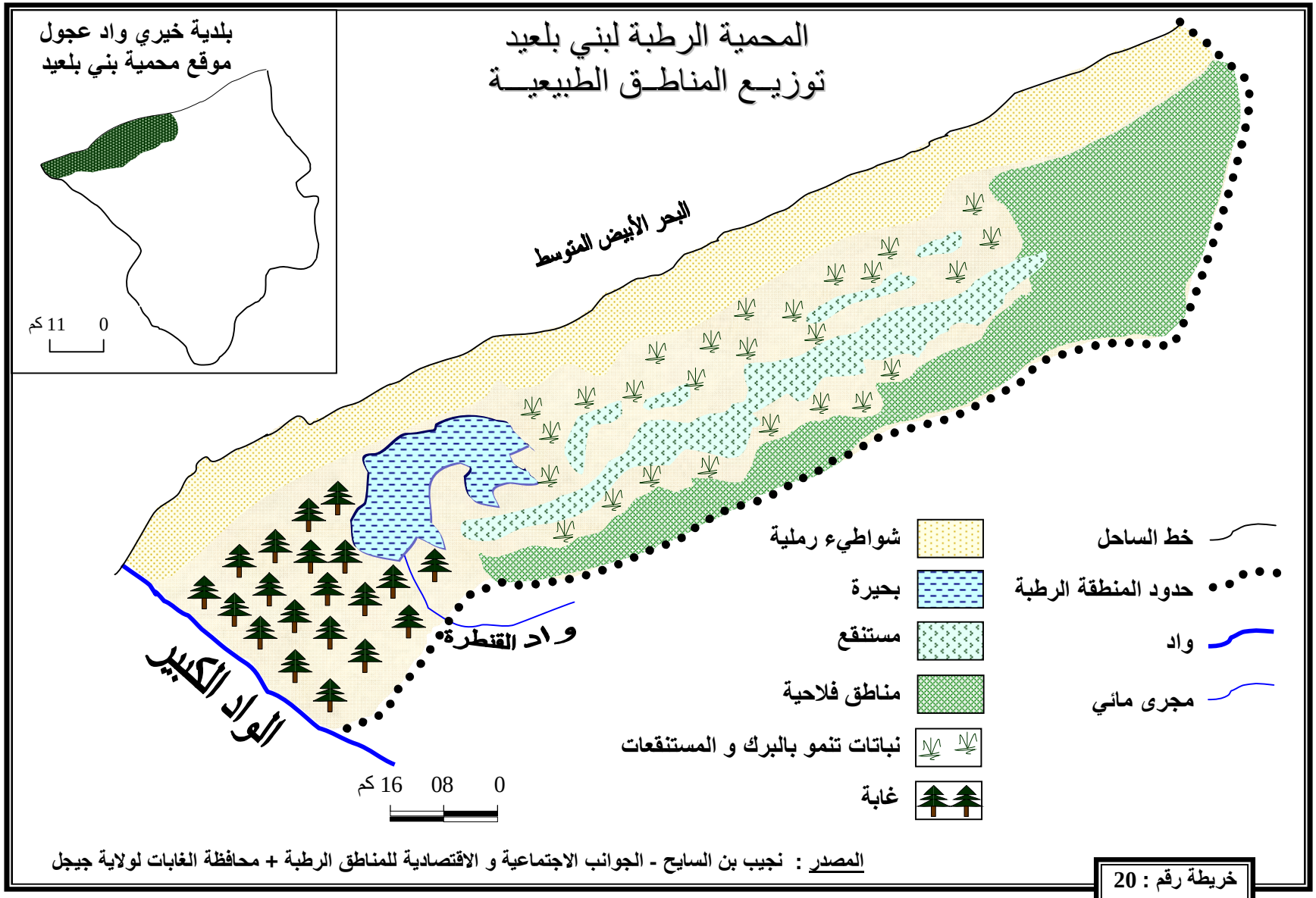

المصدر : نجيب بن السايح - الجوانب الاجتماعية و الاقتصادية للمناطق الرطبة + محافظة الغابات لولاية جيجل

خريطة رقم : 20

2 / مميزات الوسط الطبيعي لبني بلعيد :

تكمن أهمية المنطقة الرطبة لبني بلعيد في تواجد عدد مهم من أنواع حيوانية و نباتية مختلفة الخصائص الإيكولوجية ضمن مساحة ضيقة نوعا ما (122 هكتار) ، فهي تتميز بتجاور أوساط مختلفة غنية بأنواع نباتية و حيوانية ذات أصول بيوجيوغرافية متنوعة و عديدة ، حيث المنطقة الرطبة وسط مثالي لتواجد العديد من أنواع الطيور ، الزواحف ، البرمائيات ، الأسماك و اللافقاريات التي تعشش و تتكاثر بها .

الغطاء النباتي بالمنطقة يتعدى 62 نوع يتشكل من نباتات في أغلبها من النوع المتوسطي (الذي تنتمي إليه منطقة الدراسة) ، وأنواع أخرى بأصل أوروبي أو مختلط ، كما توجد أنواع مصنفة ضمن الأنواع المحلية المميزة مثل : Eryngium barrelieri.cc , Carex flacca , Vitex agnus- castus ,Paspalum distichum و أخرى مصنفة من الأنواع النادرة و متمثلة في نوعين هما :

- Jusseiena repens : حيث تشكل مظهر زخرفي غاية في الجمال يزين المنطقة ببساط أصفر مذهب يحيط بالبحيرة ،أو يغطي المنخفضات المتواجدة بالقرب منها .
- Echinophora spinosa : تواجده ضعيف بالمنطقة ، يظهر على الكثبان الرملية

2-1 / المياه الحرة و البرك المؤقتة :

إن الانخفاض المستمر في كمية التساقطات الذي شهدته منطقة الحوض التجميعي للواد الكبير لسنوات عديدة في فترة سابقة و الذي كان مصحوبا بتجمع كميات مهمة من الترسبات، أدى إلى انعزال أحد الألسنة الممتدة من الواد و تشكل البحيرة ، و هي شكل من أشكال المستنقعات الصغيرة الهادئة ، عمقها لا يتعدى 3 أمتار تتعرض في بداية الشتاء للفيضانات و في فصل الصيف تتبخر مياهها بشكل مكثف ، ففي سنة 1997 لم يتعد عمقها 01 م نتيجة للتبخر الشديد الذي تتعرض له .

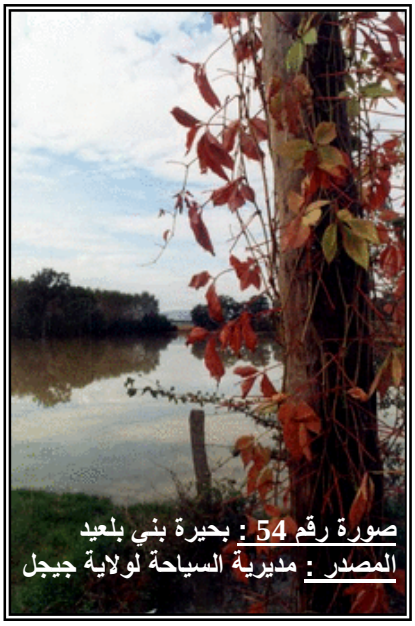

صورة رقم 54 : بحيرة بني بلعيد
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

صورة رقم 55 : جزر نباتية على البحيرة
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

و هذا التراجع للمياه يؤدي إلى نمو مهم للنباتات المائية . حيث تتوسط هذه المستنقعات جزر صغيرة ذات غطاء نباتي مهم ،و يتمثل أساسا في عدة أنواع من الطحالب ،و فيما عدا ذلك ينعدم الغطاء النباتي في هذه المسطحات المائية .

في الجهة الشرقية لهذه المسطحات توجد البرك المؤقتة التي قد تصل مساحتها إلى 17 هكتار ،و التي تفصلها على البحر كثبان رملية مشجرة ، تتحول هذه البرك في فصل الصيف إلى مروج تستغل في الرعي .
تتمثل الثروة الحيوانية التي تتواجد بهذه المسطحات في الطيور التي بلغ عدد أصنافها حوالي 37 صنف ، منها ثلاث أصناف من الثدييات ، إضافة إلى بعض الأسماك الصغيرة التي تتغذى عليها الطيور .

2-2 / مصب الوادي الكبير :

صورة رقم 56 : الواد الكبير
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

يشكل مصب الوادي الكبير في البحر المتوسط الذي يبعد بحوالي 800 م عن المنطقة وسط جد مميز ، حيث يبلغ معدل عرض الوادي حوالي 170 م (يصل في بعض المناطق إلى 300 م) ، و نتج عن مصبه نمو نباتات مائية متنوعة مثل القصب العادي ، السمار Jonc ، النينوفر Nenuphare .
أما بالنسبة للحيوانات الموجودة فتتمثل في كلب الماء Loutre ، الزريقاء، البلشون الرمادي و الأبيض Heron البط و دجاج الماء .

صورة رقم 57 : تشكيلات شجرية بالقرب من البحيرة
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

تتركز مساحة أشجار الصفصاف بين الوادي الكبير و البحيرة على شكل قوس ممتد من الغرب إلى الجنوب و تبلغ ما يقارب 08 هكتار .
يعيش بهذه الغابة الصغير حوالي 31 نوع من الطيور الغابية مثل نسر البحر Babbusard pecheur ، عقيب القصب Busards des reseaux ، الوروار Guepier deurope. أما الحيوانات الأخرى فتتمثل في الثدييات ،أهمها الخنزير البري و ابن آوى .

2-3 / المنطقة الزراعية :

صورة رقم 58 : المنطقة الزراعية
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

تمتد الأراضي الزراعية بجوار البحيرة ، و تشغل مساحة حوالي 50 هكتار ،طبيعة الملكية في مجملها للعرش ،يرتكز النشاط الزراعي بها على إنتاج البقوليات ، و بالموازاة مع ذلك يمارس الفلاحون بالمنطقة رعي مكثف ، حيث يتركون مواشيهم ترعى بحرية خاصة في المروج الرطبة ، و حتى ضمن التشكيلات الشجرية و وصولا إلى المجالات الرملية المشجرة .

2-4/ شريط الكثبان الرملية :

يوجد بين البحر المتوسط من جهة الشمال و البرك المؤقتة و البحيرة من الجهة الجنوبية بعرض يتعدى 47 هكتار ، تنموا به عدة أنواع نباتية مثل النجيل Junclus ، الرقم Retame De Lovel ، و هذا ما سمح بوجود ثروة نباتية مهمة و متنوعة ،أهمها الثدييات مثل الخنزير البري و اليربوع Gerboise (من رتبة القواضم) ،بالإضافة إلى الحشرات .

ما يجب الإشارة إليه أن إنفتاح موقع بني بلعيد على البحر يجعل المنطقة الرطبة محطة عبور مهمة جدا بالنسبة للطيور المهاجرة خلال رحلاتها خاصة البطيات (Les Anatidés) ، و عموما تعتبر الطيور أهم الأنواع الحيوانية المميزة لبني بلعيد، فمن خلال المعطيات المستقاة من حملات الإحصاء التي تقوم بها كل من محافظة الغابات بالولاية و حظيرة تازة سجل تواجد أنواع عديدة يفوق عددها 87 نوع منها:Canard chipeau ،

.....siffleur, souchet, pilet, Sarcelle d'hiver, Oie cendrée, Grèbe huppé, Grèbe à cou noir

و في الواقع من بين هذا العدد الكبير للطيور التي تم إحصاؤها بمختلف الأوساط المشكلة للمحمية تعتبر البحيرة و البرك المحيطة بها ، الأكثر ثراءا حيث تستحوذ على حوالي 31 نوع ، و بعض الأنواع النادرة مثل الملك الحزين .

صورة رقم 59 : بعض أنواع الطيور ببني بلعيد

المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل

3 / العوامل المؤثرة على التوازن الإيكولوجي للمنطقة :

بغض النظر عن العوامل الطبيعية التي تتعرض لها المنطقة من حين لآخر و التي تؤدي إلى بعض الإختلالات في المنظومة الإيكولوجية ببني بلعيد ، مثل الفيضانات الكارثية ، الإنزلاقات الأرضية ، فترات الجفاف التي تحدث في فصل الصيف و غالبا ما تؤدي إلى حرائق الغابات و أخيرا التكاثر المفاجئ لأنواع مدمرة ،فإنه هناك عوامل هي من صنع الإنسان ، يمكن اعتبارها مصدر أساسي لعدم التوازن الإيكولوجي بالمنطقة و هي :

3 -1/ ممارسة النشاط لفلاحي بشكل غير ملائم للبيئة :

النشاط الفلاحي المميز لبلدية خيري واد عجول التي تنتمي إليها محمية بني بلعيد هو نشاط زراعي رعوي ، فالنشاط الزراعي كما هو الحال بالنسبة للسهول و المنبسطات الساحلية بالولاية يتمثل أساسا في زراعة الخضروات ، حيث تسيطر الزراعات التي تستهلك مباشرة مثل البطاطا ، الطماطم البصل ،الفلفل ... على الإنتاج الزراعي بالبلدية ، و تشير المعطيات المستقاة من مصالح البلدية أن زراعة الدلاع و البطيخ و الطماطم ، تحتل قرابة 77,5 % من المساحة الكلية ، تحيط بالسهل جبال غابية يستغل الفلاحون سفوحها في الرعي و غرس الأشجار المثمرة المتمثلة أساسا في أشجار اللوز ، الخوخ ، الإجاص و التفاح و خاصة الزيتون .

و في الواقع إن إختيار الفلاحين هذه الأنواع الزراعية لم يكن إعتباطيا ، بل هو إستجابة فطرية لمنطق السوق الذي يعتمد على الربح حيث يكون فيه الهدف هو تحقيق أكبر كمية من المنتوجات و بأقل تكلفة و هذا ما توفره لهم المنطقة من خلال استغلال أكبر كمية من المياه التي توفرها لهم الطبيعة مجانا ، عن طريق الضخ المباشر لمياه المسطحات المائية الحرة ، هذه العملية تدوم لمدة تقريبا 08 ساعات يوميا ، و هو ما يؤدي إلى خسارة كبيرة للمياه .

و بعد أن كانت الممارسة الفلاحية بالمنطقة تقليدية يدوية ، تكثف النشاط الفلاحي و توسع بفعل الإستخدام المتزايد للآلات الميكانيكية الأسمدة و المبيدات بمختلف أنواعها ، حيث يظهر تأثير المكننة بشكل واضح في عملية السقي من خلال الإستعمال المكثف للمضخات ذات المحرك ، فبالإضافة إلى الإزعاج الناتج عن الضجيج الذي تسببه سواءا للسكان المقيمين بالجوار أو لماشيتهم ،و بشكل أخص لمجموعات العصافير و الطيور التي تتخذ لها أعشاشا بتلك المنطقة ، مما يجعلها تنتقل إلى أماكن أخرى (ضمن حدود المحمية) و تتسبب إختلال في التوزيع الطبيعي لأعدادها ، فإن الضخ الآلي أحدث إنخفاضا كبيرا و خطيرا في مستويات المياه بالمناطق التي يستعمل فيها خاصة في فصل الصيف مما يؤدي إلى إضطراب النظام المائي للمستنقعات ، هذا فضلا عن تلوث هذه الأوساط عندما تزود المحركات بالبنزين أو بفعل تسرب الوقود نتيجة لخلل في القنوات .

و من المعروف أن التلوث بالمصادر النفطية بصفة عامة إضافة إلى ما يتسبب فيه من أخطار على صعيد الصحة العمومية (أمراض الحساسية و حمى المستنقعات) ، فهو يلحق أضرارا بالغة بالافقاريات المائية التي تلعب دور حيوي في تحديد عدد يرقات الحشرات ، مما يمكن أن يسبب عدم توازن خطير لها و بصفة أوسع إحداث خلل بالنظام الإيكولوجي العام للمنطقة .

أما استعمال المبيدات و الأسمدة سواءا قرب الموقع أو بعيدا عنه ، فهي تشكل خطرا مستمرا للتلوث الكيميائي للمياه ، بفعل ذوبانها الذي ينتج عنه إرتفاعا مفرطا في إنتاج الخامات ،حيث إذا ما تجاوز تكثف النيترات و الفوسفاط بمياه المستنقعات الصغيرة الراكدة فوق المعدلات الطبيعية فإن خطر التعفن يكون في الواجهة و يؤدي إلى تكاثر بعض الأنواع النباتية على حساب أخرى ، و في نفس الوقت تفقير الموقع من حيث التنوع الحيوي مما يؤثر على التوازن الحيوي به ، و قد تتسبب هذه الظاهرة من جهة أخرى في إختفاء الحيوانات المائية (الأسماك و اللافقاريات)بفعل إختناقها نتيجة لانخفاض درجة تكثيف الأكسجين بسبب تكاثر الطحالب .

و ما يجعل الخطر على التوازن الإيكولوجي بمحمية بني بلعيد يتزايد ، هو أن النشاط الزراعي بالمنطقة يتوجه نحو التكثيف لتلبية الحاجيات المتزايد للسكان ، و الذي تنتج عنه حتما زيادة في كميات المياه المقتطعة من الوسط ، و كذلك تكثيف في إستعمال الأسمدة و المواد الكيميائية .

3 -2 / عمليات الصيد العشوائية :

يعتبر الصيد العشوائي سواءا للأنواع المرخصة أو المحظورة عاملا مهما في تخريب القيمة الإيكولوجية للموقع ، فإذا كان صيد أفراد الخنازير بالطريقة المنظمة و المراقبة التي تتبعها الجمعيات الخاصة بالصيد لا يشكل تهديدا هاما لمجموعات هذا النوع من الحيوانات ، فإن الصورة تصبح معاكسة تماما لما يستهدف الصيادون بعض الأنواع المهمة مثل الزريقاء ، ثعالب الماء و ابن آوى بدعوى أنها تمثل خطرا على الطيور و هي أعذار واهية يستعملونها لتقنين حملات الصيد التي يقومون بها ، حيث من مصلحة الفلاحين الحرص على هذه الأنواع الحيوانية و الحفاظ عليها في مستواها العددي الأقصى ، و ذلك حتى يتم تجنب تكاثر كائنات أخرى ضارة ، على الرغم من أن هذه الحماية ستؤدي إلى التضحية بعدد من الدواجن لديهم .

3 -3 / البناء الفوضوي :

من أشكال تدهور الموقع بسبب الأنشطة البشرية التزايد الاعتباطي للبناء الفوضوي ، فبالإضافة إلى المظهر المعماري غير الجميل و غير الملائم للطبيعة الريفية للمنطقة الذي يكون في شكل بيوت مبنية بقوالب اسمنتية غير مطلية و غير مسقفة ، يوشك تعدد هذه البنايات و توزيعها العشوائي داخل مجال المحمية و بجوارها أن يفقد الموقع قيمته الجمالية ،و يقود إلى ضغط ديموغرافي مع ما يصحبه من أضرار مثل الضجيج المقلق للطيور و الحيوانات ، تزايد استهلاك مصادر الغذاء من الموقع و تغيير المحيط الطبيعي ، فضلا عن ارتفاع حجم المياه المستعملة و الفضلات التي تلقى عشوائيا .

تعتبر المناطق الرطبة بمثابة وحدات إيكولوجية على قدر كبير من الأهمية بالنسبة للذين تستهويهم الطبيعة و تعد ميدان خصب للدراسات العلمية ، و منطقة بني بلعيد مؤهلة بما توفره من تنوع في المناظر الطبيعية خلقه تواجد أوساط مختلفة ، و غناها بتنوع حيوي مهم رغم صغر مساحتها لأن تلعب دور مهم في السياحة الإيكولوجية بالولاية ، طبعا مع الأخذ بعين الإعتبار المشاكل التي تعانيها و محاولة معالجتها و الحد منها .

II / الحظيرة الوطنية لتازة

مفهوم حظيرة وطنية حسب التعريف الذي وضعه الإتحاد العالمي للمحافظة على الطبيعة(U.I.C.N) هو (... إقليم شاسع يحتوي على نظام أو أنظمة إيكولوجية في مجملها لم تتعرض لأي تغيير ، أو طرأ عليها تغير طفيف جراء استغلال و استعمال الإنسان لها ، و حيث تشكل الأنواع الحيوانية ، التشكيلات النباتية ، الأشكال الجيومورفولوجية و محيطها أهمية خاصة في المجالين العلمي و الدراسي ،و ميدان حيوي لمختلف الممارسات البشرية ...)[1] ، و بالتالي يمكن تلخيص أهداف الحظائر الوطنية في النقاط التالية :

- **الحماية :** و هي أهم مبدأ الذي من أجله تم خلق هذا النوع من المجالات ، حيث تهتم بالمحافظة على كل ما له أهمية خاصة لكل من : الثروة الحيوانية و النباتية ، التربة ، ما تحت التربة ، الغلاف الجوي ، المياه الثروات المعدنية ، المستحثات ... الخ .

- **الترميم :** هو شكل من أشكال الحماية ، حيث بعض الأقاليم تكون في حالة خطيرة من التقهقر سواء الناتج عن عوامل طبيعية أو بفعل التدخل البشري ، تستدعي بعض عمليات الترميم و التحسين .

- **البحث العلمي :** تعتبر الحظائر الوطنية مجالات خصبة لإنجاز الأبحاث خاصة في مجال الإيكولوجيا و البحث عن التوازنات البيئية .

- **تلبية الحاجيات السكانية :** و التي يمكن تقسيمها إلى مجالين أساسيين : التنمية السياحية و التطور الاقتصادي – الاجتماعي ، حيث كلا النشاطين له تأثيره على الوسط الطبيعي ، بحيث يجب أن تكون تدخلات الإنسان مدروسة و مراقبة ، و في نفس الوقت محاولة الاستغلال الأمثل لموارد هذه المجالات .

و اهتمام الجزائر بإنشاء هذا النوع من المحميات يعود إلى الفترة التي كانت فيها فرنسا هي المسيطرة على الإقليم ، رغم أن أوروبا الغربية و منها فرنسا كانت السباقة في هذا المجال إلى أن اهتماماتها بخلق مجالات محمية بالأقاليم التي استعمرتها جاء متأخرا ، ففي الجزائر بدأت فكرة الاهتمام ببعض المناطق ذات المميزات الطبيعية الخاصة ،تتبلور انطلاقا من سنة 1923 مع وضع قانون و مرسوم خاصين بتاريخ 17 فيفري 1921[2].

لكن مع هذا لم تتضح الرؤية حول هوية هذه الحظائر خاصة في مجال حماية النظم الإيكولوجية و تحديد نوعية التدخل على المجال حتى العشريات الأخيرة ، و كان لملتقى اليونسكو المنعقد في باريس سنة 1968 حول موضوع **تأثير الإنسان على المجال الحيوي** الدور الأساسي في ذلك .و تتواجد حاليا بالجزائر 10 حظائر وطنية 07 منها تنتشر بالمناطق الجبلية و هي : القالة ،بلازمة (باتنة)، قوراية (بجاية) ،الشريعة ،ثنية الحد (جبال الونشريس)، تلمسان،جرجرة،تازة (جيجل)، التاسيلي و الأهقار.من بين هذه الحظائر تم إعتماد كل من حظيرة القالة ، جرجرة التاسيلي كمحميات للمجال الحيوي من طرف اليونسكو في إطار برنامج حول الإنسان و المجال الحيوي (MAB) ، و اقترحت مؤخرا حظيرة تازة التي نحن بصدد التطرق إليها .

[1] - علي محمودي (مرجع سبق ذكره) ، ص 65 .
[2]- نفس المرجع السابق .

1 / إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة :

يعود أول تصنيف لمنطقة تازة كحظيرة وطنية إلى الفترة الاستعمارية ،في سنة 1920 تحت تسمية **" دار الواد "**و حددت بمساحة تقدر بـ 230 هكتار وفقا لقرار حكومي بتاريخ 28 أوت 1923 ، و كانت تنظم إستغلال أشجار الفلين و الزان ضمن غابة القروش التي كانت أخشابها تصدر نحو فرنسا ، وبعد الاستقلال تولت إدارة الغابات تسيير الحظيرة و الغابة حتى تم تصنيفها رسميا سنة 1984 بمرسوم رئاسي الموافق لقانون 05-83 المؤرخ بـ 25 فيفري 1983 و الخاص بحماية البيئة ، و حددت مساحتها بـ 3807 هكتار ، و مساحة حول الحظيرة تقدر بـ 2428 هكتار .

تصنيف الحظيرة كان طبقا لمواصفات أساسية تتمثل في :

- التنوع الحيوي الكبير و المهم بالأوساط المختلفة بالمنطقة .
- الأهمية العلمية البالغة للأنظمة الإيكولوجية بالمنطقة .
- أهمية المواقع التي يمكن إستغلالها في السياحة الطبيعية .
- تميزها بمجالين أساسيين لتصنيفها كحظيرة برية- بحرية .

بينت دراسة أنجزت سنة 1998 أن الحدود الحالية للحظيرة تطرح مشكل ضعف التقييم الفعال للأنظمة الإيكولوجية و التي تشكل وحدات طبيعية مستمرة مع المناطق المجاورة، خاصة بالنسبة لتشكيلات بلوط الأفراس الذي هو نوع فريد ليس فقط على مستوى الجزائر و لكن حتى على المستوى العالمي ،إضافة إلى إهمال فئة كبيرة من السكان المحليين ،لهذا اقترحت مشروع لتوسيع حدود الحظيرة إلى 50000 هكتار .

2 / موقع و تنظيم الحظيرة الوطنية لتازة :

تنتمي الحظيرة الوطنية لتازة بحدودها الحالية و المقترحة بصفة كلية لولاية جيجل ، و تتواجد بالتحديد في الجهة الغربية منها (الخريطة رقم 21) ، تبعد الحظيرة الحالية بحوالي 35 كم غرب عاصمة الولاية ،60 كم شرق ولاية بجاية و 100 كم شمال شرق ولاية سطيف .

تمتد على حوالي 13 كم من الشرق إلى الغرب و 06 كم من الشمال إلى الجنوب ،و تنفتح بواجهة بحرية شمالا على مسافة حوالي 09 كم .تنتمي إداريا لثلاث بلديات و هي : بلدية سلمى بن زيادة (حوالي 50 % من مساحة الحظيرة) ،بلدية العوانة (27,5%) و بلدية زيامة المنصورية (22,5 %) .

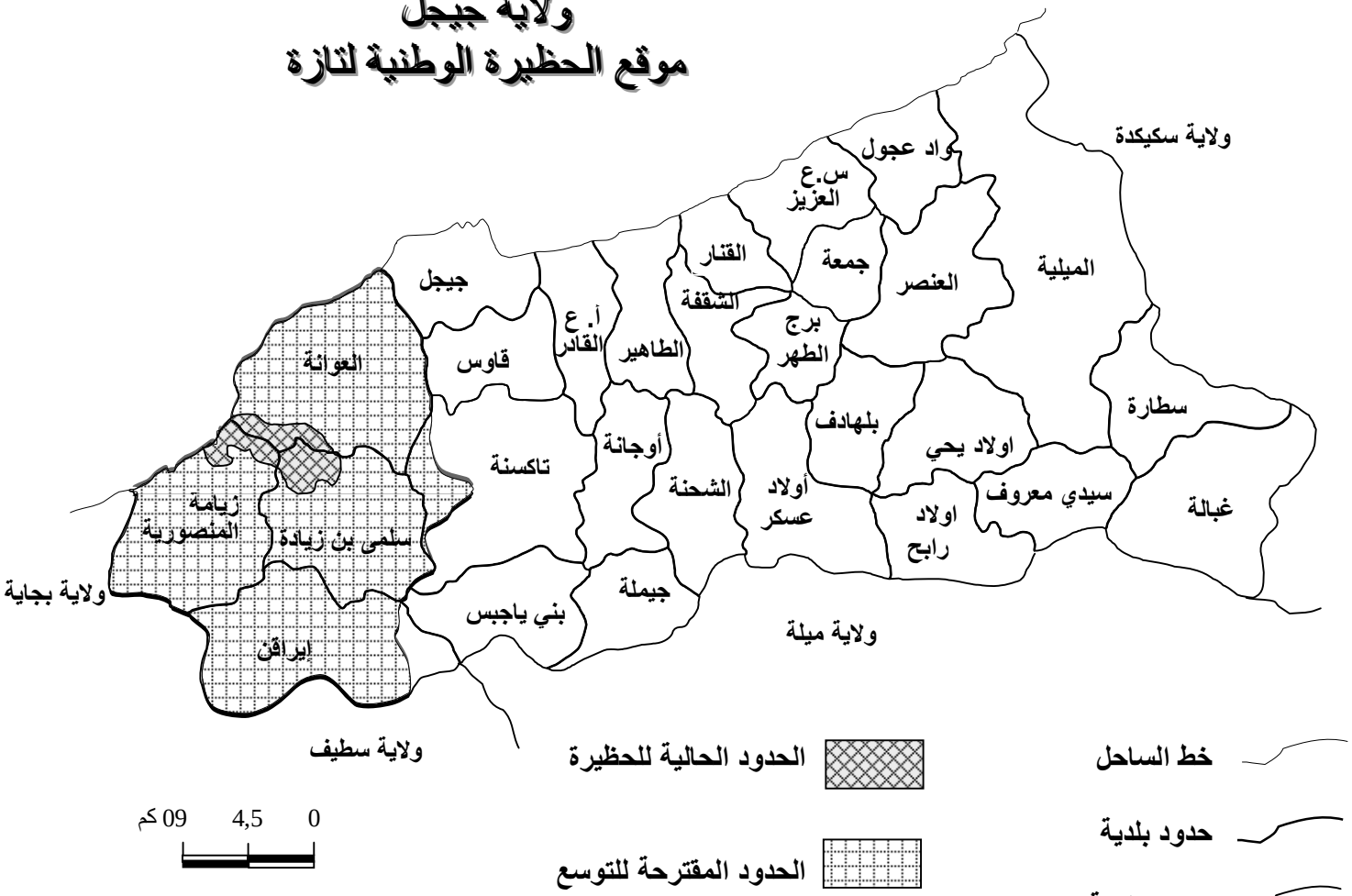

المصدر : الحظيرة الوطنية لتازة – ولاية جيجل

خريطة رقم : 21

تحتل الغابات و الأحراش كما هو موضح في الجدول رقم 37 أغلب مساحة الحظيرة بحوالي 3264 هكتار أي بنسبة تتعدى 85 % من المساحة الإجمالية ، و المساحة المتبقية هي أراضي مستغلة في النشاطات الفلاحية التي لا تتعدى نسبتها 0,84 % و أخرى موجهة للسكن (الذي يتميز بالتبعثر) و استعمالات أخرى .

جدول رقم 37 : إستغلال الأرض بالحظيرة الوطنية لتازة

نوع الإستغلال	المساحة (هـ)	النسبة %
- تشكيلات غابية	3.264,00	85,74
- مروج ،نتوءات صخرية	280,70	7,37
- أسرة الأودية ، شواطئ، أراضي جرداء	93,00	2,44
- أراضي فلاحية	32,00	0,84
- مجالات سكنية	137,3	3,61
المجموع	**3.807,00**	**100**

المصدر : ح .و . تازة – Plan De Gestion 2001-2005

و قد تم تقسيم إقليم الحظيرة إلى 05 أقسام إنطلاقا من مخطط التهيئة المنجز من طرف المكتب الوطني للدراسات الغابية سنة 1987 ، تحدد عدة مستويات للتدخل حسب الخصائص إيكولوجية لكل منطقة و هي موضحة في الجدول رقم 38 ، بحيث كل مستوى يضم توجهات أساسية يتعين على الحظيرة القيام بها بهدف تنظيم استغلال ثروات المنطقة بشكل لا يؤثر على البيئة الطبيعية بها ، خاصة بالنسبة للمناطق التي تتواجد ضمنها تشكيلات نباتية أو أنواع حيوانية نادرة أو مهددة بالإنقراض .

جدول رقم 38 : الأقسام الإيكولوجية بالحظيرة الوطنية لتازة

القسم	التوجهات	المساحة (هـ)	ملاحظات
حماية تامة **Réserve intégrale**	- حماية تشكيلات بلوط الزان و الفلين المتواجدة بالمرتفعات . - حماية الموقع الجيومورفولوجي لجبل تاونرت. - حماية طائر sitelle kabyle	716,5	- توجد بالمنطقة مصادر ثروة طبيعية فريدة . - تمنع كل أنواع التدخلات التي تمس بالقيمة الطبيعية للمنطقة . - يسمح للباحثين و كل من ينشط في إطار أكاديمي ممارسة مهامه ضمن المنطقة .
حماية أولية **Réserve primitive ou sauvage**	- حماية بلوط الزان بكل من : خوانق تازة ، واد ثبولة ، واد بوفسيو . - تشكيلات البلوط المختلطة (الزان و الأفراس) بالمناطق المرتفعة . - تشكيلات بلوط الأفراس النقية بالمناطق المرتفعة . - حماية singe magot	926,7	- وسط طبيعي يستدعي الحماية و المحافظة عليه . - موجه نحو عمليات إثراء الثروة الحيوانية و النباتية .
تنمية ضعيفة **Faible croissance**	- أراضي السكن الريفي أراضي زراعية -تنمية اقتصادية و اجتماعية ترتكز على مبادئ حماية الطبيعة .	448,4	- إمكانية استقبال تهيئات و تجهيزات تتلاءم مع مقوماته مثل مساحات اللعب ، مساحات التخييم ، التجهيزات الخاصة بالبحث العلمي ...الخ .
Tampon	- حماية بلوط الزان . - حماية تشكيلات البلوط المختلطة . - المحافظة على النوادر الطبيعية	1481,9	- منطقة إنتقالية بين الأقسام الإيكولوجية .
المنطقة المحيطية **Périphérique**	- منطقة نشاطات - منطقة تسلية . - منطقة النوادر الطبيعية .	233,5	- تضم المنطقة الواجهة البحرية أين توجد الكهوف العجيبة و الشواطئ . -يتواجد بالمنطقة التجمعين السكنيين تازة و الأفتيس .

المصدر : ح .و . تازة – Plan De Gestion 2001-2005

3 / المميزات الطبيعية للحظيرة :

سوف نحاول عرض أهم الخصائص الطبيعية للحظيرة الوطنية لتازة ، و التي سنختصرها في العناصر التالية :

3-1 /التضاريس :

تنتمي الحظيرة إلى المنطقة الجبلية للقبائل الصغرى ، التي تتميز بتضاريس وعرة حيث فوارق الإرتفاعات واضحة و كبيرة ،و تكون على شكل سلاسل لجبال مرتفعة نسبيا ، حيث تقارب مساحة المناطق التي يزيد ارتفاعها عن 800 م حوالي 417 هكتار أي حوالي 11 % من المساحة الإجمالية للحظيرة بحدودها الحالية تتخذ هذه السلاسل إتجاه عام من الغرب إلى الشرق .

ينتج عن هذا التضرس الشديد انحدارات كبيرة نوعا ما ،حيث تصل مساحة الانحدارات التي تفوق 25 % إلى 3051 هكتار أي 80 % من المساحة الإجمالية ، مما يؤثر على بعض النشاطات البشرية خاصة النشاط الزراعي و تأثيراته بدوره على التربة في المنحدرات الكبيرة .

صعوبة التضاريس بالمنطقة قد تشكل عائق أمام النشاطات و التنقلات البشرية ،غير أنها في نفس الوقت لها دور فعال في التنوع الحيوي خاصة و أنها تعرف تساقطات مهمة ، حيث تتشكل تحت نطاقات بيومناخية مختلفة ، تقطنها مستعمرات حيوانية و نباتية متنوعة ، إضافة إلى التنوع في المناظر الذي تخلقه و التي لها تأثير كبير في جذب السواح إلى المنطقة .

3- 2 / المناخ :

إن عامل المناخ جد حيوي في التنوع الحيوي بالمنطقة و يلعب دور أساسي في توزيع الأنواع الحيوانية و التشكيلات النباتية ، وخاصة بالنسبة لعنصرين أساسيين هما التساقطات و الحرارة ،و في الواقع تعد ولاية جيجل بصفة عامة و منطقة الحظيرة الوطنية بصفة خاصة من أهم المناطق التي تشهد كميات هامة من التساقط على مستوى كل الساحل الجزائري ، حيث تزيد كمية الأمطار عن 1200 مم سنويا ، و تتميز بدرجات حرارة لطيفة فمنطقة الحظيرة و ما جاورها تتميز بجو رطب منعش يساعد على نمو و تطور ثروة حيوانية و نباتية مهمة .

3- 3 / الشبكة المائية :

إن التضرس الشديد الذي تتميز به المنطقة إضافة إلى كميات التساقط المهمة بها جعل شبكة المياه السطحية بها تتميز بسرعة سيلان شديدة و كثرة الإنعراجات و الإلتواءات ،و تتمثل في واد أساسي هو واد تازة تغذيه ثلاث أودية و هي واد بومرار واد بوفسيو و واد تبولة ، إتجاه هذه الأودية هو شمال شمال شرق – جنوب جنوب غرب ،هذا بالنسبة للحدود الحالية للحظيرة أما حدود توسعها فتتميز بثراء كبير جدا في شبكة المياه تتمثل في العديد من الأودية أهمها واد كيسير ، واد بوجرباسة و واد قليل بالإضافة إلى العديد من الشعب و الروافد الأخرى .تصب هذه الأودية في ثلاث مناطق أساسية : البحر ، واد جن جن و سد إيراقن ، (الخريطة رقم 22).

و تعتبر مكتسب سياحي ذو أهمية عالية خاصة من حيث المسالك التي تخلقها و التي لها أثر خاص على الزوار و الأنواع الحيوانية و النباتية التي تعيش بمحاذاتها

المصدر : الحظيرة الوطنية لتازة – ولاية جيجل

خريطة رقم : 22

3- 4 / التشكيلات الجيولوجية :

تقع الحظيرة الوطنية لتازة في أقصى الشمال الشرقي للسلسلة الكلسية لجبال البابور ، و جنوب الكتلة البركانية لكافالو (العوانة) ، وبالتالي فالتشخيص العام للمنطقة يبين وجود نوعين أساسيين من التركيبات الصخرية رسوبية و بركانية .

- الأراضي الرسوبية : تتميز بصخرة أم رملية ، و تتشكل من ترب تعود أساسا إلى الزمن الثاني و الثالث و نادرا ما نجد تكوينات للزمن الرابع ، أهم أنواع الترب نجد المارن ، الكلس و الشيست و الغرانيت.

- الأراضي البركانية : تظهر خاصة بالمنطقة الشمالية خاصة الشمالية الشرقية بكتلة جبل عدنون و غابة القروش .

4 / المميزات الإقتصادية – الإجتماعية للحظيرة :

4- 1 / السكن و السكان :

تشير الإحصائيات التي قامت بها الجهات المختصة بمنطقة تازة ،أن العدد الإجمالي بالحظيرة هو 5614 نسمة ، منهم 2598 يقطنون داخل الحدود الحالية و 3016 بالمنطقة المحيطة بها .

أهم ما يميز توزيع هذا السكان هو معاناتهم الكبيرة من العزلة و تواجدهم بشكل مبعثر ضمن المشاتي ما عدا تجمعين ثانويين هما تازة و الأفتيس ، و المتواجدين بالقرب من الطريق الوطني رقم 43 .

جدول رقم 39 : توزيع السكان داخل الحظيرة و بالمنطقة المحيطة بها

داخل حدود الحظيرة		المنطقة المحيطة بالحظيرة		المجموع الكلي
تازة	1607	نشمة	308	
أفتيس ثبولة	533	بوسارفان	315	
كيسير حميمس	56	شرية	1058	
تيفراوان	346	خراشة	86	
حابش	56	بوفالكو	121	
		عريزو	912	
المجموع	**2598**	**المجموع**	**3016**	**5614**

المصدر : الحظيرة الوطنية لتازة – إحصائيات 1993 -

و ما يجب الإشارة إليه هنا هو وجود العديد من السكنات الفارغة ، يستعملها في موسم الإصطياف فقط لهذا يشهد فصل الصيف تزايد كبير في الأعداد السكانية .

4- 2 / التجهيزات و الهياكل القاعدية :

4- 2 -1 / شبكة الطرق :

يبلغ طول الطرق (المعبدة و غير المعبدة) باستثناء الطريق الوطني رقم 43 المار على الشريط الساحلي باتجاه بجاية ، حوالي 62,9 كم و هي في مجملها حتى لا نقول كلها في حالة سيئة و تتطلب أشغال التحسين و الترميم .

4-2 - 2 / شبكة التزود بالمياه الصالحة للشرب :

تنعدم أي شبكة للمياه الصالحة للشرب على مستوى الحظيرة الوطنية و المنطقة المحيطة إلى بالتجمعين السكنيين تازة و الأفتيس ، و في ما عدا ذلك فالسكان يلبون حاجياتهم المائية من الينابيع الطبيعية و الوديان و الآبار التي يحفرونها بأنفسهم .

4- 2 - 3 / شبكة التصريف الصحي :

تعتبر شبكات التصريف الصحي أحد رموز التحضر داخل التجمعات السكانية ،لكن نظرا للتشتت الكبير في توزيع السكان و الطبوغرافية المعيقة لمثل هذه التمديدات ، فهذه الشبكات تعد من النوادر داخل الحظيرة طبعا إذا استثنينا منطقتي تازة و الأفتيس رغم الحالة المزرية و سوء التوصيل التي تتميز لهما شبكة التصريف ضمن هذين التجمعين.

4- 3 / النشاطات البشرية بالحظيرة :

4- 3 -1 / النشاط الفلاحي :

يتميز الإقليم الغربي لولاية جيجل بضعف مردودية أراضيه و الطابع الجبلي الغالب على كل المنطقة بإستثناء سهل العوانة بمساحة حوالي 1500 هكتار ، و تمتد الأراضي الزراعية داخل الحظيرة على حوالي 600 هكتار ، مستغلة منها 32 هكتار فقط و تتميز بالتقطع و الضيق ، تكون على شكل مساحات صغيرة محيطة بالمساكن ، يستغلها أصحابها بطرق تقليدية من أجل الاستهلاك الذاتي ، و يقتصر إنتاجهم على أشجار الفواكه و بعض الخضروات .يضاف إلى هذا تربية بعض الحيوانات الداجنة .

كما يظهر الرعي بكثافة بالمنطقة الذي يعتبر أهم نشاط للسكان المحليين حيث لا يكاد يخلو بيت من عدد من المواشي أبقار كانت أو أغنام ، و ما ساعد على ذلك توفر الكلأ على طول أيام السنة .

4 - 3 - 2 /الاستغلال الغابي :

يعتبر أهم قطاع لعائدات العائلات لما يوفره من مداخيل و خدمات مختلفة للعائلة الريفية كالحطب للتدفئة ، مواد بناء المنازل ، إنتاج الفلين و ملحقاته .و يعتبر كذلك مجال مهم للرعي و مصدر أساسي للمواد الأولية الخاصة ببعض الصناعات التقليدية .

4- 3 -3 /الصيد البحري:

رغم الإمكانيات الهائلة من حيث الثروة السمكية التي تزخر بها المنطقة غير أن هذا القطاع يظهر بشكل متواضع حيث و مع وجود ميناء زيامة للصيد فهو لا يوظف إلى نسبة قليلة من اليد العاملة ، و هذا يعود أساسا إلى قلة الإمكانيات و نقص المختصين في ذلك .

4- 3 -4 /النشاط السياحي :

يعرف مجال الحظيرة تدفقات سياحية مهمة تتركز في موسم الإصطياف و أساسا على الساحل حيث تعرف الكهوف العجيبة إقبال كثيف خاصة مع تواجدها بالقرب من شاطئ دار الواد ،فقد تم تسجيل حوالي 27257 زائر للمنطقة في سنة 2003 منهم 24998 شخص توجهوا نحو الكهوف العجيبة[1] ،إلا أن هذا القطاع لا يوظف سوى عدد محدود جدا من اليد العاملة .

5 / مميزات الوسط الحي :

الدراسة التي أنجزت من أجل مشروع توسع الحظيرة بينت أن الأنظمة الإيكولوجية و التنوع الحيوي بالحدود الحالية مرتبط بعلاقة إستمرارية مع المناطق المحيطة بها و التي تشكل الحدود المقترحة للتوسع و أبرزت كذلك الدراسة و عمليات الجرد التي تقوم بها الحظيرة (رغم أنها محدودة) ، أن الأنواع الحيوانية و التشكيلات النباتية ضمن منطقة الدراسة تتميز بتنوع كبير و مهم خاصة على المستوى الدراسي العلمي إذ تتواجد أنواع كثيرة تصنف ضمن المواضيع الدراسية المثيرة حيث :

- بالنسبة للثروة النباتية :

- § النباتات : حوالي 435 نوع منها 27 نوع مصنفة الأنواع النادرة أو محمية من طرف القانون .
- § الفطريات العلوية : 135 نوع .

- بالنسبة للثروة الحيوانية :

- § الثدييات : 15 نوع منها 11 نوع محمي من طرف القانون .
- § الطيور : الجواثيم : 89 نوع 17 منها نادرة أو محمية بالقانون .

Rapaces : 23 نوع كلها محمية بالقانون .

طيور الماء : 19 نوع منها 07 نوع محمي من طرف القانون .

و في الواقع يتميز الوسط الحيوي للمنطقة بتواجد نظامين إيكولوجيين أساسيين يتمحور حولهما التنوع الحيوي الذي تتميز به تازة و هما : الوسط المائي- البحري و الوسط الغابي .

[1]- احصائيات الحظيرة الوطنية لتازة – جيجل -

5 -1 / الوسط المائي – البحري :

جغرافية منطقة الحظيرة الوطنية لتازة هي نتيجة لإنتمائها لخليج بجاية الذي يتوغل ضمن السلسلة الجبلسة للأطلس التلي ، مشكلة بذلك تنوع بالمظهر الجغرافي حيث تجاور المياه البحرية الكتل الجبلية هذه الأخيرة تتخللها العديد من الأودية و المجاري المائية جعل المنطقة تضب بحياة مائية مهمة ، ساهم سد إيراقن بقسط كبير في تثمين التنوع الحيوي ،و ينتظر من مشروع سد كيسير إضافة قيمة حيوية مهمة للحظيرة .

- سد إيراقن : تبلغ مساحة مياهه الحرة حوالي 900 هكتار ، تصب به مياه الحوض التجميعي لواد جن جن ، يكتسي أهمية بالغة على المستوى العلمي حيث تتوطن على حوافه نباتات مائية عديدة و متنوعة و بعضها نادر ، كما يشهد تردد أنواع مختلفة من الطيور مثل : Les goélands, Le martin pêcheur Milan royal , Vautour fauve, Faucon crécerelle .و يعد الموطن المفضل لقضاء الكثير من أنواع الطيور لفترة الشتاء حيث يوفر الجو اللطيف و المنعش منها : Les canards , Le grand cormoran , Les mouettes .ويعتبر كذلك مورد أساسي من الثدييات، يمكن استغلالها في تطوير الصيد خاصة في فصل الصيف

- سد كيسير : مشروع إنجاز هذا السد يتوضع أسفل واد كيسير ، و يشمل حوضه التجميعي أجزاء من غابات القروش ، بني أحمد و العوانة ، حيث تتواجد أهم أنواع الأشجار بالمنطقة (البلوط الفليني) ، تبلغ طاقته المقدرة حوالي 48 مليون م^3 ، 36 مليون م^3 موجهة للاستهلاك بالمياه الصالحة للشرب و 12 مليون م^3 من أجل الري .أما بالنسبة للأهمية الحيوية لتواجد السد بهذه المنطقة ، فتتمثل في ما هو متوقع منه بالمساهمة في الثراء الحيوي من حيث حيوانات الصيد حيث يوفر موقع مهم لاستيطان العديد من الثدييات خاصة منها : القندس (La loutre) المتواجدة على طول ضفاف الواد و روافده ، le chat sauvage , le lérot , la mangoustre و على وجه الخصوص أحد أهم أنواع القرود le singe magot .

أهم الأنواع الحية التي تتواجد ضمن الوسط البحري للمنطقة يمكن ذكر :

- **السلحفاة البحرية (Tortue marine):** تتمثل في أحد أصناف السلحفاة المسماة Caouane يقتصر استيطانها على منطقة الحوض المتوسط ، تم رصدها لأول مرة في شهر جويلية من سنة 1998 خلال فترة استعدادها لوضع بيوضها بمنطقة راس العافية (ليس بعيد عن واد كيسير) .

- **الفقمة (Le phoque moine):** هذا النوع من الحيوانات الثمينة كان يتواجد على طول الساحل الغربي من ولاية جيجل ، و تناقصت أعداده بشكل كبير بسبب حملات الصيد التي كان ينظمها الصيادون بالمنطقة بدون مراقبة و بغير تنظيم ، (يتم صيدها من أجل الحصول على جلدها و زيتها) ، حيث آخر مرة شوهدت فيها كانت بمنطقة راس البليدة في صيف 1991 .

و ما يثير للانتباه هو تواجد أنواع من المرجان بالمياه البحرية للساحل الغربي خاصة بمنطقة الدراسة، انطلق في استغلالها خلال السنوات الأخيرة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الصيد ، كما تنتشر تشكيلات نباتية مثيرة للاهتمام بالمنطقة الانتقالية بين البحر و البر و المتكونة من تكوينات صخرية في أغلبها مع كثبان رملية في بعض المناطق .

5 -2 / الوسط الغابي :

هو أهم وسط بالمنطقة يتشكل من 08 غابات هي : غابة القروش (8584 هكتار) ، غابة جبل عدنون (2158 هكتار)، غابة دار الواد (4568 هكتار)، غابة العالام (4432 هكتار) ،غابة واد جن جن (3335 هكتار) غابة تامنتوت (6178 هكتار)، غابة بني احمد (975 هكتار) و الغابة الوطنية العوانة (1312 هكتار) ، و هي مجالات غنية بتشكيلات شجرية غاية في الجمال خاصة أصناف البلوط و منه البلوط الفليني الذي يشغل مساحات واسعة تشمل كل غابات المنطقة .

في الواقع الاستغلال المستمر غير المراقب و العشوائي للبلوط الفليني ، خاصة و أنه يمثل قيمة اقتصادية عالية ،إضافة إلى مشكل الحرائق و الذي تفاقم في العشريات الأخيرة ،تسبب في إحداث ثغرات مجالية واسعة ضمن تشكيلاته ، و تراجعت المساحات الغابية بشكل ملفت حيث تظهر في بعض المناطق بشكل جزيرات صغيرة متفرقة خاصة بغابات تامنتوت و واد جن جن .

تعد كذلك تشكيلات بلوط الزان من التشكيلات المميزة بالحظيرة الوطنية لتازة ، و تظهر خاصة كنواة رئيسية لغابة القروش ،على مساحة حوالي 6000 هكتار أين نجدها تتميز بخصائص إيكولوجية مختلفة عما يتميز به هذا النوع خارج الغابة ، سواءا من حيث كثافتها ، قساوتها ، نوعية النباتات التحتية التي ترافقها ... الخ . و تعتبر سلسلة الزان من أهم الأوساط المشجعة لنمو أصناف متنوعة من الفطريات ، و لعيش و تكاثر أنواع عديدة من الزواحف و الحشرات .

تظهر كذلك بالحظيرة الوطنية لتازة تشكيلات بلوط الأفراس ، حيث يتواجد في مرتفعات الحوض الشمالي للقروش انطلاقا من علو 600 م حتى 900 م ،و التي تكون مختلطة مع بلوط الزان على مساحة حوالي 400 هكتار لتعطي مظهر طبيعي فريد و مميز .

ترافق هذه الأشجار و تحيط بها أنواع شجرية و نباتية عديدة و متنوعة و منها ما هو نادر نذكر منها :

- الصنوبر النوميدي (Sapin du numidie) : هو من بين التشكيلات الشجرية التي تنفرد بها منطقة الحظيرة الوطنية لتازة ، و بالضبط بأعالي الحوض التجميعي لواد جن جن (ما بين ارتفاع 1100 م و 1200 م) حيث غابة تامنتوت ، و هو نوع مهدد من فصيلة الصنوبريات يصل متوسط علوه إلى 5 أمتار .

- **Le Peuplier tremble** : و هي شجرة يصل علوها إلى 30 متر ، تتواجد فقط بأوروبا ،آسيا و شمال افريقيا .

- **Holcus Mollis** : اكتشفت هذه النبتة بالقرب من الطريق الولائي الرابط تاكسنة بسلمى ،خلال مهمة لفريق من المعهد الوطني للزراعة في إطار مشروع توسع الحظيرة ،و قد صنفت خلال سنوات الخمسينات من طرف عالم النبات الأوروبي Pierre QUEZEL " نبتة نادرة و مستوطنة .

أما بالنسبة للثروة الحيوانية فالمنطقة كما سبق و ذكرنا تزخر بثروة حقيقية يمكن الإستفادة منها على المستوى العلمي و في تنشيط السياحة ، خاصة و أن العديد من الحيوانات النادرة تفضل الإستيطان هنا و أهمها على الإطلاق :

- القرد ماقو Le Singe Magot : يسمى كذلك القرد البربري ، يتواجد أساسا بجبال شمال إفريقيا و هو من أنواع القردة النادرة التي تقاوم برودة الطقس ، و يعتبر أحد أهم المكتسبات السياحية بمنطقة تازة حيث يكتظ الطريق الوطني رقم 43 في جزئه الرابط بين زيامة و بجاية بالفضوليين ، أين يقدمون الأكل و يحتكون مباشرة مع هذه القردة التي تتأقلم بسرعة مع العنصر البشري (و حاليا تواجده مهدد حيث فرت أعداد كبيرة إلى منطقة جبال البابور بسبب الأشغال التي مست هذا الطريق) .

اكتشف بالمنطقة كذلك و جود بعض الطيور ذات الاهتمام العالمي حيث خلال إقامة عالم سويسري مختص في علم الطيور بالمنطقة ،أثناء مهمة بالحظيرة لاحظ بغابة القروش نوع نادر من الطيور هو la Sittelle kabyle و نوعين آخرين ، هذا الاكتشاف أحد الشواهد على مدى غنى المنطقة و أهميتها على المستوى العلمي .

- **عصفور القبائل la Sittelle kabyle** : هو عصفور صغير يفضل غابات البلوط و الصنوبر الأطلسية على ارتفاع 1000 م ، رغم أنه من العصافير النادرة المستوطنة بالجزائر فلم يتم اكتشافه حتى سنة 1973 ، ويقتصر تواجده بها على أربع مناطق جبلية بالشمال الشرقي و منطقة تازة واحدة منها ، قدرت الأعداد المتبقية منه في الجزائر حوالي 1000 عصفور ، و حوالي 350 منها تعيش بغابة القروش و بعض الأعداد بغابة تامنتوت .

تتميز الحظيرة الوطنية لتازة بالإضافة إلى التنوع الحيوي الكبير في الانواع الحيوانية و النباتية بانفرادها بمجموعة من المتاحات الطبيعية و الخصائص الإيكولوجية تجعلها أحد أهم المواقع السياحية بولاية جيجل تتمثل أساسا في :

- **تعتبر الحظيرة الوطنية لتازة المجال الوحيد المصنف الذي يحمي التشكيلات النقية و المختلطة لبلوط الزان ، الفليني و الافراس .**
- **المجال الوحيد المصنف و أهم وسط يحمي نوع من العصافير النادرة la Sittelle kabyle.**
- **حظيرة مزدوجة برية – بحرية .**
- **مجال بحري يمتد على مسافة 09 كم بشواطئ صخرية الأكثر نقاءا بكل الولاية ، تتشكل من جزيرات ، خلجان و تنوع حيوي بحري جد مهم .**
- **مساحة غابية تصنف من أكبر معدلات التشجير في كل البلاد .**
- **وجود أشكال طبيعية مميزة (الكهوف العجيبة) .**

خلاصـة :

حاولنا في هذا الفصل أن نبرز أهم مقومات التوجه الإيكوسياحي بولاية جيجل ، حيث بالإضافة إلى الخصائص الطبيعية المميزة للولاية فوجود مجالين خاضعين لنوع من القوانين العالمية يجعل الممارسة السياحية ضمنهما فعالة ، سواءا على مستوى مردودية هذا النشاط بالنسبة للمنطقة على الصعيد الإقتصادي و الإجتماعي ،أو على مستوى حماية البيئة و المحافظة على النظم الإيكولوجية و تحقيق التنمية المستديمة .

فالمحمية الطبيعية لبني بلعيد تشكل الطابع المميز للأوساط الرطبة ، رغم صغر مساحتها لكن من شأنها ترقية الاستغلال الحالي لمواردها من تدخلات عشوائية مضرة بالمجال إلى ممارسة سليمة في إطار التنمية المستديمة و تنشيط السياحة بها دائما تحت رداء الحماية و المحافظة .

بالنسبة للحظيرة الوطنية لتازة و نتكلم هنا خصوصا على مجال الحظيرة ضمن حدود توسعه المقترحة ، فهي تعتبر بالفعل كنز حقيقي لولاية جيجل يجب استغلاله خاصة و أنها لا تقتصر على ثراء حيواني و نباتي و لكن أيضا بالنسبة للأشكال الجيومورفولوجية مثل الكهوف العجيبة و الخوانق ،إضافة إلى ثرائها بشبكة مائية ذات مميزات سياحية عالية .

خاتمـة الباب:

يبدو جليا و نحن في هذه المرحلة من البحث أن تنمية السياحة الإيكولوجية بالولاية تشكل أحد رهانات الولاية في إرساء تنمية سياحية من شأنها أن تعطي دفع قوي لتنمية اقتصادية حقيقية ، و تكون القاعدة الأساسية فيها عنصرين في غاية الأهمية يشكلان المحاور الأساسية للتهيئة الإيكوسياحية بولاية جيجل :

- مراعاة الوضعية البيئية و الأنظمة الإيكولوجية ذات البعد السياحي المعرضة للخطر بالولاية فالمنطقة رغم خلوها من النشاطات البشرية المدمرة للبيئة، إلا أن سوء التسيير من طرف المسئولين و انعدام الثقافة البيئية لدى العامة أدى إلى انتشار مظاهر خطيرة جعلت أغلبية مجالات الإقليم و بالأخص المناطق الحضرية تعاني من مشاكل التلوث خاصة بالمجاري المائية و المياه البحرية بالشواطئ ، و التي لها انعكاس سلبي من جهة على الصحة العمومية و من جهة أخرى على الرغبة لدى السواح في زيارة الولاية ، كما تعاني المنظومة الغابية من أخطار عديدة تهددها و تقضي مع الزمن على أنواع عديدة و مهمة من النشاطات السياحية التي تعتمد على خصائص المجالات الغابية ، و تشهد كذلك المناطق الساحلية تقهقر العديد من أجزائها سواءا بفعل الممارسة السياحية أو تنافس نشاطات أخرى على هذا المجال .

- تثمين الأنظمة الإيكولوجية المميزة بالولاية خاصة مع توفرها على أحد مدعمات التنمية الإيكوسياحية المتمثلة في المجالات المحمية ، حيث وجود كل من الحظيرة الوطنية لتازة و المحمية الطبيعية لبني بلعيد يفتح الآفاق واسعة لتنمية النشاط السياحي بهما في إطار منظم و مراقب يتيح الفرصة للإستفادة السياحية من الخصائص الإيكولوجية المميزة لهما دون إلحاق الضرر بها ،أو التدخل في توازنها الطبيعي .

الخاتمة العامة :توصيات و اقتراحات للتنمية الإيكوسياحية بجيجل

مقدمة :

أصبح و نحن نشارف على الانتهاء من هذا البحث يظهر جليا أن السياحة الإيكولوجية هي أحد مدعمات التخطيط السليم و الفعال في السياسات التنموية ، و تشكل كذلك أحد مظاهر الوعي المتراكم لدى المجتمعات بالمشاكل التي تواجهها حاليا و تهدد الأجيال القادمة . لهذا من المحتم أن يندرج ضمن أعمال التهيئة السياحية عنصر أساسي يمكن أن نقول أنه روح السياحة الإيكولوجية يتمثل في : إشباع الرغبة السياحية و تحقيق الفائدة الاقتصادية ،دون المساس لا بالبيئة و النظم الطبيعية و لا بالثقافة المحلية للمنطقة المقصودة .

من هذا المنطلق ارتأينا أن نصيغ خاتمة بحثنا على شكل اقتراحات و توصيات في محاولة منا لوضع صورة (و لو مبسطة) للممارسة الإيكوسياحية بولاية جيجل ،و لتحقيق نشاط إيكوسياحي يجمع مبادئ السياحة المستديمة فيما يخص تأثير هذا النشاط على الاقتصاد المجتمع و البيئة .

و بداية سوف ندرج بعض التوصيات العامة التي من شأنها المساهمة في تنمية السياحة الإيكولوجية بصفة عامة ، لتكون خطوة أولى نحو الاقتراحات الخاصة بتنمية هذا النشاط بولاية جيجل ،و التي سنحاول وضعها على ضوء النتائج التي توصلنا إليها خلال مراحل هذا البحث ، بحيث نركز فيها على تفعيل نشاط سياحي يحمل بين طياته أهداف أساسية تتمثل في :

- المساهمة الفعلية في المحافظة و حماية الموروث الطبيعي و الثقافي ،و المشاركة في إثراء التنوع الحيوي خاصة ضمن المجالات المحمية .

- تشجيع السياحة الفردية ، العائلية و ضمن أفواج منظمة ، و الابتعاد عن السياحة الجماعية (Tourisme du mass) ، التي تعتبر أكبر مهدد للاستقرار البيئي .

I / توصيات عامة حول التنمية الإيكوسياحية

في إطار السنة العالمية للسياحة الإيكولوجية بالأمم المتحدة (سنة 2002) ، و تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) و المنظمة العالمية للسياحة (OMT) ، و بحضور ممثلين عن حوالي 132 دولة و مشاركين من القطاعات العامة و الخاصة و المنظمات غير الحكومية ، تم عقد مؤتمر عالمي للسياحة الإيكولوجية بمدينة Québec (بكندا) ، تمخض عن المناقشات الواسعة و المعمقة التي دارت خلاله ،الخروج بتوصيات عديدة حول تنمية النشاطات الإيكوسياحية ضمن مبادئ التنمية المستديمة سوف ندرج أهمها .

1 / الإطار العام للسياحة الإيكولوجية :

يكون المنطلق في أي خطة تنموية قوانين و تشريعات تضبط بها مسار تطبيق هذه الخطة ،من هنا تظهر أهمية المبادرات و السياسات التي على الحكومات و الدول وضعها لتسطير إطار عام تحدد من خلاله التوجهات و الأعمال للتدخل على الأوساط الطبيعية ضمن التنمية الإيكوسياحية لمجالاتها .

1 –1 / تقنين النشاطات الإيكوسياحية :

في الواقع من الواجب على الحكومات في خضم المشاكل البيئية المتفاقمة التي تمس كل فرد منا في الوقت الحالي ، توسيع دائرة الإهتمام بالموروث الطبيعي و الثقافي ضمن مخططاتها الخاصة بالتنمية السياحية و ذلك بـ :

- وضع آليات و برامج للتنسيق مع المجموعات المحلية ، القطاع الخاص ، المنظمات غير الحكومية و كل متعاملي قطاع السياحة ، بهدف ضمان حماية الطبيعة و المنظومات الإيكولوجية ،و المحافظة على الثقافات المحلية خاصة منها المظاهر التقليدية للمجتمعات .

- تمكين المؤسسات المختصة و المؤهلة على المستوى الوطني ، الإقليمي و المحلي من المشاركة الفعالة في مختلف مراحل العمليات الإيكوسياحية ، و إسهامها في اتخاذ القرارات المرتبطة بهذا النشاط ، مع وضع آليات و أطر تشريعية و مالية تتلاءم مع هذه الشراكة.

- تحديد و وضع معايير خاصة بالبيئة و الصحة ثابتة و واضحة ،و إلزامية تطبيقها في إنجاز المشاريع و التجهيزات السياحية (خاصة الفنادق و المركبات السياحية)، حيث من خلالها يتم فرض عدم الإضرار بالمحيط و المحافظة على البيئة خاصة معالجة المخلفات الصلبة و المياه المستعملة .

- وضع قواعد لتعميم مبدأ التسيير البيئي ضمن الصناعة السياحية ،خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (PME) التي يرتكز عليها نشاط القطاع السياحي .

- تشجيع استعمال التقنيات المحافظة على المحيط البيئي بصفة عامة ، خاصة الموجهة لتخفيض الغازات المسببة للمشاكل التي نعيشها حاليا (الاحتباس الحراري ..) خاصة غاز CO_2 ، و تدعيم الأعمال الموجهة لحماية البيئة و استعمال موارد الطاقة المتجددة و النظيفة (مثلا الطاقة الشمسية)

- إلزام المؤسسات السياحية بالقيام بتقييم دوري للوضع البيئي و التغييرات التي تطرأ على النظم الإيكولوجية المحيطة بمجال نشاطها .

- تخصيص ميزانيات كافية لتسيير المجالات الطبيعية خاصة بالنسبة للحظائر الوطنية ، من أجل تمكينها من التحكم في أعداد الزائرين و تنظيم وجهات تنقلاتهم و المحافظة على النظم الإيكولوجية خاصة الهشة منها .

- المشاركة في الاتفاقيات العالمية و الإقليمية الخاصة بحماية البيئة و ترشيد استعمال الموارد الطبيعية ، و الانضباط في تطبيقها خاصة بالنسبة للمناطق التي تعرف استقطاب كبير للسواح .

1 –2 / التربية الإيكوسياحية :

يمكن اعتبارها أحد أهم ركائز إرساء تنمية إيكوسياحية حقيقية ، حيث لا يمكن تحقيق مبدأ حماية الطبيعة و الحفاظ على الموروث الثقافي ، إلا بتحسيس السكان و السواح على حد سواء بأهمية ذلك ، و على وجه الخصوص بالنسبة لدول العالم الثالث اين الأزمات السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية التي مرت و تمر بها جعلت البعد البيئي لدى مجتمعاتها بعيد جدا عن ادراكهم . و يمكن انتهاج في ذلك اساليب كثيرة منها :

- توظيف وسائل الإعلام و الاتصال للتعريف بالمشاكل البيئية و كيفية تفاديها ، و التعريف بالمعايير الواجب مراعاتها ،و الأكثر نجاعة في هذا الميدان هي الوسائل المسموعة و المرئية .
- إدراج التربية البيئية ضمن مناهج التدريس و التعليم .
- تشجيع البحث العلمي في هذا المجال ، بتخصيص مراكز تسهل عمل الباحثين و تحفيزهم ماديا و معنويا .

2 / توصيات حول الممارسة الإيكوسياحية ضمن المجالات المحمية :

تكتسي نشاطات و تجهيزات الإقامة و الإطعام الإيكوسياحية طابعا خاصا يتلاءم مع الأوساط المقصودة من طرف السواح والتي في مجملها تكون إما وسط طبيعي ، مجال ريفي أو تجمعات سكنية لا تزال محافظة على طرازها التقليدي ،و تتمحور النشاطات داخل المجالات الطبيعية المحمية في مجملها حول الرياضة الاستكشاف و المغامرة و الخرجات الدراسية و العلمية .لهذا أهم الشروط التي يجب توفرها :

- توفير كل وسائل التعريف بالمنطقة من حيث متاحاتها السياحية ، الأخطار التي يجب تفاديها و تكون على شكل مطويات ، كتيبات صغيرة ، ملصقات إشهارية ، أفلام وثائية ، خرائط للمنطقة و غيرها .
- إرفاق الأفواج السياحية بمرشد سياحي ، يكون مؤطر و مكون و ينصح عموما بـ : مرشد لفوج يتكون من 10 أشخاص بالنسبة للنشاطات التي لا تعتمد على وسائل النقل ، و لفوج من 20 شخص بالنسبة لباقي النشاطات .
- هندسة البنايات تتوافق مع النظام البيئي الموجودة فيه مع مراعاة كل عوامل التلوث ،بحيث لا تضر بالبيئة الطبيعية و لا الحياة البرية في حالة تواجدها ضمن مجال طبيعي .
- استعمال المواد المحلية في بناء و تزيين البنايات ، لإضفاء الطابع الخاص بالمنطقة و تفادي إدخال أنماط لا تتماشى مع النمط السائد .

II / توصيات عامة لتنمية السياحة الإيكولوجية بولاية جيجل

يعتبر قطاع السياحة بولاية جيجل أضعف قطاع بها و هذا ليس بسبب عدم توفرها على مقومات تضمن تنمية هذا القطاع ،إنما يعود في الواقع إلى طبيعية الممارسة السياحية التي تفتقر إلى الأساليب الصحيحة لتثمين الثروة الكبيرة التي تتمتع بها المنطقة و التي نوجزها في العناصر التالية :

- غنى الولاية بمتاحات سياحية هائلة تمتد من الساحل إلى الظهير الجبلي تؤهلها لاستقبال أنواع عديدة من النشاطات السياحية ، لكن استغلال الولاية لهذه الثروة يقتصر على السياحة الشاطئية ،حيث تغيب كل مظاهر الحركة السياحية في الولاية طوال السنة ما عدا فترة الاصطياف .
- الشريط الساحلي الذي يعتمد عليه القطاع السياحي الجيجلي ، إضافة إلى هشاشته تتنافس كل القطاعات التنموية على استغلاله ، ما أدى إلى تعرض أجزاء كبيرة منه إلى عوامل التقهقر تنذر بمشاكل إيكولوجية خطيرة في المستقبل .
- اقتران الطابع الجبلي للولاية بوجود مناطق تجمعات سكنية ريفية و ثروة غابية هائلة (مجالات منعشة غنية بمناطق الصيد) ، يسمح بخلق نشاط سياحي جبلي ريفي ذو آفاق واعدة .
- توفر الولاية أنظمة إيكولوجية مميزة تتمثل في استثنائية الثروة الحيوانية و النباتية و المورفولوجية بالحظيرة الوطنية لتازة و خصوصية المنطقة الرطبة لبني بلعيد ، و التي هي مجالات ذات بعد سياحي عالمي .

و من هنا نصل إلى مبتغى هذا البحث في خلق سياحة مستديمة تثمن النظم الإيكولوجية و تراعي خصوصياتها ، فليس هناك أي مبالغة إذا قلنا أن وضع مخطط تهيئة إيكوسياحية لولاية جيجل ، يعتبر لبنة لتنمية اقتصادية حقيقية يمكن أن تجعل المنطقة قطب إقليمي ، فهذا القطاع بقدرته على توفير الموارد المالية يمكن أن يؤدي إلى انتعاش قطاعات أخرى خاصة منها الخدماتية ، و توفير مجالات واسعة للعمل من شأنها امتصاص نسبة لا بأس بها من البطالة .

1 / توجهات السياحة الإيكولوجية بولاية جيجل :

انطلاقا من نتائج دراستنا لمميزات ولاية جيجل ، وضعية قطاع السياحة بها بين المؤهلات الاستغلال، النقائص و المشاكل الإيكولوجية ، فالأهداف الأساسية التي يمكن اعتمادها في وضع مخطط التهيئة الإيكوسياحية تتمثل في :

- تخفيف الضغط على الشريط الساحلي خاصة المناطق التي تعرف مشاكل بيئية و إيكولوجية و خلق نوع من التوازن في الإقبال على الشواطئ .

- إعطاء الأولوية لكل من منطقتي تازة و بني بلعيد في أعمال التهيئة السياحية و جعلها مراكز استقطاب من الدرجة الأولى ، في إطار حماية البيئة الطبيعية و النظم الإيكولوجية و المحافظة على الطابع المميز للسكان المحليين، هذا من شأنه خلق حركة سياحية عالمية .
- تثمين الطابع الريفي الجبلي للولاية في خلق سياحة تتماشى مع هذا الطابع ،و التي يمكن تنشيط الحركة السياحية إقليميا و محليا .

2 / النشاطات السياحية الممكن تنميتها :

مجال الولاية يمكنه تنمية و استقبال أنواع عديدة من أنواع السياحة الإيكولوجية ، لها دور كبير في إعطاء دفع قوي لقطاع السياحة نحو مسار التنمية ، نذكر أهمها :

- **السياحة الشاطئية** : و هي أهم الأنواع الموجودة حاليا بالولاية ، و رغم المشاكل التي يواجهها النظام الإيكولوجي الساحلي ،إلا أنه لا يمكن إهمال رغبة أعداد كبيرة من السكان المحليين و غير المحليين من التوجه نحو البحر ، و لكن يمكن تنويع العرض في هذا المجال لترقيته من مجرد السباحة و الاستمتاع بالشمس إلى خلق نشاطات تحفيزية يمكنها التخفيف من التركز على الشواطئ لفترات طويلة ، و من خلال هذه الدراسة التي أبرزت 3 مناطق إيكولوجية بالساحل الجيجلي : المنطقة الغربية (من زيامة حتى مدينة جيجل) لا تزال تحتفظ بتوازنها الطبيعي رغم بعض المشاكل ، المنطقة الوسطى (من جيجل حتى بني بلعيد) تعاني من مشاكل كثيرة و عديدة تهدد استقرارها البيئي ، و المنطقة الشرقية و تتمثل في المجال بين بني بلعيد و واد زهور فهي منطقة عذراء و لا تعاني من أي مشاكل ، يمكن أن نركز في اقتراحاتنا على توجيه توافد المصطافين إلى المنطقتين الأولى و الأخيرة مع مراعاة خلق أنشطة بالمجالات ما وراء الساحل تخفف من تركز المصطافين بهذه الشواطئ .
- **السياحة الطبيعية** : إذا كانت السياحة الشاطئية أهم الأنواع الممارسة حاليا فالسياحة الطبيعية تشكل كنز الولاية لترقية قطاع السياحة مستقبلا ، و وجود مجالات طبيعية كالحظيرة الوطنية لتازة و المنطقة الرطبة لبني بلعيد ،تعتبر مناطق ذات استقطاب سياحي مهم (خاصة بالنسبة للبحث العلمي و الاستكشاف)، بالإضافة إلى المساحات الغابية المهمة و تواجد تشكيلات تتميز بالإخضرار الدائم ما يضفي على الولاية بهاءا خاصا ، فضلا عن توفر ثروة حيوانية مهمة لاستغلالها في نشاط الصيد ، حيث أهم الطرائد بولاية جيجل : الخنزير البري و الأرانب البرية ، و أهم المناطق التي يمكن استثمارها في هذا النشاط :
  - § زيامة منصورية : غابة بوكرزون بمنطقة بوبلاطن .
  - § العوانة : غابة القروش بالقرب من منطقة " بئر الحلوف " .
  - § ايراقن : بالقرب من سد ايراقن ، (تنفرد بمناظر خلابة على السد) .
  - § الشحنة : بمنطقة حرج الديس .

§ اولاد عسكر : بواد داموس .
§ الميلية : بغابة واد زهور.
§سطارة : منطقة برج علي .

- **السياحة الريفية** : تساعد على تخفيف ضغط العمل و الدراسة و ضجة الحياة الحضرية ، لهذا فهي تمارس بشكل أساسي في أوقات العطل و نهايات الأسبوع ، و نشير هنا أن العديد من الشركات العالمية تعتمد على إرسال عمالها إلى مناطق ريفية من أجل تجديد طاقتهم و زيادة إنتاجهم . و ولاية جيجل رغم عدم بلوغها درجة الزخم الصناعي و الحضري الذي يتعب الأبدان و الأعصاب ،إلا أن طبيعة السكان في حد ذاتهم المتميزة بميلهم نحو حياة البساطة (رأي شخصي) ،إضافة إلى اضطرار الكثير منهم إلى الهجرة نحو المناطق الحضرية سواءا ضمن الولاية أو لولايات أخرى (خاصة قسنطينة و الجزائر العاصمة) ، و حتى المهاجرين إلى الخارج فضلا عن تواجد جل المناطق الريفية بالولاية ضمن مجالات جبلية أو مناظر طبيعية مميزة ،كلها عوامل تدعم هذا الاتجاه في السياحة .

- **السياحة الترفيهية** : تعرف هذه السياحة على أنها " كل نشاط استجمامي يمارسه السياح خلال إقامتهم بالمواقع السياحية أو بالمؤسسات السياحية ، مثل حظائر التسلية و الترفيه و المواقع الجبلية و المنشآت الثقافية و الرياضية"[1]، من خلال هذا التعريف يظهر بوضوح أنها إحدى النشاطات المدعمة للتوجه الإيكوسياحي .

3 / اقتراحات لتنمية النشاط الإيكوسياحي بالولاية :

تبرز الوضعية الحالية لقطاع السياحة نقائص عديدة قد تقف أمام التنمية المرجوة من هذا القطاع لهذا ندرج هنا بعض التوصيات العامة لأخذها بعين الإعتبار، و نضع بعض الإقتراحات من خلالها نثمن التوجه الإيكوسياحي للولاية :

3-1 / المحمية الطبيعية لبني بلعيد :

إن الأوساط الرطبة بقدر جاذبيتها السياحية تتطلب عناية و اهتمام خاص نظرا لمنظومتها المميزة و الاستثنائية لهذا فالممارسة السياحية بها يجب أن تحاط بإجراءات خاصة بحماية الوسط أهم هذه الإجراءات بالمنطقة الرطبة لبني بلعيد ندرج :

تحسين النشاط الفلاحي : إن تربية الماشية و الزراعة بمنطقة بني بلعيد قطاعان متكاملان مع موارد المكان ،إلا أن الممارسة العشوائية لهذين النشاط قد يتسببان في أضرار بالغة و يعرضان التوازن البيئي للخطر لذلك نوصي بـ :

[1] - القانون رقم 03/03 المؤرخ في 16 ذي الحجة 1423 الموافق لـ17 فيفري 2003 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة ، المادة رقم 03 .

- استعمال تقنيات حديثة في الزراعة دون أن يكون لها تأثير سلبي على النظام الإيكولوجي للمنطقة و ادخال طرق جديدة في السقي ، تعتمد على تقنية السقي قطرة بقطرة أو بالرش .

- تنظيم فترة الرعي بالمناطق الرعوية .

- خلق مناطق رعوية جديدة بزراعة الأعلاف .

- منع الضخ المباشر للمياه و استبداله باستعمال تقنية التنقيب بطريقة منظمة و دراسة امكانية استغلال مياه الواد الكبير . و وضع مخطط لتحديد مدة و حجم المياه المستعملة لكل مستثمرة لتفادي أي تبذير في المياه .

حماية التنوع الحيوي : يمثل الماء بدون منازع السمة الرئيسية لمنطقة بني بلعيد ، فوجود هذا العنصر بكميات هامة نسبيا في شكل مستنقعات دائمة أو برك مؤقتة أو مجاري بطيئة السيلان قد أوجد غطاءا نباتيا مرتبطا به ارتباطا كاملا ،و له تأثير مباشر على الحيوانات التي يتوقف وجودها عليه إلى حد كبير (الأسماك ، الرخويات المائية البرمائيات ، بعض الطيور ...) ، لهذا فالتدابير الأولى التي يجب اتخاذها تتعلق بحماية هذا العنصر و أهمها :

- القيام بدراسة لحساب الحصيلة المائية لمعرفة أسباب انخفاض المياه في المستنقعات و المروج .

- القيام بمراقبة منتظمة للتركيبة الكيميائية للماء يتم فيها قياس درجات تركيز النيترات ، الفوسفاط ، المحروقات و باقي المواد الملوثة ، و الهدف منها ضبط الحد الأقصى للتلوث الذي يجب عنده وضع حد لاستعمال الأسمدة بالمنطقة من طرف السكان المحليين .

- القيام بدراسات نباتية و حيوانية تحدد الأنواع الموجودة ، الأخطار التي تواجهها و تضع طرق لحمايتها و المحافظة عليها .

و هذا الموقع يتميز بمناظر طبيعية في منتهى الجمال ، فتتالي الوسط البحري و الشاطئ الفسيح و التلال و المستنقع بأحزمته النباتية العريضة المخضرة و الغابات الجبلية إلى الجنوب ، كل هذا يضفي على هذه المنطقة تنوعا في المناظر الطبيعية ،و من أجل تنمية النشاط السياحي بها نقترح :

- تثمين الأنشطة البيداغوجية ضمن هذا المجال لفائدة المؤسسات المدرسية و الجامعية ، عن طريق تنظيم زيارات دورية للموقع على شكل أفواج منظمة و محدودة العدد من التلاميذ و الطلاب ، لتمكينهم من معرفة الثروات الحيوية المتنوعة بها .

- تشجيع البحث العلمي و استقطاب العلماء و الباحثين خاصة بالنسبة للطيور التي تمثل تميز فريد بالمنطقة عن طريق توفير مركز للبحث العلمي يتيح إمكانية رصد ومراقبة الطيور .

- دعم النشاطات الترفيهية و الرياضات البحرية بالشاطئ الرملي الفسيح خاصة بالنسبة لرياضة ركوب الأمواج .

- تقنين عمليات صيد الأسماك و التجوال بالبحيرة و المستنقعات ضمن حظيرة مائية .

- توفير الإقامة الملائمة للوسط و التي تكون على شكل مخيمات أو مقصورات .

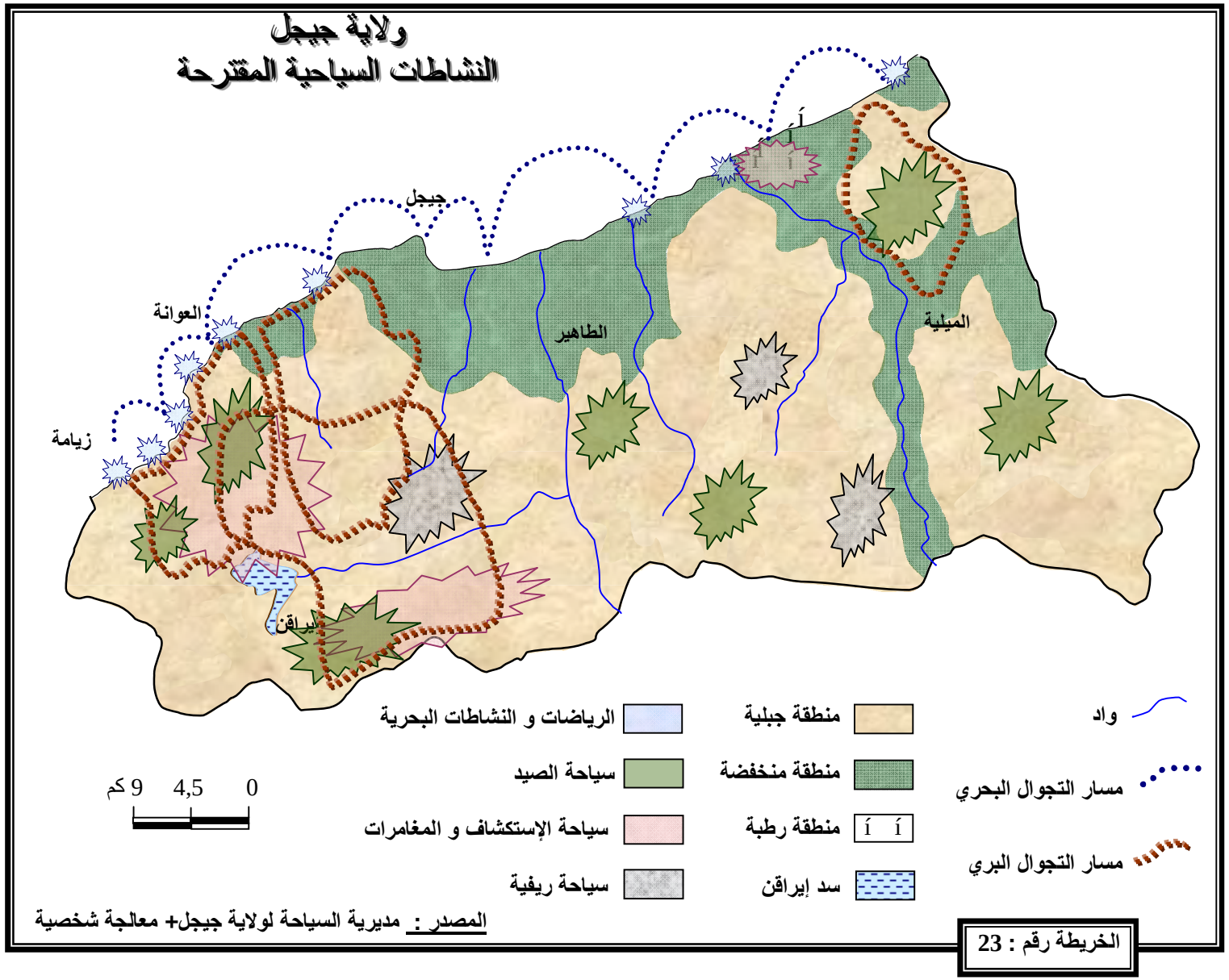

الخريطة رقم : 23

3-2 / الحظيرة الوطنية لتازة :

إن الهدف الأساسي من إنشاء الحظيرة الوطنية لتازة هو حماية الموارد الطبيعية و تثمين النظم الإيكولوجية المحلية ، لهذا فالنشاط السياحي بالمنطقة يجب أن يتبلور حول هذا المبدأ و تكون شروطه :

حماية و إثراء التنوع الحيوي : تتم بإنجاز دراسات تتناول الأنواع الحيوانية و النباتية المتواجدة بالمنطقة خاصة منها النادرة و المعرضة للإنقراض ، و تخص :

- الشروط الملائمة لتطور و زيادة عدد الأنواع النادرة مثل Singe Magot , Sittele Kabyle .
- إنجاز تعدادات و إحصاءات خاصة بأعداد الأنواع الموجودة .
- دراسة مدى تأثير الأوساط على تطور الأنواع الموجودة
- دراسة الوسط البحري و اختلاف الثروة الحيوية به .
- حماية الثروات الكارستية مثل الكهوف العجيبة و المحافظة عليها .

تنمية الاقتصاد المحلي : باعتبار الفلاحة الركيزة الأساسية لنشاطات السكان المحليين إضافة إلى تأثيرها (الإيجابي و السلبي) على الوسط ، تظهر حتمية إحداث تغييرات في الممارسات الحالية ، كالتقليل من استعمال المواد الكيميائية و الاعتماد على محاور كبرى في الفلاحة تتماشى مع خصائص الوسط ،تتمثل أساسا في غرس الأشجار ، النباتات الطبية ، تربية النحل .

تفعيل الدور الإيكولوجي في تدعيم السياحة : حيث تعتبر المنطقة ذات بعد سياحي في غاية الأهمية لا بد من استغلاله ضمن إطار الحماية و المحافظة ، و أهم ما يمكنه تنشيط الحركة السياحية بهذا المجال :

- تهيئة و إنجاز ممرات جبلية ضمن المساحات الغابية بغرض التجول على شكل أفواج سياحية منظمة.
- إنشاء حظيرة حيوانية مفتوحة تسمح للزوار بالتعرف على الثروة الحيوانية بالمنطقة .
- استقبال المتمدرسين و تنظيم زيارات دراسية .
- تهيئة مجالات للترفيه و أخرى للراحة .
- إنجاز مراكز للإستقبال و الضيافة .
- إنجاز مراكز للبحث العلمي و المراقبة خاصة بالمناطق التي تضم الأنواع النادرة .

3-3 / تجهيزات الإيواء:

إن العرض الحالي لتجهيزات الإيواء بالولاية بعيدة جدا عن الطلب الحالي أو المتوقع مستقبلا فجموع الفنادق الموجودة عبر مجال الولاية إضافة إلى قلة عددها ،فهي غير مصنفة و بخدمات محتشمة و إطارات غير مؤهلة ، و بالتالي نوصي بما يلي :

- توسيع الفنادق الحالية و تحسين الخدمات بها لترقيتها لمستوى الآفاق الواعدة للسياحة .
- مراعاة الجانب البيئي حيث التصريف الصحي و نظافة المحيط أمران لا مناط منهما .

و في هذا الإطار نقترح تجهيزات عنوانها عدم الإضرار بالبيئة و المحافظة على النظم الإيكولوجية ، و إبراز الهوية الثقافية للولاية كما يلي :

- انشاء مخيمات ، فيلات صغيرة و مقصورات إما على الشريط الساحلي أو بالمناطق الداخلية .

- توفير مساكن ريفية (Des Gïtes)حسب الطابع المحلي ، تبنى بالمواد المحلية و تكون ضمن التجمعات السكانية الريفية التي تتميز بمتاحات طبيعية (تاكسنة ، برج الطهر ،سيدي معروف) .

3- 4 / مناطق التوسع السياحي :

إن مناطق التوسع السياحي الحالية في أغلبها تعاني من مشاكل عديدة لهذا ننصح بـ :

- استغلال الجيوب الفارغة للمناطق التي انتهكت لأغراض غير سياحية على شكل تجهيزات سياحية خفيفة مثل نقاط للراحة ،مطاعم الأكل السريع ،.. الخ، و تتمثل في مناطق التوسع السياحي بكل من سيدي عبد العزيز ،تاسوست ، تازة، برج بليدة ، عربيد علي ، الأفتيس ، بوبلاطن ، القسم الممتد من المزاير إلى واد بارتاشون بمنطقة القنار .

- إلغاء المناطق التي لم تعد صالحة للاستغلال السياحي و هي : الأشواط ، الكازينو ، بني قايد ، اولاد بوالنار و الولجة .

- تهيئة المناطق المتبقية خاصة منطقة التوسع السياحي بواد زهور(خلق مدينة سياحية) و دار الواد

- خلق مناطق جديدة تتوضع بالمناطق الجبلية و قد اقترحت مديرية السياحة 06 مواقع يمكن تصنيفها كمناطق للتوسع السياحي و هي :

منطقة القروش : بمساحة 10 هكتار ، موجهة نحو السياحة الجبلية و التجوالية .

منطقة إيراقن : بمساحة حوالي 20 هكتار ، و تتضمن سد إيراقن ،موجهة نحو السياحة الجبلية و التجوالية .

منطقة جنان زتوت : تتواجد ببلدية سلمى بن زيادة ، تتربع على مساحة 10 هكتار ، موجهة نحو السياحة الجبلية و التجوالية .

منطقة لرباعة : ببلدية وجانة ، على مساحة 200 هكتار ، موجهة نحو السياحة الجبلية و التجوالية .

منطقة فندوس : ببلدية سيدي معروف بمساحة 10 هكتار و موجهة للسياحة الصحية (بالمياه الساخنة) .

منطقة برج على : ببلدية سطارة بمساحة 540 هكتار منها 500 هكتار عبارة عن غابة ،و موجهة لسياحة الصيد .

و نقترح كذلك إدراج مناطق أخرى بكل من جيملة (غابة تامنتوت) ،و تاكسنة ،بالنظر للمقومات الجمالية الهائلة لجبال هاتين المنطقتين .

3- 5 / شبكة الطرق :

رغم أن كثافة الطرق بالولاية عالية إلا أن أغلبها في وضعية مزرية إضافة إلى تركزها بالجهة الساحلية ،و حرمان المناطق الداخلية منها فالطريق الوطني رقم 43 و بالأخص الجهة الغربية منه يعرف ضغطا كبيرا خاصة في موسم الاصطياف لدى ينصح بـ :

- إما توسيع هذا الطريق الوطني رقم 43 خاصة في جزئه الرابط بين الولاية و بجاية ، إلا أن هذا سيفقده بعض جاذبيته السياحية و المتمثلة في الضيق و كثرة الإلتواءات بهذه الجهة ، أو بفتح مداخل ولائية أخرى و الحد من حركة النقل عليه خاصة بالنسبة للوزن الثقيل و الاحتفاظ بالطريق كطريق سياحي(على المدى البعيد)

- استصلاح الطريق الوطني رقم 77 في الجزء الذي يربط تاكسنة بفرجيوة ، و الذي يعتبر بوابة الولاية على الهضاب و الجنوب و بالتالي المساهمة في تسهيل حركة السواح القادمين من هذه المناطق .

- إستصلاح الطرق التي من شأنها المساهمة في تنشيط حركة السواح داخل الولاية خاصة بالمناطق الجبلية و نذكر أهمها : الطريق الرابط بين زيامة منصورية و إيراقن .

الطريق الرابط بين الشقفة و برج الطهر

الطريق الرابط بين العنصر و اولاد عسكر

الطريق الرابط بين الجمعة و جبل سدات

الطريق الرابط بين الشحنة ، اولاد عسكر و برج الطهر .

الطريق الرابط بين بين سلمى و العوانة

- انشاء طرق بالمناطق السياحية المعزولة و نخص بالذكر خط يربط بني بلعيد و واد زهور لفك العزلة عن هذه الأخيرة .

3- 6 /النشاطات الترفيهية و الرياضية :

هذه النشاطات يمكن اعتبارها عامل مكمل للمتعة السياحية و الولاية يمكن أن نقول تكاد تنعدم بها ما عدا بعض التظاهرات الرياضية التي تحدث بين الفينة و الأخرى (مثلا العدو الريفي) و في السنوات الأخيرة إقامة بعض الحفلات الموسيقية خاصة بعاصمة الولاية و مدينتي الميلية والطاهير ، لهذا أهم ما يمكن أن نوصي به إقامة بعض النشاطات الرياضية التي تستقطب أعداد هائلة من السواح و نخص :

- الرياضات المائية التي تلاقي رواجا كبيرا و تثير فضول السكان المحليين و من الولايات الداخلية للجزائر، و في هذا المجال نقترح تثمين رياضتي الغوص و الصيد البحري بكل من شواطئ : الولجة ، تازة ، الأفتيس ، العوانة ، برج بليدة ، راس العافية ، سيدي عبد العزيز، بني بلعيد و واد زهور .

- أما المرتفعات فهي مجالات مهمة بالنسبة لرياضة ركوب الأحصنة إذا ما شقت مسالك خاصة بها.

- وضع برامج تجوالية للزوار و السكان ، تتمثل في الرحلات و الخرجات الميدانية وفق حلقات سير منظمة ، خاصة بالمناطق الجبلية ،الغابية ، الساحلية و البحرية و نقترح هنا المسارات التالية :

أ / المسارات البحرية : تكون على طول الواجهة البحرية و تأخذ لها محطات إنزال بالشواطئ كما يلي :

§ زيامة – الأفتيس – العوانة – أولاد بوالنار(ميناء بوالديس) – عدوان علي – سيدي عبد العزيز – بني بلعيد – واد زهور

ب/ المسارات البرية : تمتد ضمن المناطق التي تتميز بمناظر طبيعية جذابة أو ثروة حيوانية و نباتية استثنائية ، تكون هذه الجولات بأفواج صغيرة مع مرافقين و مراقبين و ضمن وسائل نقل خاصة ، يتم التوقف خلالها بمناطق للتجوال على الأقدام أو باستعمال الأحصنة .المسارات التي نقترحها :

§ الميلية – العنصر (بمحاذاة الواد الكبير) – واد عجول(عبر غابة إيدم) – واد زهور ، الميلية (عبر غابة واد زهور) .

§ جيجل – راس العافية – برج بليدة – عربيد علي – تاكسنة (عبر غابة القروش) و العودة إلى جيجل .

§ العوانة – الأفتيس – الكهوف العجيبة – زيامة – سد إيراقن – الممر الجبلي لسلمى – العودة إلى العوانة عبر غابة القروش .

§تاكسنة – الحظيرة الوطنية لتازة (غابة القروش) – سد إيراقن – غابة تامنتوت – جيملة و العودة إلى تاكسنة .

3-7/ التجهيزات الخدماتية :

هذا النوع من التجهيزات يلعب دور حيوي في كسب رضا السواح و ضمان راحتهم ، حيث تختلف مطالبهم و تلبية هذه المطالب أحد المحفزات على العودة ، و في الواقع مستوى التلبية تشجع على زيادة الإقبال و ولاية جيجل حاليا تعرف نقص فادح يجب الانتباه إلى تغطيته و نقترح :

- تهيئة أماكن للراحة موجهة للمسافرين بمحاذاة الطرق خاصة الطريق الوطني رقم 43 و 27 و تجهيزها بـ:مياه الشرب و الاستحمام، أماكن توقيف السيارات ،المرافق الصحية ،الأمن ،الإطعام ،الكراسي ....

- إنجاز ملاجئ خاصة بالصيادين بمناطق الصيد مجهزة بكل لوازم الراحة و التغذية.

- نوادي بحرية تتوفر على اللوازم الخاصة بمختلف الرياضات و النشاطات البحرية (تجهيزات الغوص ، المرافقين ، المعدات الرياضية ...) .

- محطات للترجل توفر خدمات خاصة للمتجولين ضمن أفواج سياحية (الغذاء ، الماء ، ...) و المعدات التي يحتاجونها .

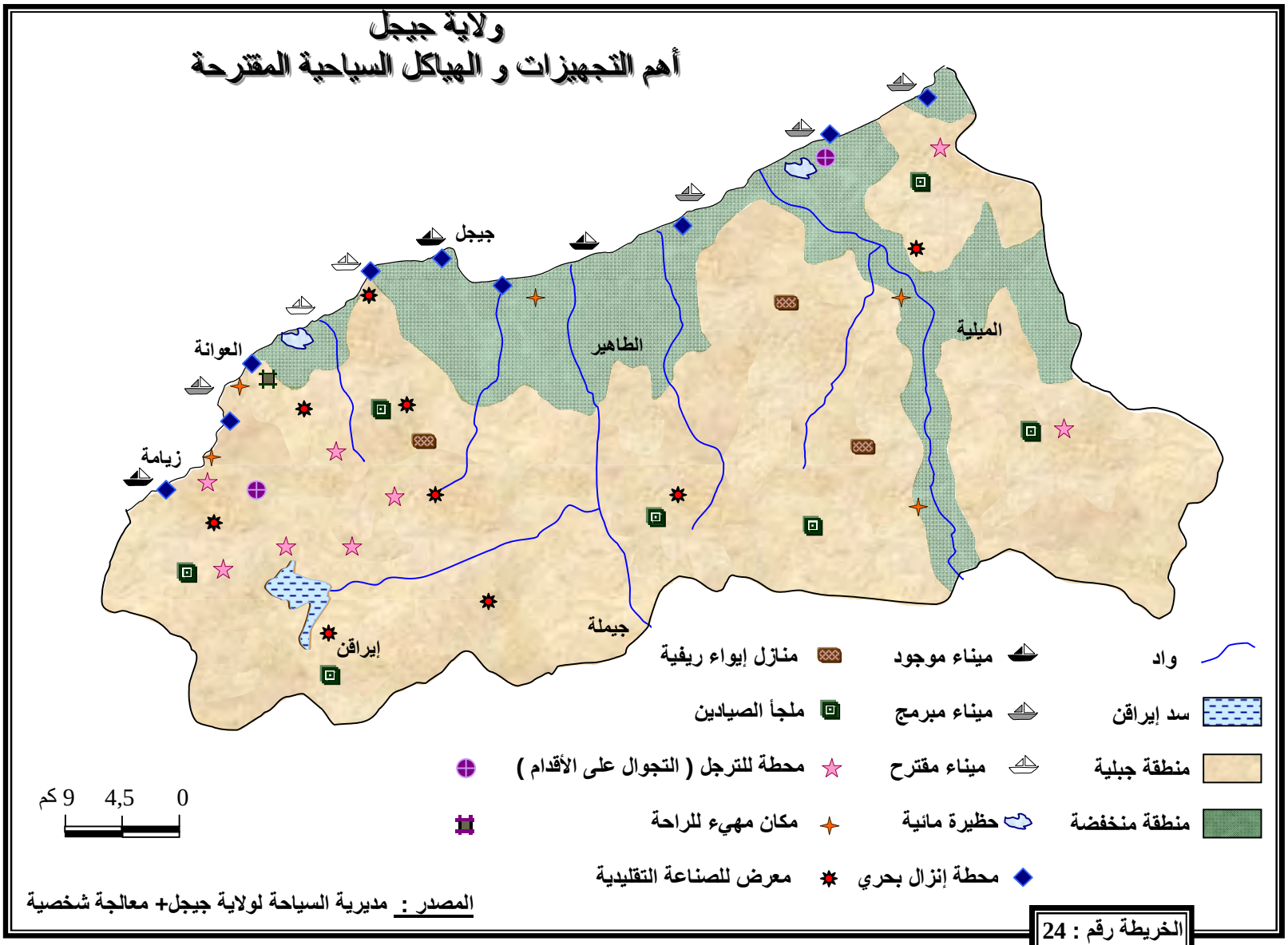
ولاية جيجل
أهم التجهيزات و الهياكل السياحية المقترحة
جيجل
الطاهير
الميلية
العوانة
زيامة
جيملة
إيراقن
واد
سد إيراقن
منطقة جبلية
منطقة منخفضة
ميناء موجود
ميناء مبرمج
ميناء مقترح
حظيرة مائية
محطة إنزال بحري
منازل إيواء ريفية
ملجأ الصيادين
محطة للترجل (التجوال على الأقدام)
مكان مهيء للراحة
معرض للصناعة التقليدية
0 4,5 9 كم
المصدر : مديرية السياحة لولاية جيجل+ معالجة شخصية
الخريطة رقم : 24

3-8/ الصناعة التقليدية :

من خلال الإمكانيات والمعطيات المتوفرة لدينا نرى ضرورة إتحاد الحرفيين لتشكيل تعاونيات حرفية تمكنهم من الاستثمار في مجال الصناعة التقليدية، خاصة النشاطات التي تتوفر موادها الأولية محليا كالخشب ، الطين ، القصب والجلد .إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار فئة الشباب البطال الراغب في الاستثمار في هذا المجال بتوفير كل التسهيلات للحصول على قروض من طرف وكالات تشغيل الشباب .

- النشاطات التقليدية التي تراجعت في الولاية و يجب إعادة الإعتبار لها : صناعة النحاس، الحدادة التقليدية ، صناعة الفلين، النسيج (الزرابي ، البرنوس ، القشابية .....) .
- النشاطات التقليدية التي يجب ترقيتها نذكر : صناعة الأواني الخشبية، الصناعة الجلدية صناعة الأواني الفخارية ، صناعة السلالة .
- الوسائل المقترحة على المستوى المحلي :

- ضرورة إنشاء فضاءات ومساحات لعرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية خاصة بمحاذاة الطرق السياحية .
- تقديم الإعانات والمساعدات المادية للحرفيين التقليديين .
- التكثيف من إقامة المعارض لفتح المجال أكثر للتسويق .
- إعطاء الحرفيين رخص إستغلال بعض المواد الأولية خاصة الخشب .
- فتح نقاط بيع منتوجات الصناعة التقليدية بالبلديات الساحلية .
- ضرورة تقديم الدعم والقروض من طرف وكالات تشغيل الشباب للإقبال على هته الحرف .

و في الأخير نقول أن مجموع الاقتراحات التي قمنا بتقديمها جاءت على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ، و حاولنا من خلالها إرساء تنمية إيكوسياحية تستجيب للمبادئ التي عرضناها في الباب الأول و تنطلق من المتاحات التي تطرقنا إليها في الباب الثاني و تأخذ بعين الاعتبار المشاكل الإيكولوجية و البيئية التي تواجه الولاية و لها علاقة بالممارسة السياحية التي أشرنا إليها كذلك في الباب الثالث .

لكن تبقى هذه الإقتراحات نقطة من بحر ، حيث حداثة هذا التوجه على المستوى العالمي و نقص التجارب في هذا الميدان يفتح المجال واسعا أمام محاولات إثراء الموضوع ، و استقبال أفكار جديدة من شأنها تطوير هذا النشاط .

فهذا البحث المتواضع ما هو إلى مقاربة يمكن لها أن تضفي على الدراسات القادمة في التنمية الإيكوسياحية بعض التصورات التي من شأنها تعميق الأبحاث في هذا الميدان. لهذا إنطلقنا في بحثنا من دراسة وضعية قائمة للتأكيد على اتجاه ضروري لتصحيح هذه الوضعية ، حاولنا صياغتها على شكل مجموعة التساؤلات التي طرحت في إشكالية البحث ،و كان تركيزنا فيه حول الإجابة على هذه التساؤلات و إيجاد النقاط التي تمكننا من تحليل هذه العنصرين .